

كُتَاب

مسلم الثبوت للعلامة البهاري مع منهواته
ويليه مختصر ابن الحاجب والمنهاج للبيضاوي

طبع بمعرفة الفاضل ذي الهمة العلية فرج الله زكي الكردي
بمصر المحمية وفقه الله لنشر أمثاله

تذيه

كل من أراد هذه الكتب فليخبر حضرة المذكور بشأنها
وهي شرح تحرير الاصول مع شرح المنهاج * كشف الاسرار
مع نور الانوار وقر الاقار * شرح تهذيب الكلام مع حاشية
المحركات * شرح المسيرة لابن الهمام * الفتاوى الغياثية
مع فتاوى ابن نجيم * شروح التلخيص * الجواب الصحيح
لمن يدل دين المسيح لابن تيمية * مدينة الفاضلة للفارابي
مستصفى الغزالي مع شرح مسلم الثبوت

تحت الطبع

الحواشي الثمانية على شرح الشمسية * شروح منظومتي الكواكب
الاصولية والفروعية * حواشي تفسير البيضاوي الثلاثة
لعبد الحكيم والسيوطي وجابي

طبع بالمطبعة الحسينية المصرية بكفر الطماعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ^(١) الذي نزل الآيات * وأرسل البيئات * فطلع الدين *
وطبع اليقين * ربنا لك الحقيقة حقا وكل مجاز * ولك الامر تحقيقا
وكل مجاز * أعنة المبادئ بيدك * ونواصي المقاصد مفوضة اليك
فأنت المستعان * وعليك التكلان * والصلاة والسلام على سيدنا
محمد المتم للحكم * بالطريق الامم * والمبعوث بجوامع الكلم * الى
افهام الامم * وعلى آله وأصحابه الذين هم أدلة العقول * سيما الاربعة

(١) قوله الحمد لله الذي قالوا هذه الجملة تحتل أن تكون انشائية لان
المقام مقام انشاء الحمد وتحتل أن تكون خبرية لان الاخبار بالحمد يوجب
الحمد لانه اظهار صفات الكمال قيل لا بد في الحمد من ارادة ابتداء
التعظيم وهذا ليس جزء ماهية الخبر بل معنى زائد عليه والمركب من
المعنيين لا خارج له بل هو ابتداء معنى لفظه علة له أقول لعل مرادهم
ان الاخبار بهذا الخبر ملحوظا فيه ارادة التعظيم يكون حمدا وحيث
الخبر على حقيقته ولو سلم ان هذه الجملة حمد فالفرق انها على تقدير
كونها انشائية تكون منسلخة عن النسبة الخبرية كقولك رحمه الله بمعنى
ارحمه وعلى تقدير كونها خبرية لا تكون منسلخة عنها وان جعلت وسيلة
لمعنى خارج عن حقيقتها كما في لازم فائدة الخبر فتأمل منه رحمه الله

الاصول * (أما بعد) * فيقول الشكور الصبور * محب الله بن عبد
 الشكور * بلغه الله الى ذروة الكمال * ورقاه عن حضيض القال
 الى قلة الحال * ان السعادة باستكمال النفس والمادة * وذلك بالتحقق
 والتخلق * وهما بالتفقه في الدين * والتبحر بمواقف الحق واليقين
 والسلوك في هذا الوادي * انما يتأتى بتحصيل المبادئ * ومنها علم
 اصول الاحكام * فهو من أجل علوم الاسلام * ألف في مدحه
 خطب * وصنف في قواعده كتب * وكنت صرفت بعض عمري
 في تحصيل مطالبه * وكنت نظري على تحقيق ما ربه * فلم تحتجب
 عن حقيقة * ولم يخف على دققة * ثم لأمر ما أردت أن أحرر فيه
 سفر اوافياً * وكتاباً كافياً * يجمع الى الفروع أصولاً * والى المشروع
 معقولات * ويحتوى على طريقتي الحنفية والشافعية * ولا يميل ميلاً
 بمرأى من الواقعية * فجاء بفضل الله تعالى وتوفيقه كما ترى * معدن أم
 بحر بل سحر لا يدري * وسميته بالمسلم سلمه الله عن الطرح
 والجرح * وجعله موجبا للسرور والفرح * ثم ألهمني مالك
 الملكوت * ان تاريخه مسلم الثبوت - لا الا الكتاب -
 مرتب على (مقدمة) فيما يفيد البصيرة (ومقالات) في المبادئ

(وأصول) في المقاصد (وخاتمة) في الاجتهاد ونحوه *
 (أما المقدمة) ففي حد أصول الفقه وموضوعه وفائده (أما
 حده) مضافا لأصل لغة ما يبتنى عليه غيره واصطلاحا الراجع
 والمستصحب والقاعدة والدليل * أفيد أنه إذا أضيف إلى
 العلم فالمراد دليله فمن حمل على القاعدة فقد غفل^(١) عن هذا
 الأصل على أن قواعد العلم مسائله لا مبادئه ثم هذا العلم أدلة
 اجمالية للفقه يحتاج إليها عند تطبيق الدلائل التفصيلية على
 أحكامها كقولنا الزكاة واجبة لقوله تعالى وآتوا الزكاة فإن الأمر
 للوجوب وليس نسبته إلى الفقه كنسبة الميزان إلى الفلسفة
 كما وهم فإن الدلائل^(٢) التفصيلية بموادها وصورها من أفراد

(١) قوله فقد غفل عن هذا الأصل أن قيل وضع الإضافة نوعي فلو حمل
 على القاعدة فلا محذور فيه قلنا نعم لكن الإضافة مرجحة لإرادة الدليل
 عرفاً أو كانه منع عن استعمال الأصل مضافاً إلى العلم إلا بمعنى الدليل ولا
 مشاحة فيه فتدبر اهـ منه رحمه الله

(٢) قوله فإن الدلائل الخ اعلم أنه إذا قلنا مثلاً هذا مأمور به وكل ما هو
 مأمور به فهو واجب فالمسفرى ثبت بالدليل التفصيلي والكبرى من
 الأصول والكيفية العارضة لمجموع المقدمات من المنطق أن قلت هذا في
 غير القياس من الأدلة الثلاثة واضح وأما فيه فلا لأن البحث في كل من

موضوع مسائل الاصول بخلاف المنطق الباحث عن المعقولات
 الثانية والفقه حكمة فرعية شرعية فلا يقال على المقلد لتقصيره
 عن الطاقة والتخصيص بالحسيات ^(١) احترازا عن التصوف
 حديث محدث نعم الاحتراز عن الكلام عرف معروف وعرفوه
 بانه العلم بالاحكام الشرعية عن أدلتها التفصيلية وأورد ان كان
 المراد الجميع فلا ينعكس لثبوت لا أدري أو المطلق فلا يطرد

الفنن انما هو عن الكيفية القياسية قلت هب ان الظاهر كذلك لكن
 التحقيق ان المسئلة من الاصول ان كل ما ثبت بالقياس فهو حكم الله
 تعالى فتفكر منه رحمه الله

(١) قوله بالحسيات الخ اعلم ان الفقه في القديم كان متناولا لعم الحقيقة
 وهي علم الالهيات وعلم الطريقة وهي مباحث المملكات والمنجيات وعلم
 الشريعة الظاهرة ومن ثم عرفه أبو حنيفة بمعرفة النفس ماله وما عليها
 وسمى كتابه في العقائد بالفقه الاكبر وقال الله تعالى ليتفقهوا في الدين
 ثم لما تصدى قوم بالبحث عن العقائد وسموا العلم الكافل بذلك بالكلام
 اختص الفقه بالمطالبا العلمية الشاملة للتصوف أيضا وهو علم الاخلاق
 ومن ثم قال بعض المحققين في شرح المنهاج ان تحريم الربا والحسد من
 الفقه وصار هذا عرفا واستمر عليه زمان مديد ثم حدث في زمان لاحق
 اختصاص الفقه بالاحكام الظاهرة ومن ثم ترى كتب الفقه للمتأخرين
 خالية من علم الطريقة اهـ منه رحمه الله

لدخول المقلد العالم وأجيب بأنه لا يضر لأدري لأن المراد الملكة فيجوز التخلف وبان المراد بالأدلة الامارات وتخصيل العلم لوجوب العمل بتوسط الظن من خواص^(١) المجتهد اجماعا

(١) قوله من خواص المجتهد اجماعا اعلم انهم استدلوا على القطعية بما تقرر من وجوب العمل بالراجح من الامارات قطعا فيحصل قياس هكذا هذا مظهرني مجتهدا وكلما هو مظهرني مجتهدا يجب على العمل به فهذا يجب على العمل به والصغرى وجدانية والكبرى ضرورية من الدين كذا في شرح المختصر وأورد عليه انه لو كان كذلك لكفر جاحد وجوب العمل بالظنيات وانما الكلام في الجواز وأيضا ان أريد بوجوب العمل قطعا انه لا يجوز الترك فهو معنى الوجوب سواء قيد بالقطع أو لم يقيد والقطعي بهذا المعنى لا يقابل الظني وان أريد انه معلوم قطعا بحيث لا يحتمل النقيض فلا دليل عليه بل ربما يستدل على بطلانه بان دليل الحكم الجزئي كوجوب النية في الطهارة ظني والمأخوذ من الظني ظني كذا في شرح الشرح قال بعض الفضلاء ان الضروري من الدين يختلف بالنسبة الى المكلفين فربما يكون ضروريا بالنسبة الى جماعة وكان جاحده من هؤلاء كافرا دون من لم يكن ضروريا بالقياس اليه وحينئذ نقول هذا ضروري بالنسبة الى جمهور المجتهدين وكون المنكر من هؤلاء مكفرا ملتزم والجواب عن الثاني بعد ذلك ظاهر بعد اختيار الشق الثاني من الترديد وذلك لان النتيجة للقياس الحاصل من الصغرى الوجدانية والكبرى الضرورية يقينية وانما يحصل ذلك اليقين لمن كانت له

واما المقلد فمستنده قول مجتهده لاطنه ولاظنه فاعرف الفرق حتى لا يقل مثل من قال (كما ان مظنون المجتهد واجب العمل عليه كذلك على مقلده فهما سيان) نعم يلزم أن يكون عبارة عن العلم بوجوب العمل بالاحكام لا العلم بها الا أن يقال انه رسم فيجوز باللوازم وفيه ما فيه ^(١) ومن ههنا علمت اندفاع ما قيل الفقه من باب الظنون فكيف يكون علما على ان العلم حقيقة فيما

الكبرى ضرورة بالقياس اليه وهم المجتهدون كما أن الصغرى أيضا ليست وجدانية الا لهم دون من عداهم أقول تكفير جاحد الضرورى من الدين مطلقا مسلم اما تكفير جاحد ما كان ضروريا بالنسبة الى جماعة وكان الجاحد منهم فغير مسلم ولا يتوقف الجواب عن الاول والثانى عليه فالتزام تكفير هذا الجاحد مما لا حاجة اليه بل ربما يستدل على بطلانه فان الحنفى اذا أنكر ما هو ضرورى بالنسبة الى الحنفية دون الشافعية لا يكفر بمجرد هذا التقدير بمدح محافظة الضروريات من الدين مطلقا على ما بين في محله ولا يخفى ان كون الضرورى من الدين مطلقا انما يستلزم اليقين لكونه متواترا وهو قطعى البتة وأما الضرورى الخصوص بجماعة فلا نسلم انه كذلك كيف وعدم التواتر دليل عدم دليل قطعى فتأمل ففي زوايا المقام خبايا اه منه رحمه الله

(١) قوله وفيه ما فيه اشارة الى أنه لازم من حيث الوجود فليس بمحمول فلا يكون معرفا اه منه رحمه الله

ليس بتصور أيضا وبمضهم جعل الفقه عبارة عن الاحكام
القطعية مع ملكة الاستنباط ويلزم عليه خروج المسائل الثابتة
بالادلة الظنية وهي كثيرة ألا ترى ان السنة المتواترة قليلة
جدا والتزام ذلك التزام بلا لزوم وجعل العمل داخلا في تحديد
هذا العلم كما ذهب اليه بعض مشايخنا بعيد جدا (واما لقبا) فهو
علم بقواعد يتوصل بها الى استنباط الاحكام الفقهية عن دلائلها
قيل حقائق العلوم المدونة مسائلها المخصوصة أو ادراكها
فالمفاهيم الكلية التي تذكر في المقدمات لاجل البصيرة
رسوم بناء على ان المركب من أجزاء غير محمولة كالعشرة
لاجنس له ولا فصل والالزم تعدد الذاتى وفيه نظر أشرت اليه
في السلم^(١) نعم^(٢) يلزم اتحاد التصور والتصديق حقيقة مع انهما

-
- (١) قوله في السلم حاصل ما ذكر فيه ان الفرق بين الاجزاء المحمولة وغير
المحمولة انما هو بالاعتبار ولا يمتنع تعدد الاعتبارات للشيء الواحد بالذات
فاللزام تعدد الذاتى بالاعتبار وهو ليس بمحال اهـ منه رحمه الله تعالى.
- (٢) قوله نعم يلزم الحيزنى يلزم على تقدير كون تلك المفاهيم حدود
العلوم اتحاد التصور والتصديق لان الحدعين الحدود وحقيقته وهذا اذا
كانت المعلوم عبارة عن الادراكات ظاهر وأما اذا كانت حقائقها

نوعان محققا فتفكر ثم اختلف في أسماء العلوم فقلل أسماء
جنس وهو الظاهر وقيل بل اعلام جنس قلنا تثبت بالضرورة
وليست وقيل بل شخصية اذ لا يصدق الفقه مثلا على مسألة مسألة
أقول وفيه انه منقوض بالبيت * والحل ان المعنى الكلى قد يكون
مركبا من أجزاء متفقة نحو الاربعة أو مختلفة نحو السكنجيين
فلا يلزم من عدم الصدق على البعض الشخصية (وموضوعه)
الادلة الاربعة اجمالا وهي مشتركة في الايصال الى حكم شرعى
وما قيل ان البحث عن حجية الاجماع والقياس من الفقه اذ المعنى
انه يجب العمل بمقتضاها فانه ان هذا فرع الحجية على أن جواز
العمل أيضا من ثمراتها ومن قال ليست مسألة أصلا لأنها
ضرورة دينية فقد بعد لانه وان سلم إننا فلا يسلم لما بل الحق أنه
من الكلام كحجية الكتاب والسنة لكن تعرض الاصولي
لحجيتهما فقط لانهما أكثر فيهما الشغب وأما حجيتهما فمتفق
عليها عند الامة وفي موضوعية الاحكام اختلاف والحق لا وانما
النرض التصوير والتنويع ليثبت أنواعها بأنواع الادلة وما من

نفس المسائل فتلك بناء على اتحاد العلم والمعلوم فتدبر اه منه رحمه الله

علم الا وذكرك فيه الاشياء استطرادا ترميما وترميما (وفائده)
 معرفة الاحكام الشرعية وهي سبب الفوز بالسعادة الابدية
 ❦ المقالة الأولى ❦

في المبادئ الكلامية ومنها المنطقية^(١) لانهم جعلوه جزء من الكلام
 وقد فرغنا منها في السلم والافادات والآن نذكر طرفا ضروريا
 (النظر) وهو ترتيب المعقول لتحصيل المجهول واجب لانه مقدمة
 الواجب (البسيط)^(٢) لا يكون كاسبا لانه لا يقبل العمل ولا مكتسبا

(١) قوله ومنها المنطقية اشارة الى دفع ما في التحرير حيث قال فيه تسمية
 مباحث النظر مبادئ كلامية بعيد لاستواء نسبتها الى كل العلوم ووجه
 الدفع ان المتأخرين جعلوا المنطق جزء من الكلام كما صرح به السيد
 في شرح المواقف فلا استواء اه منه رحمه الله

(٢) قوله بالبسيط لا يكون كاسبا وقول شارح المواقف ان من جوز
 التعريف بالمعاني البسيطة فله ان يقول ان المعاني البسيطة الحاصلة قد
 لا تكون ملحوظة قصدا فاذا استحضرت ولوحظت قصدا افادت العلم
 بالماهية وان كان ذلك نادرا جدا مكابرة مردودة بان ملاحظة الماهية
 قصدا لا يسمى كسبا بالاتفاق والا كان التعريف اللفظي تعريفا حقيقيا
 وكان تذكر النظر مفيد العلم جديد في كل مرة الى غير ذلك من المفاسد
 اللازمة وان الماهية المعلومة من الاوازم الينة للمعنى البسيط وان كان
 اللزوم بعد استحضاره فتدبر اه منه رحمه الله

لان العارض لا يفيد الكنه (الماهية المطلقة) موجودة والا كان كل قطرة من الماء حقيقة على حدة وقد تقرر تماثل الجواهر وفيه ما فيه^(١) أقول على طور الحكمة لو كان الجزء حقاً^(٢) فلتكن

(١) قوله وفيه ما فيه اشارة الى أنه يجوز أن يكون معنى التماثل عند النافين هو الاشتراك في أخص وصف من الاوصاف اللازمة المنقذة للاتحاد في الحقيقة المتحصلة ولو سلم فيجوز أن يكون القول بالتماثل متفرعا على القول بوجود الماهية المطلقة فانباته به يكون دورا اه منه رحمه الله

(٢) قوله لو كان الجزء حقاً الخ توضيحه انه لو كان الجزء الذي لا يتجزئ موجودا فليفرض قائمة كل خط منها جزآن فالجموع ثلاثة أجزاء لان الجزء الواحد مشترك بين الخطين وحينئذ نقول ان الوتر وهو الخط الواصل بين الخطين لا يكون مركبا من ثلاثة أجزاء بالشكل الحارارى لان دعواه ان مجموع الضلعين من المثلث أى ضلعين كانا أعظم من الثالث فهنا حصل بالوتر مثلث فكل الضلعين من القائمة يجب أن يكون أعظم من الوتر وقد فرض أن الضلعين ثلاثة أجزاء فلو كان الوتر أيضا ثلاثة أجزاء لزم المساواة وذلك باطل فحينئذ يجب أن يكون أقل من ثلاثة ولا يكون أيضا مركبا من الجزئين بالشكل العروس لانه ثبت به ان وتر القائمة اذ يد من كل واحد من الضلعين وقد فرض ان كلا من الضلعين مركب من جزئين فلو كان الوتر أيضا كذلك لزم المساواة وذلك باطل فحينئذ يجب أن يكون أزيد من مجموع الجزئين فلا يجوز أن يكون الوتر ثلاثة أجزاء ولا اثنين بل يجب أن يكون بين الثلاثة

قائمة كل ضلع منها جزآن فالوتر لا يكون ثلاثة بالحمارى ولا اثنين
بالعروس بل بينهما فبطل الجزء فثبت الاتصال فلزم الاتحاد
حقيقة لان المتباينين لا يتصلان بل يتماسان كما قال ابن سينا
فافهم ان هذا السامح عزيز (المعرف) مامنع الواج من الخروج
والخارج من الولوج فيجب الطرد والعكس وجميع الايرادات
على التعريف دعاوى ويكفى في جوابها المنع وهو حقيقى ان كان
بالذاتيات ورسمى ان كان باللوازم ولفظى بلفظ اظهر مرادف
وقد أجزى بالاعم (والذاتى) ما فهمه في فهم الذات وقيل مالا يعمل^(١)

والاثنين فيازم الانقسام لانه وجد الاقل من الجزء فبطل كونه لا يتجزئ
واذا ثبت بطلان الجزء ثبت الجوهر المتصل الممتد وهو الصورة الجسمية
على ما بين تقريره في محله فلزم اتحاد الاجزاء المتصلة من حيث الحقيقة
النوعية لان المتباينين حقيقة كالعناصر الاربعة لا يتصلان بل انما يكون
بينهما تماس فقط ويكون السطح بينهما فصلا بالفعل وهذا الحكم مع انه
ضرورى يحكم به الوجدان صرح بقوله ابن سينا تقريبا لاذهان المقلدين
لان النقل عن رجل مسلم معد لذهنهم ومعد لتفهيمهم اه منه رحمه الله
(١) قوله مالا يعمل أى مالا يثبت للذات بعلة لانه اما نفس الذات أو
جزئها المتقدم بخلاف العرضى فانه ان كان عرضا ذاتيا أوليا يعمل بالذات
لا محالة كزوجة الاربعة والاقبالوسائط كالضحك للانسان لتعجبه اه منه

وينقض بالامكان اذ لا مكان بالغير وأورد تعريف الماهية
 بنفسها وأجزائها تحصيل الحاصل والموارض خارجة فلا تحصل
 بها الحقيقة والجواب ان التصورات المتعلقة بالاجزاء تفصيلا
 اذ ارتبت وقيدت فهذا المجموع هو الحد الموصل الى الصورة
 الوحدانية المتعلقة بجميع الاجزاء اجمالا وهو المحدود * فهناك
 تحصيل أمر لم يكن حاصلًا فتدبر * ثم الدليل ما يمكن التوصل
 بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري كالعالم وقد ينحس بالقطعي
 ويسمى الظني اماراة والانتاج مبنى على التثايت اذ لا بد من واسطة
 فوجبت المقدمتان ومن ههنا قال المنطقي هو قولان يكون عنه
 قول آخر وهو يتناول الاستقراء والتمثيل وقد يقال يستلزم لذاته
 قولاً آخر فيختص بالقياس وله خمس صور قريبة (الاولى) أن
 يعلم حكم لكل افراد شئ ثم يعلم ثبوته للآخر كلاً أو بعضاً
 فيلزم ثبوت ذلك الحكم للآخر كذلك بالضرورة فلا بد من
 ايجاب الصغرى وما في التحرير الا في مساواة طرفي الكبرى
 فليس بشئ لانه ليس لذاته وأورد ا ليس ب وكل ما ليس
 ب ج والجواب ان السلب من حيث هو هو رفع محض

وعقد الوضع في الكبرى لا يخلو عن ملاحظة ثبوت فان لاحظته
 في الصغرى فلا سلب بل ايجاب سلب والا فلا اندراج (والثانية)
 ان يعلم حكم لكل افراد شئ ومقابله للآخر كله أو بعضه
 فيعلم منه سلب ذلك الشئ عن الآخر كذلك بتأمل وما في المختصر
 ان لا انتاج الا بالاول فادعاء لان الازوم لا مقدمة اجنبية
 يجوز ان يكون مع متعدد والدوران مع الاول لا ينفيه (والثالثة)
 ان يعلم ثبوت امرين لثالث واحد هما كلي فيعلم التقائهما فيه او
 يعلم ثبوت امر له مع عدم ثبوت الآخر له كذلك فيعلم عدم
 التقائهما فيه فلا يكون الازوم الا جزئيا موجبا او سالبا
 (والرابعة) ان تثبت الملازمة بين امرين فينتج فيه وضع المقدم
 وضع التالي والا فلا لزوم ولا عكس لجواز اعمية الازوم والرفع
 بالعكس واورد منع استلزام الرفع الرفع لجواز استحالة انتفاء
 الازوم فاذا وقع جاز عدم بقاء الازوم فلا يلزم انتفاء الازوم
 اقول الازوم حقيقة امتناع الاتفكاك في جميع الاوقات
 والتقدير فوق الاتفكاك وهو وقت عدم بقاء الازوم داخل
 في الجميع فهذا المنع يرجع الى متع الازوم وقد فرض هذا خلف

فتدبر (والخامسة) ان تعلم المناقاة بينهما اما صدقا فقط او كذبا فقط او فيهما فيلزم النتائج بحسبها فتفكر* {مسئلة} * السمنية نفوا افادة النظر العلم مطلقا قائلين بان لا علم الا بالحس لان الجزم^(١) قد يكون جهلا وهو مثل العلم فيماذا يعلم ان الحاصل بعده علم ومجابهاته يتميز بالعوارض فان البدهاة تحكم بان الحاصل بعد النظر الصحيح علم لا جهل اقول وفيه انه بماذا يعلم انه نظر صحيح فان الاحتمال قائم من المبادئ الى المقاطع مثلا بمثل والحس لا يفيد^(٢) الا علما جزئيا وهو لا يكون كاسبا بل الحق

(١) قوله لان الجزم الخ انت تعلم ان هذا منقوض بأحكام الحس فانها ضرورية عندهم ومقبولة مع وقوع الغلط فيها كذا في شرح المواقف اقول يمكن أن يقال أتم ادعيتهم ان مجرد النظر مستلزم للعلم بخلاف الحس اتفاقا فان جزم العقل في المحسوسات ليس بمجرد الاحساس بالحواس بل لابد مع ذلك من أمور آخر توجب الجزم وان كان لا يعلم ماهي ومتى حصلت لنا وكيف حصلت كما ذكر وا في جواب القادحين في الحسيات فقط اه منه رحمه الله

(٢) قوله والحس لا يفيد الخ جواب سؤال وهو أنه يجوز أن يكون مقاطع العلم علوما حسية ومقاطع الجهل علوما عقلية فأجاب بأن العلوم الحسية علوم جزئية لا تكون كاسبة فلا كاسب الا علوم عقلية اه منه رحمه الله

منع التماثل كما هو مذهبنا فتدبر* {مسئلة} * قال الاشعري ان
 الافادة بالمادة اذ لا مؤثر الا الله بلا وجوب منه ولا عليه
 والمعتزلة انه بالتوليد^(١) حركة المفتاح بحركة اليد والحكماء انه
 بطريق الاعداد فانه يمد الذهن اعدادا تاما تفيض عليه
 النتيجة من مبدأ الفيض وجوبا منه واختار الامام الرازي انه
 واجب عقبيه وان لم يكن واجبا منه تعالى ابتداء غير متولد
 منه لانه ليس لقدرة العبد تأثير وهذا أشبه فان لزوم بعض
 الاشياء للبعض مما لا ينكر ألا ترى ان وجود العرض بدون
 الجوهر والكلية بدون الاعظمية غير معقول هذا

— المقالة الثانية في الاحكام —

وفيه ابواب الاول في الحاكم لاحكم الا من الله تعالى لا نزاع

(١) قوله والمعتزلة انه بالتوليد الخ وقياس الاشاعة في ردهم ابتداء النظر
 بالتذكر اذ لا فرق بينهما فيما يعود الي استلزام المطلوب من صحة المادة
 والصورة مدفوع بالفرق بان التذكر بعد حصول العلم والابتداء قبل
 كذا في مقدمات المواقف وهذا الدفع مدفوع بما في النهاية ان مذهبهم
 انه اذ غفل عن النظر والعلم بالمنظور فيه ثم تذكر النظر فانه لا يولد
 العلم به بل يكون مقدورا مباشرا بالقدرة لئلا يمنع التكليف بالمعرفة
 اهـ منه رحمه الله

في ان الفعل حسن وقبيح عقلا بمعنى صفة الكمال والنقصان
أو بمعنى ملائمة الغرض الدنياوى ومنافرة بل بمعنى استحقاق
مدحه تعالى وثوابه ومقابليهما فعند الاشاعة شرعى أى بجمعه
فقط فما أمر به فهو حسن وما نهى عنه فهو قبيح ولو انعكس
الامر لانعكس الامر وعندنا وعند المعتزلة عقلى^(١) أى
لا يتوقف على الشرع لكن عندنا لا يستلزم حكما في العبد بل
يصير^(٢) موجبا لاستحقاق الحكم من الحكيم الذى لا يرجح
الرجوح فما لم يحكم ليس هناك حكم ومن ههنا اشترطنا بلوغ
الدعوة فى التكليف بخلاف المعتزلة والامامية والكرامية
والبراهمة فانه عندهم يوجب الحكم ولولا الشارع وكانت الافعال

(١) قوله عقلى أى لا يتوقف الخ انماسمى بالعقلى لانه قد يدرك بالعقل
اولان ثبوته لما كان بلا جعل جاءل كان من شأنه ان يدرك بالعقل
وقيل انماسمى به لان الحسن والقبح كون الفعل بحيث يستحق فاعاله
المدح أو الذم عند العقل وفيه ما فيه اه منه رحمه الله (٢) قوله بل
يصير موجبا الخ نظير ذاك العلة المستدعية بحكم الاصل ما لم يحكم به
المجتهد لم يكن هناك حكم وكالمصاحبة المقتضية للانتظام فى المعالاة وفي
المدن ما لم يحكم به الملاك فليس ثمة حكم فتدبر اه منه رحمه الله

لوجبت الاحكام قالوا منه ما هو ضرورى كحسن الصدق
 النافع وقبح الكذب الضار قيل أمر الآخرة سمعى لا يستقل
 العقل بادراكه فكيف يحكم بالشواب آجلا أقول العدل واجب
 عقلا عندهم فيجب المجازات وذلك كاف لحكم العقل وان كان
 خصوصية المواد الجسماني سمعيا على أنه بمعنى لو تحقق لتحقيق
 كاف فتدبر ومنه ما هو نظرى كحسن الصدق الضار وقبح
 الكذب النافع ومنه مالا يدرك الا بالشرع كحسن صوم آخر
 رمضان وقبح صوم أول شوال فانه لا سبيل للعقل اليه لكن
 الشرع^(١) كشف عن حسن وقبح ذاتيين ثم اختلفوا فقال
 القدماء لذات الفعل والمتأخرون بل لصفة حقيقية توجبه فيهما
 وقوم لصفة حقيقية فى القبح فقط والحسن عدم القبح وقال
 الجبائى ليس صفة حقيقية بل اعتبارات والحق عندنا الاطلاق

(١) قوله لكن الشرع كشف الخ لا يخفى انه تعصب بل العقل يحكم
 بعدم الفرق الا بجمل الشرع وغاية ما يقال ان الواجب عقلا لقهر النفس
 انما هو الصوم مطلقا وتقديره بشهر رمضان لفضله مثل نزول القرآن فيه
 وغير ذلك فيأزم بالعرض كون أول شوال منتهى الصوم ونهاية الشيء
 تكون خارجة عنه في الحكم فتأمل جدا اهـ منه رحمه الله

الاعم فلا يرد^(١) النسخ علينا ثم من الحنفية من قال ان العقل قد يستقل في ادراك بعض أحكامه تعالى فأوجب الايمان وحرم الكفر وكل ما لا يليق بمجنازه تعالى حتى على الصبي العاقل وروى عن أبي حنيفة رحمه الله لا عذر لأحد في الجهل بخالفه لما يرى من الدلائل أقول لعل المراد بعدم مضي مدة التأمل فانه بمنزلة دعوة الرسل في تنبيه القلب وتلك المدة مختلفة فان العقول متفاوتة وبما حررنا من المذاهب يتفرع مسئلة البالغ^(٢) في شاهق الجبل لنا أن حسن الاحسان وقبح

(١) قوله فلا يرد النسخ علينا فيه اشارة الى أنه يرد على غيرنا وهم الذين قالوا ان الحسن والقبح لذات الفعل أو لصفة لازمة وسيجيء ما يندفع الايراد به عنهم أيضا وخلاصة ماسيجيء ان الذات قد يغاب عليه غيره كبرودة الماء عند تسخينه أو يسقط اعتباره كإباحة الميتة عند الخمصة ولهذا لم يجوزوا النسخ فيما لم يحتمل السقوط حسنه أو قبحه وقد أجيب بان القتل ظاهرا وان كان عين القتل قصاصا مثلا لكنه مخالف له بالحقيقة المعتبرة شرعا وحاصله اعتبار الجهتين في مفهومى القتلين ليصيران حقيقتين مختلفتين ولا يخفى ما فيه اه منه رحمه الله (٢) قوله مسئلة البالغ في شاهق لجبل الخ يعنى من بلغ في الجبال الشاهقة ولم يبلغه الدعوة ولم يعتقدها بالمعقائد ولم يعمل بشرائع فعند المعتزلة وطائفة من الحنفية يعاقب في

مقابلته بالاساءة مما اتفق ^(١) عليه العقلاء حتى من لا يقول
 برسالة الرسول كالبهامة فلولا انه ذاتي لم يكن كذلك
 والجواب بأنه يجوز أن يكون لمصلحة عامة لا يضرنا لان رعاية
 المصلحة العامة حسن بالضرورة وانما يضرنا لو ادعينا انه لذات
 الفعل بل الدعوى عدم التوقف على الشرع ومنع الاتفاق على
 انه مناط حكمه تعالى لا يمسنا فانا لا نقول باستلزامه حكما منه
 تعالى بل ذلك بالسمع واستدل اذا استوى الصدق والكذب
 في المتصور دأثر العقل الصدق وفيه انه لا استواء في نفس
 الامر لان اكل منهما لوازم وعوارض فهو تقدير مستحيل
 فيمنع الايثار على ذلك ^(٢) التقدير قالوا أولا لو كان ذاتيا لم يتخلف

الآخرة لتركه ما يستقل به العقل وعند الاشاعرة وجهور الخفية
 لا يعاقب لان الحكم انما هو بالشرع وقد فرض انه لم يبلغه اه منه رحمه الله
 (١) قوله مما اتفق عليه العقلاء الخ لك أن تقول ان اتفاقهم على ذلك
 يجوز أن يكون لانهما من صفات الكمال والنقصان كوجوب الصدق وامتناع
 الكذب في حقه تعالى وأما بالمعنى المتنازع فيه فربما يمنع اه منه رحمه الله
 (٢) قوله على ذلك التقدير أى على تقدير وقوع المساواة بجواز استلزام
 المحال للمحال ومعلوم ان عدم الايثار ليس بمحال بالنظر الى الاستواء
 فتدبر اه منه رحمه الله

وقد تخاف فان الكذب مثلاً يجب لعصمة بنى وانقاذ برى عن
سفاك والجواب ان ههنا ارتكاب أقل القبيحين لان الكذب
صار حسناً قيل يرد عليه ان هذا الكذب واجب فيدخل في
الحسن أقول الحسن لغيره لا ينافي القبح لذاته وهذا معنى قولهم
الضرورات تبيح المحذورات غاية الامر انه يلزم القول بان كلا
منهما كما أنه بالذات كذلك بالغير ولعلمهم يلتزمونه وبه أمكن لهم
التخلص عن النسخ على انه لا يتم على الجبائية ولا علينا وثانيا لو
كان ذاتيا لاجتمع النقيضان في مثل لا كذب غداً فان صدقه
يستلزم الكذب وبالعكس وللملزم حكم اللازم وربما يمنع ذلك
ألا ترى ان المنقضى الى الشر لا يكون^(١) شرا بالذات قال الشيخ
في الاشارات الشر داخل في القدر بالعرض أقول هذا يرشدك

(١) قوله لا يكون شرا بالذات مثلاً البرد المفسد للثمار ليس شرا في نفسه
من حيث هي كيفية ولا بالقياس الى علة موجبه له وانما هو شر بالقياس الى
الثمار لافساده أمرجتها وعلى هذا فقس ولا يخفى عليك انه مبنى على
ان المشيئة لاتعلق باعدام شيء أولا وبالذات بل انما تتعاقب أولا وبالذات
بإيجاد ضده وبإزاهه عدمه بحكم المضادة ثانيا وبالعرض والوجود خير
كله فافهم اه منه رحمه الله

الى الالتزام المذكور سابقا فافهم وثالثا ان فعل العبد اضطرارى فان الممكن ما لم يترجح لم يوجد وترجح المرجوح محال فمالم يجب لم يوجد فلا يكون حسنا ولا قبيحا عقلا اجماعا وهذا^(١) أحسن وأخصر مما فى المختصر^(٢) والجواب ان الوجوب بالاختيار لا يوجب الاضطرار ضرورة الفرق بين حرى الاختيار والرعشة على انه منقوض بفعل البارى تعالى - فائدة - عند الجهمية الذين هم الجبرية حقا لا قدرة للعبد أصلا بل هو كالجناد وهذا سفسطة وعند المعتزلة له قدرة مؤثرة فى أفعاله وهم

(١) قوله وهذا التقرير أحسن وأخصر مما فى المختصر قال فى المختصر استدلال فعل العبد غير مختار فلا يكون حسنا ولا قبيحا لذاته اجماعا لانه اذا كان واجبا فواضح وان كان جائزا فان افتقر الى مرجح عادى التقسيم والا فهو اتفاقى وتقرير ذلك فى شرح المضدى ولا يخفى عليك انه مبنى على فى الاولوية وربما يمنع كونه اتفاقيا لوجود السبب وفيه ما فيه اهمنه رحمه الله (٢) قوله الجواب الخ قد يدفع بانه قد تقرر ان الارادة ليست اعتبارية محضة فاهام مؤثر وليس ارادة أخرى ضرورة فذلك المؤثر موجب فيجب الارادة فيجب الفعل اتفاقا أقول اتمامه على الاشاعة مم فانهم اكتفوا بوجود قدرة متوهمة ومن ههنا قالوا ان وجود الاختيار الصورى كاف فى التكليف وان العبد مجبور فى صورة مختار فافهم اه منه رحمه الله

محبوس هذه الامة وما فهموا ان الامكان ليس من شأنه افادة الوجود وعند أهل الحق له قدرة كاسبة لكن عند الاشعرية ليس معنى ذلك الا وجود قدرة^(١) متوهمة مع الفعل بلا مدخلة لها أصلاً قالوا ذلك كاف في صحة التكليف والحق انه كنفؤ للجبر وعند الحنفية^(٢) الكسب صرف القدرة المخلوقة الى القصد المصمم الى الفعل فلها تأثير في القصد المذكور ويخلق الله سبحانه الفعل المقصود عقيب ذلك بالعادة فقليل ذلك القصد من^(٣) الاحوال غيره، وجود ولا معدوم فليس بخالق وليس الاحداث كالحاق بل أهون وقيل بل وجود فيجب تخصيص القصد المصمم من

(١) قوله وجود قدرة متوهمة من ههنا قيل في رسم الكسب ظهور أثر للقدرة القديمة في محل القدرة الحادثة اه منه رحمه الله

(٢) قوله عند الحنفية الكسب الخ والفرقة بين الخالق والكسب على ما قال صدر الشريعة بان الاول أمر اضافي يجب أن يقع به المقدور لافي محل القدرة ويصح انفراد القادر بإيجاد ذلك المقدور والثاني أمر اضافي يقع به المقدور في محله ولا يصح انفراد القادر بإيجاد لا تعود الى محصل ينتفع به في هذا المقام كما لا يخفى على دقيق التأمل اه منه رحمه الله تعالى

(٣) قوله من الاحوال قال بالحال جمع من العلماء فمنهم القاضي أبو بكر وإمام الحرمين اه منه

عموم الخلق بالفعل لانه أدنى ما يتحقق به فائدة خلق^(١) القدرة ويترتب به حسن التكليف وهذا كانه واسطة بين الجبر والتفويض وفيه مافيه وعندى مختار بحسب الإدراكات الجزئية الجسمانية مجبور بحسب المعلوم الكلية العقلية وشرح ذلك في الفطرة الالهية وانها لا جدى من تداريق العصور ابدا لو كان كذلك لم يكن البارى تعالى مختارا فى الحكم لان الحكم على خلاف المعقول قبيح والجواب^(٢) ان موافقة حكمه للحكمة لا يوجب الاضطرار وخامسا لو كان كذلك لجاز العقاب قبل البعثة وهو منتف بقوله تعالى وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا فان^(٣) معناه ليس من شأننا ولا يجوز منا ذلك أقول

(١) قوله فائدة خالق القدرة لان أتم الفوائد ان تكون الافعال مخلوقة له واذا هي ليست كذلك فلا بد أن يكون المقصد مخلوقا والا فلا فرق بين القادر وغيره اه منه رحمه الله (٢) قوله والجواب حاصله منع الاستزام فان الثابت للبارى تعالى من الاختيار ما يقابل الاضطرار ولك أن تقول ليس النزاع فى الاختيار بمعنى عدم سبب القدرة عن الطرف الآخر فانه مما يقول به الحكماء أيضا بل فى صحة الفعل والترك واذا كان الترك مستلزما لمحدور وأمر قبيح لم يكن صحيحا البتة اه منه رحمه الله (٣) قوله فان معناه الخ بيان للتقريب فانه كان لقائل أن يقول ان المفهوم

الجواز نظر الى ذات الفعل لا ينافي عدم الجواز نظرا الى الحكمة
 كيف وحينئذ قد كان لهم العذر بنقصان العقل وخفاء المسلك
 ولهذا قال الله تعالى لكلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل
 وأيضا الملازمة ممنوعة فانه فرع الحكم ونحن لا نقول به وانما
 يتهمس على المعتزلة تخصيصوا بعذاب الدنيا بدلالة السياق وأما
 بالعقل فانه رسول باطن الى ^(١) غير ذلك (المعتزلة) قالوا ولا لو كان
 الحكم شرعيا لزم الختام الرسل عند أمرهم بالنظر في المعجزات
 فيقول لا أنظر ما لم يجب النظر على ولا يجب ما لم أنظر قالوا ولا
 يلزم علينا لان وجوب النظر عندنا من القضايا القطرية القياس

من الآية نفى الوقوع ولا يلزم منه نفى الجواز الذي هو المدعى وحاصل
 ما أورده من عند نفسه ان نفى الجواز مسلم لكن نظرا الى الحكمة ولا
 يلزم منه نفى الجواز نظرا الى العقل كما قيل في تعريف الواجب بما
 يستوجب تاركه العقاب مع جواز العفو اهـ منه رحمه الله

(١) قوله الى غير ذلك من تأويلاتهم ان خصوص الرسول ليس بمراد
 بل المراد المنبه من قيل اطلاق الجزئ على الكل ومنها ان المعنى
 وما كنا معذبين بترك الشرائع التي لا سييل اليها الا بالتوقيف ولا يحى
 ان هذه التكلفات منهم مبنية على أداتهم العقابية لو تمت لصحت اهـ منه
 رحمه الله تعالى

وفيه^(١) ما فيه والجواب اننا لانسلم ان الوجوب يتوقف على النظر فانه بالشرع نظر اولم ينظر وليس ذلك من تكليف الغافل فانه يفهم الخطاب أقول^(٢) لو قال لا امتثل ما لم أعلم وجوب الامتثال أذله ان يمتنع عما لم يعلم بوجوبه ولا أعلم الوجوب ما لم امتثل لكان بمحل من المساغ فيلزم الافحام والحق ان اراءة المعجزات واجبة على الله تعالى لطفًا بعباده عقلا او عادة وهو متم نوره ولو كره الكافرون وثانيا انه لو لاه^(٣) لم يمتنع الكذب منه تعالى

(١) قوله وفيه ما فيه اشارة الى ان وجوب النظر موقوف على افادته العلم مطلقا وفي الاهيات خاصة وعلى ان معرفة الله تعالى واجبة وان المعرفة لا تتم الا بالنظر وان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب والكل لا يثبت الا بالنظر الدقيق والموقوف على النظر نظري فتأمل اه منه رحمه الله



(٢) قوله أقول لو قال لا امتثل ما لم أعلم ان قيل ان احتمال الوجوب كاف لوجوب النظر دفعا لاحتمال الضرر في المال والخوف في الحال قلنا لو سلم ذلك فهو من قضية العقل وأما شرعا فلم يعلم بعد فلعل حكم العقل هدر هناك ولو قيل ان الحياة الانسانية خلقت على انها لو قال أحد السبع خائنك انظر البتة الى عقبه وانكار ذلك مكابرة وعناد قلنا ذلك أحسن ما يقال في هذا المقام لكنه يعود الى الجواب الحق فتدبر اه منه رحمه الله

(٣) قوله لو لاه لم يمتنع وقد يجاب باننا لانسلم امتناع الكذب على الله تعالى وامتناع اظهار المعجزة على يد الكاذب امتناعا عقليا لانهما من الممكنات

فلا يمتنع اظهار المعجزات على يد المكاذب فينسد باب النبوة
والجواب انه نقص وقد مر انه لا نزاع فيه وما في المواقف ان
النقص في الافعال يرجع الى القبح العقلي فم لا ت ما ينفي
الوجوب الذاتي كيف كان او فعلا من الاستحالات العقلية
ولذلك اثبت الحكماء لكن يلزم على الاشاعرة امتناع تعذيب
الطائع كما هو مذهبنا ومذهب المعتزلة فانه نقص يستحيل عليه
تعالى ﴿مسئلة﴾ على التنزل شكر المنعم ايس بواجب عقلا
خلاف المعتزلة ^(١) استدل بانه لو وجب اوجب لفائدة ولا فائدة له
تعالى لتعاليه عنها ولا للعبد اما في الدنيا فلانه مشقة واما في
الآخرة فلانه لا مجال للعقل في ذلك اقول بعد تسليم ما ادعاه
المعتزلة كما هو معنى التنزل القول بانه لا مجال للعقل مشكل على

وقدرته شاملة ولو سلم الامتناع فلا نسلم ان انتفاء التبجح العقلي يستلزم
انتفاء الجواز ان يمتنع لمدر ك آخر وهو العادة اذ لا يلزم من انتفاء دليل
معين انتفاء العلم بالمدلول ولا يخفى ضعفهما اه منه رحمه الله

(١) قوله واستدل اشارة الى أن ما تمسكوا به ضعيف ولا يذكر دليلا
سواه أشار الى ان ما اختاره غير مختار عنده اه منه رحمه الله

انه لو تم هذا لاستلزم عدم^(١) الوجوب مطلقا والظاهر ان الكلام في الخاص بعد تسليم المطلق مع ان المشقة لاتنفي الفائدة فان العطايا على متن البلايا قال الله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا قالوا انه يستلزم الامن من احتمال العقاب بتركه وكل ما كان كذلك فهو واجب وعورض اولا بانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وينجذب بل بالاذن العقلي على انه مثل الاستغلال والاستصباح وثانيا بانه يشبه الاستهزاء وهو ضعيف فان المعتبر عند الله الاخلاص وايضا كيف يقال ان الشرع ورد بوجوب ما يشبه الاستهزاء فتدبره  مسألة  لا خلاف في ان الحكم وان كان في كل فعل قديما لكن يجوز ان لا يعلم قبل البعثة بعض منه بخصوصه اما عند المعتزلة فلانه وان كان ذاتيا لكن منه مالا يدرك بالعقل علة الحسن والقبح فيه واما عند غيرهم فلان الموجب وان كان الكلام النفس القديم لكن

(١) قوله عدم الوجوب مطلقا فانه لو تم انه لا مجال للعقل في أمور الآخرة لم يكن شيء واجبا عقليا فانه ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه في الآخرة وقد قلتم انه لا يدرك بالعقل ومسئلة البالغ في شاطئ الجبل تدل على خلاف ذلك فان مبناء على استقلال العقل كما لا يخفى اهـ منه رحمه الله

ربما كان ظهوره بالتعلق وهو حادث بحدوث البعثة فلا حكم
 مشخص قبلها فلا حرج عندنا وأما الخلاف المنقول بين أهل
 الحق أن أصل الأفعال الإباحة كما هو مختار أكثر^(١) الحنفية
 والشافعية أو الحظر كما ذهب إليه^(٢) غيرهم وقال صدر الإسلام
 الإباحة في الأموال والحظر في النفس فقيل بعد الشرع بالأدلة
 السمعية أي دلت على أن ما لم يحم فيه دليل التحريم مأذون فيه
 أو ممنوع عنه وفيه^(٣) ما فيه وأما المعتزلة فقسّموا الأعمال الاختيارية
 وهي التي يمكن البقاء والتعيش بدونها كأكل النماكة مثلاً إلى
 ما يدرك فيه جهة محسنة أو مقبحة فينقسم إلى الأقسام الخمسة
 المشهورة وإلى ما ليس كذلك ولهم فيه قبل الشرع ثلاثة

(١) قوله أكثر الحنفية الخ منهم العراقيون قالوا وإليه أشار محمد فيمن
 هدد بالقتل على أكل الميتة أو شرب الخمر فلم يفعل حتى قتل، وقوله خفت
 أن يكون آثماً لأن أكل الميتة وشرب الخمر لم يجرما إلا بالنهي فجعل
 الإباحة أصلاً والحرمة بعارض النهي كذا في التقرير منه رحمه الله

(٢) قوله غيرهم منهم أبو منصور الماتريدي وصاحب الهداية، عامة أهل
 الحديث اهـ منه رحمه الله (٣) قوله وفيه ما فيه إشارة إلى أن الذي
 يظهر من تتبع كلامهم هو الخلاف قبل الشرع ومن ثم لم يجعلوا رفع
 الإباحة الأصلية نسخاً لعدم خطاب الشرع بها فتدبر اهـ منه رحمه الله

اقوال الاباحة تحصيلاً لحكمة الخلق دفعا للعبث وربما^(١) يمنع
الاستلزام والحظر لئلا يلزم التصرف في ملك الغير بغير اذنه
وقد مر ولا يرد عليهما انه كيف يقال بالاباحة والحظر العقليين
وقد فرض ان لا حكم له فيه لان الفرض ان لا علم بعلة الحكم
تفصيلاً ولا ينافي ذلك العلم اجمالاً اقول يرد عليهما انه يلزم جواز
اتصاف الفعل بحكمين متضادين في نفس الامر ولا ينفع الاجمال
والتفصيل لان اختلاف العلة لا يرفع التناقض^(٢) فتأمل الثالث
التوقف لان ثمة حكماً معيناً من الخمسة ولا يدري ايها واقع اقول
هذا^(٣) يقتضي الوقف في الخصوصية ولا ينافي الحكم الاجمالي

(١) قوله وربما يمنع اشارة الى ما في شرح المختصر من انه انما خالق الله
سبحانه الاشياء ليستبها العبد فيصبر فيصاب عليه فلا يلزم من عدم الاباحة
عبث اه منه رحمه الله

(٢) قوله فتأمل اشارة الى ان مبنى الابرار على زعم أهل المذهبين
وهو الحكم بالحكم مع عدم العلم بالحكم بخصوص في نظر الشارع نظراً
الى خصوصية الفعل ويمكن ان يجاب بان الحكم الاجمالي موقت الى ورود
الشرع بخصوص فكان كالا جتهاد اذا كان خطأ فهناك يجب العمل به الى
ظهور الصواب مع عدم اتصاف الفعل بالحكمين فتدبر اه منه رحمه الله
(٣) قوله اقول هذا يقتضي الخ يعني ان المفروض انه لا يدرك العمل

فتدبر ﴿﴾ تنبيه ﴿﴾ الحنفية قسموا الفعل بالاستقراء الى ما هو
 حسن لنفسه لا يقبل السقوط ﴿١﴾ كالايمان او يقبل كالصلاة ﴿٢﴾ منعت
 في الاوقات المكروهة والى ماغيره ملحق بالاول وهو فيما
 لا اختيار للعبد فيه كالزكاة والصوم والحج شرعت نظرا الى
 الحاجة والنفس والبيت او غير ملحق كالجهاد والحد وصلاة
 الجنائز فانها بواسطة ﴿٣﴾ الكفر والمعصية واسلام الميت وهكذا.

نظرا الى الفعل خصوصية جهة فلا تكون القضية المحكوم فيها على ذلك
 التقدير بديهية عنده ولا يلزم من هذا ان لا يكون حكم ذلك الفعل
 مستنبطا من قاعدة كلية معلومة عقلا ويكون ذلك حكما واقعا لا يتوقف
 على ورود الشرع ومن ههنا لا يخفى على الفطن ان هذا اليراد غير
 اليراد المورد على المذهبين السابقين اذ مدارهما على انتظار حكم الشرع
 فيرد عليهما ما أوردنا فتدبر انه دقيق اه منه رحمه الله ﴿١﴾ قوله كالايمان
 أى التصديق القابى فانه لا يسقط ولو بالا كرادفانه كمال النفس هذا فتدبر
 اه منه رحمه الله ﴿٢﴾ قوله كالصلاة منعت الخ ويسقط أيضا بالخوض
 والنفاس اجماعا في التحرير ان كان حسن الفعل لذاته لا يتحلف بحرمة
 لعروض قبيح خارج أقول المراد من السقوط عدم اعتباره في الاحكام
 والعارض قد يزيد اعتباره على الذاتى في الحكم كالضرورة في اباحة الميتة
 فتدبر اه منه رحمه الله ﴿٣﴾ قوله بواسطة الكفر اشارة الى ان
 بواسطة في حسن الفعل لا يجب ان تكون حسنة فاندفع ما قيل ان

اقسام القبيح الامر المطلق مجردا عن القرينة هل للحسن لنفسه
لا يقبل السقوط كما اختاره شمس الائمة او لغيره كما في البديع
ثبوت الحسن في المأمور به اقتضاء فيثبت الاذني

— الباب الثاني —

في الحكم وهو عندنا خطاب^(١) الله المتعاق بشغل المكاف اقتضاء
او تخيير افنحو والله خلقكم وما تعملون ليس منه وههنا اباحت
(الاول) انه لا ينعكس فانه يخرج منه الاحكام الوضعية فمنهم من
زاد او وضعا ومنهم من لم يزد فتارة يمنع خروجها عن الحد

الواسطة ما يكون حسن الفعل لاجل حسنها اه منه رحمه الله
(١) قوله خطاب الله الخطاب لغة توجيه الكلام نحو الغير للافهام ثم
نقل الى الكلام الموجه كذا ذكره قدس سره قيل قول شارح المختصر
حيث قال الحكم كما عمت نفس خطاب الله تعالى فالابحاث نفس قوله
افعل بلا ثم تفسير الخطاب بالتوجيه لا بالكلام الموجه فلا حاجة الى
النقل أقول المراد من قوله افعل المقول الذي هو أفعل لا المعنى المصدرى
وبدل عليه قوله فيما بعد ان في تسمية الكلام في الازل خطابا
خلافه وهو مبنى على تفسير الخطاب فان قلنا انه الكلام الذي علم انه
يفهم كان خطابا وان قلنا انه الكلام الذي أفهم لم يكن خطابا فتدبر اه
منه رحمه الله

قان الاقتضاء^(١) اعم من الصريح والضمني والقصة من حيث هي قصة لا اقتضاء فيها وما في التحذير ان الوضع مقدم عليه لا يضر^(٢) لصدق الاعم وتارة يمنع كونها من المحدود فاننا لا نسمى حكما وان سمي غيرنا ولا مشاحة (الثاني) من المعتزلة ان الخطاب عندكم اي الكلام النفسي قديم والحكم حادث لثبوت عدمه بالنسخ وما ثبت قدمه امتنع عدمه والجواب ان الحادث هو التعلق فافهم (الثالث) الحد منقوض بأحكام افعال المصبي من مندوبية صلاته وصحة بيعه ووجوب الحقوق المالية في ذمته اولا واجيب بأنه لا خطاب المصبي وانما للولي التحريض وله الثواب وعليه الاداء والصحة

(١) قوله فان الاقتضاء الخ أي سلمنا ان السببية مثلا غير الاقتضاء لكنه متضمن له فان سببية الزنا اوجب الحد في قوة وجوب الحد عند الزنا وعليه ففس ثم لا يرد النقض بالتقصص حينئذ على ماوهم لان القصة من حيث هي خبر لا يدل على الحكم التكليفي انما يفهم من مثل قوله اعتبروا اه منه رحمه الله (٢) قوله لا يضر فان الاقتضاء الاعم يصدق على السببية مثلا وان لم يصدق عليها الاقتضاء الصريح فالاعم لا يتأخر عن الوضع بل هو وقدير اه منه رحمه الله

(٣) - من المسلم

عقل لا نهاتهم بالمطابقة وفيه ما فيه ^(١) * الرابع انه يخرج ما ثبت
بالاصول الثلاثة غير الكتاب ^(٢) والجواب انها كشفة عن الخطاب
فالثابت بها ثابت به واما عدم عد نظم القرآن منه مع انه كاشف
عن النفسى فلان الدال كانه المدلول وما عن الحنفية ان القياس
مظهر بخلاف السنة والاجماع فبنى على انه اصرح في الفرعية فتأمل
ثم في تسمية الكلام في الازل خطابا خلاف والحق انه ان فسر
بما يفهم ^(٣) كان خطابا فيه وان فسر بما يفهم لم يكن بل فيما لا يزال

(١) قوله وفيه ما فيه اشارة الى ما قيل ان صلاة الصبي مما يثاب هو به
ولا يماقب على تركه فكيف لا يكون مندوبا والقول بانه لا ثواب للصبي
أصلا بعيد في ناية البعد كيف ويأزم ان يكون صلاة الصبي الذي لاولى
له نغوا ولا طهر ان يقال ان ترتب الثواب ليس موقوفا على التكليف بل
جبرى عادة تعالى بأن لا يضيع أجر من أحسن عملا فتأمل اه منه رحمه الله
(٢) قوله غير الكتاب من السنة والاجماع والقياس لانه ليست بخطاب الله
تعالى بل هو من خطاب الرسول صلى الله عليه وسلم اه منه رحمه الله
(٣) قوله فربما يفهم الح المراد من صيغة يفهم مطابق الاتصاف الشامل
لحال الكلام وما بعده وكذا المراد من صيغة افهم الافهام الواقع بالغمل
أعم من الماضى والحال ثم اعلم انه وقع في شرح المختصر ان قلنا انه
الكلام الذى علم انه يفهم كان خطابا وذكر السيد قدس سره انه اشارة
الى ان المعتبر فيه العلم بكونه مفهوما في الجملة فلا لا يفهم في الحال ولم يعلم

ويبتنى عليه انه حكم في الازل وفيما لا يزال ثم الاقتضاء ان كان
 حتما الفعل غير كف^(١) فالايجاب وهو نفس الامر 'النفسى' أو ترجيحها
 فالندب أو حتما لكف فالتحريم أو ترجيحها فالكرهية والتخير
 الاباحة والحنفية لاحضوا حال الدان فتأوا ان ثبت لطالب الجازم
 بقطعي فالافتراض والتحريم أو بظني فالايجاب وكرهية التحريم
 ويشاركانهما في استحقاق العقاب بالترك ومن هنا قال محمد
 رحمه الله كل مكروه حرم تجورا واحقيقة فلهذا نهى الى
 الحرام اقرب هذا واعلم انهم جعلوا اقسام الحكم مرة الايجاب
 والتحريم واخرى الوجوب والحرمة فحمل بعضهم على المسححة

افهامه في الحال لا يكون خطابا قيل - سواء اعتبر العلم عن جانب المخاطب
 أو من جانب المتكلم ليس شيء منهما معتبرا في مفهوم كون الكلام خطابا
 أقول المراد ان المعتبر في كون الكلام خطابا بالفعل أحد الأمرين اما
 الافهام بالفعل أو العلم في الحال بافهامه في المال واما العلم بالقوة مع
 عدم العلم في الحال بكونه كذلك فليس الا خطابا بالقوة بتفريق الفريقين
 وهذا معنى صحيح لا يشكره الوجدان فتأمل انه دقيق اه منه رحمه الله
 قوله بفعل غير كف والاجواب عن كف نفسك وعن لا ترك سيحيى
 في تعريف الامر والنهي فتوقف اه منه رحمه الله

وبعضهم على أنهما متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار فان معنى^(١)
 افعال اذا نسب الى الحاكم سمي ايجابا واذا نسب الى الفعل سمي
 وجوبا. واورد ان الوجوب يترتب على الايجاب فكيف الاتحاد
 ويجاب بجواز ترتيب الشيء باعتبار على نفسه باعتبار آخر
 ومرجعه الى ترتيب أحد الاعتبارين على الآخر قال السيد
 وبهذا يجاب عما قيل ان الايجاب من مقولة الفعل والوجوب
 من مقولة الانفعال ودعوى امتناع صدق المقولات على شيء

(١) قوله معنى افعال الخ وحقق بأن الحكم هو الايجاب وهو قوله افعال
 مثلا وليس للمفعول منه صفة حقيقية فان القول ليس متعلقه منه صفة متعلقة
 بالمعدوم وهو اذا نسب الى الحاكم الخ وأورد ان ما ذكر انما يدل على
 ان الفعل لا يتصف بصفة حقيقية قائمة به وامانه لا يتصف بصفة اعتبارية
 وهو كونه بحيث يتعلق بالايجاب فالدليل لا يدل عليه بل هذا هو الظاهر
 فيكون كل من الموجب والواجب متصفا بما هو قائم به حقيقة فتأمل
 أقول ليس الوجوب صفة للمفعول الخارجي في مرتبة حقيقته بل انما
 يحدث بالاجمل مقدما على وجوده والمعدوم مادام معدوما لا يتصف بصفة
 ثبوتية حادثة وحينئذ لاحظ للمفعول من الوجوب الوجود افعال متعلقا
 به تعالى الطاب بالمعدوم لان الاتزاع لا وجود له الا الوجود المنتزع
 عنه فوجود افعال هو الايجاب وهو الوجوب الا بالاعتبار تدبر اه منه
 رحمه الله

باعتبارات شتى محل مناقشة انتهى أقول الحاصل ان تصادق^(١)
المقولات الحقيقية لم يلزم وتصادق الاعتبارية باعتبارات مختلفة
ليس بممتنع فلا يرد ما قيل ان الشيخ في الشفاء صرح بان
المقولات متباينة فلا يتصادقان ولو بالاعتبار ثم خطاب الوضع
أصناف منها الحكم على الوصف بالسببية وهي بالاستقراء وقتية
كالدلوك لوجوب الصلاة ومعنوية كالاسكار للتحريم ومنها
الحكم بكونه مانعا اما للحكم كالأبوة في القصاص أو للسبب
كالدين في الزكاة ومنها الحكم بكونه شرطا للحكم كالقدرة على
التسليم للبيع أو للسبب كالطهارة في الصلاة وسببها تعظيم
البارى تعالى هذا والآن نشرع في مسائل الاحكام والنقدم
عليها تعريف الواجب وهو ما يستحق العقاب تاركه^(٢) استحقاقا

(١) قوله تصادق المقولات الخ لان الخطاب انفسى الذى هو الكلام انفسى
من مقولة كيف عندهم وليس بفعل ولا بفعل حقيقة الا بالاعتبار اه منه
(٢) قوله تاركه الخ زاد ابن الحاجب قوله في جميع وقته لادخل
الواجب الموسع والتقاضى قوله بوجه ما يدخل الموسع والكفاية والحق
انه لا حاجة الى أحدهما لان انتهاض تركه سببا للعقاب في الجملة كاف
فتأمل قيل ههنا نظرا لانه ان أريد بالترك عدم الفعل فهو غير مقدور فلا

عقليا أو عاديا والعفو من الكرم وقيل ما أوعد بالعقاب على تركه ولا يخرج العفولان الخلف في الوعيد جائز دون الوعد ورد بان ايعاد الله تعالى خبر فهو صادق قطعا وتجوز كونه انشاء للتخوين كما قيل عدول عن الحقيقة بلا موجب على ان مثله يجري في الوعد فيند باب المعاد أقول لو تم^(١) لدل على بطلان العفو مطلقا والكلام في خروجه بعد تسليم وجوده فلا بد أن يقال ان الایعاد في كلامه تعالى مقيد بعدم العفو

مسئلة ❦ الواجب على الكفاية واجب على الكل أى كل واحد^(٢) ويسقط بفعل البعض ولا يلزم النسخ لان سقوط

يكون سببا للعقاب وان أريد الكف فكثيرا ما يترك الواجب لا لكف النفس عنه أقول لا نسلم ان غير المقدور لا يكون سببا للعقاب وسيأتي تحقيقه في مسئلة ان لا تكليف الا بالفعل فتوقف منه اه منه رحمه الله

(١) قوله لو تم الخ أى كونه انشاء لتخوين دل على انه لا جزاء فلا عفو حقيقة لانه فرع الجزاء ولا جزاء على هذا التجوز فان كل ما يدل عليه يجوز أن يكون انشاء للتخوين والزجر والانداز فتأمل اه منه رحمه الله

(٢) قوله أى كل واحد الخ فيه رد لما ذهب اليه بعضهم من ان الوجوب على الجميع من حيث هو اذ لو كان على كل واحد لكان اسقاطه عن الباقي رفعا للطلب ونسخا له مع عدم الخطاب الجديد وهو باطل بخلاف

لا امر قبل الاداء قد يكون لانتفاء علة الوجوب وقيل على
 البعض لنا ثم الكل بتركه اذا ظنوا ان غيرهم لم يفعل قالوا أولا
 سقط بفعل البعض ولو كان على الكل لم يسقط قلنا المقصود^(١)
 وجود الفعل وقد وجد كسقوط ما على الكفيلين بأداء أحدهما
 وثانيا الابهام في المكف كالابهام في المكف به قلنا تأييم المبهم

"لا يجاب على الجميع من حيث هو اذ لا يلزم منه الايجاب على كل واحد
 ويكون الانم للجميع بالذات ولكل واحد بالعرض ودفع هذا بقوله ولا
 يلزم النسخ اه منه رحمه الله (١) قوله قلنا المقصود الخ حاصله منع
 الملازمة القائلة لو كان على الكل لم يسقط وقد يجاب أيضا بان لو سلمنا ان
 الاختلاف في طريق الاسقاط يوجب الاختلاف في الحقيقة النوعية
 والواجب العيني والكفائي محتان نوعا فلا نسلم انه يوجب الاختلاف
 الجنسي حتى يلزم ان لا يكون الواجب الكفائي واجبا على الجميع أصلا
 أقول السقوط بفعل البعض في الكفاية من ثمرات الوجوب ومتفرعاته
 وما يتفرع على النفي لا يكون مقوما لحقيقته وحينئذ يجب أن يكون
 الاختلاف العيني والكفائي في نفس تحقق الوجوب وتحصاه وقد قاتم
 انهما سواء في الوجوب على الكل ولو قيل ان الوجوب على الكل نحو ان
 نحو يطلب فيه وجود الفعل عن كل واحد وهو الوجوب العيني ونحو
 يطلب فيه وجود الفعل من الكل لا عن كل واحد وهو الوجوب الكفائي
 قلنا هذا معنى الوجوب على البعض المبهم فالزاع في التسمية فتدبر اه منه

غير معقول قيل مذهبهم اثم الكل بسبب ترك البعض قلنا
ترك البعض يقتضى أولا وبالذات اثم البعض وان كان يؤل الى
اثم الجميع ثانيا وبالعرض فيلزم تأثيم المبهم أقول الكل من فرد
البعض المبهم فان الكل اذا أتوا به أنوا بما وجب عليهم اتفاقا
فأثم الكل فرد من اثم البعض وهذا النحو من تأثيم المبهم
معقول البتة لانه لا ينافي التحصيل نعم المبهم الغير المجامع للكل
أى من حيث انه مبهم غير معقول فتفكر وثالثا قال الله تعالى
فلولا نفر من كل فرقة قلنا ماول بالسقوط بفعل البعض جمعا
بين الادلة ثم فى التحرير يشكل بسقوط الجنازة بفعل الصبي
العاقل كما هو الاصح عند الشافعية مع انه لا وجوب عليه أقول لا
اشكال فان ذلك كسقوط الدين بأداء المتبرع - مسألة -
ايجاب أمر من أمور معلومة صحيح وهو الواجب المخير
كخصال الكفارة وقيل ايجاب بالجميع ويسقط بفعل البعض
فلو أتى بالجميع يستحق ثواب واجبات أقول ذلك فرع
جواز اجتماع الجميع وقد لا يجوز كنصب أحد المستعدين

للامامة ثم هذا الاحتمال^(١) مما لم يشتهر قائله وقيل معين^(٢) عنده تعالى وهو ما يفعل فيختلف ورد بان الوجوب يجب ان يكون قبل الفعل^(٣) حتى يمثل فافهم وقيل معين لا يختلف لكن يسقط به وبالاخر لنا الجواز عقلا والنص دل عليه^(٤) قالوا في نفي التخيير^(٥)

(١) قوله ثم هذا الاحتمال الخ قد نسب هذا الاحتمال الى بعض المعتزلة لكن المشاهير منهم يدعون ان الوجوب بالجميع بمعنى انه لا يجوز الاخلال بالكل وان فعل واحد منها يخرج عن عهدة التكليف ولا يثاب ولا يعاقب الاعلى فعل واجب واحد وتركه اه منه رحمه الله (٢) قوله وقيل معين الخ سمي هذا قول التزاحم لان الاشاعرة يروونه عن المعتزلة والمعتزلة عن الاشاعرة ولهذا قال السبكي لم يقل به قائل اه منه رحمه الله (٣) قوله قبل الفعل الخ علم ان الوجوب طاب والطالب وانما يكون قبل المطلوب والتعيين ولو في علم الباري تعالى فرع الوجود لان العلم تابع للمعلوم فتدبر اه منه رحمه الله (٤) قوله والنص دل عليه الخ مثلا قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فقوله اطعام ايجاب الاطعام وعطف عليه الكسوة والتحرير باو وهي لأحد الشئيين أو الاشياء مبهما فنقص دل بظاهره على وقوع ما جوزه العقل فلا يجوز تأويله اه منه رحمه الله (٥) قوله في نفي التخيير الخ اشارة الى ان في هذه المذاهب لا تخيير أصلا بخلاف المذهبين الباقيين المخالفين فان في أحدهما الاختيار بحسب الفعل وفي الآخر بحسب الاستقاط فارجاع الكل الى نفي التخيير كما في شرح

(أولاً) غير المتعين^(١) مجهول ويستحيل وقوعه فلا يكلف به قلنا إنه معلوم^(٢) من حيث إنه واجب وهو مفهوم الواحد من الثلاثة ويقع بوقوع كل وانما يستحيل اوكلف بايقاعه غير معين في الخارج (وثانياً) كون الواجب احدهما والتخير فيه يتناقضان قلنا الواجب المبرهم والتخير فيه المتعينات وذلك جائز كوجوب احد النقيضين مع امكان كل منهما (وثالثاً) الوجوب بالجميع في التخير كالوجوب على الجميع في الكفاية فان المقتضى فيهما واحد وهو حصول المصلحة بمبرهم قلنا تأثيم واحد لا بعينه غير معقول بخلاف التأثيم بترك واحد قالوا علم^(٣) ما يفعله فهو الواجب قلنا

اختصر لا يخفى ما فيه وفيه ما فيه اه منه رحمه الله (١) قوله أولاً غير المتعين الخ أقول هذا منقوض بالواجب المحتم لان الطبيعة الكلية غير متعينة الا بعد الوجود فيازم ان يكون جميع افرادها واجبة ويسقط بفعل البعض ولم يقل به أحد فتأمل اه منه رحمه الله (٢) قوله انه معلوم الخ اشارة الى ان غير المتعين ليس مجهولاً مطلقاً ولا من الوجه المطلوب وجوده فن كان غير معين باعتبار ما صدق عليه بوجه دون وجه فلا يازم الجهالة ولا الاستحالة فتدبر اه منه رحمه الله

(٣) قوله قالوا علم الخ أقول يازم منه انه لو لم يفعل شيئاً لم يكن واجباً وذلك باطل اتفاقاً الا أن يقال المعنى علم انه لو فعل يفعل ذلك

لكونه احدها لا بخصوصه قالوا اولا يجب ان يعلم الامر
الواجب فيكون معيناً عنده تعالى قلنا يعلمه حسب ما اوجبه
فان العلم تابع للمعلوم وثانياً او اتى بالكل معاً فالامثال اما بالكل
فيجب الكل او بكل واحد فيلزم تعدد الدلائل التامة او بواحد
لا بعينه وهو غير موجود فتعين المعين اقول لا يلزم^(١) وجوب
الكل بالامثال بالكل وانما يلزم او لم يكن الكل بدلاً الا ترى
ان عدم الجزء علة تامة لعدم الكل فاذا عدم الجزء ان كان
المجموع هو العلة التامة واجاب في المنهاج بان الامثال بكل
وتلك معارف وفيه نظر ظاهر ~~تقسيم~~ الوقت
في الموقت اما ان يفضل فيسمى ظرفاً وموسماً كوقت الصلاة

الشيء فيعم الوجود والمعدوم ولا يحفى مفهوه اه منه رحمه الله
(١) قوله اقول لا يلزم الخ اعلم ان التحقيق كما اشار اليه في الاصل
الرابع ان العلة التامة لعدم الكل هو طبيعة عدم الجزء مطلقاً أي سواء
كان متحققاً في عدم جزء واحد او في عدم جزئين فكذلك الامثال
ههنا مطلقاً من حيث الاتيان بواحد أو باثنين مرتباً أو معاً فاذا أتى
بهما معاً فأنما يتحقق الامثال بالكل لان مطلق الامثال متحقق في
هذا النحو من انحائه فلا يلزم وجوب الكل بالامثال بالكل
اه منه رحمه الله

وهو سبب للوجوب وظرف للمؤدى وشرط للاداء وهو الحكم
 في كل موقت وليس المظروف عين المشروط لان الاداء غير
 المؤدى وما في التحرير المراد بالاداء الفعل المفعول فيتحددان
 لا فعل الناعل لانه اعتبارى لا وجود له فندفع لان الحادث
 وان كان اعتباريا يصاح للمشرولية واما ان يساوى فيسمى
 معيارا ومضيقا وهو قد يكون سببا للوجوب كرمضان عين
 شرعا لفرض الصوم فلم يبق غيره مشروعا فلا يشترط نية
 التعيين بل يصح بنية مبينة عند الحنفية خلافا للجمهور^(١) الابنية
 المسافر^(٢) لا ترخيص وقد لا يكون سببا كالنذر المعين فيتأدى

(١) قوله خلافا للجمهور الخ قال ابن الهمام مذهب الجمهور هو الحق
 لان اللازم عدم صحة الغير ولا يلزم منه صحة ما يصح لان الاعمال بالنيات
 أقول اذا بقي جهة الخصوص شرعا بقي مطابق النية المصححة لوجود
 الفعل شرعا ومعلوم ان النوع اذا انحصر في فرد واحد كان ذلك الفرد
 متحققا بتحقيق ذلك النوع ومقتضى له فتأمل اهـ منه رحمه الله

(٢) قوله الابنية المسافر الخ ذكر الكرخي ان الجواب في المريض
 والمسافر سواء قال السرخصي هذا سهوا لان المرض الذي لا يضر معه الصوم
 غير مبيح للفطر باجماع من يعتد باجماعه أقول الفرق بين المرض الذي
 لا يضر وبين سفر الملك المرفه اذا قطع بعدم المشقة يحكم فتدبر اهـ منه

بمطلق النية وبنية النفل الا في رواية ولا يتأدى بنية واجب آخر
 بلا خلاف بخلاف رمضان فرقا بين ايجابه تعالى وايجاب العبد
 والحج ذو شبيين بالمعيار والظرف فانه لا يستع في عام الا واحد
 ولا يستغرق فعله وقته ومن ههنا تأدى فرضه بمطلق النية
 ويقع عن النفل اذا نواه ❦ مسألة ❦ اذا كان الواجب
 موسعا فجميع الوقت وقت لادائه قال القاضى واكثر الشافعية
 الواجب في كل وقت الفعل او العزم بدلا ويتعين آخره
 ولا يوجبون تجديد العزم في كل جزء بل الاول ينسحب
 انسحاب النية فلا يرد ما في المنهاج ان البدل متعدد والمبدل
 واحد على ان ايقاعات الفعل بعدد الاجزاء فتساوى الاعزام
 وعن بعض الشافعية وقيل بل عن بعض المتكلمين وقته اوله
 فان اخره فقضاء وعن بعض الحنفية بل اخره فان قدمه فنفل
 يسقط به الفرض قال الكرخى ان بقى بصفة التكليف الى آخر
 الوقت فما قدمه واجب لنا ان الامر وسع وقت الفعل لانه لو
 اتى في اى جزء لا يعد عاصيا بالاجماع^(١) والتعيين تضيق والتخير



(١) قوله بالاجماع الخ ان قلت لعل المخالفين من أهل المذهب الثالث

بين الفعل والزم زيادة واستدل بأن المصلى في غير الآخر
ممثل لكونه مصليا قطعا لا لكونه آتيا بأحد الامرين وربما
يمنع المقدمة ف قيل انبا مجمع عليها اجماعا قطعيا اقول الاجماع على
الامثال بها بخصوصها في كل جزء فرع الاجماع على
وجوبها فيه وقد تقدم الخلاف فيه فتأمل ثم اقول الخصم
لا يقول بالبديهة من الطرفين كخصال الكفارة بل اصل وخلف
فالامثال بالصلاة بخصوصها لا يضره قالوا لو اتى بأحدهما
اجزاءه ولو اخل بهما عصى قلنا العصيان ممنوع كيف وكثيرا
مالا يوجد في اول الوقت الفعل او ارادته ولو قيل المراد عدم
ارادة الترك^(١) قلنا هو من احكام الايمان الا ترى لو اخل بالزم

والرابع لا يساءدون في ذلك قلناهم وان خالفونا في التوسع لكن
وافقونا في نفي المعصية في التأخير والتقديم ألا ترى الى استدلال
بعض الحنفية بقولهم لو كان واجبا في أول الوقت لعصى بتأخيره
واستدلال بعض الشافعية بقولهم لو كان واجبا في آخر الوقت لعصى
بالتقديم فالكل اتفقوا على عدم المعصية لو اتى في أى جزء من أجزاء
وقته وفيه ما فيه تأمل اه منه رحمه الله (١) قوله المراد عدم ارادة
الترك الخ واعلم ان الاكثرين حلوا العزم في قول القاضى على الارادة
والقصد على الفعل في ثنى الحال وهو الظاهر فمنهم من منع وجوبه

بأن أراد الترك عصى وإن لم يدخل الوقت فافهم وفي البديع أو
 كان العزم بدلا يسقط به المبدل كسائر الأبدال والجواب منع
 الملازمة بل اللازم سقوط الوجوب وقد التزموه قالوا لو كان ^(١)

واجبا أولا عصى بتأخيرها قلنا ممنوع وإنما يلزم لو كان مضيقا

بل موسعا  مسألة  - السبب في الموسع الجزء ^(٢)

الأول عينا عند الشافعية للسبق وعند عامة الحنفية بل موسعا ^(٣)

إلى الأخير كالمسبب وعند زفر إلى ما يسمع الأداء وبعد الخروج

ومنه من جملة من أحكام الإيمان ولا يخفى وجهه وصاحفة حملوه على عدم
 إرادة الترك وحينئذ صح جملة من توابع الإيمان ولا يخفى ضعف كون
 عدم الإرادة بدلا عن الفعل وأيضا يناهض ما شتهر من القاضى أن الواجب
 أحد الإيقاعين إيقاع الفعل أو إيقاع العزم تخيرا أه منه رحمه الله
 (١) قوله قالوا لو كان الخ لما علم من دليل الحنفية وجوابه دليل الشافعية
 وجوابه تركهما اختصارا فايتمهم أه منه رحمه الله (٢) قوله الجزء
 الأول أى الجزء الأول بعينه يوجب أمرا موسعا فلا انتقال للسببية
 واختاره ابن الهمام من الحنفية أه منه رحمه الله (٣) قوله موسعا أى
 منتقلا من الأول أن لم يتصل بالأداء إلى الجزء الثانى فإن اتصل بالأداء
 فهو السبب والانتقال إلى الثالث وهكذا إلى الأخير فهناك انتقال للسببية
 بعدد الأجزاء مثل الأداء للمؤدى أه منه رحمه الله

فالكمل وروى عن أبي اليسر أن الأخير متعين حينئذ واستدل^(١)
بالاجماع على الوجوب على من أسلم أو بلغ في وسط الوقت
ويمكن أن يقال أنه الأول في حقهما فتدبر* (فرع)* صح عصر
يومه في الناقص لا أمسه لأن سببه أي الجملة ناقص من وجه
فلا يتأدى بالناقص من كل وجه واعتراض بلزوم صحته إذا وقع
بعضه في الناقص وبعضه في الكامل فعدل إلى أن الكل كامل
اعتباراً بالغلبة فالواجب به كامل من كل وجه فورد من أسلم
في الناقص فلم يصل فيه لا يصح في ناقص غيره مع تعذر
الإضافة في حقه إلى الكل فأجيب بمنع عدم الصحة فإنه
لارواية عن المتقدمين فيلتزم الصحة^(٢) والحق أن لانقص في

(١) قوله واستدل الخ حاصل الاستدلال أنه إذا أسلم في غير الجزء
الأول جماعة بعدد الأجزاء الباقية للوقت وكان أسلامهم مرتباً متعاقباً
فأجمعوا على الوجوب على كل واحد مع تعذر الإضافة إلى الجزء الأول
السابق على الإسلام فعلم أن لكل واحد من الأجزاء صلوحاً للنسبية
كالأول والإضافة إلى المتصل أولى لاتصاله ولأنه كالموجود وبعد الخروج
فالكمل سواء في الانفصال والانعدام فتأمل اهـ منه رحمه الله

(٢) قوله فيلتزم الصحة اختلف المتأخرون فذهب نحر الإسلام إلى
الصحة وشمس الأئمة وغيره إلى عدمها كذا في التقرير اهـ منه رحمه الله

الوقت لذاته وانما لزم الاداء بالعرض فيتحمل في الاداء لشرنه
دون غيره - ❧ مسألة ❧ - لا يفصل الوجوب عن وجوب
الاداء في البدني عند الشافعية بخلاف المالئ كالزكاة بدليل
عدم الاثم بالتأخير والسقوط بالتعجيل اقول يرد الوضوء قبل
الوقت واما الحنفية فقالوا بالافتصال مطلقا من حاضت^(١) آخرا
لا قضاء عليها بخلاف من طهرت آخرا واستدلوا بوجوب
القضاء على نائم كل الوقت وهو فرع الوجوب والاتفاق على
انتفاء وجوب الاداء عليه لعدم الخطاب^(٢) حذرا عن اللغو قيل

(١) قوله من حاضت الخ قيل ذلك مبني على ان أصل الوجوب يثبت
بالوقت ووجوب الاداء بآخره أقول فيه دليل على ان القضاء يتفرع
على الآخر وفي الدليل الآتي يتفرع على الاول فتأمل ويمكن أن يقرر
أصل الكلام بانها لما حاضت آخرا ففيها انتقلت السببية الي ان انعدمت
فلا قضاء لانه بعد وجوب السبب بخلاف من طهرت آخرا أي في الجزء
الاخير بمقدار التحريمية ففيها انعدمت السببية أولا ثم وجدت آخرا
فعليها القضاء فهناك الوجوب فقط لا وجوب الاداء لعدم اتساع الوقت
وهو الشرط وبانتفاء الشرط ينتفي المشروط تدبر اه منه رحمه الله

(٢) قوله لعدم الخطاب أقول هذا يدل على عدم وجوب القضاء لان
مختار الحنفية كما سيأتي ان وجوب القضاء ليس بامر جديد بل بما يوجب

وانما يلزم اللغو او كان مخاطبا بالفعل الآن بل هو مخاطب به
بعد الانتباه كالخطاب للمعدوم والجواب ان الكلام في الخطاب
تجزئاً والخطاب للمعدوم انما يصح تمايقاً ولا فرق في هذا
الخطاب بين الصبي والبالغ بخلاف الاول فعلى هذا لو انتبه
الصبي بالغاً لا قضاء عليه الاحتياطاً وما قيل ان الوجوب لازم
لعقلية الحسن كما هو مذهبنا فيرد عليه انه يلزم ثبوته بدون
الشرع ولم يقل به أحد منا كيف وليس لنا أصل خامس ثم اعلم^(١)

الاداء فادا اتقى الخطاب الموجب للاداء اتقى الموجب للقضاء ومن ههنا
حمل نحر الاسلام القضاء على الاداء حيث قال ووجب في النائم الاصل
وتراخي وجوب الاداء الى الخطاب لكن فيه ان حقيقة الاداء بعد
انقضاء الوقت منتف اجماعاً ولا يبعد أن يقال انه أقيم السبب مقام
وجوب الاداء يظهر أثره في وجوب القضاء واليه ذهب ابن الهمام
والاوجه اقامة أهلية الخطاب مقامه فان النائم أهل له في زمان النوم
وان لم يكن بشرطه تدبر اه منه رحمه الله (١) قوله ثم اعلم الخ اعلم
ان الحنفية مع تصريحهم بان لا طلب في أصل الوجوب قالوا ان الثابت
يرد الوقت أصل اوجوب الى ان يتضيق فاورد عليهم انه يلزم ان
يكن الطالب مع المطلوب لان قبل التضيق ليس الاصل الوجوب وقد قلتم انه
لا طالب فيه أقول ابل مرادهم نفي الطلب المحتم بيانه ان الطلب فرع السببية

انهم صرحوا بان لا طلب^(١) في أصل الوجوب بل هو مجرد اعتبار من الشارع ان في ذمته جبرا الفعل وأورد ان الفعل بلا طلب كيف يسقط الواجب وهو انما يكون واجبا بالطلب وقصد الامتثال انما يكون بالعلم به والجواب اننا لانسلم ان الواجب انما يكون واجبا بالطلب بل بالسبب والشيء قد ثبت ولا يطلب كالدين المؤجل والثوب المطار الى نسان لا يعرف مالكة والامتثال يتفرع على العلم بثبوته فلا يتنفي السقوط سبق الطاب أقول فقه المقام^(٢) ان لنا خطاب ونسب بالسيبية

وهي لكونها منتقاة توجد وتندم تدريجاً واحساب كذا ان يعين السبب للسيبية وحينئذ يتحصل الطاب بمحصلا قويا ويتقدم على المطاوب مثل تقدم السبب على المسبب فايتمدبر اه منه رحمه الله

(١) قوله لا طلب الخ والقول بان الطاب في الدين المؤجل موسع الى حلول الاجل وكذلك في الثوب المطار الى معرفة المالك لا يضر لانه مثال والظاهر انه لو قيل ان لا طلب في الدين المؤجل قبل حلول الاجل يصح تدبر اه منه رحمه الله (٢) قوله فقه المقام الخ لا يخفى انه ينطبق على لفروع ففي الزكاة قبل الحلول تحقق السبب بالنصاب ولم يتحقق الاقتضاء لا بعد الحلول وفي الحيض آخرا انعدمت السيبة بالكلية بخلاف ما اذا ظهرت آخرا وفي النائم تحقق الوجوب بتحقيق السبب وأهلية الخطاب

للاوجوب وخطاب تكليف بالاقتضاء فيجب ان يكون الثابت
 بأحدهما غير الثابت بالآخر فثبتت الفعل حقا مؤكدا على
 الذمة من الاول وهو الوجوب والطلب بايقاعه في العين من
 الثاني وهو وجوب الاداء فعلم ان الوجوب شيء ووجوب
 الاداء شيء آخر وان لا طلب^(١) في الاول بل في الثاني والا لزم
 قاب الوضع فتدبر - ~~مسئلة~~ الاداء فعل الواجب في
 وقته^(٢) المقدر له شرعا^(٣) وقيل^(٤) ابتداءه كالتحرية^(٥) عند الحنفية

في زمان التوم وان لم يكن بشرطه كاف لوجوب القضاء من غير احتياج
 الي أمر جديد فتأمل اهـ منه رحمه الله (١) قوله وان لا طلب في الاول
 فهو ليس من الاحكام التكميلية بل وجوب الاداء اهـ منه رحمه الله
 (٢) قوله في وقته ان قات يدخل فيه القضاء كالحج لان وقته بقية العمر
 شرعا قلت القضاء وان كان واجبا موسعا مدة العمر كالحج لكن الفعل
 فيه في غير وقته ومضائق الوقت من قضية العقل اهـ منه رحمه الله
 (٣) قوله شرعا فيخرج نحو انكاة يعين له الامام شهرا فمن حيث
 خصوص ذلك الشهر ليس بأداء والا كان بعده قضاء اهـ منه رحمه الله
 (٤) قوله وقيل القائل ابن الهمام وغيره أشار بصيغة التمريض الى ضعفه
 لان المعروف الاداء حقيقة وهذا في حكم الاداء في التحقيق وفي المحيط
 الصلاة يجوز أن يكون بعضها أداء وبعضها قضاء كما صلى العصر غربت
 الشمس في خلال صلاته ويتم الباقي اهـ منه رحمه الله (٥) قوله كالتحرية

وركعة عند الشافعية ومنه الاعادة وهو الفعل فيه ثانياً للخلل^(١)
والاصح^(٢) انه واجب والقضاء فعله بعده^(٣) استدراكا لما فات
عمداً أو سهواً يتمكن من فعله كالمسافر أو لم يتمكن لما منع شرعاً
كالحيض أو عقلاً كالنوم فتسمية الحج الصحيح بعد الفاسد
قضاء مجاز ومن جعل الاداء والقضاء في غير الواجب

لان العمدة الثبة وقد وقعت في الوقت وانسحب على الكل اهـ منه
(١) قوله لخلل المراد بالخلل ما يؤثر نقصاً في الصلاة يجب به سجود
السهو لاما يفسده بترك ركن أو شرط لانه في حكم العدم شرعاً فليس
الفعل ثابتاً شرعاً تدبر اهـ منه رحمه الله (٢) قوله والاصح الاختلاف
في وجوب الاعادة فصرح غير واحد من شراح أصول نثر الاسلام كما
في التقرير بانها ليست واجبة بل خرج عن العمدة بالاول والثاني جائز
كسجود السهو فليس بأداء ولا قضاء وذهب السرخسي وأبو اليسر الى
الوجوب حتى قال أبو اليسر يكون الفرص هو الثاني وعلى هذا داخل
في الاداء والحق ان الفرص هو الاول اذ عدم السقوط به فرع ترك
الركن لا الواجب لكن الاعادة واجب مبتدأ بعد كل صلاة أدت مع
كراهة الجزء الاول فوق الاول وقته ومن ثمة كان اعادة القضاء قضاء
اهـ منه رحمه الله (٣) قوله فعله بعده الخ ان فات الفعل قبل وقته ما هو قلنا
الفعل لا يقدم على وقته والوضوء قبل الوقت مانع عن لزومه فيه وليس
هذا بذلك والزكاة المعجلة لما وجد سببها جعل وقتها بذلك موسماً فلا

بدل الواجب ^(١) بالعبادة ﴿ فرع ﴾ تأخير الفعل مع ظن الموت في جزء من الوقت معصية ^(٢) اتفاقاً لم يمت وفعله في وقته فالجمهور على أنه أداء لصدق حده عليه وقال القاضي قضاء لأن وقته شرعاً بحسب ظنه قباه ويرد عليه اعتقاد انقضاء الوقت قبل دخوله فإذا بان الخطاء وفعل في الوقت فهو أداء اتفاقاً أقول الذرق بين فإن في الأول اعتقاد عدم الوقت مطلقاً وفي الثاني اعتقاد عدم وقت الأداء فالأول متضييق من كل وجه

تقديم اه منه رحمه الله (١) قوله بدن الواجب وقد عرف على هذا بان الأداء تسليم عين ما طاب شرعاً والقضاء تسليم المثل اه منه رحمه الله (٢) قوله معصية اتفاقاً أقول فيه دلائل على أن الآخر الذي يتعين للسببية ويتضيق به الموسع أعم من أن يكون بحسب الواقع أو باعتبار المكاف فالموجب يجعل البعض كلاً وعلى هذا يتجه قول من قال بالعصيان في تأخير من ظن السلامة ومات فجاءة بدليل تحقق الوجوب ولا يتجه رده على ما قيل بان الواجب ما يذم تاركه في جميع وقته باختياره وهما تركه في البعض بالاختيار وفي البعض بالموث وبأن الموت لا يصلح سبباً للعصيان فلا يعصى على تقديره كما على تقدير عدمه اتفاقاً والأوجه أن يقال جاعل البعض كلاً إنما هو ظن الموت لانفسه على أن ارتفاع الوجوب قد يكون بوجود المانع كلسفر والمرض والحيض إلى غير ذلك

بمخلاف الثاني فتأمل^(١) ومن أخر مع ظن السلامة ومات فجاءة
فالتحقيق انه لا يعصى اذا التأخير جائز^(٢) ولا تأثم بالجائز والقول بان
شرط^(٣) الجواز سلامة العاقبة لا العلم به حتى يؤدي الى التكليف

فتأمل اهـ منه رحمه الله (١) قوله فتأمل اشارة الى ان هذا الفرق
غير نفع لان القاضى جعل الدوران مع الظن سببا لتحقيق العصيان في الاول
ولتحقق القضاء فيما اعتقد الانقضاء ثم أوقعه في الوقت ويدفع بان العصيان
لا ينافي الاداء كما لو أخر في الثاني وبان الظن معتبر فيما لم يظهر فساد
فاذا ظهر فلا عبرة به فتدبر اهـ منه رحمه الله (٢) قوله جائز بمخلاف
المسئلة الاولى فان التأخير ليس بجائز مع الموت فان التأخير معصية اهـ
منه رحمه الله (٣) قوله والقول بان شرط الجواز الح اعلم ان شرط
جواز التأخير اما ظن السلامة أو العلم بها أو السلامة نفسها فان كان
الاول فالمفروض تحققه فيتحقق المشروط اذ لا انتظار لغيره وهو جواز
التأخير فيجب ان لا يأنثم وان كان اثنان أدى الى التكليف المحال اذ
لا يمكن العلم بها عادة فاذا امتنع الشرط امتنع المشروط وان كان الثالث
فيازم ان يكون التخيير اللازم من كون الوجوب موسعا المفروض
تقدمه على سلامة العاقبة بين ممكن وذلك اذا لم يمت وممتنع وذلك اذا
قدر موته وهذا لان المشروط يمتنع وجوده عند انتفاء شرطه وهو أى
التخيير بين الممكن والممتنع يرفع حقيقة التوسع لان مقتضاها الامكان
الخاص فلم يكن اللازم لازما فلاح تقصير من جعل لزوم التخيير بين

المحال يقتضى التخيير بين ممكن وممتنع وهو يرفع حقيقة التوسع
فتدبر و فرق ابن الحاجب بين ما وقته العمر كالحج فيعصى وبين
غيره فلا يعصى ليس بسديد لان الوجوب مشترك وعذر
الفجأة عام وفيه ما فيه ^(١) - مسألة - اختلف في وجوب
القضاء هل هو بأمر جديد وعليه الاكثر أو بما يوجب الاداء
وهو المختار لعامة الحنفية ثم هذا الاختلاف في القضاء بمثل
معقول فقط كما صرح به البعض أو مطلقا كما هو الظاهر للاكثر
ان عدم اقتضاء صم يوم الخميس صم يوم الجمعة بديهي والا .

الممكن والممتنع على تقدير اشتراط العلم فقط فتأمل فانه تحقيق بالتأمل
اه منه رحمه الله (١) قوله وفيه ما فيه اشارة الى الفرق الذى ذكره
السيد قدس سره من قبل ابن الحاجب وهو ان فى الموسع الذى وقته
العمر لو جاز له التأخير أبدا واذا مات لم يعص لم يتحقق الوجوب أصلا
بخلاف الظاهر فان جواز تأخيريه الى أن يتضيق وقته قيل اذا فرض
وقوع الفجأة قبل وقت التضيق فلو جاز له التأخير واذا مات لم يعص
لم يتحقق الوجوب أصلا فالاصوب ان يقال ترك الظهر فى الصورة
المفروضة ليس فى جميع الوقت المقدر له شرعا بخلاف ما وقته العمر اذا
ترك بالفجأة لانه ترك فى جميع وقته وهو تمام عمره أقول منقوض بمن
ظن الموت فى وسط الوقت الموسع وأخر فانه يعصى اتفاقا مع انه

كان أداء^(١) وسواء وهذا انما يتم لو ادعوا الانتظام لفظا وهو بعيد ولعل مقصودهم^(٢) ان مطالبة شيء يتضمن مطالبة مثله عند فوته فإيجاب الاول إيجاب الثاني نعم معرفات القضاء بمثل معقول أو غيره يجوز أن تكون غيره نصا كان أو قياسا لكن الكلام في أصل سبب الوجوب فافهم وما يجب به في المشهور ان مقتضاه أمران الصوم وكونه في الخميس فاذا عجز عن الثاني لقواته بقي اقتضاه الصوم مطلقا في غاية السقوط اذ لا وجوب

ماترك في جميع وقته المقدّر شرعا والظن كما يجعل البعض كذا يجعل الكل بعضا لان الفجاءة على خلاف الظن والفرق تحكم فلا صوب كما في شرح المنهاج التزام جواز انفصال الوجوب عن وجوب الاداء فتأمل اهـ منه رحمه الله (١) قوله أداء الح وانما كان أداء لانه يكون بمنزلة قوله صم يوم الخميس أو يوم الجمعة وفي هذا في أي يوم صام يكون أداء فيكونان سواء أيضا في عدم لزوم العصيان اهـ منه رحمه الله

(٢) قوله وامل مقصودهم الح هذا تأويل دليهم ان الوقت ظرف لا يؤثر اختلاله في سقوطه وانما اللام امور به كالأجل للدين وأورد على هذين انه لو كان كذلك لجاز التقديم وقد يدفع بان الوقت انظرا الى انه مجرد ظرف يجوز التقديم عليه لكن انما لم يجز لانه سبب للوجوب شرعا ولا تقديم للمسبب على السبب تدبر اهـ منه رحمه الله

لا بالقيد ولهذا لا يجب قبله ومن وجوب المقيد لا يلزم وجوب المطلق مطلقا بل فيه وفي شرح المختصر^(١) هذه المسئلة مبنية على ان المقيد هو المطلق والقيد وهما يتعدان^(٢) وجودا في الخارج

(١) قوله وفي شرح المختصر الخ قيل الاظهر ان الاختلاف مبنى على ان المطلوب في العبادة المؤقتة انما هي العبادة فقط لا الوقت لكنه يحتمل ان يكون مشروطة به حتى لا يصح شرعا بدونه وان لا يكون صحة نفسها مشروطة به بل كلها فاذا فات بقي أصل وجوبها مع نقص أقول فيه خفاء اذ لزوم العصيان بالتأخير متفق عليه مع ان ترك الاولى كما في المندوب لا يكون معصية اتفاقا فتأمل اهـ منه رحمه الله

(٢) قوله وهما يتعدان الخ قال وينظر ذلك الى ان الجنس والفصل هل يتميزان في الخارج أو في العقل وقرر في المواقف ان الحق عدم التمييز بينهما في الخارج والا لم يصح الحمل وأورد بعض الفضلاء ان في صورة كان التركيب الذهني بمخذاء التركيب الخارجي بان يكون الجنس مأخوذا عن المادة والفصل عن الصورة كان للجنس وجود ممتاز عن وجود الفصل نظرا الى اتحاد الجنس مع المادة والفصل مع الصورة أقول هذا عجيب منه مع مهارته في العلوم العقلية فانه لو كان الجنس متحدا مع المادة من كل وجه لما احتيج الى الاخذ منهما ولما كان الجنس محمولا كالمادة وكيف يكون متحدا مع النوع الى غير ذلك من المفاسد التي لا تخفى على الماهر في فن المعقولات وغاية ما يلزم ان يكون للمركب الخارجي من المادة والصورة حدان من أجزاء غير محمولة ومن أجزاء محمولة أعني الجنس والفصل

أو يتحدان فيه أقول القيد ههنا ظرف زمان واتحاد مقولة متى بالمظروف وإن صح فلا يلزم من انتفاء فرد منها انتفاء اتفاقا فتأمل ونوقض مختار الحنمية بنذر اعتكاف رمضان إذا لم يعتكفه حيث يجب قضاءه بصوم جديد ولم يوجبه النذر والجواب أن نذر الاعتكاف كان موجبا له لأنه شرطه لكن مآثر أثره لمانع وهو وجوبه قبله فلما زال ظهر أثره ولهذا لا يقضي في رمضان آخر ولا واجب آخر سوى قضاء رمضان الأول إذ الخلف في حكم الأصل هذا ~~مسألة~~ مقدمة الواجب المطلق ^(١) واجب مطلقاً أي سبباً أو شرطاً شرعاً كالوضوء أو عقلاً كترك الضد أو عادة كفعل جزء من الرأس بفعل الوجه وقيل في السبب فقط وقيل في الشرط الشرعي فقط وقيل لا وجوب مطلقاً لنا أن التكليف به بدون التكاليف المقدمة

المأخوذ من منهما ولا استحالة في ذلك لأنه لا يلزم تعدد الداعي حقيقة بل بالأعتبار وتتمام تحقيق ذلك يطالب من السلم اه منه رحمه الله
 (١) قوله الواجب المطلق الخ احترازاً عن واجب إذا كان مقيداً بالمقدمة كالزكاة بملك النصاب والحج بالاستطاعة وكذلك كلما لا يمكن تحصيله من الآلات فالواجب به مقيد اه منه رحمه الله

يؤدي الى التكليف بالمحال الا ترى تحصيل اسباب الواجب واجب واسباب الحرام حرام بالاجماع وما قيل يجوز ان يكون وجوبها لغيره كالايتمان ففيه ان الكلام بالنظر اليه^(١) فان قلت لا يلزم الامر بتصريحها قلت لا نزاع^(٢) في ذلك بل المراد انه يستتبعه وهو معنى قولهم ايجاب المشروط ايجاب الشرط ولهذا لا يلزم الا معصية واحدة بالنظر الى الواجب الاصل لا المعاصي بالنظر الى الاسباب والشرائط قالوا لو وجب لزوم تعقل الموجب له

(١) قوله بالنظر اليه أي ان الكلام في وجوب المقدمة بالنظر الى وجوب الواجب الذي هذه المقدمة مقدمة له حاصله انه اذا كان شيء ما واجبا له مقدمة وفرض ان لادليل هناك على وجوبها قيل يستلزم وجوب ذلك الشيء وجوبها أم لا تدبر اه منه رحمه الله (٢) قوله لا نزاع اعلم انه ان كان النزاع في وجوب المقدمة بمعنى ان الخطاب يتعلق به وكان الوجوب المتعلق بالمقدمة مقصودا من الخطاب المتعلق بذلك الواجب فالحق ان مقدمة الواجب ليس بواجب مطلقا واستثناء ابن الحاجب للشرط الشرعي فقط وجعله الشرطية بمنزلة الخطاب المتعلق بوجوبه تحكم لان العقلي أقوى فكانه مندرج في نفس الخطاب المتعلق بالواجب وان كان النزاع في الاعم فالحق مع الجمهور لان مقدمة الواجب واجب مطلقا والثاني هو الحق لان غرض المجتهد يتعلق بكون مقدمة الواجب واجبا مطلقا سواء يتعلق به الخطاب أم لا اذ

قلنا مم وانما يلزم لو كان صريحا^(١) ومن ههنا لم يلزم تعلق الخطاب
بنفسه ولا وجوب النية^(٢) ﴿ فرع ﴾ اذا اشتبهت المنكوحة
بالاجنبية حرمت لان الكف عن الحرام واجب وهو
بالكف عنهما ولو قال احدا كما طالق^(٣) حرمتا لان الاجتناب
يقينا فيه اقول فالغاية داخلية في المغيا ليعلم وجود المغيا
مسئلة ﴿ وجوب الشيء يتضمن حرمة ضده وقيل

مقصوده استنباط حكم الوجوب مطلقا كما في الدلالة والاشارة اه منه
رحمه الله (١) قوله لو كان صريحا فيه اشارة الى منع دعوى ابن الحاجب
من لزوم تعقل الشرط عند الامر باو واجب لانه لا يلزم من جعل شيء
شرطا لفعل تعقله عند طلب ذلك الفعل الا اذا كان الامر بالشرط
صريحا ولا نزاع فيه ولزوم الوجوب مطلقا مشترك بين الشرعي وغيره
اه منه رحمه الله (٢) قوله ولا وجوب النية على ان النية بعد صريح
الامر بالنية ايضا ليس بالازم عند الحنفية كالوضوء للصلاة اه منه
رحمه الله (٣) قوله احدا كما طالق في التحرير تفريع تحريم الكل في
هذه الصورة مناقض لمسئلة انه يجوز تحريم أحد أشياء كإيجابه فله فعلها
الا واحدا أقول المبهم فيما نحن فيه انما هو قبل البيان لا بعده لامتناع التبادل
فالحكم بالتعيين يتوقف على البيان فكان كالاقتناء تدبر اه منه
رحمه الله

يقتضى^(١) كراهة ضده وقيل نفس النهى^(٢) عن ضده فممنهم من
عم في امر الوجوب والندب فجعل ما نهى عن الضد تحريما وتزيها
وممنهم من خصص بأمر الوجوب وقيل ليس نهيا ولا متضمنا
عقلا وعليه المعتزلة وعامة الشافعية ثم في النهى كذلك الا ان
الامر نهى عن جميع الاضداد بخلاف النهى فانه امر بأحد
اضداده وقيل لا^(٣) لنا ان الامتناع عن الضد من لوازم وجوب
الفعل واللازم مجموعة بجعل الملزوم لا يجعل جديدا والا لزم
امكان الاتكك وبمثله يقال^(٤) في النهى وفيه شيء^(٥) فالخطاب

(١) قوله وقيل يقتضى وهو قول نجر الاسلام والقاضى أبى زيد وشمس
الائمة السرخسى وصدر الاسلام وابراهيم واتباعه من المتأخرين اه
منه رحمه الله (٢) قوله وقيل نفس النهى القاضى ومتابعوه قالوا أولا
انه نفس النهى وثانيا انه متضمنه فقول الثانى رجوع عن الاول وقيل
بل الثانى تفسير الاول اه منه رحمه الله (٣) قوله وقيل لاى قالوا ان
الامر يقتضى حرمة الضد أو الكراهة مثلا لكن النهى ليس كذلك
ولذا زاد بعد قوله ثم في النهى كذلك فتأمل اه منه رحمه الله

(٤) قوله وبمثله يقال الخ أى الاشتغال بضد ما من لوازم تحريم الفعل
الى آخر المقدمات اه منه رحمه الله (٥) قوله وفيه شيء إشارة الى ان
النهى هو الكف عن الفعل لا يتوقف على الاشتغال بفعل آخر كالنهى

واحد بالذات والتفاوت بالاصالة والتبعية كما في ايجاب المقدمة
ومن ههنا قيل يقتضى كراهة ضده فان خطاب الضمن انزل
من خطاب الصريح لكن يلزم اطلاق المكروه على الممتنع ان
قلت ^(١) فالامر بالشئ نهى عن ضد عنا والنهى عن الضد
يستلزم الامر بالضد الآخر تخييرا فهذا الضد منهى عنه عينه

عن الحركة لا يتوقف على ايجاد السكون لجواز ان يكون عدميا والقول
بان الكف نفسه فعل مطلوب فيكون مأمورا به خروج عن محل النزاع
فتدبر اه منه رحمه الله (١) قوله ان قلت تقرير السؤال اذا فرضنا
القيام مأمورا به فذلك يقتضى ان يكون كل واحد من العقود
والاضطجاع منهي عنه عينا بحكم ان ظاهر الامر يستلزم النهى عن
جميع الاضداد والنهى عن القعود يقتضى الامر بالاضطجاع تخييرا بحكم
ان النهى أمر بأحد الاضداد فالاضطجاع يكون منهيا عنه عينا ومأمورا
به تخييرا فيكون ممتعا وجائزا وتقرير الجواب منع الاستحالة وذلك لان
امكان الاضطجاع بالنظر الى القعود انتهى عنه لا ينافي امتناعه بالذات
بان فرض كونه منهيا عنه لذاته أيضا ولا الامتناع بالنظر الى شئ آخر
وهو القيام فتعميم الامتناع توسعة في الجواب لا يقال امكان الاضطجاع
لازم لامتناع القعود وامتناع القعود لازم لوجوب القيام فامكان الاضطجاع
لازم لوجوب القيام وقد فرض ان امتناعه لازم لوجوبه فاجتمع الامكان
والامتناع بالنظر الى شئ واحد لانا نقول ههنا جهتان فالاضطجاع من

ومأموره به تخيير هذا خلف قلت الامكان بالنظر الى شئ لا ينافي
الامتناع بالذات ولا الامتناع بالنظر الى شئ آخر لا يقال يلزم
على الاول حرمة الواجبات كحرمة الصلاة من حيث انها ضد
الحج وبالعكس وعلى الثاني وجوب المحرمات ولو تخيير
كوجوب الزنا لانه ترك اللواطه وبالعكس لانقول في الاول
الامر لا يقتضى الاستيعاب فلا يكون نهيا عن الضد دائما
فيمكن فعل ضده الواجب في وقت آخر ومن ههنا^(١) قيل ان

حيث انه ضد القعود الذى هو ضد القيام ممكن بالنظر اليه ومن حيث
انه ضد القيام ممتنع بالنظر اليه فكان الامكان والامتناع بالحقيقة بالنظر
الى شيئين قدس اه منه رحمه الله (١) قوله ومن ههنا قيل لا يقال يشكل
هذا بالواجبات الدائمة كالايان لانا نقول هو من قيل الادراك دون
الافعال ولو سلم فليس من قيل ما يضافه فعل من الواجبات بل هو شرط
لصحتها هكذا قيل أقول لا يختص الدليل بالافعال بل يجرى في
الادراكات أيضا ولذا قالوا ان الامر بالايان نهى عن الكفر بل الحق
ان يقال لاتضاد في العقائد الحققة باعتبار البقاء في المدركة أو في الخزانة
نعم باعتبار حدوث الايقاعات لها تضاد وذلك لامتناع توجه النفس الى
الحكمين تفصيلا فيحدث مرتبا ويبقى معا ولذلك اختلف في أول
الواجبات فقيل الايمان بالله وقيل بل النظر وقيل بل المقدمة كما فصل
في موضعه هذا اه منه رحمه الله

الشرط ان يكون الواجب مضيقا لكن يلزم ان لا يكون الحرج
 وقته العمر الا ان يقال ذلك وقته نظرا اليه من حيث هو هو
 وفي الثاني النعنين لدليل اصلي اخرج المحل عن قبول التخيير تبعا
 ولاصحاب سائر المذاهب وجوه ضعيفة مذكورة في
 المبسوطات مع ما عليها فارجع اليها ❧ مسألة ❧ اذا
 نسخ الوجوب بقي الجواز خلافا للفرز الى لان الوجوب يتضمن
 لجواز والناسخ لا ينافيه فيبقى على ما كان قيل الجنس يتقوم
 بالفصل فيرتفع بارتفاعه قلنا ^(١) يتقوم بفصل آخر وهو ^(٢) عدم
 الحرج على الترك كالجسم النامي يرتفع نموه فيبقى جمادا فتدبر
 علم ^(٣) ان الجائز كما يطلق على المباح يطلق على ما لا يمتنع شرعا

(١) قوله قلنا يتقوم بفصل آخر وهو عدم الحرج أقول هذا انما يصح
 في الجنس والفصل الذين يحاذي بهما المادة والصورة وأما هما الاذان
 بسا كذلك والوجوب من قبيل الثاني كما لا يخفى فلا يسوغ التفصي
 منه فتأمل اهـ منه رحمه الله (٢) قوله وهو عدم الحرج الخ يؤيد ذلك
 اذ كره الحكماء في الكون والفساد حيث قالوا ان المادة تنخلع عن
 صورة وتتكون بصورة اخرى مع بقاء المادة بحالهما وقد قالوا ان
 الجنس مأخوذ عن المادة والفصل عن الصورة وتحقيق ذلك في العلوم
 لحكمة فارجع اليها اهـ منه رحمه الله (٣) قوله ان الجائر فالجائز له

وعلى ما لا يمتنع عقلا وعلى ما استوى الامر ان فيه شرعا وعقلا
وعلى المشكوك فيه كذلك هذا - مسألة - يجوز في الواحد
بالجنس اجتماع الوجوب والحرمة كالسجود لله وللشمس
ومنع بعض المعزلة مكابرة وصرفهم الى ^(١) قصد التعظيم لا يجدى
انما ^(٢) الكلام في الواحد بالنوع فاما ان تتحد فيه الجهة حقيقة او

معان أحدها الامكان الخاص الشرعى وأما الامكان الخاص العقلى من
جملة معانيه في العقليات فليس منها في عرف الفقهاء والثانى مقابل
الحرام والثالث مقابل المحال والرابع مالا يشتمل على مصلحة او مفسدة
وجود او عدمه لا شرعا كاللباح ولا عقلا كفعل الصبي والخامس المشكوك
فيه في نظر المجتهد شرعا كما في تمارض دليلين أو عقلا كما اذا لم يكن
هناك دليل ثم قد يفسر الشك بالاستواء وقد يفسر بالاحتمال والجائز
مرادف له بالاعتبارين هذا اهـ منه رحمه الله (١) قوله وصرفهم الى قصد
التعظيم الخ أى قولهم ان مجرد السجود للشمس ليس بمعصية بل قصد
تعظيمها لا ينفع لان قصد تعظيمه تعالى أيضا واجب ولا معنى للتخصيص
بافعال الجوارح بعد عموم الدليل اهـ منه رحمه الله

(٢) قوله انما الكلام الخ هذا أولى من قولهم في الواحد بالشخص لانه
لا تكليف الا بالنوع تحقيقا لان الشخص بعد الوجود ولان الحقيقة
النوعية المتحصلة لا يجب ولا يحرم الا باعتبارين بخلاف الواحد بالجنس
لان الفصل هناك مقوم ومقسم اهـ منه رحمه الله

حكما كما اذا تساويا فذلك مستحيل بل تكليفه^(١) محال او يتمدد
 كالصلاة في الدار المنصوبة فعند الجمهور تصح وقال القاضى
 لا تصح ويسقط^(٢) الطلب واستبعده الامام الرازى وعند احمد
 واكثر المتكلمين والجبائى لا يصح ولا يسقط لنا عدم اتحاد
 المتعلقين حقيقة فان الكون في الحيز وان كان واحدا بالشخص
 لكنه متعدد باعتبار انه كون من حيث انه صلاة وكون من
 حيث انه غصب قيل النهى عن الكون في المكان المنصوب
 يدل على ان الكون المطلوب في الامر بالصلاة غيره اقول
 الدلالة متنوعة فانها فرع النضاد واذا جوزنا الاجتماع نظرا

(١) قوله بل تكليفه محال الخ فان التكليف بالاجباب حكم بان العقل
 يجوز فعله والتكليف بالتحريم حكم بانه لا يجوز والحكم بالنقيضين محال
 وفيه ما فيه اه منه رحمه الله (٢) قوله ويسقط الطلب الخ أي ان الصلاة
 المفروضة في الدار المنصوبة وإن كانت حراما لكن يسقط عندها الطلب
 اذ قد يسقط الفرض عند فعل معصية كمن شرب مجننا حتى جن اذ سقط
 عنه الفرض اقول وكسفر المعصية عند الحنفية فانه ثبت رخصة الاسقاط
 ولهذا يندفع استبعاد الامام الرازى حيث قال المصير الى سقوط الامر
 عن متمكن من الامتنال ابتداء ودواما لسبب معصية لأصل له في الشرع
 تأمل اه منه رحمه الله

الى ن الامر مطلق كما هو حقيقته فأين الدلالة فصار كما اذا امر عبده بالخياطة ونهى عن السفر نخاط وسافر فانه مطيع وعاس قطعاً والنقض^(١) بصوم يوم النحر مدفوع بأن التخلف ممنوع فعندنا يخرج عن العهدة بالصوم فيه ولو سلم فهو لما نعت وهو النهى الدال على فساد الصوم فيه بخلاف النهى عن الغصب فانه لا يدل على فساد الصلاة والجواب^(٢) بتخصيص الدعوى بما اذا

(١) قوله والنقض بصوم يوم الح بمعنى لو كفى تعدد الجهة في الصحة لزم صحة صوم يوم النحر لكونه مأموراً به اذا نذر من حيث انه صوم ومنها عنه من حيث انه في يوم النحر فأجيب أولاً بمنع بطلان التالى فان عند الحنفية يعتمد النذر به وعليه القضاء فلو صام خرج عن عملة النذر ولو عصى من حيث مخالفة النهى والدلائل كما هي مطلقة في الصوم باعتبار المكان كذلك مطلقة في الصوم باعتبار الزمان كما لا يخفى على المتابع وأقلها قوله تعالى وليوفوا نذورهم وثانياً باننا سلمنا التخلف لكنه لما منع فلا يضر وذلك المانع هو النهى عن الصوم فيه وهو يدل على الفساد شرعاً أقول لك ان تقول كما أن النهى يدل على الفساد كذلك الامر يدل على الصحة وقد فرض جهتان فينبغي ان يكون كالصلاة ويمكن أن يجاب بان المصلحة المرجوحة لا تعتبر مع المفسدة الراجعة بالاتفاق ولا شك ان الاعراض عن ضيافة الله مفسدة راجحة كيف لا وقد أجمعوا على كون الصوم فيه معصية فليتدبر اهـ منه رحمه الله

(٢) قوله والجواب بتخصيص الدعوى الح أجاب ابن الحاجب وغيره

كان بينهما عموم من وجه لا يدفع النقض عن عموم الدليل الا ان يقال العام المطلق لاحقيقة له في التحصل الاحقيقة الخاص لاتحاد الجعل فيلزم اجتماع الحسن والقبح في الحقيقة المتحصلة وفي العموم من وجه حقيقتان فتأمل^(١) ولنا ايضا لو لم يصح لما ثبت صلاة مكروهة لان الاحكام متضادة والكون وحد فان المكروه انما هو الفعل وان كانت الكراهة لاجل الوصف

عن النقض بصوم يوم النحر بان النزاع فيما يمكن تعقل انفكاك كل من الجهتين عن الآخر وههنا ايس كذلك بناء على ان المضاف لا ينقض عن المطاق ودفعه بانه لا ينفع لان الدليل تام فان مداره على ان لا مانع الا لزوم اجتماع المتضادين وعند تغاير الجهة لا يلزم اذ المحل بكل جهة كان محالا لاحدهما دون الآخر فيتغاير المحال اعتبارا أقول لو قرر المنقض بان في صوم يوم النحر جهتين كونه وفاء بالنذر وكونه في يوم النحر وبينهما عموم من وجه لم ينفع التخصيص أصلا لانه يكون حينئذ كالصلاة في الدار المنصوبة فلا جواب الا بالاتزام أو بإبداء المانع فتدبر اهم منه رحمه الله (١) قوله فتأمل اشارة الى انه انما يتم لو كان الوصف العام والخاص كلاهما ذاتيين كالمضاف والمطلق والا فلا هذا ثم أقول اذ كان اللزوم ولو كان من أحد الجانبين يلزم المحذور فانه وان لم يلزم اجتماع المتضادين لكن يلزم تكليف محال لان الدائنة نقيضها المطلقة فما بقي الا أن يكونا مفارقين فحينئذ اجتماعهما اتفاقى وهو المراد من التخصيص فلا

فلا^(١) فرق بين نهى التحريم والتنزيه فتدبر واستدل لو لم يصح
لما سقط التكليف قال القاضي وقد سقط اجماعا ورد بمنع تحقق
الاجماع اذا و كان لعرفه احمد ثم ادعاء جهتي التفريع والغصب
في الخروج عنها فيتعلقان به من خطاء ابي هاشم كيف ويلزم
تكليف المحال بل التكليف المحال واستصحاب المعصية حتى
يفرغ زجرا كما ذهب اليه امام الحرمين ليس^(٢) ببعيد والحق ان
التوبة ماحية هذا **مسئلة** يجوز تحريم احدا شيئا كما يجابه هناك
المقصود منع الخلو وههنا منع الجمع وفيها ما تقدم في الواجب

يلزم اجتماع التضاد ولا التكليف بالمحال اه منه رحمه الله
(١) قوله فلا فرق الخ فيه اشارة الى رد ما قيل ان نهى التحريم ظاهر
في البطلان فانه ينصرف الى الذات غالبا بخلاف نهى الكراهة فانه يرجع
الى الوصف غالبا وذلك لان الكلام في الجواز العقلي فاذا جاز اجتماع
الوجوب مع الكراهة يتعدد الجهة فليجز مع الحرمة لانهما سواء في
التضاد وان كان أحدهما غالبا على الآخر في رجوعه الى الذات وليس
الكلام في الغالبية والمفلوئية بل وضع المسئلة في انه اذا تعدد الجهة
فهل يجوز الاجتماع أم لا اه منه رحمه الله (٢) قوله ليس ببعيد الخ
دفع لاستبعاد ابن الحاجب وصاحب البديع وغيرهما ووجهه بانه
لامعصية الا بفعل منهي عنه أو ترك مأمور به وليس هناك أحدهما
لكن الامام يقول ان دوامها قد يكون بغيرها وأيضا قد يكون بفعل مسبب

المخير دليلا واختلافا علم^(١) ان تعلق الترك بأحد اشياء على انحاء
أحدها أن يتعلق بمفهوم أحدها فيفيد التعميم لان عدم الطبيعة
انما يكون بعدم جميع الافراد نحو لا تطعم آثما وكفور او الثاني
ان يتعلق بما صدق عليه مفهوم أحدها فيفيد اما عدم هذا أو
عدم ذلك ويتعلق بمفهوم أحدها بالعرض بناء على ان كلما
انصف به الفرد انصف به الطبيعة^(٢) في الجملة فلا يفيد عموم
السلب والثالث ان يتعلق بالمجموع فيفيد عدم الاجتماع وذلك
فيما اذا كان العطف بالواو نحو لا تأكل السمك واللبن والرابع

عن فعل اختياري اه منه رحمه الله (١) قوله اعلم ان تعلق الخ في هذا
التحقيق دفع لما يقال ان تعلق الوجوب بالمفهوم الكلي موقوف ويحصل
المقصود لوجود أى فرد كان من افراد الطبيعة ولو تعلق التحريم
بالمفهوم الكلي فلا يحصل المقصود الا بعدم جميع الافراد فيجب ان
لا يجوز الاتيان بواحد منها لاجمعا ولا بدلا والفرص انه يجوز الاتيان
بكل واحد بدلا اه منه رحمه الله (٢) قوله انصف به الطبيعة في الجملة
فيه اشارة الى دفع ما يمكن أن يقال انه يلزم من لزوم انصاف الطبيعة
لاتصاف الفرد صدق قولنا كلما كان زيد معدوما كان الانسان معدوما
وكذا يلزم من لزوم انعدام الفرد لانعدام الطبيعة صدق قولنا كلما كان
الانسان معدوما كان عمرو معدوما مع كذب النتيجة اللازمة من
المقدمتين أعني كلما كان زيد معدوما كان عمرو معدوما ووجه الدفع ان

ان يكون الترك نفسه مبهما لا المتروك وذلك اذا كان العطف
 بأو والمقصود عدم الجمع نحو لاتأكل السمك أو اللبن والظاهر
 انه من عطف الجملة على الجملة هكذا ينبغي ان يحقق المقام
 ❦ مسألة ❦ المندوب هل هو مأمور به فعند الحنفية
 لا الا مجازا وقيل عن المحققين نعم حقيقة لنا ان الامر حقيقة في
 القول ^(١) "المخصوص فقط وذلك القول حقيقة في الايجاب فقط
 وأيضا لو كان تركه معصية لانها مخالفة الامر ولما صح
 لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء لانه نذيرهم اليه قالوا أولا انه
 طاعة اجماعا والطاعة فعل المأمور به قلنا لا بل والمندوب اليه
 أيضا وثانيا ^(٢) "أرباب اللغة قسموا الى أمر ايجاب وأمر نذب

اللازم من عدم الفرد عدم الطبيعة في الجملة والملزوم لعدم الافراد هو
 عدمها بالكلية فتأمل اهـ منه رحمه الله (١) قوله في القول المخصوص الخ
 والصغرى والكبرى من المسلمات بين الخصمين قد استدل عليهما في
 فصل الامر فارجع اليه اهـ منه رحمه الله (٢) قوله وثانيا أرباب اللغة
 قسموا الخ لا يخفى أن تقسيم أهل اللغة الى الاقسام المختلفة انما هو للصيغة
 اللفظية الامر فابن الدليل من المدلول ولو قيل صيغة افعل ولو كان
 ندبا صيغة أمر قلنا هو اصطلاح النحوي ويم الاباحة على ان الاشتقاق
 ممنوع حتى يكون المندوب اليه مأمورا به تدبر اهـ منه رحمه الله

ومورد القسمة مشتركة قلناهم قسموا أيضا الى أمر تهديد
واباحة الى غير ذلك فهم توسعوا عن حقيقة الامر ﴿مسئلة﴾
المندوب ليس بتكليف لانه في سعة من تركه خلافا للأستاذ
ولعله أراد وجوب اعتقاد الندية ولهذا جعل المباح تكليفا
لكن ذلك حكم آخر ولو جعل نفس خطاب الشارع تكليفا لم
يبعد ^(١) فافهم ﴿مسئلة﴾ المكروه كالمندوب لانهى ولا
تكليف والدليل ^(٢) الدليل والاختلاف الاختلاف ﴿مسئلة﴾
الاباحة حكم شرعى لانه خطاب الشرع تخيرا والاباحة الاصلية
نوع منه لان كل ما عدم فيه المدرك الشرعى للخرج في فعله

(١) قوله لم يبعد فافهم لانه حاجز أن يتعداه العقول ولو بالكسب عقلا
أو قولاً أو فعلاً ولا يخفى ان فيه كلفة ومشقة على أصحاب الراى كما قال
عمر رضى الله عنه لولا هذا اتضينا فيه برأينا ولولا رأيت ان قبلك
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قبلت ا ه منه رحمه الله

(٢) قوله والدليل الخ وذلك بأدنى تصرف اما لنا فأولاً ان النهى حقيقة
في القول المخصوص فقط فذلك القول حقيقة في التحريم فقط وثانياً
لو كان لكان فعله معصية لانها بفعل انهى عنه في المنوعات واما لهم
فأولاً ان ترك المكروه طاعة والطاعة بترك النهى عنه في مطلوب الترك
وثانياً تقسيم أهل اللغة الى نهى تحريم ونهى كراهة ا ه منه رحمه الله

..وتركه فذلك مدرك شرعى لحكم الشارع بالتخيير فهى لاتكون
 الا بعد الشرع خلافا لبعض المهتلة وقد تقدم ﴿مسئلة﴾
 المباح ليس بجنس للواجب لانها نوعان للحكم وظن انه جنس
 له لان المباح هو المأذون الفعل وهو جزء حقيقة الواجب قلنا
 لانسلم ان ذلك تمام حقيقة المباح بل هو المتساوى فعلا وتركه
 ولعل النزاع لفظى ﴿مسئلة﴾ المباح ليس بواجب خلافا
 للكمبى واحتج بان ككل مباح ترك حرام وكل ترك حرام
 واجب ولو مخيرا قلنا الصغرى ممنوعة اما أولا^(١) فلجواز انعدام
 الحرام بانعدام المقتضى وهو الارادة مثلاً بناء على ان علة العدم
 عدم علة الوجود وحيث لا يكون عدمه مستندا الى فعل
 المباح الذى هو المانع واما ثانيا فلان فعل المباح انما يكون تركا
 له لو قصد بفعله تركه وذلك لا يلزم نعم لو اراد الحرام ثم قصد
 بفعل المباح تركه فانه يكون واجبا ونحن نلتزمه والزم عليه بانه

(١) قوله اما أولا فلجواز انعدام الخ أقول يمكن دفع الاول بانه لا بد
 في ترك الحرام من أحد الامرين اما عدم المقتضى أو وجود المانع
 وحيث فلا ان يقرر الدليل هكذا كل مباح تركه حرام ولو بدلا وكل
 ترك حرام كذلك واجب ولو مخيرا وفيه ما فيه اه منه رحمه الله

مصادمة الاجماع فأجاب انه بالنظر الى ^(١) ذات الفعل وهذا
 بالنظر الى ما يستلزمه ونوقض بانه يلزم ان يكون كل حرام
 واجبا لان كل حرام ترك حرام آخر هو ضده وأجيب بان له
 ان يلتزمه باعتبار الجهتين ﴿مسئلة﴾ المباح ^(٢) قد يصير واجبا
 عندنا كالنفل بالشروع خلافا للشافعي لنا الجواز بان التخيير
 ابتداء لا يستلزم عقلا ولا شرعا استمراره والوقوع بالتهى عن
 ابطال العمل فوجب الاتمام فلزم القضاء بالافساد ﴿مسئلة﴾
 الحكم منه ^(٣) رخصة وهي ما تغير من عسر الى يسر اعذر وهي

(١) قوله بالنظر الى ذات الفعل الخ ومن ههنا يظهر ان ما احتج به ابن
 الحاجب على الكبي ان الامر طلب يستلزم ترجيح المأمور به والمباح
 لا ترجيح فيه لتساوى طرفيه فلا يكون مأمورا به ففيه بحث لانه ان
 أراد التساوى لذاته فسلم لكن لانم قوله فلا يكون مأمورا به وان أراد
 من كل الوجوه فممنوع اهـ منه رحمه الله (٢) قوله المباح قد يصير
 واجبا الخ لا يقال انقلاب الحقيقة محال لانا نقول الوجوب بالغير لا ينافي
 الاباحة لذاته على انه مثل الانقلاب في العناصر وانما لم يكن سبب واجب
 لان العبرة للابتداء اهـ منه رحمه الله (٣) قوله الحكم منه رخصة فيه
 رد على من جعل الرخصة من خطاب الوضع وذلك لان منها ما يكون
 واجبا ومندوبا ومباحا وفيه ما فيه اهـ منه رحمه الله

أربعة الأول ما استبيح مع قيام المحرم وقيام حكمه كاجراء كلمة الكفر على اللسان عند الاكراه وفيه العزيمة أولى ولو مات كان مأجورا والثاني ما يترأخى حكم سببه الى زوال العذر كفطر المسافر والمريض والعزيمة فيه أولا ما لم يستضر فلومات بها ثم والثالث مانع عنا تخفيفا مما كان على من قبلنا من أصر كقرض موضع النجاسة وأداء الربع في الزكاة الى ^(١) غير ذلك والرابع ما سقط مع العذر مع مشروعيته في الجملة ويسمى رخصة اسقاط ~~كسقوط~~ حرمة الميتة ^(٢) للمضطر قالوا تسمية

(١) قوله الى غير ذلك من ذلك اشترط قتل النفس في صحة التوبة ودية القضاء بالقصاص عمدا كان القتل أو خطأ واحراق الغنائم وتحريم العروق في اللحم والسبت والطيبات بالذنوب وان لا يظهر من الجنابة والحدث غير الماء، وكون الواجب من الصلاة في اليوم واليلة خمسين وان لا يجوز الصلاة في غير المسجد وحرمة الجماع بعد العشي في الصوم والا كل بعد النوم فيه وكتابة ذنب المذنب ايلا على باب داره صباحا كذا في التقرير اهـ منه رحمه الله (٢) قوله حرمة الميتة للمضطر الخ فلا يحنث بأكلها مضطرا اذا حاف لا يأت كل الحرام وذلك بقوله تعالى قد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه وذهب كثير ومنهم أبو يوسف في رواية ان الحرمة لا ترتفع وانما رفع انهما كما في الاكراه على الكفر فلا يأنم بالامتناع ويحنث في الحاف المذكور وقالوا لقوله تعالى فمن

الاخيرين بالرخصة مجاز والثالث أتم في المجازية كالأول في الحقيقة ﴿ فرع ﴾ قالوا سقوط غسل الرجل مع الخف من الرابع لان الخف اعتبر شرعا مانعا من سراية الحدث اليها وفيه انه انما يتم لو لم يكن الغسل في الرجل هناك مشروعا لكنه مشروع بعد وان لم ينزع خفيه ولهذا يبطل مسحه اذا خاض في النهر ودخل الماء في الخف ولا يجب الغسل بانقضاء المدة وأجيب بمنع صحة رواية بطلان المسح وان الغسل انما لم يجب بعد النزع لانه قد حصل ورد بان الرواية مذكورة في الكتب المعتمدة كالظهيرية وغيرها وبان^(١) الاجماع على أن المزيل لا يظهر عمله في محدث طاربعده بل الحق أن يقال المعتبر نفى

اضطر في مخمصة غير متجانت لانهم فان الله غفور رحيم وفيه ما فيه اه منه رحمه الله (١) قوله وبان الاجماع الخ توضيحه ان الخف لما اعتبر شرعا مانعا لسراية الحدث الى الرجل قبل النزع وانقضاء المدة فلا وجود له حتى يكفي الغسل قبله لان الازالة فرع الوجود بل انما يسرى بعد النزع والانقضاء فهو طارئ على الغسل في الخف فيكون الغسل وجوده وعدمه سواء لانه في غير وقته فكانه في غير محله فتأمل اه منه رحمه الله

المشروعية في نظر الشارع بان يكون العمل به اثماً وبطلان^(١) هذا ممنوع وما قالوا ان العزيمة اولى فالمراد باسقاط سبب الرخصة
 — مسألة — الحكم بالصحة في العبادات عقلي لانها استتباع
 الغاية وهي في العبادات عند المتكاملين موافقة^(٢) الامر وان وجب
 القضاء كالصلاة بظن الطهارة وعند الفقهاء كونه مسقطا لجوب
 القضاء^(٣) تحقيقاً أو تقديرًا كما في الاداء وبعد ورود الامر يعرف

(١) قوله هذا ممنوع لانه لا يلزم من بطلان المسح اذا خاض وعدم وجوب الغسل بانقضاء المدة كون الغسل مشروعاً في مدة المسح وبقاء حكمه فتدبر اهـ منه رحمه الله (٢) قوله موافقة الامر اعلم ان تلك الموافقة اعم من أن تكون يقينياً أو ظنياً لانا امرنا بانباع الظن مالم يظهر فسادُه وهذا لا ينافي كون المأمور به هو الصلاة بظن الطهارة لاني لم يظهر فساد ظنّه ومن ثمة وجب القضاء حين فسادِه وذلك لان الصحة والموافقة اعم والمسقط للقضاء هو الاثنان بالمأمور به على وجهه بحسب الواقع وحينئذ لا احتياج لما قيل أن القول بان وجوب القضاء ان كان بأمر جديد فلا غبار وان كان بالامر الاول فيمكن ان يقال هناك امران والمكلف قد أتى بأحدهما دون الآخر والمراد بموافقة أمر الشارع هو الامر الاول اهـ منه رحمه الله (٣) قوله تحقيقاً أو تقديرًا ويندفع أيضا بهذا التعميم ما قيل يخرج العبادات التي لا قضاء لها كصلاة العيدين اهـ منه رحمه الله

ذلك بلا توقف وقد ظن انها من أحكام الوضع وقيل بمعنى الموافقة عقلي وبمعنى الاسقاط وضعي أقول الاسقاط ^(١) فرع التمامية وهو بالموافقة وهو عقلي وقيل في المعاملات وضعي اتفاقا لان ترتب الثمرات على العقود موقوف على التوفيف البتة أقول جعل العقود اسبابا لا ريب انه مع الوضع لكن الصحة هو الاتيان بها كما جعلها وذلك هو المناط لاستتباع الثمرة وهو بعد الشرع يعرف بالعقل ^(٢) فتأمل

(١) قوله الاسقاط فرع الخ يعني ان القول ببقاء القضاء بعد اتيان المأمور به على وجهه كما ذهب اليه عبد الجبار مجادلة على خلاف رأى الجمهور ولذلك قالوا ان القضاء مستدرك لمساكات فاذا حصل المطلوب بتمامه وهو بموافقة الفعل للامر سقط القضاء اهـ منه رحمه الله

(٢) فتأمل اشارة الى ان ههنا جزئيات وكلديات وصحة الجزئيات بالمطابقة للكليات وصحة الكليات بالجمع من الشارع وكذلك في العبادات فصحة الجزئيات بالموافقة مع الكليات وصحة الكليات بموافقة الامر مثلا والاوجه ان يقال العبادات أيضا جعلت اسبابا لثمراتها الا ترى الى تعريفهم الواجب مثلا بما ينتهض فعله سببا لشواب وتركه سببا لعقاب وحينئذ فالموافقة دليل لانطباق الجزئيات على الكليات ومستلزم لتحقيق ثمراتها فأقيم مقام الغاية فلا يتدبر اهـ منه رحمه الله

❦ الباب الثالث ❦

في المحكوم فيه وهو الفعل ﴿مسئلة﴾ لا يجوز التكليف بالمتنع مطلقا
كالجمع بين الضدين أو من المكاف كخلق الجوهر من القدرة
الحادثة وجوز^(١) الاشعرية واختلفوا في وقوعه واما المتنع عادة
كحمل الجبل فيجوز عندنا عقلا خلافا للمعتزلة ولا يجوز
شرعا لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها والاجماع
منعقد على صحة التكليف بما علم الله انه لا يقع لنا لو صح لكان
مطلوبا والطلب موقوف على تصور وقوعه كما طلب والا لما
طلب ذلك بل شيء آخر وهذا ضروري وتصور وقوع المحال
من حيث هو محال في الخارج باطل بالضرورة وهذا في

(١) قوله وجوز الاشعرية قال العلامة مذهب أكثر أصحاب أبي
الحسن الاشعري جواز التكليف بالمتنع لذاته وقول صاحب المواقف
ان النزاع فيما يمكن في نفسه ولكن لا يتعلق به القدرة الحادثة عادة
مخالف للمشهور المبسوط في كتب العلماء الاعلام ولا استدلال الاشعرية
بكون أبي هب مأمورا بالجمع بين المتنافيين ولما ذكر في شرح المختصر
في ابطال كون التكليف تكليفا بالمحال ان من جواز التكليف بالمحال لم يقل
بوقوعه ومن قال بوقوعه لم يعمم قدبر اه منه رحمه الله

التكليف الحقيقي والطلب حقيقة وأما الصوري^(١) بأن يتلفظ بصيغة الأمر ويقول أوجد المحال أوأت باجتماع النقيضين فما هو الا كقولك اجتماع النقيضين واقع وإنما قيل بامتناعه لمدرک آخر^(٢) لو تم تم فتدبر ولبعض الفضلاء اجاث على هذا المسلك اشرنا^(٣) الى اندفاعها اجمالاً والآن تفصل تفصيلاً ما فقال أولاً ان تصور وجود المحال غير لازم أقول ذلك مكابرة اذ لا معنى للطالت الا استدعاء حصوله وثانياً ان التصور بوجه ما كاف أقول علم الشئ بالوجه^(٤) هو علم الوجه حقيقة اذ لا علم الا

(١) قوله وأما الصوري بأن يتلفظ الخ فيه دفع لما في التحرير ان الحق انا نعلم بالضرورة امكان كفتك الجمع بين الضدين ووجه الدفع ظاهر مما ذكر في المتن اهـ منه رحمه الله (٢) قوله بامتناعه لمدرک آخر وهو ان التكلم بما لا يفيد هل هو نقص فيستحيل عليه تعالى كما عليه الا كثر أم لا اهـ منه رحمه الله تعالى (٣) قوله اشرنا الخ أما الاشارة الى اندفاع الاول والثاني فبقوله موقوف على تصور وقوعه كما طلب والى اندفاع الثالث فبقيد الحيثية والى اندفاع الرابع فبقوله تصور وقوع المحال باطل فانه يفهم منه ان تصور وقوع الممكن ليس كذلك والى اندفاع الخامس فبقوله في الخارج فتأمل اهـ منه رحمه الله (٤) قوله علم الشئ بالوجه الخ يعني ليس الكلام في طلب العلم بالشئ في الذهن كما في السؤال بما هو

بالكنه فكان المطلوب هو الوجه وقد فرض انه غيره كيف
لا والمحال انما هو ذو الوجه لا الوجه وثالثا ان تصور العقل
ماهية المحال متصفة بالوجود سواء اتصفت في الواقع أم لا ليس
بمحال أقول لا كلام مع الغفلة عن الاستحالة بل المقصود ان
المحال من حيث انه معلوم الاستحالة لا يتصور وجوده ايقاعا في
الخارج فان الكلام في الطلب الحقيقي ورابعا ان في الامر
بالصلاة لم يتصورها متصفة بالوجود في الواقع اذ لم يوجد بعد
أقول تصورها على ما سيقع لان ماهيتها لا ينافي ثبوتها وخامسا
ان قولنا وجود النقيضين محال يستلزم تصور المحال مثبتا أقول
الحكم فيه على الطبيعة باعتبار الفرد كما حققنا^(١) في السلم على انه

منلا حتى يكفي التصور بوجه ما لان مبناء على الجهل بالامر وانما الكلام
في طلب المعلوم والتكليف بإيجاده في الخارج فلما كان المعلوم حقيقة هو الوجه
كان هو المطلوب إيجاده حقيقة في الخارج لان الطلب الحقيقي والتكليف
الخارجي فرع العلم بالحقيقة الكلية للمطلوب كما طلب من الطرفين أي الأمر
حتى يتمكن من الطلب والمأمور حتى يتمكن من الامتثال وأما مجرد التلفظ
بنحو أوجد المحال فقد مر انه لا كلام فيه فتدبر اه منه رحمه الله
(١) قوله كما حققناه في السلم الخ حاصل تحقيقه في السلم انه لا يمكن الحكم

فرق بين تصورده ايقاعا وبين تصوره مطلقا فتدبر قالوا أولا
لولم يصح لم يقع وقد وقع لان العاصي مأمور وقد علم تعالى انه
لا يقع وخلاف علمه تعالى ممتنع وكذلك من علم الله تعالى
بموته ومن نسخ عنه قبل تمكنه والجواب انه لا يمتنع تصور
الوقوع منه بل يفيد ان الواقع عدم الوقوع فان العلم تابع للمعلوم
وليس سبباً له وما قيل انه يلزم من جواز الفعل جواز الجهل
فممنوع فان العلم حاك عن الواقع المحقق وايضا يستدعي أن
يكون كل تكليف تكليفاً بالمحال لوجوب تعلق العلم باحده
النقيضين وخلاف العلم محال فهو اما واجب أو ممتنع ولا شيء
منهما بمقدور * واعلم ان الاشعري ذهب الى ان القدرة مع

على ذات الممتنع ولا على عنوانه اما الاول فلان المحال من حيث هو محال
ليس له صورة في العقل فهو معدوم ذهنياً وخارجاً فلا يحكم ايجاباً بالامتناع
أو سلباً بالوجود مثلاً وأما الثاني فان كان محالاً فكذلك وان كان ممكناً
فلا يحكم عليه أيضاً لانه متصور وكل متصور ثابت ولا شيء من الثابت
بممتنع فهو ليس بممتنع نعم اذا لوحظ باعتبار جميع مواد تحقيقه أو بعضها
يصح عليه الحكم بالامتناع مثلاً لان كل حكم ثابت للأفراد فهو ثابت للطبيعة
في الجملة فالامتناع ثابت للطبيعة وذلك صادق باتّفاء المواد فليتأمل فانه
دقيق اهـ منه رحمه الله

الفعل وان أفعال العباد مخلوقة لله تعالى فالزموا عليه تكليف المحال بل التزموا^(١) والحق انه ليس بلازم اما من الاول فلان القدرة انما يجب في زمان الايقاع حتى يتحقق الامتثال لازمان التكليف واما من الثاني فلان التكليف عنده لا يتعلق الا بالكسب لا بالايجاد^(٢) وفيه كلام في الكلام وثانيا^(٣) كلف أبا جهل بالايمان وهو بالتصديق بما جاء به النبي عليه الصلاة والسلام

(١) قوله بل التزموا الخ صرح غير واحد انه لم يصرح الأشعري بجواز التكليف بلمتنع لذاته لكن قال العلامة ذهب شيخنا أبو حسن الأشعري في أحد قوايه الى جوازه وقال السبكي قد صرح الشيخ في كتاب لايجاز بان تكليف العاجز الذي لا يقدر على شيء أصلا وتكليف المحال الذي لا يقدر عليه المكلف صحيح جائز هذا اه منه رحمه الله (٢) قوله لا بالايجاد الخ الذي ليس بمقدور للعبد فلا يازم التكليف بحال بالنسبة الى المكلف لان الافعال مقدورة للعبد من حيث اكسب وان لم تكن مقدورة من حيث الحلق والتكليف باعتبار الكسب لا باعتبار الحلق اه منه رحمه الله (٣) قوله وثانيا كلف الخ انما جعل دليلا على حدة لان المستدل ادعى ان هذا تكليف بما هو مستحيل في نفسه لا بما يمتنع أو يجب وان كان ممكنا في نفسه كما في الاول كذا في شرح الشرح اه منه رحمه الله

ومنه انه لا يصدق^(١) فقد كلفه بان يصدق في أن لا يصدق وهو
انما يكون^(٢) بانتفاء التصديق اذ لو كان لعلم والجواب أن
لا تكليف الا بالتصديق في أحكام الشرع وعدم التصديق
اخبار منه تعالى اليه ولا يخرج الممكن عن الامكان بعلم أو خبر وما قيل
لو علم لسقط منه التكليف ممنوع فان الانسان لم يترك سدى قيل
في الجواب انه مكلف بالتصديق بالجميع اجمالا والتصديق بعدم
التصديق انما يستلزم عدم التصديق اذا كان تفصيلا أقول التصديق

(١) قوله ومنه انه لا يصدق الخ وقد يجاب بان أنا جهل انما يكلف
بالايمان قبل مجيء الخبر بانه لا يؤمن وبعده قد سقط عنه التكليف
وذلك بان يكون نزول الاخبار بانه لا يؤمن ناشئا في حقه التكليف
الاول أقول ولا يخفى ضعفه اهـ منه رحمه الله

(٢) قوله وهو انما يكون الخ أي تصديقه في ان لا يصدق
يستلزم أن لا يصدق اذ كل عاقل يعلم تصديقه الواقع منه اذا توجه اليه
فعلى تقدير التصديق بعدم التصديق لو لم يكن التصديق معدوما بل كان
موجودا فيعاق التصديق بوجوده بعد توجه النفس ولا يصدق بعدمه
فالتصديق بعدم التصديق مستلزم لنقيضه فيكون محالا وقد وقع غلط
صرح هنا من التفتازاني في فهم المراد بما في شرح المختصر كما يظهر
بالرجوع الى شرح الشرح اهـ منه رحمه الله

بأنجميع اجمالاً^(١) محال منه لأنه يتحقق التصديق منه وفرض انه لا
تصديق منه فتدبر ❧ مسألة ❧ الكافر مكلف بالفروع عند
الشافعية خلافاً للحنفية^(٢) وقيل خلافاً للمعتزلة وقيل بالنهي فقط
وأما بالعقوبات والمعاملات فاتفق بعقد الذمة وفي التحرير
ذلك مذهب مشائخ سمرقند ومن عداهم متفقون على التكليف
بها وإنما اختلفوا في أنه في حق الاداء كالا اعتقاد أو الاعتقاد
فقط فالعراقيون بالاول كالشافعية فيعاقبون على تركهما

(١) قوله التصديق بالجميع الخ توضيحه ان الاجمال لا يخلو اما أن يكون منطبقاً على
اتفصيل أم لا فان لم يكن فلايس اجمالاً له وان كان فيتعلق التصديق بعدم التصديق
احمالاً وتعلقه به كذلك يستلزم عدمه اذ لو كان لعلم وقد فرض أنه لا يعلم
فتأمل فانه دقيق اهـ منه رحمه الله (٢) قوله خلافاً للحنفية الخ قيل الخلاف
مبنى على ان ديانة الكافر واعتقاده رافعة للتعرض دون خطاب الشرع
عند الشافعي ورافعة للتعرض والخطاب في الاحكام التي تحتمل التغير عند
أي حنيفة أقول الاولى أن يقال انه متجه على ان التكليف بالفروع هل
هو مطلق كوجوب الصلاة على المسلم فيجب عليه رفع الحدث أو مقيد
ب حصول الايمان كالنصاب في الزكاة فلا يجب الا بعد وجوده وان كان
التكليف بالايان واجباً مطلقاً لكن التكليف بالفروع انما هو بعد حصوله
فالشرط للخطاب بالفروع ليس وجوبه بل وجوده فتأمل فانه دقيق اهـ
منه رحمه الله

والبخاريون بالثاني فعليه فقط وليست محفوظة عن أبي حنيفة وأصحابه وإنما استنبطوها^(١) للثاني أولاً لوصح لصحت منه لموافقة الأمر والملازم باطل اتفاقاً قلنا منقوض بالجنب والحل أنها بالشرط كالمحدث وثانياً لا يمكن الامتثال وفي الكفر لا يمكن وبعده لا طلب قلنا ممكن حين الكفر وإن لم يكن بشرط الكفر والضرورة الشرطية لا ينفى في الامكان الذاتي وينتقض بالايان وثالثاً لوجب القضاء ولا يجب اتفاقاً قلنا الملازمة ممنوعة فن الإسلام يجب ما قبله فهو كانه قضاء عن

(١) قوله وإنما استنبطوها في التحريم أخذوا من قول محمد رحمه الله فيمن نذر صوم شهر فارتد لم يلزمه فعلم ان الكفر يبطل وجوب أداء العبادات ولو قيل الردة تبطل القرب والتزام القربة قربة فتبطل لم يلزم ذلك ثم قال الشيخ سراج الدين قد ظفرت بمسائل عن أصحابنا تدل على ان مذهبهم ذلك وهي كفر دخل مكة ثم أسلم وأحرم لا يلزمه دم لانه لا يجب عليه ان يدخلها محرماً ولو كان عبد مسلم لا يلزمه صدقة الفطر عنه لأنها ليست واجبة عليه ولو حالف ثم أسلم وحنث فيه لا يجب عليه الكفارة والكتابية المطلقة الرجعية تنقطع رجعتها بانقطاع الدم في الثالثة لعدم وجوب الغسل عليها بخلاف المسامة فإنها لا تنقطع رجعتها حتى يعتقد الانقطاع بالاغتسال أو بمضي وقت الصلاة أقول فيه

الكل أو أنه بأمر جديد وللمثبت الآيات لم نك من المصلين
ولم نك نظم المسكين أي الزكاة يأتونها الناس اعبدوا ربكم والله
على الناس حج البيت إلى غير ذلك والتأويل في الكل بعيد^(١)

مسئلة ❦ لا تكليف إلا بالفعل خلافا لكثير من
المعتزلة وهو في النهي كف النفس^(٢) لا نزاع في عدم الفعل لعدم
المشيئة فإن علة عدم علة الوجود بل في عدم الفعل^(٣) للمشيئة
وهو الذي يتحقق به الامتثال في النهي ويترتب عليه الثواب
فنحن نقول لا يتعلق به المشيئة بالذات لأنها تقتضي الشيئية

ما فيه اه منه رحمه الله (١) قوله والتأويل في الكل بعيد مثل حمل
المصلين على المسلمين أو كناية عن عدم الايمان وبالخصيص في الناس
أو المراد بعد حصول الشرط كالاستطاعة في الحج إلى غير ذلك
اه منه رحمه الله (٢) قوله كف النفس الخ وما في التحريم
ان كون الفعل في النهي كفا يستلزم سبق الداعية فلا تكليف قبلها
تجيزا ففيه نظر لان العزم أعم وهو المراد اه منه رحمه الله
(٣) قوله بل في عدم الفعل لا مشيئة الخ وما قيل ان أبا بكر رضى
الله عنه لم تطاب نفسه الخمر في الجاهلية ولا في الاسلام فحاز
فضيلة الامتثال في الحالين ففيه نظر نعم كونه من كرامة النفس مسلم
اه منه رحمه الله

والعدم من حيث هو هو لا شيء محض فلا سبيل إليه^(١) إلا بتعلقها
بما هو وسيلة إليه وهو الكف عنه والعزم على الترك وهو معنى
مقدورية العدم وإن أثرها الاستمرار والا فالعدم أصلي
واستمراره باستمرار عدم علة الوجود لا بالقدرة^(٢) ولهذا
عرفوها بأن شاء فعل وإن شاء ترك دون أن شاء لم يفعل أو أن
لم يشأ لم يفعل قيل حين الغفلة يلزم فوت الواجب وهو الكف
فيعاقب قاتنا لا تكليف للأغفل وبعد الشعور يجب العزم ولا

(١) قوله فلا سبيل إليه الخ دفع لما يقال إذا كان المطلوب في انتهى
الكف فإذا ترك ذلك المطلوب فينبغي ترتيب العقاب كالحذ عليه لا على
أمر آخر وهو فعل الزنا إذ ليس للشارع في لا تزن إلا معطوب واحد
ولا عقاب إلا بترك مطلوبه اهـ منه رحمه الله

(٢) قوله لا بالقدرة فيه دفع ما يقال في دفع الاحتجاج أن الفعل كان
معدوماً قبل واستمر وما ثبت قبل القدرة فلا يكون أثراً للقدرة المتأخرة من
أن أثر القدرة استمراره إذ يمكنه أن لا يفعل فيستمر وأن يفعل فلا يستمر
بذلك لأنه كان العدم الأصلي معاً بعدم علة الوجود كذلك استمراره معاً
باستمرار عدم علة الوجود وإذا كان شيء معاً لا بعلة كان ضرورياً فلا يعال
بعلة أخرى وما اشتهر من أن عدم الفعل قد يترتب على إرادة العدم وقد
يترتب على إرادة الوجود فتؤول بأن المراد من إرادة العدم إرادة الكف

يعاقب بناء على عدم المقدور والحاصل ان الامتثال لا يكون الا بالمقدور وهو الفعل في الامر والكف في النهي وأما عدم الامتثال فيكون لعدم المقدور كما في ترك الواجب ولفعل المقدور كما في فعل الحرام وأما عدم المقدور بالذات فلمدحه لا دخل له في شيء فلا يرد ما قيل لو لم يكن عدم الفعل مقدورا لم يترتب الاثم في ترك الواجب الا بالكف عنه لان الملازمة ممنوعة فان الاثم قد يكون بعدم المقدور وان لم يكن العدم مقدورا قالوا من دعى الى زنا فلم يفعل يمدح من غير أن يخطر فعل الضد قلنا ممنوع بل للكف عنه هذا ❧ مسألة ❧ -
نسب الى الاشعري ان لا تكليف قبل الفعل وهو غلط بالضرورة كيف لا ويازم نفي تكليف الكافر بالايمان ونفي الامتثال فانه باختيار الفعل بعد العلم بالتكليف ومع ذلك قد تبعه جماعة منهم صاحب المنهاج ولله در الامام حيث قال مذهب لا يرتضيه عاقل لنفسه وفي الاحكام التكليف ثابت قبله وينقطع بعده اتفاقا وهل هو باق حال حدوثه قال به الاشعري وهو باطل

المستلزم له اه منه رحمه الله

لأنه كما تقول الطلب باق^(١) حين وجود المطلوب وهو كما ترى وما يقال ان التكليف متعلق بالمجموع وهو يحدث شيئاً فشيئاً فيلزم مقارنته بالحدوث فمع انه لا يتم في الانيات فاسد لان الفعل اذا كان ممتداً كان الطلب المتعلق به محلاً الى الاجزاء فكل جزء منه مسبوق بجزء من الطلب قالوا الفعل مقدور حيثئذ لانه أثر القدرة فيصح التكليف به اذ لا مانع^(٢) الا عدم القدرة وقد انتفى قلنا لانسلم انه أثرها^(٣) فانه لا تأثير للقدرة عندهم ولو سلم

(١) قوله الطلب باق حين الخ وهذا معنى قول ابن الحاجب وان أراد ان تنجز التكليف به باق فتكليف بايجاد اموجود فهو محال فلا يرد ما في شرح الشرح وتبعه ابن الهمام ان هذا مغاظة فان المحال ايجاد الموجود بوجود سابق لا بوجود حاصل لهذا اليجاد ومنشأ ذلك ارجاع الضمير الى اليجاد لا الى التكليف فتأمل اهـ منه رحمه الله

(٢) قوله اذ لا مانع الا عدم القدرة لا يقال لو كان عدم القدرة مانعاً لزم ان لا يكون التكليف ثابتاً قبل الفعل عند الاشعري اذ القدرة عنده انما هو معه لانا نقول المانع عدم القدرة في زمان ايقاع الفعل فلا وجود للمانع قبله فتدبر اهـ منه رحمه الله

(٣) قوله لانسلم انه أثرها الخ يمكن دفع الاول بان انتفى التأثير الحقيقي والمثبت بمعنى وجود القدرة المنوهمه مع الفعل ودفع الثاني بانه لا وجوب

فلا نسلم انه يستلزم المقدورية فانه يجب بالاختيار لان الشيء
 ما لم يجب لم يوجد ولو سلم فلا نسلم ان لا مانع الا ذلك بل لزوم
 طلب الوجود - مسألة - القدرة شرط التكليف
 اتفاقا لكن قبل الفعل عندنا وعند المعتزلة ومعه عند الاشعرية
 لنا أولا انها شرط الفعل اختيارا وهو قبل المشروط^(١) تدبر وثانيا
 لو كانت معه لزوم عدم كون^(٢) الكافر مكلفا بالايمان قبله لانه غير
 مقدور له في تلك الحالة واجيب شرط التكليف عندنا ان يكون

عندهم عقلا ولهذا جوزوا تخلف المعلول عن العلة التامة ولهذا قدحوا
 في دليل قدم العالم كما بين في موضعه اه منه رحمه الله
 (١) قوله وهو قبل المشروط لك ان تقول شرط الفعل اختيارا هو
 صحة الفعل بالقدرة لا القدرة نفسها ولا شك ان كون الفعل مما يصح ان
 يتعلق بالقدرة مقدم على الفعل اه منه رحمه الله

(٢) قوله لزوم عدم كون الخ يعني لو لم يكن القدرة التي هي شرط
 التكليف قبل الفعل بل معه لزوم انتفاء المعصية عن الكافر الذي مات
 على الكفر لانها فرع التكليف ولا تكليف لانه فرع وجود الشرط
 ولا شرط لانه مع الفعل ولا فعل بالفرض واذا قرر الكلام هكذا
 اندفع انه لا يازم من عدم المقدورية في تلك الحالة عدم التكليف فيها
 اه منه رحمه الله

هو متعلقا للقدرة أو ضده كذا في المواقف أقول ليس كخلق^(١)
الجواهر اتفاقا بل الكافر عندنا كالساكن وعندهم كالمقيد
لا بل عندنا كالمقيد وعندهم كالزمن والتفرقة ضرورية وانكارهم
مكابرة قالوا أولا انها متعلقة بالمقدور تعلق الضرب بالمضروب^(٢)

(١) قوله ليس كخلق الجواهر الخ أى ليس الايمان من الكافر
كخلق الجواهر من القدرة الحادثة اتفاقا فلا يكون التكليف به
تكليفا بالممتنع بل الكافر يقدر على الايمان كالساكن يتمدر على الحركة
ولا مانع عنه الا عدم ارادته وعندهم كالمقيد لا يقدر على الحركة ولو اراد
لما نفع من القيد ولما كان في الكافر مانع هو اعتقاده وكان في المقيد أصل
وجود القدرة وانما المانع من خارج وليس كذلك الكافر عندهم اضرب عن
ذلك فقال بل الكافر عندنا كالمقيد فيه قدرة على الحركة لولا المانع
لتحرك وعندهم كالزمن لا وجود للقدرة فيه أصلا والفرق بين الكافر
وبين الزمن بان الاول ليس بماجز بخلاف الثاني بديهي وانكارهم الفرق
بينهما والحكم بينهما سواء مكابرة واضحة والفول بان الكافر حين لكفر
وان كان مسلوب القدرة من الايمان كالزمن عن الحركة لكن الطرف
الواقع في الكافر وهو الكفر مقدر لوجود القدرة امتوهمة بخلاف
الزمن فان السكون فيه اضطرارى لا ينفع لان عدم المقدورية للضد وهو
معنى المعجز عنه مشترك فتأمل اه منه رحمه الله

(٢) قوله تعلق الضرب بالمضروب الخ هذا يؤيد ما ذكره الامام

ووجود المتعلق بدون المتعلق محال قلنا منقوض بقدره الباري
والالزم قدم العالم بل صفة لها صلاحية التعلق وثانيا انها عرض
وهو لا يبقى زمانين فلو تقدمت لعدمت ^(١) فلم يتعلق قلنا وسلم ^(٢)
عدم البقاء فالشرط الطبيعة الكلية التي يبقى بتوارد الامثال
وثالثا لا يمكن الفعل قبله فلا يكون مقدورا وهو كما ترى

الرازي في الجمع بين المذهبين ان القدرة يطلق على مجرد القوة التي هي
مبدأ الافعال المختلفة ولا شك ان نسبتها الى الضدين سواء وهي قبل
الفعل ويطلق أيضا على القوة المستجمعة لشرائط التأثير ولو عادة ولا
شك انها لا تتعلق بالضدين معا بل هي بالنسبة الى كل مقدور غيرها
بالنسبة الى المقدور الآخر وانها مع الفعل فعمل الشيخ الاشعري أراد
بالقدرة القدرة المستجمعة والمعتزلة مجرد القدرة الفعلية انتهى لا يخفى
عليك انه حينئذ يندفع النقض بقدرة القوى تعالى أيضا ولا يحتاج الى
جواب ضعيف ذكره من ان الفعل في الازل غير ممكن فلا يتعلق
بالقدرة القديمة فتأمل اهـ منه رحمه الله تعالى (١) قوله لعدمت الخ
لا ينتقض بالفعل الممتد لانه كما يحدث تدريجا فكذلك القدرة بحسبها لكن
فيه ما فيه فتأمل اهـ منه رحمه الله تعالى (٢) قوله ولو سلم عدم البقاء
فيه اشارة الى منع عدم البقاء كما هو مذهب المعتزلة والى ان دليله ضعيف
كما يظهر بالرجوع الى موضع ذكره اهـ منه رحمه الله تعالى

﴿ فرع ﴾ القدرة تتعلق بالامور المتضادة خلافا لهم مطلقا^(١)
 لامعا ولا بدلا ﴿ مسألة ﴾ قسم الحنفية القدرة المشروطة الى
 ممكنة مفسرة بسلامة الآلات وصحة الاسباب وهو تفسير^(٢)
 باللازم والى ميسرة فاضلة عليها فضلا منه تعالى باليسر والاولى
 ان كان الفعل بها مع العزم غالبا فالواجب الاداء عينا فان فات
 بلا تقصير لم يأنم ووجب القضاء ان كان له خلف والا فلا قضاء
 ولا اثم وان قصر اثم مطلقا وان لم يكن غالبا ووجب الاداء
 ليرتب القضاء كالا هاية في الجزء الاخير من الوقت خلافا لفر
 لا اعتباره قدر ما يحتمله وفي التحرير لانه لا قطع بالاخير لا مكان
 الامتداد اقول يلزم أن لا يقطع بالتضييق وقد يقطع وأيضا
 الامتداد اما بازدياد الاجزاء فيتسع ولا نزاع فيه أو بالمد
 والبسط فيلزم بطلان القول بالجزء وأيضا المناط الاخير الواقعي

(١) قوله مطلقا لامعا الخ بان يكون نسبتها الى الضدين سواء ولا بدلا
 بأن يتعاقب أولا بضد وثانيا بضد آخر بل كل قدرة مختصة بضد لا يوجد
 الامعا اه منه (٢) قوله وهو تفسير الخ لانها أدنى ما يتمكن به المأمور
 من أداء المأمور به بدنيا كان أو ماليا ولا شك ان سلامة الآلات وصحة
 الاسباب لازمة لها ودليل لوجودها فأقيمت مقامها في تعلق الاحكام ثم

لا الاخير العلمى فالاولى أن يقال ^(١) لا قطع بانقضاء الاخير لا مكان
البقاء وبطلان انطباق الكبير على مثل هذا الصغير ربما يمنع ^(٢)
وهذا كله جدل والحق القول بترتب القضاء اما على نفس
الوجوب كما في النائم أو على وجوب جزء من الاداء كما في
النفل اذا أفسد فتدبر وأما الثانية فيتقيد بها الوجوب كالزكاة
فانه شئ قليل من كثير مرة بعد الحول ولهذا سقط ^(٣) بالهلاك

لما كان من الممكنة الزاد والراحلة للحج عندهم مع أنه يمكن الحج
بدونهما زاد صدر الشريعة من غير حرج غالبا ولك أن يحمل التمكن على
العادى في جنس المكاتبين وقدرة البعض على المشى كعدم تضرر بعض
بالصوم في السفر اه منه رحمه الله ^(١) قوله فالاولى ان يقال الخ ان
يلزم ان يكون الاول باق بعد فناء القطع بالتضييق فرع القطع بوجود
الاخير لا يمنع انقضائه وثبتت كان ذلك القطع مقارنا للاخير فتأمل اه
منه رحمه الله ^(٢) قوله ربما يمنع الخ مما يؤيد هذا المنع ما ذكره الفلاسفة
في الحركة السريعة وبطبيعة مع أن البطوء ليس لتخالل السكنات ان
الزمان الواحد منطبق عاها فتفكر اه منه رحمه الله

^(٣) قوله ولهذا سقط الخ خلافا لشافعى قياسا على الاستهلاك ووجه
الفرق لنا ان الاستهلاك تعدى على حق الفقراء فجعل القدرة الميسرة باقية
تقديرا زجرا عن التعدى ونظرا للفقراء اه منه رحمه الله

وانتفى^(١) بالدين ﴿مسئلة﴾ لا يشترط القدرة الممكنة للقضاء عندنا لأن الاشتراط لا تجاه التكليف وقد تحقق ووجوب القضاء بقاء ذلك الوجوب لاتحاد السبب فاذا لم يتكرر الوجوب لا يجب تكرار القدرة وأيضا لو لم يجب الا بقدرة متجددة لم يأنم^(٢) بالترك بلا عذر وقد أجمعوا على التأثم فيخص لا يكلف الآية بالاداء وقد خصصه نصوص قضاء^(٣) الصوم والصلاة أقول اذا وجب في الجزء الاخير وعدمت القدرة في

(١) قوله وانتفى بالدين كما قيل لو كان الدين مانعا من وجوب الزكاة لعدم اليسر لكان مانعا في الكفارة بالمال وأجيب بمنع بطلان اللازم كما ذهب اليه بعض المشايخ وبالفارق بان وجوب الزكاة شكر نعمة الغنى وهو منتف بالدين والكفارة للزجر والستر ولهذا يتأدى بالعق والصوم اه منه رحمه الله (٢) قوله لم يأنم يعني ان من فات عنه صلاة كثيرة مثلا فترك قضاءها الى آخر وقت الحياة بلا عذر بناء على ان القضاء موسع يأنم مع انه لا يتمكن من الفعل لضيق الوقت والآنم فرع الوجوب قضاء تدبر اه منه رحمه الله (٣) قوله نصوص قضاء الخ نص قضاء الصوم قوله تعالى فسد من أيام أخر وص قضاء الصلاة قوله صلى الله عليه وآله وسلم من نام عن صلاة أو نسيها لم يصالحا اذا ذكرها اه منه رحمه الله

القضاء فالتأنيب مشكل^(١) والله أعلم بالصواب (الباب الرابع) في
 المحكوم عليه وهو المكاف بمسألة يفهم المكاف الخطاب شرط
 التكليف عندنا وواقعا بعض الجوزين لتكليف المحال لنا ان
 التكليف طلب الوقوع منه امثالا أو ابتلاء وهو ممن لا شعور
 له به محال لانه فرع العلم وطلب المحال محال على ماصر قيل
 اللازم ان التكليف بشرط عدم الفهم محال لاني زمان عدمه
 أقول لما ثبت^(٢) ان العلم من ضروريات حقيقة التكليف ضرورة
 تصور الامتثال أو الابتلاء فوجوده بدون محال والمحال محال

(١) قوله فالتأنيب مشكل لانه لا تقصير من المكاف في الاداء لانه
 غير مقدور له وكان تأخير القضاء جائزا لانه موسع ولا تأنيب بالجائز وعلى
 هذا فالحق انفصال الوجوب عن وجوب الاداء فتأمل اهـ منه رحمه الله
 (٢) قوله لما ثبت الخ يعني انما يرد ذلك لو كان الانعدام بعارض مانع
 من تحقق حقيقة التكليف وایس كذلك بل لفقدان ماهو من ذاتياته
 وضروريات حقيقته وثبوت الذات بدون الذاتيات ممتنع لذاته وبهذا يدفع
 ماأورد في التحرير بان اللازم استحالة الامتثال وذلك لا يوجب استحالة
 التكليف اذ غايته تكليف المستحيل وما في شرح الشرح ان في تمام
 الدليل على من جوز التكليف بالمحال نظر فتأمل اهـ منه رحمه الله

في جميع الاوقات واستدل لو صح اصح تكليف البهائم اذ لا مانع
 يتخيل الاعداء الفهم وهو لا يمنع قيل بل لعل المانع عدم
 استعداد الفهم ولا نزاع في اشتراطه اقول بل فيه نزاع ايضا^(١)
 فان المنازعين هم المجوزون للتكليف بالمرح بل الحق على رأيهم
 منع بطلان التالى فان تكليف البهيمة بشئ ليس أبعد من
 تكليف الانسان بالجمع بين التقيضين على ان عدم استعداده
 في البهيمة مع تماثل الجواهر وان كل شئ يخلفه الله تعالى اختيارا
 محل تأمل فتأمل^(٢) قالوا أولا كلف السكران حيث اعتبر طلاقه
 وإيلاؤه قلنا هو من ربط المسببات^(٣) بأسبابها كالصوم بشهود
 الشهر اقول يشكل بصحة اسلامه والحق ان السكران من

(١) قوله نزاع أيضا الخ على ان الكلام في تعلق التكليف تنجيها
 لا تمليقا كما في المعدوم والصبي فالاستعداد للفهم مع عدم الفهم لا ينفع فتأمل
 اهـ منه رحمه الله (٢) قوله فتأمل اشارة الى انه يمكن أن يقال المنفي
 هو الاستعداد العادى اهـ منه رحمه الله (٣) قوله هو من ربط
 المسببات الخ فالسكران غير مكلف لعدم الدخول في الموافقة مع زوجة
 بعد الطلاق بل لزم ذلك شرعا ووضع الزوم الشرع بشهود شهر اهـ
 منه رحمه الله

محرم مكلف زجرا^(١) فتصح عباراته من الطلاق والعتاق وغيرها
فلزومه الاحكام الا لردة لعدم القصد فكانه لزوم لا التزام^(٢) ترجيحاً
لجانب الاسلام وثانياً قال الله تعالى لا تقربوا الصلاة الآية
فكافوا حال السكر بالترك أقول بل فيه دليل^(٣) على ان السكر
لا ينافي فهم الخطاب في الجملة كما يقتضيه حده باختلاط الكلام
والهذيان واعتبار أنى حنيفة رحمه الله عدم التمييز في الحد
الموجب للحد احتياط لان الحد مبناه على الدرء ومعنى حتى

(١) قوله مكلف زجرا الخ قال السبكي الحق الذي يرتضيه مذهبنا
ان من لا يفهم ان كان لا قابلية له كالبهائم فامتناع تكليف مجمع عليه سواء
فيه خطاب التكليف أو خطاب الوضع نعم قد يكلف صاحبها في أبواب
خطاب الوضع ما يفعله على ما فصل في الفقه وان كان له قابلية فاما أن
يكون معذورا في عدم فهمه كالطفل والنائم ومن أكره على شرب
ما أسكره فلا تكليف الا بالوضع واما ان يكون غير معذور فيكلف
تعلیظاً عليه كذا في التقرير اهـ منه رحمه الله (٢) قوله لزوم لا التزام
الخ فيه اشارة الى ما ذهب اليه الفقهاء من ان لزوم الردة ليس ردة مالم
يلتزم اهـ منه رحمه الله تعالى (٣) قوله بل فيه دليل الخ أى
لا يدل على التكليف حال عدم الفهم للخطاب بل فيه دليل اهـ منه
رحمه الله تعالى

تعلموا حتى يتقنوا وهذا لا تأويل فيه والقوم التزموا بأنه نهى^(١) عن
لسكر كقولهم لا تمت وأنت ظالم أى لا تعظم فتموت ظلما هذا
(مسئلة) المعدوم مكلف خلافا للمعتزلة والمراد منه التعلق العقلي^(٢)
لا التجيزى لنا والا لم يكن التكليف أزليا لتوقفه على التعلق
وهو أزلى لان كلامه أزلى لا متنازع قيام الحوادث بذاته تعالى
وفيه ما فيه^(٣) قالوا يلزم أمر ونهى من غير متعلق موجود وذلك

(١) قوله بأنه نهى عن السكر الخ فمعنى الآية لا تشرب مسكرا فقرب
الصلاة سكرانا فالنهي انما هو من تناول المسكر وبطلان الصلاة بانوضع
اى انه مطلوب منه الترك حال السكر فاندفع ما في التقرير ان هذا التأويل
لا يفيد لأنه وان كان توجه الخطاب ابتداء في حال صحوه لكن المطلوب
الترك في حال سكره فكان في حال سكره مطلوبنا منه الترك وهو معنى كونه
محتاجا حال سكره اه منه رحمه الله (٢) قوله العقلي الخ وهو
ان المعدوم الذى علمه الله تعالى انه لو وجد بشرائط التكليف توجه
عليه حكم في الازل بما يفهمه ويفعله فيما لا يزال اه منه رحمه الله

(٣) قوله وفيه ما فيه اشارة الى ما قاله المعتزلة من ان كلامه تعالى
حادث ايسر بقائم به تعالى والى ما ذهب اليه الكرامية من ان كلامه تعالى مع
حدوثه قائم به لتجويزهم قيام الحوادث بذاته تعالى والتفصيل مذكور في
الكلام اه منه رحمه الله

سفه وعبث قلنا انما يلزم ذلك لو كان الطلب في الازل تنجيذا
وأما لو كان ممن سيكون فلا كامر الرسول^(١) في حقنا وبذلك
اندفع^(٢) ما قيل ان تحقق التعلق بدون المتعلق ممتنع ضرورة ان
الاضافة لا يتحقق بدون المضاف اليه وذلك لان الامتناع في
التعلق التنجيزي وأما العقلي فيكفي له العلم فتدبر قيل السفه
والعبث من صفات الافعال والكلام النفسى من الصفات فلا
يتصف بهما أقول الامر طلب والطلب يتصف بهما اجماعا
اعلم ان عبد الله بن سعيد من الاشاعرة ذهب مستخلصا عن

(١) قوله كامر الرسول هذا أولى من قول صاحب المواقف كطلب
التعلم من ابن سيولد اذ يرد عليه كما في نرحه ان الموجود هناك العزم
على الطلب لا الطلب نفسه لان وجود الطلب بدون المطلوب منه محال
فافهم اه منه رحمه الله (٢) قوله وبذلك اندفع الخ أى لا يخفى
عليك ان اللازم من هذا الكلام أن يكون الكلام النفسى الذى هو
صفة له تعالى هو الذى يكون التعلق فيه بالمكلفين عقلا ويكون التكليف
بعد وجودهم تنجيذا وعلى هذا لا يكون هذا الكلام اللفظى الذى فيه
تنجيز التكليف كلاما نفسيا وقد صرحوا ان النفسى مدلول اللفظى
فتأمل اه منه رحمه الله تعالى

تلتزم الى ان كلامه ليس في الازل^(١) أمرا ونهيا أو غيرهما بل
 القديم هو الامر المشترك والافسام حادثة أورد عليه ان هذه
 أنواع ويستحيل وجود الجنس الا في ضمن نوع ما واجاب بمنع
 انها أنواعه بل عوارضه بحسب التعلق ويجوز خلوه عنه أقول
 وجود^(٢) المقسم بدون وجود قسم ما محال وان كان التقسيم باعتبار
 العوارض فيلزم عايه القول بوجود قسم ما بدون هذه العوارض
 وهو لا يعقل مع انه قال ان القديم هو المشترك هذا خلف

(١) قوله ليس في الازل الخ اعلم ان الاشاعة كلهم متفقون على
 ان كلامه في الازل واحد لكن جمهورهم على ان ذلك الواحد باعتبار
 قلمه بشيء على وجه مخصوص يكون خبرا وباعتبار تعلقه بشيء آخر
 أو على وجه آخر يكون أمرا الى غير ذلك فهو في الازل متصف بقسم من
 الاقسام بحسب التماثلات وأما ابن سميذ فمع قوله بوحدته في الازل يقول انه
 ليس متصفا بشيء من الافسام في الازل وانما يصير أحدها فيما لا يزال هذا اه
 (٢) قوله أقول وجود الخ أقول لك ان تقول ان التقسيم بعد

عروض العوارض ولا يخفى الفرق بين التقسيم بعد عرضها وبينه
 باعتبارها ولما كان المروض فيما لا يزال فاللازم عدم وجود المقسم بدون
 القسم فيه وأما قبله فيجوز لكن الحق ان المعنى المقصود فيه التخاطب
 حتى يكون كلاما لا يعقل وجوده بدون قسم ما فتأمل اه منه رحمه الله

فتدبر وأيضا لا يكون المعدوم حينئذ مكلفا اذ لا تعلق قالوا ^(١) يلزم
 قدم عدم التناهي فان المتعلق بزيد غير المتعلق بعمره والجواب ان
 التعدد ^(٢) بحسب تعدد المتعلقات تعدد اعتباري فانه صفة واحدة
 أزلية كالعلم ^(٣) والقدرة وانقسامه الى الانواع والافراد بحسب
 المتعلقات لا باختلاف الذاتيات هذا - مسألة - الفعل

(١) قوله ونانيا يلزم قدم الخ اعلم ان الاشاعرة قائلون بتعدد القدماء
 من الصفات الثمانية وكذا قال أكثرهم بتعدد الانواع للكلام في الازل
 وان كان بحسب المتعلقات المختلفة لا باختلاف الذاتيات وأما القول بتعدد
 الاشخاص قديمة غير متناهية لنوع واحد كتعدد الامر باعتبار تعلقه
 باشخاص المكلفين فلم يذهب اليه أحد ومن ههنا تبين ان مطلق تعدد
 الكلام الازلي ليس بباطل بالاجماع كما زعمه شارح الشرح اه منه
 رحمه الله تعالى (٢) قوله ان التعدد الخ أقول يمكن الجواب
 أيضا بانه يجوز أن يكون متعلق في ضمن قضايا كاتبة والاحكام الكلية
 الشرعية متناهية وان كان التفصيل غير متناه فتدبر اه منه رحمه الله

(٣) قوله كالعلم والقدرة في تشبيهه بالقدرة ايماء الى جواب ما قالوا
 كان كلامه قديما لاستوى نسبته الى جميع المتعلقات كالعلم ولما كان الحسن
 والقبح بالشرع صحيح في كل فعل أن يؤمر به وينهى عنه فيلزم تعلق
 أمره ونهيه بكل فعل مما والجواب ان الشيء الصالح للامور المتعددة قد
 يتعلق ببعض دون بعض كالقدرة القديمة كذا في المواقف اه منه رحمه الله

الممكن الذي تمت شرائط وجوبه^(١) اذا علم الأمر انتفاء شرط وقوعه عند وقته هل يصح التكليف به قال الجمهور يصح^(٢) خلافا للمعتزلة والامام وفي الجمل يصح اتفاقا لا يقال^(٣) قد تقدم ان الاجماع منعقد على صحة التكليف بما علم الله تعالى انه لا يقع ومعلوم ان كلما لا يقع فبانتفاء شرط من ارادة قديمة أو حادثة فحكاية الخلاف مناقضة لانا نقول ذلك الاجماع بالنظر الى

(١) قوله شرائط وجوبه الخ يعني ان النزاع في شرط الوقوع الذي لم يكن شرطا لوجوب الفعل اذ عند انتفاء شرط الوجوب أو علم الأمر بانتفاء شرط الوجوب لم يتحقق التكليف اذ لا يتصور التكليف بدون الوجوب وذلك ظاهر اهـ منه رحمه الله

(٢) قوله قال الجمهور يصح خلافا للمعتزلة والامام أي الرازي استبعد هذا الخلاف من الامام أي الحرمين وقال السبكي ما علم انتفاء شرطه على قسمين الاول ما يتبادر للذهن الي فهمه حين اطلاق التكليف كالحياة والتميز وهذا هو الذي خالف فيه الامام والثاني ما يتبادر اليه كتنعاق عزم الله بان زيدا يؤمن فان انتفاء هذا التعاق شرط في وجود ايمانه لكن السامع يقضى بإمكان ايمان زيد غير ناظر الى هذا الشرط وهذا لا يخالف فيه الامام ولا غيره وهو ما سبق نقل الاجماع عليه هذا اهـ منه رحمه الله (٣) قوله لا يقال الخ هذا الاعتراض المذكور في التحرير والجواب من المصنف اهـ منه رحمه الله

لا مكان الذاتى كما يدل عليه كلام بعض المحققين عند نقل
الاجماع حيث قال وان ظن قوم انه ممتنع بغيره فالخلاف هنا
في الوقوع بعد الاتفاق على الصحة صحة ذاتية لنا لو لم يصح لم
يعلم أحد انه مكاف قبل وقت الفعل لجواز أن لا يوجد
شرط وقد أنكر قوم العلم بالتكليف قبله^(١) وذلك باطل للاجماع
على تحقق الوجوب قبل التمكن بدليل^(٢) وجوب الشروع بنية
أداء الواجب اجماعا وهو فرع تحقق الوجوب قالوا أولا ما عزم

(١) قوله قبله أى قبل وقت الفعل يعنى لا يعلم المأمور كونه مأمورا
في أول وقت توجه الخطاب اليه حتى يمضى عليه زمان الامكان للفعل وهو
مختار الامام كذا ذكره السبكي اه منه رحمه الله

(٢) قوله بدليل النخ أورد أولا منع الاجماع فانه ذهب جماعة الى
صحة فرض الصوم بمطلق النية بل بنية مبائة وأما القول بانه لا اعتداد
بالمخالف في ذلك كما في شرح الشرح فلا اعتداده لان المخالفين مجتهدون
مقدمون فلا اجماع الا باتفاقهم وثانيا منع انه فرع لتحقيق الوجوب بل
يكفى الظن المبني على ظن السلامة الآرى يصح بنية فرض الظهر مثلا مع
احتمال عدم بقاء صحة التكليف في الركعة التالية وثالثا منع الاستلزام لان
اللازم العلم بالوجوب وهو أحد شرطى التكليف بالفرض فلا يازم منه
العلم بالتكليف وان ظن وفيه ما فيه اه منه رحمه الله

شرطه غير ممكن والامكان شرط التكليف قلنا الشرط الامكان
العادي وهو لا ينافي الامتناع لغيره وأيضا منقوض بمجهل الامر
بعدم الشرط في الواقع اذ لا دخل ^(١) للعالم في الامكان والامتناع
فانه تابع للمعلوم وثانيا لو صح مع علم الامر لصح مع علم المأمور
لان عدم الحصول مشترك واللازم باطل اتفاقا قلنا بل لا انتفاء ^(٢)
الفائدة ~~مسئلة~~ اسلام الصبي العاقل صحيح بدليل صحة
اسلام علي ^(٣) رضي الله عنه قال نخر الاسلام بثبوت أصل وجوب

(١) قوله اذ لا دخل للعالم أقول لك أن تقول العلم وإن لم يكن له
مدخلة في امكان الشيء وإمتناعه لكن له دخل في طلبه وعدمه فانه اذا
علم وقوعه يصح الطلب واذا علم عدم وقوعه يمنعه بخلاف الجهل فانه
لما احتمل الامر ان عند الأمر لا يمنع الطالب هناك صحة له في الجملة تدبر
اه منه رحمه الله

(٢) قوله انتفاء الفائدة أي فائدة التكليف وهي الابتداء بالعزم
والبشر فيطيع فيستحق الثواب أو الكراهة فيمضي فيستحق العذاب
وهو منتف فيما نحن فيه هكذا قيل اه منه رحمه الله

(٣) قوله بدليل صحة اسلام علي رضي الله عنه روى ان غايا رضي الله عنه
اسلم وهو ابن سبع أو ثمان أو عشر سنين على اختلاف الروايات قالوا
وصحح النبي صلى الله عليه وسلم اسلامه فانه كان يصلي معه وقد يقال ان

الايان عليه لا وجوب الاداء فاذا أسلم وقع فرضا كصوم المسافر
 فلا يجب تجديده بالغاً ونفاه شمس الاثمة لعدم حكمه وهو
 وجوب الاداء وفيه نظر لانا لا نسلم ان حكمه ذلك بل ذلك حكم
 الخطاب وانما حكمه صحة الاداء عن الواجب ~~مسألة~~ ~~هـ~~
 العقل شرط التكليف اذ به الفهم وذلك متفاوت ولا يناط بكل
 قدر فايض بالبلوغ عاقلاً فالتكليف دائر عليه قال البيهقي
 الاحكام انما تعلقت بالبلوغ بعد الهجرة وقبلها الى عام الخندق
 كانت تتعلق بالتمييز انتهى فلا يجب أداء شيء على الصبي
 خلافاً لابى منصور^(١) والمعتزلة في وجوب الايمان فانهم ذهبوا الى

تصحيحه في أحكام الآخرة فقط كما ذهب اليه الشافعي وزفر مسلم
 والكلام في تصحيحه في أحكام الدنيا والآخرة حتى لا يرث أقاربه
 الكفار ونحو ذلك ولم ينقل انه صلى الله عليه وسلم لم صححه في حق هذه
 الاحكام وانما نقل في العبادات فقط ويمكن أيضاً أن يقال تصحيح
 اسلامه في حق الصلاة دلالة على تصحيح سائر الاحكام ومن ثمة يحكم
 بسلام كافر صلى الى قبلتنا في جماعتنا حتى يجري عليه سائر الاحكام
 المتعلقة بالاسلام قد برأه منه رحمه الله (١) قوله خلافاً لابى منصور
 الخ وعليه كثر من مشايخ العراق من الحنفية كذا في التقرير اهـ منه

عقابه بتركه وللقاضى أبى زيد حيث قال بوجوب جميع حقوق
 الله تعالى عليه الا ان الاداء سقط بعذر الصبي لنا أولا قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ
 وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل وعرض الاسلام
 عليه بعد اسلام زوجته لصحته لا لوجوبه وضربه بعشر على
 الصلاة تأديبا للاعتياد لا تكليفا وثانيا عدم انقضاء نكاح
 المراهقة لعدم وصفه بخلاف البالغة أقول وفيه انه لا يدل على
 نفي أصل الوجوب^(١) عن العاقلة ولنا على القاضى انه لو كان واجبا
 عليه ثم سقط الوجوب دفعا للخرج لكان الآتى^(٢) مؤديا للواجب
 كالمسافر اذا صام واللازم باطل اتفاقا^(٣) وليس رخصة اسقاط لعدم
 الاثم بالاتفاق تدبر ~~مسئلة~~ - الاهاية كاملة بكمال العقل
 والبدن فيلزم وجوب الاداء وقاصرة بقصور أحدهما كالصبي العاقل

(١) قوله أصل الوجوب الخ أى وجوب الاداء بل يحتمل ان يكون
 الاداء سقط بعذر الصبي اه منه رحمه الله (٢) قوله لكان الآتى أى
 بالصلاة والصوم من العبادات اه منه رحمه الله (٣) قوله اتفاقا فان الكل
 متفقون في ان العبادات التى يأتى بها الصبي العاقل نافلة اه منه رحمه الله

والمعتوه البالغ والثابت .. بالصحة الاداء والتفصيل في الصبي
 ان ما يكون مع القاصرة اما حق الله وهو ثلاثة حسن محض
 وقبيح محض وبين بين واما حق العبد وهو أيضا ثلاثة نافع
 محض وضار محض ودائر بينهما والاول كالايان لا يسقط
 حسنة وفيه تقع محض لانه مناط سعادة الدارين فيصح منه
 والحجر من الشارع لم يوجد ولا يليق به وضرر حرمان الميراث
 وفرقة النكاح لكفر القريب والزوجة ولو لم فهو بالتبع^(١) وكم
 من شيء ثبت تبعاً لا قصداً كقبول هبة القريب من الصبي مع
 ترتب العتق والثاني كالكفر والقياس ان لا يصح لانه ضرر
 محض وعليه الشافعي وأبو يوسف رحمه الله لكن يصح
 استحسانا وعندنا في أحكام الآخرة يصح اتفاقا وجه
 الاستحسان ان الكفر محذور مطلقا فلا يسقط بعذر غير^(٢)
 مسموع فتبين امرأته ويحرم الميراث بالردة وانما لم يقتل بل قيد

(١) قوله فهو بالتبع لان وضع الايمان بالسعادة ويتحقق به المخالفة
 مع ارباب الشقاوة فيترتب عليها أحكامها تبعاً لوجوده اهـ منه
 (٢) قوله غير مسموع وانما لم يسمع لان الكلام في صبي عاقل

لانه ليس بمجرد الارتداد بل بالخرابة وهو ايس من أهلها ولا
بعد البلوغ لان في صحة اسلامه خلافا بين العلماء فاوردت الشبهة
والثالث كالصلاة وأخواتها من العبادات البدنية فانها مشروعة
في وقت دون وقت يصح مباشرته للثواب والاعتقاد بالعهدة
فلا يلزم بالشروع ولا بالافساد ولا جزاء محذور احرامه بخلاف
ما كان ماليا كالزكاة لا يصح منه لانه فيه ضرر والرابع (١)
كقبول الهبة يصح مباشرته منه بلا اذن وليه لانه تقع محض
ولذلك يجب أجرة الصبي المحجور مع بطلان العقد اذا كان
حر اما العبد فيجب له الاجرة بشرط السلامة فلو ملك فاقبضه
لا الاجر واستحق الرضخ مع عدم جواز شهود القتل بدون
الاذن بالاجماع والخامس كاطلاق ونحوه فلا يملكه واوب اذن وليه
كما لا يملكه عليه غيره قال شمس الائمة زعم بعض مشايخنا

مناظر في التوحيد وصحة الرسالة ويازم الخصم على وجه لا يبق في
معرفة شبهة كذا في التقرير نقلا عن الكشف اه منه رحمه الله
(١) قوله والرابع وهو حق العبد الذي فيه تقع محض ولا ضرره
أصلا اه من نظام الدين رحمه الله

ان هذا الحكم غير مشروع أصلاً حتى ان امرأته لا يكون محلاً
 للطلاق وهذا وهم فان الطلاق يملك بملك النكاح ولا ضرر
 فيه وإنما هو في الايقاع فلو تحققت الحاجة اليه لدفع الضرر كان
 صحيحاً^(١) وإنما يجوز اقراض القاضي ماله من الحلى لانه حفظ مع
 قدرة الاقتضاء بعلمه بخلاف الاب الا في رواية والسادس
 كبيع والاجارة وغيرهما من المعاوضات فيها نفع مشوب
 باحتمال ضرر فبالضمام رأى الولي ينسحق الاحتمال فيملك
 معه ثم عند أبي حنيفة لما انجبر القصور بالاذن كان كالبالغ
 فيملك بغبن فاحش مع الاجانب والولي في رواية وعندهما

(١) قوله كان صحيحاً بهذاتين فساد قول من قال لو أثبت له ملك
 الخلاق كان خالياً عن حكمه وهو ولاية الايقاع والسبب الخالي عن
 حكمه غير معتبر شرعاً كيبيع الحر وطلاق البهيمة وذلك لا با لانسلم خلوه
 عن حكمه اذ الحكم ثابت في حقه عند الحاجة حتى اذا أسلمت امرأته
 وعرض عليه الاسلام فان أبي فرق بينهما وكان ذلك طلاقاً في قول أبي
 حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله واذا ارتد وقعت الينونة وكان طلاقاً
 في قول محمد واذا وجدته مجبواً فخاصته في ذلك فرق بينهما وكان طلاقاً
 عند بعض المشايخ كذا في التقرير اهـ منه رحمه الله

لا يجوز وقولها أظهر * (مسئلة) * سفر المعصية لا يمنع الرخصة عندنا
 خلافا للائمة الثلاثة لنا الاطلاق قال الله تعالى فمن كان منكم
 مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وفي صحيح مسلم عن
 ابن عباس رضى الله عنه فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في
 الحضر أربعا وفي السفر ركعتين قالوا الرخصة ^(١) نعمة فلا تنال
 بالمعصية كالسكر ^(٢) قلنا ليست اياه بل مجاورة له فصار كالصلاة في
 الارض المغصوبة بخلاف السبب المعصية كالسكر بشرب

(١) قوله قالوا الرخصة نعمة الخ قد احتجوا أيضا بقوله تعالى فمن
 اعطى غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه فانه جعل رخصة أكل الميتة منوطا
 باضطرار حال كون المضطر غير باغ أى خارج عن الامام ولا عاد أى
 ظالم على المسلمين بقطع الطريق فيبقى في غير هذه الحالة على أصل الحرمة
 يكون الحكم كذلك في سائر الرخص بالقياس قلنا أولا معناه غير باغ أى
 غير متجاوز في الاكل قدر الحاجة لتلذذ ولا عاد على آخر بالاستئثار عليه
 وتناقص بل المقام المضطر الماصى فانه يباح له الاكل اجماعا وثالثا
 القياس يايه الاطلاق ولا يخصص به ابتداء عندنا كما سيأتى اه
 منه رحمه الله (٢) قوله كالسكر فانه يجعل معدوما في حق الرخص
 المتعلقة بزوال العقل لكونه معصية اه منه رحمه الله

المسكر المحرم (مسئلة) المؤاخذه بالخطاء جائزة خلافا للمعتزلة
لنا ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطانا والسؤال بما يستحيل باطل
قالوا المؤاخذه بالجناية وهي بالقصد قلنا بعدم الثبات والاحتياط
الواجبين الا أن فيه شبهة العدم فلا يؤاخذ بحد ولا قصاص
دون ضمان المتلفات خطاء من الاموال ويقع طلاقه عندنا
خلافا للشافعي لان اعتبار الكلام بالقصد ولم يوجد كما في التاميم
قلنا الغفلة عن معنى اللفظ أمر خفي فأقيم تمييز البلوغ مقامه بخلاف
النوم (مسئلة) الا كراه ملبج وهو بما يفوت^(١) النفس أو العضو
وغيره غيره كالحبس والضرب وهو لا يمنع التكليف بالفعل
المكروه عليه ونقيضه مطلقا وقال جماعة يمنع في الملبج دون غيره
وقالت المعتزلة يمنع في غيره في عين المكروه عليه دون نقيضه
لنا ان الفعل ممكن والفاعل متمكن كيف لا وهو يختار أخف
المكروهين ولذا قد يفترض ما أكره عليه كالا كراه بالقتل
على شرب الخمر فيأثم بتركه ويحرم كعلی قتل مسلم ظلما فيؤجر

(١) قوله وهو بما يفوت النفس الخ قالوا الاستحسان ان الاكراه

بإضرار كل ذي رحم محرم اكراه اه منه رحمه الله

على الترك كلى اجراء كلمة الكفر وقال المفصلون المكروه عليه واجب الوقوع وضده ممتنع والتكليف بها محال قلنا لايجاب والامتناع بالشرع أو بالعقل لا ينفى الاختيار بل هو مرجح لا موجب فتأمل وقالت المعتزلة اذا اكره على عين المأمور به فلا تيان به لداعى الا كراه لا لداعى الشرع فلا يثاب عليه فلا يصح التكليف به بخلاف ما اذا أتى بنقيض المكروه عليه فانه بلغ في اجابة داعى اشرع قلنا صحة التكليف بالضد يقتضى لقدورية والقدرة على الشئ قدرة على ضده (مسئلة) لا حرج عقلا وشرعا وهو مشكك فلهذا لم يجب شئ على الصبي العاقل ولا على المعتوه البالغ خلافا لابي زيد ولم يجب قضاء الصلاة^(١) في الحيض والنفس دون الصوم وشرعت العبادات في المرض فاعدا

(١) قوله ولم يجب قضاء الصلاة الخ يعنى نهما لا بسقطان أهلية جوب ولا الاداء الا ان الشارع جعل الطهارة عنهما شرطا لاداء صلاة على وفق القياس والصوم على خلافه لتأديته مع الحدث الاصغر لا كبر عند الائمة الاربعة ثم انتفاء وجوب قضاء الصلاة عليهما لا يخرج خولها في حد الكثرة بخلاف الصوم فلا حرج في وجوب قضاء عليهما في الحيض لا يستوعب الشهر والنفس يندرفيه ثم اختلف في انه هل

أو مضطجعا وانتفى الأثم في الخطاء مجتهدا وفي النسيان وسقط
 أكمل الصائم وخفف في السفر فشرعت الرابعة ركعتين ومسح
 الخف إلى ثلاثة أيام وثبتت الرخصة بالشروع قبل تحققه ولو
 أقام قبل المدة صح ولزمت أحكام الإقامة ولو في المفازة لأنه
 دفع لها وبعد هالالا فيما يصح فيه لأنه دفع بعد تحققه (مسئلة)
 العبد أهل للتصرف^(١) وملك اليد عندنا خلافا للشافعي لنا أنهم
 باهلية للتكلم والذمة والاولى بالمقتل وهو لا يختل بالرق ولذا
 كانت روايته ملزمة للعمل للخلق والثانية باهلية الايجاب عليه

وجوب أداء الصوم عليهما في حالتي الحيض والنفاس أم لا ونقل السبكي
 عن أكثر الفقهاء نعم لتحقق الأهلية والسبب وهو شهود الشهر ولأن
 القضاء استدراك لما فات وقيل لا يجب واختاره ابن الهمام لا تنفاء الشرط
 والسبب ليس موجبا مطلقا والقضاء يترتب على سبب الوجوب كما في
 النائم ولأن الأداء حرام منهي عنه فلا يكون واجبا اهـ منه رحمه الله
 (١) قوله أهل للتصرف وملك اليد الخ اعلم ان للمشايخ في ثبوت
 ملك الرقبة في أكسابه للمولى طريقتين أحدهما أن تصرفه يفيد ثبوت
 ملك اليد له وملك الرقبة لمولاه ابتداءً وثانيهما أن تصرفه يفيد ثبوت كليهما
 له ثم يستحق المولى ملك الرقبة خلافة عن العبد لعدم أهلية تملك الرقبة
 فصار كالوارث مع المورث هذا اهـ منه رحمه الله

والاستيجاب له ولتحقق ما خوطب بحقوقه تعالى ويصح اقراره بالحدود والقصاص وانما الحجر لحق المولى فاذا نه فك الحجر ورفع المانع لاثبات الاهلية قالوا لو كان أهلا للتصرف لكان أهلا للملك لان التصرف سبب له ومسبب عنه واللازم بأطل اجماعا واذا لم يكن أهلا للتصرف لم يكن أهلا لليد لان اليد انما تستفاد بملك الرقبة أو التصرف وقد اتفينا قلنا التخلف لمانع^(١) لا لعدم المقتضى ويجوز تعدد^(٢) الاسباب لاهلية التصرف (فرع) لو أذن له المولى في نوع كان له^(٣) التصرف مطلقا فثبت يده على كسبه كالمكاتب وانما يملك حجره دون المكاتب لان فك حجره

(١) قوله التخلف لمانع الخ حاصله ان الزو انما هو عند ارتفاع المانع وأما عند وجوده فلا اه منه رحمه الله

(٢) قوله ويجوز تعدد الاسباب الخ أى لانسلم ان ملك التصرف لا يستفاد الا من ملك الرقبة لجواز تعدد الاسباب اه رحمه الله تعالى

(٣) قوله كان له الخ هذا عند علمائنا الثلاثة لوجود فك الحجر المانع من التصرف باهلية فلفى التقييد بنوع وقال زفر رحمه الله والشافعى يختص بما أذن فيه لان تصرفه لما كان بطريق النيابة عندهما كالموكيل صار مختصرا على ما أذن فيه وفيه ما فيه اه منه رحمه الله

بلا غرض فيكون كالهبة بخلاف الكتابة فهو كالبيع (مسئلة)
الموت هادم لاساس التكليف فلا يبقى على ذمة الميت الا
ما كان متعلقا بعين كالودائع والنصوب أو بمال تركه كالديون
والوصايا والتجهيز ويقدم بالاجماع فلا تصح الكفالة بما عليه
بعد الموت عند أبي حنيفة لانها ضم الذمة الى الذمة في المطالبة
ولا مطالبة فلا ضم وعندهما تصح وبه قالت الائمة الثلاثة
لحديث جابر^(١) هما على فصلى عليه ولان الموت لا يبرأ ولذا يطالب
به في الآخرة اجماعا ويصح التبرع بالاداء والجواب انه يحتمل^(٢)

(١) قوله لحديث جابر النخ عن جابر كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يصلى على رجل مات وعليه دين فأتى بميت فقال أعليه دين
قالوا نعم ديناران قال صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة الانصارى هما
على بارسول الله فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه
أبو داود والنسائي كذا في التقرير اهـ منه رحمه الله

(٢) قوله انه يحتمل العدة قال ابن همام وهو الظاهر اذ لا يصح
الكفالة للمجهول انتهى وفي التقرير وهو مشكل لما في لفظ عن جابر
للحاكم وقال صحيح الاسناد فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
هى عليك وفي مالك الميت منها برى فقال نعم فصلى عليه أقول ظاهره كما

الذمة وأن يكون اقرارا بكفالة سابقة وفيه ما فيه ^(١) والمطالبة
 لا خروية باعتبار الأثم لا تفتقر الى بقاء الذمة وصحة النبرع
 بمقتضى الدين من جهة من له فان السقوط بالموت بضرورة فوت
 المحل فيظهر في حق من عليه دون من له

— المقالة الثالثة في المبادئ اللغوية —

من لطف الله سبحانه احداث اللغون فمنها تشعبت
 غصون الفنون فله شكر غير ممنون وهو اللفظ الدال وضعا
 وهي في كمال معناه مطابقة وفي جزئه تضمن وهما واحدة فان
 الكل انما يتعقل بصورة وحدانية لا تفصيل فيها الا بعد
 تحليل وفي المفرد المشترك انما تعدد الصور لتعدد الوضع واما

ينافي العدة ينافي الكفالة لعدم براءة المكفول عنه في الكفالة فتأمل
 اهـ حه رحمه الله

(١) قوله وفيه ما فيه الخ اشارة الى ما في رواية صحيح ابن حبان
 قتال أبو قتادة أنا أكفل به قال بالوفاء فصلى عليه صلى الله عليه وآله
 وسلم وكان عليه ثمانية عشر درهما أو سبعة عشر وفي كونه منافيا للوعد
 كما في التقرير نظر لجواز المبالغة في وفاء الوعد كما هو المتعارف اهـ
 حه رحمه الله

الوضع الواحد فكانه موحد للكثير ومن ههنا لا يرى لفظ
لضدين بوضع واحد وان جاز لمختلفين كالبیت واما البقرة
فبتفاوت المحل ارتفع الضدية فلاح من هذا المقام ان الصورة
الواحدة يجوز تحليلها الى حقائق مختلفة ونظيره ^(١) علم الباری علما
بسيطا كما حقق في موضعه فافهم فلا تقدم ولا تأخر وما
يقال انه تابع لها فتوسع وما في الشفاء من ان الطبيعة لا بشرط
شيء تقدم على الطبيعة بشرط شيء تقدم البسيط على المركب
فالاراد احقية نسبة الوجود عقلا وهو لا ينافي التحصل مما كما
في الخارج وعلى الخارج التزام وقيل ان كان لازما ذهنيا ويرد
أنواع المجازات فانها واقعة والقرينة قد تكون خفية واعتبار
القرينة في ملزومية اللفظ لا يخرج عن كونه لفظا على ما قيل
ألا ترى من الجائر أن يكون المركب من الجوهر والمرض
جوهر افتكر ثم وضع الاصول للمعاني من حيث هي لأنه للتعبير

(١) قوله ونظيره علم الباری الخ اعلم ان كلام المحققين في علم الباری
تعالى وفي اتحاد المطابقة والنظم يفتضى بجوز تحليل الصورة الواحدة الى
حقائق مختلفة مع ان البديهة تأتي عن ذلك كيف لا ومن المحالات عقلا
ان يتحد المتباينان فتأمل اهـ منه

عما في الضمير وكونه في الضمير ليس في الضمير فليس للصورة
الذهنية أو الأمر الخارجى كما قيل وقد جعل^(١) بعض الاعلام النزاع
له ظيائمه الواضع فقال الاشعري بالتوقيف لقوله تعالى وعلم آدم
الاسماء كلها وليس المراد المسميات بدليل أنبثوني بأسماء هؤلاء
وأول بمسميات الحقائق ولقوله واختلاف ألسنتكم^(٢) والافدار
رجوع عن الظاهر وقالت البهشية بالاصطلاح لقواه^(٣) وما أرسلنا

(١) قوله وقد جعل بعض الاعلام الخ أى العلامة الدوائى يعنى من قال
انها موضوعة للأمر الخارجى أراد بالأمر الخارجى مقال الصور الذهنية
من حيث أنها قائمة بالذهن أى من جهة كونها علما ومن قال انها
موضوعة للمعاني الذهنية أو للصور أراد بها الماهية المعلومة اذ كثيرا
ما تطلق عاينها الصور لان العلم والعلوم متحدان بالذات اه منه

(٢) قوله والافدار مرجوح فيه رد على ابن الحاجب حيث قال هما
سواء وعلى شارح الشرح حيث قال الافدار أولى لانه أدل على القدرة
وذلك لان كونه آية خلاف الظاهر فتأمل اه منه

(٣) قوله لقوله وما أرسلنا الخ يمكن أن يحجب بان معنى الآية
ما أرسلنا من رسول الا بما ينطبق به استعداد قومه ويقتضيه فتدبر
اه منه

من رسول الابلسان قومه وأجيب أنه تعالى علمها آدم^(١) أولاً ثم
اختص كل قوم بلغته وقال الاستاذ بالتوزيع وجماعة بالترقف
والحق اعتبار المناسبة حتى الامزجة التي اكتسب هيولى كل
قوم من عوارضها السماوية والارضية ومن ههنا رأينا لسان
سكان الجبال صلبة ثقيلة^(٢) وأما القول بالتناسب الذاتي والاكتفاء

(١) قوله علمها آدم أولاً أى قبل ارساله أو قبل أن يكون له قوم
أه منه (٢) قوله وأما القول بالتناسب الذاتي الخ اعلم ان مقتضى
الذات على نحوين أحدهما ما يكون لازماً ضرورياً كالزوجة للاربعية وهو
لا يتخلف عن الذات والثانى ما يكون بحيث لو خلت الذات وطبعها
لكانت عليها كالبرودة للماء والحرارة للهواء وهذا يجوز أن يتخلف عن
الذات امروض عارض لكن لا يختلف فان الماء مثلاً لا يقتضى بطبعه
البرودة والحرارة مما ومنع ذلك مكابرة فاذا عرفت هذا فالرد عليهم بان
الدلالة لو كانت ذاتية لزم التخلف فيما لو وضع لفظ دال على شئ لنقيضه
مندفع بجواز أن يكون من القسم الثانى نعم يمكن أن يقال لو كانت الدلالة
بالمناسبة الذاتية لما كان في اللغات فقط دال على الضدين والالزم
الاختلاف وقد وقع كالصر والجون ولهم أن يقولوا المراد من الذاتى ضد
الوضعى فيشمل المناسبات الحاصلة بالاعراض المفارقة أو ان الاشتراك
بوضع البشر ونحن لا نتكره مطلقاً ولما خلت مدة مديدة صاروا سواء
فأما أه منه

به في الدلالة كما ذهب اليه عباد بن سليمان وغيره فهو بعيد
وسمعت من بعض الشيوخ انه لقيه رجل من البراهمة من
جبال الشمال كان عنده قوائين يفهم منها كل لسان على وجه كلي
والطريق الآن التواتر كالنور والنار والتشكيك فيه سفسطة
والاحاد وقد يستمد بالعقل كقولنا الجمع المحلى يدخله الاستثناء
وكل ما يدخله الاستثناء تم المستثنى منه لانه لاخراج مالولاه
لو جب دخوله **مسئلة** هل يجوز القياس في
اللغة كالحمر للبيذ للتخمير والسارق النباش للاخذ خفية فجوزه
شرذمة قليلة ومنهم القاضى قياسا على القياس الشرعى قلنا ثبت
هناك الحكم عقلا لان المعنى ^(١) يجذب المعنى لا اللفظ والا لزم

(١) قوله لان المعنى يجذب الح يعنى ان بين المعانى علاقات
عقلية كاعلمية والمعلولية وغيرهما وان كانت نظرا لمصالح العباد فيصح
اقتضاء علة مشتركة لحكم مشترك بخلاف اللفظ والمعنى فانه لا علاقة بينهما
الا بعد الجعل والا لزم الدلالة بالطبع فوجود المعنى المشترك لا يصح
اشتراك اللفظ اقول وأما الجواب بان الشرعى ثابت بسمعى لا بدليل عقلى كما
في التحرير أو بان المثبت للشرعى الاجماع ولا اجماع هناك كما في المختصر
فلا يشفى العليل لان السمعى اذا كان معقولا يصح تمديته الى غيره بتنقيح
المناط وغيره ولان الظاهر الاجماع على الاعتبار بالاجماع لا الاعتبار

الدلالة بالطبع فتفكر فالحق لا كيف ويحتمل التصريح بالمنع فان
 الخلاف انما هو في تسمية مسكوت عنه ألا يرى انهم منعوا
 طرد الادم والقارورة والاجدل وغيرهما مما لا يخفى
 - **مسئلة** - وهو مفرد ان توحد ولو عرفا وقيل ان لم
 يدل جزء لفظه على جزء معناه والا فركب فيهما ونحو بعلبك
 مركب على الاول لا الثاني وأضرب بالعكس ولا يرد^(١) على
 الثاني نحو ضارب لتصريحهم بان المراد الاجزاء التي هي
 الفاظ مرتبة والمزرد اسم وفعل وحرف لانه اما أن يستقل
 بالمفهومية وذلك اذا لوحظ بذاته فيصلح لأن يحكم عليه أو به أو
 لا يستقل بل يكون^(٢) آلة للملاحظة غيره ومראה^(٣) لتعرف حاله

على ان اثبت لشرعي ليس منحصرا في الاجماع كما ستقف فتدبر اه
 منه (١) قوله ولا يرد على الثاني نحو ضارب الخ والجواب بمنع دلالة
 الجزء على الجزء بل الدال المجموع على المجموع مندفع بانه مشترك بين
 ضارب وضرب وقد اتفقوا على ان الدال على الزمان منه هو الهيئة.
 اه منه (٢) قوله بل يكون آلة للملاحظة الغير الخ وقول صاحب
 لقاموس الحرف عند النحاة جاء بمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل وما سواه
 من الحدود فاسد لا يخفى ما فيه على ان ما ذكره تعريف بما يساويه في
 الجلاء والحقاء فتدبر اه منه (٣) قوله ومראה لتعرف حاله وهو

وهو الحرف والاول اما أن يدل بهيئته على أحد الازمنة وهو
 الفعل أولا وهو الاسم قالوا الفعل لاشتماله على النسبة غير
 مستقل بل باعتبار الزمان أيضا فانه معتبر على انه ظرف لها
 لكن باعتبار المعنى التضمني أعنى الحدثي مستقل فعلى المعنى
 المطابق لا يصير محكوما عليه وبه وعلى التضمني يصير محكوما
 به لاعليه لانه معتبر على انه منسوب الى الفاعل نسبة تامة
 وما اشتهر من ان الجملة تصير خبرا للمبتدأ فن التوسع أقول
 فيلزم تخلف التضمن عن المطابقة وقد تقدم انه متحد معها
 فالحق ان المعنى الحدثي مطابق له نظرا الى المادة فتدبر والمركب
 ان أفاد فائدة تامة فجملة ويتقوم باسمين او اسم وفعل وينقض

الحرف فيه اشارة الى أنه لا فرق بين المعنى الاسمي والحرفي بالكابة
 والجزئية على ما يوهمه كلام البعض لانعدام الاول في هذا الابتداء كانعدام
 الثاني في قولك سير المسجد خير من سير السوق لان مناط الفرق بينهما
 نحو الملاحظة فلا تغاير بينهما بحسب الذات بل بالاعتبار فان لوحظ
 بذاته والتفت اليه صاح لا يحكم عليه أو به وان لوحظ فيه التغاير بان
 يكون وسيلة لتعرف حاله فلا يصلح للحكم في هذه الملاحظة فالقول بان
 اتغاير بينهما بالذات وهم اه منه

بقولك يا زيد واجيب بانه نائب عن الفعل منقول الى انشاء
الطلب واعلم ان وضع المركب للافادة ووضع المفرد للاعادة والا
لزم الدور فان العلم بوضع اللفظ للمعنى من شرط الدلالة وفيه
مافيه اذ في وضع العام للعام لا يجب العلم بخصوص المعنى
﴿فائدة﴾ - ان ^(١) "الوضع قد يكون خاصا للموضوع له خاص
كزيد ورجل وقد يكون عاما للعام كوضع ان كل فاعل لذات من
قام به الفعل ومنه وضع المركبات وقد يكون عاما لخاص كوضع أسماء
الاشارة والمضمرات ^(٢) والموصولات والحروف فان المحوظ عند

(١) قوله ان الوضع الح اعلم ان الاعتبار في خصوص الوضع كون
الملاحظ شيئا واحدا وفي عموم ملاحظة الاشياء وكذلك
في جانب الموضوع له ولهذا جعل رجل من الوضع الخاص
لموضوع له خاص فان الملاحظ عند الوضع شئ واحد وقد وضع لذلك
الشيء وان كان كليا ولهذا قلنا ان الوضع الخاص للعام لم يوجد فان
الواحد من حيث هو واحد لا يكون مرآة للكثير فتأمل ويفهم من
كلام شارح المختصر ان مثل رجل الموضوع له فيه عام لكن ما ذكرناه
أضبط ويمكن حمل كلامه على ان مراده من العام الكللى اه منه

(٢) قوله والموصولات قيل ان الموضوع له في الموصول كلى بخلاف
اسم الاشارة والضمير لان القرينة فيهما حسبة تفيد الجزئية وهما عقلية

الوضع الامر الكلى لكن لا لان يوضع له بل لان يجعل مرآة
لملاحظة الافراد فيوضع لها بخصوصها فلا يلزم التجوز أو
الاشتراك واما الوضع الخاص للعام فلم يوجد بل لا يمكن
وللمفرد انقسامات باعتبارات شتى فنفسها مع أحكامها في
فصول

الفصل الاول

وهو مشتق^(١) ان وافق أصلا لمروفه الاصول ولا بد من تغير ما
اما بحركة أو بحرف بزيادة أو نقصان والتركيب ثناء وثلاث ورباع
يرتقى الى خمسة عشر وهو مطارد كاسم الفاعل وغيره كالقارورة
والفرق ان المعنى إما داخل في التسمية أو شرط^(٢) صحة التسمية

وتقييد الكلى بالكلى لا يفيد الجزئية وهو فاسد لان هذه الدلالة بالوضع
لا بحسب التركيب والانضمام كما يقال في غلام زيد ان ذلالتة على غلام
مشخص مع تعدد غلمانه وضعية لاعقلية اه منه

(١) قوله ان وافق الحاء لم انه لم يذكر الموافقة في المعنى اما لانه
معلوم ان الاشتقاق لا بعد اتحاد الواضع أو المراد بالموافقة الموافقة في
المعنى وحيث ان الباء في بحروفه لا ملازمة فيدل على موافقة اللفظ أيضا
المراد الامالة في الوضع ومعلوم ان عند تعدد الوضع لا امالة ولا فرعية
اه منه (٢) قوله أو شرط صحة التسمية ولا يرد فاضلا لا لبطاق عليه

وهو لا يكون مشتقا الا باعتبار الاصل - مسألة -
 شرط المشتق صدق أصله لا امتناع تحقق الكل بدون الجزء
 خلافا للمعتزلة في صفات الباري فانهم قالوا بعالميته تعالى بدون
 علمه هربا عن لزوم تعدد القدماء وأما العالمية فانما هي من النسب
 والجواب ان المتنع تعدد قدماء هي ذوات وأما الصفات "فواجبة
 للذات لا بالذات فتدبر - مسألة - اطلاق المشتق
 كالمضارب المباشر الضرب حقيقة اتفاقا وباعتبار المستقبل مجاز
 اتفاقا كذا قالوا أقول فيه نظر فان ابن سينا وأتباعه ذهبوا
 إلى ان معنى كل أبيض كلما يصدق عليه أبيض بالفعل في أحد
 الأزمنة وأما باعتبار الماضي فقليل وهو الاصح مجازا مطلقا سواء
 أمكن بقاءه كالأعراض الباقية أو لم يمكن كالسيالة وقليل حقيقة

تعالى لان الحجر شرعى اذ لا توقيف والا فهو سبحانه ذو فضل عظيم
 والكلام في الصحة لغة اه منه (١) قوله وأما الصفات فواجبة للذات
 تلج في شرح المواقف ان نائمه تعالى في صفته ان كان بقدره واختيار
 لزوم التسلسل في صفاته وحدوثها وان كان بايجاب لزوم كونه موجبا

مطلقا وهو مذهب أبي علي وأبوه وقيل بالتفصيل بين ممكن البقاء وغيره ^(١) لنا التكاذب عرفا بين قولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم ولو صح للماضي وقد صح للحال فيجتمعان حقيقة فافهم واستدل بأنه يصح النفي ^(٢) ويمنع لغة وبأنه لو صح لما قبله لصح

بالذات فلا يكون الإيجاب نقصانا فجزأ أن يتصف به بالقياس إلى بعض مصنوعاته ودعوى أن إيجاب العفة كمال وإيجاب غيرها نقصان مشكاة أقول يمكن أن يقال إن الإيجاب يوجب الاضرار وهو يستلزم المعجز وهو نقصان اتفاقا فلا إيجاب إلا بقدر الضرورة وهي في صفات الذات استكمالاتها وفيه ما فيه أه منه

(١) قوله لنا التكاذب الخ فدل التكاذب على أن تحقق النفي شرط حين الإطلاق لصحة الإطلاق كما في الجوامد فلا يقال هذا ماء بعد اندلاجه هواء وبهنا يدفع ما يستدل به من قبل النافي أنه لو لم يكن حقيقة فيما اتخى يلزم تقيده بزمان الحال ومعلوم عدم دلالة عبارتها فن معناه على مفسره ثمة اللغة ليس إلا الحدث والذات المهمة والنسبة إليها فتأمل أه منه (٢) قوله ويمنع الخ إشارة إلى إرجاعه إلى ما استدل به عليه من أنه يصح النفي في الحال فيصح النفي مصافقا لأن صدق الخاص مستلزم لصدق العام وذلك لأن الاستلزام عقلا مسلم لكنه لا ينفع وأما الاستلزام لغة بأن يكون مستلزاما لصحة الإطلاق فيها فمنوع ألا يرى بصدق زيد معدوم النفي لا يلزم من صدقه صدق قولنا زيد معدوم بلا تقييد في العرف أه منه

لما بعده لتحقق الثبوت في الجملة ويجاب بانه يشترط الامر
المشترك بين الماضي والحال وهو مجيء معنى الاصل في عالم
الفعل وبان الجسم^(١) الابيض اذا صار أسود يصدق عليه أسود
حقيقة لاتحاده معه في الوجود ومفهوم الابيض قد انعدم عنه
فاطلاقه عليه اطلاق على غير الموضوع له^(٢) أقول ان الانعدام
في الحال لا ينافي الاتحاد فيما مضى فلا نسلم أن ذلك يستلزم
الاطلاق على غير الموضوع له بل الاطلاق يقتضى الاتحاد
مطلقا. قالوا أولا اطباق أهل اللغة على صحة ضارب أمس
والاصل الحقيقة وعورض باطباقيهم على صحة ضارب غدا وهذا
لا يتم على ابن سينا. والحل أن صدق المقيد لغة لا يستلزم صدق

(١) قوله ابيض بالفعل اعلم انهم قالوا ان القارابي اعتبر صدق العنوان
على الذات بالامكان والشيخ الرئيس لما وجدده مخالفا للعرف واللغة اعتبر
صدق الفعل فهذا تصریح منهم بان ما اعتبره الشيخ على وفق العرف
واللغة اهمه

(٢) قوله أقول لعل مبنى هذا الاستدلال على ان المبدأ الذي هو الاصل
لا يطلق حين انعدم عن المحل وعلى انه يجب أن يكون محفوظا في
المشتقات كما في تصرفات الجوامد ولا يخفى على الفطن ان المشتق منه هو
الهيئة المطلقة التي تتعين بالتصاريف فهي في حد ذاتها ليست مختصة زمان

المطلق كذلك ألا ترى أن قولك زيد معدوم النظير يلزم من صدقه صدق المطلق عقلا وأما في العرف فلا يقال زيد معدوم وثانيا اطلاق المؤمن لنائم فانه مؤمن اجماعا ويعارض بامتناع كافر لكفر تقدم والا لزم أن يكون أكابر الصحابة كفارا حقيقة وقد يقال المانع شرعي، والحل أن الايمان أعم من أن يكون في المدركة أو الخزانة وقد يجاب بتخصيص الدعوى بأسماء الفاعلين التي بمعنى الحدوث دون الثبوت وثالثا يلزم مجازية متكلم ونحوه من الأعراض السيالة ويجاب بأن المعتبر المباشرة العرفية كما يقال يكتب القرآن ويمشي من مكة الى المدينة ويراد به أجزاء من الماضي ومن المستقبل متصلة لا يتخللها فصل يعدّ عرفا تركا واعراضا على أنه لا يلزم عدم الاشتراط مطلقا بل فيما تعذر بقاؤه ~~مسئلة~~ لا يشتق اسم

ولا مكان بل مطلقة عن الوجود والعدم أيضا ألا ترى أنه يطلب في الامر وجودها وفي انهمى عدمها اذا عرفت هذا فاعلم ان النزاع ههنا في ان هذه الصيغة ماقتضاؤها هل يصح اطلاقها مع عدم الابداء مثل المضارع أم لا ومن ههنا يعلم أن اطلاق المشتق منه على المصدر أو الفعل الماضي لا يخلو عن تسامح لانهما بشرط شيء فتأمل اهـ منه

الفاعل لشيء والفعل قائم بغيره وما اسم^(١) المفعول فيجوز بناء على أن الضرب صفة حقيقية واحدة قائمة بالفاعل وله نسبة بالمرض الى المفعول وهي المضروبة وليست صفة حقيقية مغايرة له فمضروبة عمرو وليست الا ضرب زيد له فتدبر خلافا للمعتزلة فانهم قالوا انه تعالى متكلم ولا كلام له لعدم قولهم بالكلام النفسى بل الجسم هو يخلقه فيه . ولنا الاستقراء وما قيل انه يقال زيد متكلم بهذا اللفظ مع أن اللفظ قائم بالهواء المجاور لفمه فهو دقة فلسفية وعرف اللغة مبني على الظاهر^(٢) قالوا أطلق

(١) قوله وأما اسم المفعول الخ ان قيل اسم المفعول مشتق من المصدر المجهول وهو وان كان صفة اعتبارية يصح الاشتقاق منه كقيل في الحاق والخالق فلا يصح استثناءؤه من القاعدة قلت هب لكن اخراجهم المفعول الذى لم يسم فاعله من تعريف الفاعل بقيد على جهة قيامه به يدل على أنهم ما اعتبروا اشتقاق اسم المفعول منه والا لكان المضروبة قائمة بالمفعول كاخترائية بالفاعل ولم يصح قولهم في تعريف اسم الفاعل والمفعول ان نسبة الفعل الى الفاعل على طريق القيام والى المفعول على طريق الوقوع تدبر اه منه

(٢) قوله قالوا أطلق الخ الخاجب بان محل النزاع قائم بالغير وهذا ليس كذلك بل مجموع بعضه قائم نفسه وبعضه قائم بذلك البعض

الخالق والخلق هو المخلوق والقول بانه غير محل النزاع ليس
بسد يد لان الفرق تحكمهم الاشتقاقات الجماعية كالخمار والحداد
ليست من محل النزاع لانها مشتقات من الجوامد لا من
الفعل . والجواب أن الخلق هو التأثير فقالوا ان قدم قدم العالم
اذ لا تأثير ولا أثر وان حدث احتاج الى تأثير آخر وتسلسل
والجواب^(١) ان للقدرة تعلقا حادثا به الحدوث فملتعلق نسبة الى
ذى القدرة وباعتبار الاشتقاق والاعتباريات وان كانت
محتاجة الى المؤثر كالحقيقيات لكن التسلسل فيها ينقطع بانقطاع
الاعتبار - - - مسألة - - - الاسود ونحوه من المشتقات
يدل على ذات ممتصنة بالسواد مثلا لا على خصوصية الذات

والجموع بعد قائما بنفسه ولا يخفى انه محكم بعد تساميم كونه مشتقا من
الفعل لا من الجامد على أن الخالق ليس يجب أن يكون باعتبار جميع
المخلوقات بل يصح باعتبار الافعال والصفات القائمة بالغير أيضا اهـ

(١) قوله والجواب ان للقدرة الخ وقول أبي حنيفة ان الله تعالى خالق
قبل أن يخلق معناه قدرة الخلق لا الخلق بالفعل والا لزم قدم العالم ولا
دلالة فيه على ما ذهب اليه المتأخرون من الخفية ان صفة التكوين قديمة
مغايرة للقدرة والارادة بل هو قول - - - تحدث من عند أبي منصور
الماتريدي كذا في التحرير وشرحه اهـ

من كونه جسما او غيره والا لما افاد الاسود جسم لان الذاتى
بين الثبوت لما هو ذاتى له^(١) وفيه انه انما يكون بينا لو لوحظ
الكل مفصلا^(٢) وبعض المحققين على انه لا يدل على الذات اصلا
لا عاما ولا خاصا فعنى الجسم اسود الجسم له سواد لا انه جسم
له السواد أو ذات له السواد وهو الأشبه^(٣) فان المحمولات
من حيث هي لها وجودات رابطة اتحادية مع الموضوعات
بخلاف المبادئ لها بناء على ان الزرق بينهما ان الاولى لا بشرط
شئ والثانية بشرط لا شئ فافهم . ثم انهم قالوا ان اسماء الزمان

(١) قوله وفيه انه انما يكون الخ ولا يبعد ان يقال انه بعد ملاحظة الطرفين ولو
تفصيلا مفيد فتأمل اه منه (٢) قوله وبعض المحققين وهو العلامة الدواني
اه منه (٣) قوله فان المحمولات الخ يعنى ان الصفات المشتقة من حقها في نفسها
أن تكون محمولات وللمحمولات وجودات رابطة أى بطبيعتها تقتضى
الارتباط والاتحاد مع وجود الموضوع وحينئذ لا حاجة الى أخذ الذات
المبهمة في مفهومها فان مفهوم له السواد مثلا كما يتحد مع الذات على تقدير
أخذ الذات يتحد مع الموضوع بدون توسطها نعم اذا لم يكن خصوص
الموضوع في الين واحتيج الى تغيير معناها عن القائمة بنفسها لوحظ
الذات مبهمة تحصيل لهذا الغرض أما انها معتبرة في مفهومها فلا ومخالفة
الجمهور بعد وضوح الحق لا بأس به فتدبر اه منه

والمكان والآلة تدل على ذوات مخصوصة من الزمان والمكان والآلة وان كانت مبهمات بالنظر الى أفرادها^(١) وربما يمنع لجواز ان يكون الخصوص من اللوازم فان شيئاً يقع فيه الضرب مثلاً ليس الا الزمان أو المكان فتدبر

❦ الفصل الثاني ❦ وهو ان تعدد معناه فان وضع لكل ابتداء مشترك والا فان ترك استعماله في الاول ونقل الى الثاني لمناسبة فنقول اولاً لمناسبة فرتجل والا فحقيقة ومجاز ❦ مسألة ❦ المشترك قد اختلف فيه قليل بوجوبه وقيل باستحالته وقيل بإمكانه قليل بعدم وقوعه وقيل بوقوعه وهو الاصح . لنا التمرء للحيض والطهر معاً فسقط منع جماعة الاشتراك بين الضدين وعن الامام منعه بين النقيضين واستدل اولاً او لم يكن خلقت اكثر المسميات لانها غير متناهية والالفاظ متناهية^(٢) لتركبها من حروف متناهية واجيب

(١) قوله وربما يمنع الخ هذا المنع كان يحتاج في صدرى منذ قديم ثم رأيت في الاطول للفاضل عصام اه منه

(٢) قوله لتركبها الخ فيه اشارة الى ان البسائط من الالفاظ لا ريب في كونها متناهية لانها حروف متناهية وانما الاشتباه في المركبة فثبت تناهيها

بان الاشتراك انما يكون بين معان متضادة أو متخالفة ولا
 نسلم انها غير متناهية وفيه ان مراتب الاعداد غير متناهية
 وهي انواع متخالفة وبه اندفع ما قيل انه يجوز وضع لفظ لكثير
 من المعاني من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص وذلك
 لانه انما يكون بين المتماثلة^(١) دون المتخالفة فتدبر وبان مانع
 متناه وهو المحتاج اليه وفيه انه غير متناه بمعنى لا يقف وهو
 المراد بل الجواب مئع أن المركب من المتناهي متناه وانما
 يكون لو كان مرات متناهية . وايضا يجوز التعبير بالالفاظ

بالتركيب منها فلا يرد كما قيل ان الاولى أن يقال لكونها اما حروفا أو مركبة
 منها ليتناول مثل همزة الاستفهام اه منه

(١) قوله دون المتخالفة أى من حيث انها متخالفة يعنى أن الهذية في
 اسم الإشارة انما تعتبر من حيث ان المشار اليه محسوس ومشاهد بالبصر
 والانسان والفرس في هذا المعنى سواء وكذلك في الموصول انما تلاحظ
 الخصوصية من حيث مفهوم الصلة وبالجملة فالموضوع له الخاص في الموضوع
 له العام انما يكون خصوصيته من حيث انه فرد لذلك المفهوم العام لا بحشية
 أخرى وكل كلى هو نوع بالنسبة الى حصه فالافراد المندرجة تحت
 ذلك العام متماثلة من تلك الحشية بهذا المعنى وليس المراد بالتماثل الاتحاد
 في الحقيقة النوعية المتحصلة حتى يرد ما يرد فتدبر اه منه

الجازية قيل أكثر اللغة مجاز وأيضاً لو تم إمكان بعض الالتقاط
موضوعاً لمعان غير متناهية. وثانياً إمكان الوجود متواطئتين.
الواجب والممكن فيلزم كون الواحد بالحقيقة واجباً وممكناً
والجواب الاختلاف بالوجوب والإمكان لا يمنع التواطؤ
كالعالم والمتكاه وحاصله النقض بهما. والحال أن الوجوب بالغير
لا ينفي الإمكان بالذات^(١) كما أن لوجوب بالنظر إلى موصوف
لا ينفي الإمكان بالنظر إلى موصوف آخر^(٢) ومن هنا علم
سقوط ما قيل أن للمستدل أن يقول كلامي في نفس هذه
الحقيقة لا في الحقائق المندرجة تحتها فإنها من حيث هي أما
واجبة أو ممكنة. قالوا لو وضعت مشتركة لاختل المقصود وهو

(١) قوله كان الوجوب الخ دفع لما عسى أن يقال مراد المستدل بالوجوب
الوجوب نظراً إلى ذلك الموصوف وبالإمكان بالنظر إليه وظاهرهما لا
يجتمعان ووجه الدفع أنه لا يمتنع بالنظر إلى الموصوفين وإنما يستحيل
بالنظر إلى شيء واحد اعلمه

(٢) قوله ومن هنا الخ أي بما قلنا من أن حاصل الجواب الأول النقض
بهما لا يتوجه هذا لأنه مشترك في العلم أن ابن الحاجب اقتصر على الجواب
الأول فأورد عليه بعض الفضلاء بأن للمستدل أن يقول الخ اعلمه

التفهم^(١) وما يظن به ذلك فاما مجاز او متواطىء قلنا يعرف المراد بالقرائن وقد يكون الغرض الابهام كقول ابى بكر رضى الله عنه رجل يهدينى السبيل على انه لا تنهض على من قال بعمومه ولا بوضع البشر وهو السبب غالباً ﴿مسئلة﴾ هل وقع فى القرآن^(٢) قيل وفى الحديث والاصح الوقوع ولنا ثلاثة قراء وعسمس لأقبل وأدبر قالوا ان وقع مينا طال بلا فائدة لان المنفرد يغنى عنه وغير المين غير مفيد قلنا الابهام ثم التفسير من البلاغة وربما لم يكن هناك منفرد^(٣) وقد تكون القرينة حالية وغير المين يفيد الذهاب الى كل مذهب نحو عسمس والاستعداد للاشتال^(٤) وقد يقصد الاجمال لإفادة الخصوصيات

(١) قوله وما يظن به ذلك الخ كما قيل فى القراء انه لا يجمع لانه من قرأت اناء فى الحوض أى جمته فيه والدم يجتمع فى زمن الطهر فى الجسد وفى زمان الحيض فى الرحم ولا يخفى بعده اهـ منه

(٢) قوله قيل وفى الحديث يعنى ان المشتهر هو النزاع فى القرآن فقط وقال بعضهم النزاع فى الحديث أيضاً اهـ منه

(٣) قوله وقد تكون القرينة الخ فيه دفع لما فى شرح الشرح ان البيان ربما يقع بالمجموع فتأمل اهـ منه (٤) قوله وقد يقصد الاجمال الخ اعلم ان المشترك له أحوال خمسة اطلاقه على كل واحد من المعنيين معا وهو

كأسماء الاجناس **مسئلة** هل له عموم فتنع ابو حنيفة
والامام الرازي والكرخي والبصري وابو علي الجبائي وابو
هاشم وجوز الشافعي ومالك والقاضيان ابو بكر الباقلاني
وعبد الجبار المعتزلي عمومهم في مفهوماته الغير المتضادة بل نقل
عن الشافعي والباقلاني وجوب الحمل ومن المانعين من جوز
في التثنية والجمع وأيضا منهم من جوز في النفي دون الاثبات
في الهداية لو حانف لأكلم مولاك وله أعلن وأسفلون أيهم
كلم حنث لان المشترك في النفي يعم ومحل الخلاف انما هو
في الكل العددي بمعنى انه يدل على كل واحد مطابقة وقيل
المجموع فان المشترك عندهم كالعام ثم اختلف في هذا الاستعمال
فقال القرافي وابن الحاجب انه مجاز ونقل عن الشافعي والقاضي

محل النزاع في المشهور واطلاقه على كل واحد منهما بدلا ولا نزاع فيه
وفي كونه حقيقة واطلاقه على المسمى باللفظ أو على مفهوم أحدهما ولا
نزاع فيه وفي كونه مجازا واطلاقه على المجموع من حيث هو ولا نزاع في
امتناع ذلك حقيقة وفي جوازه مجازا فهذه أربعة أحوال وههنا احتمال
آخر اختاره صاحب المفتاح وادعى انه حقيقة فيه وهو أن يطلق اللفظ
وبراد أحدهما معينا من غير تعيين اه منه

وعليه الغزالي أنه حقيقة . لنا أولاً على ما أقول أنه يلزم حينئذ توجه^(١) الذهن في آن واحد الى النسبتين الملحوظتين تفصيلاً اذا لامرّجح وثانياً أن المتبادر ارادة أحدهما معينا ومنعه مكابرة فهو شرط استعماله لغة فالحكم بظهوره في الكل تحكم ومن ههنا علم اندفاع قول المصححين حقيقة أنه وضع لكل مطلقاً فاذا قصد الكل كان فيما وضعه^(٢) وذلك لان الوضع لا يكفي للحقيقة بل يجب الاستعمال ومن شرطه عدم الجمع فلو استعمل

(١) قوله توجه الذهن إلخ قال النافي للاشتراك انه محل لا تفهم وقال النافي لوقوعه في القرآن ان غير المبين غير مفيد ومنعوا المشترك في التعريف بلا قرينة ظاهرة وقالوا في عدم افادة النقي التبيين انه موقوف على عدم الاشتراك وبالجملة لا يخفى على المتتبع انه كالجمع عليه هذا انتهى منه

(٢) قوله وذلك لان الوضع إلخ أقول في تقويته ان ليكون اللفظ حقيقة لا بد من أمور كون المعنى موضوعاً له واستعماله فيه من حيث انه مراد وكونه تمام المستعمل فيه ليخرج اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا استعمل في الكل بالنسبة الى الجزء فانه معنى موضوع له واللفظ مستعمل فيه لكن ذلك الجزء ليس تمام المستعمل فيه ومن ثمة كان استعمال المشترك في مجموع المعنيين من حيث هو مجموع مجازاً اجماعاً وحينئذ نقول لو كان للمشارك عموم كان المعنيان تمام المراد فكل واحد بهض المراد فهو بهض المستعمل فيه فلا يكون تمام المستعمل فيه هذا خلف فتأمل اهمته

كان خطأ قالوا قال الله تعالى ألم تر أن الله يسجد له من في
السموات ومن في الأرض الآية ولسجود من الناس وضع
الجهة على الأرض ومن غيرهم غيره وأيضا إن الله وملائكته
يصلون على النبي وهي من الله رحمة ومن الملائكة استغفار
والجواب أن السجود غاية الخضوع وهو في الإنسان بوضع
الجهة وفي غيره بغيره^(١) فلا يرد أن أريد القبري شمل الكل
فلا وجه لتخصيص كثير من الناس والاختيار لا يتأتى في
غيرهم وأن الصلاة موضوعة للاعتناء بظفار الشرف ويتحقق
منه تعالى بالرحمة ومن غيره بدعائه له تقديم الاشتراك المعنوي
على اللفظي^(٢) وأهل التفسير على اضمحار خبر الأول كقوله

(١) قوله فلا يرد هذا لإيراد من التفاضل ووجه الدفع أن المراد غاية
الخضوع سواء كان بطبع أو بالاختيار وذلك لما يتحقق في الإنسان
بوضع الجهة وهو غير موجود في جميع الناس تدبر انتهى منه

(٢) قوله وأهل التفسير الخ قيل التقدير خلاف الأصل أقول مع شيوعه
وجوازه انه لا يقدم على أحداث قاعدة غريبة بمنال أو بمنالين ثم أقول
لنا أن استدل على عدم العموم فيهما بأنه لو كان لم يصح العطاف لأن
علام المنرد لا تشريك في التعاق بمعنى تعاق المعطوف عليه فيجب
التحاد المعنى ويظهر بعد التأمل أن قولكم ليس إلا كقول من قال يسمع

نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأى مختلف
 — تنبيهه — المشترك ان تجرد عن القرينة فجمل الا
 عند الشافعي ومن تبعه فيحمل عندهم على الكل وان اقترنت
 به قرينة الاعمال اما لو احدى معين فيحمل عليه او غير معين
 فجمل أو لاكثر فيحمل عليه عند المجوز للعموم وعند المانع
 مجمل او قرينة الالغاء اما للبعض فيحمل على الباقي ان كان واحدا
 معيناً والا فجمل الا عند المجوز واما للكل فيحمل على المجاز
 الارجح فان تساوت المجازات بقي الاجمال

— الفصل الثالث — الحقيقة الكلمة المستعملة^(١) فيما وضع

يقتل زيد وعمرو وبكر ويقول ان الاولين فاعلان للفعل الثاني ولا تعلق
 لهما بالفعل الاول ومع ذلك يقول ان بكرام مطوف على زيد وفاعل للفعل
 الاول ولا تعلق له بالفعل الثاني ولا يشك عالم بالعربية في عدم صحته
 وأيضاً الاسناد الى ضمير الجمع في يصلون يقتضي الاشتراك في المعنى والا
 لكان مثل قول القائل يسمع يقتلون ويقول ان ضمير المفرد للفعل الاول
 مندرج في ضمير الجمع للفعل الثاني ولا يخفى عدم صحته اهـ منه

(١) قوله فيما وضع له ان قيل من يجوز الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي
 وقال انه مجاز في المجموع يصدق عايه انه مستعمل فيما وضع له من حيث
 انه موضوع له قلنا المراد ان يكون الموضوع له تمام المستعمل فيه فيخرج

له في اصطلاح التخاطب وهي لغوية وعرفية عامة كدابة وهي
انما تكون بتخصيص قيل أو باشتهار المجاز كإضافة التحريم الى
الحجر اقول وقد يكون بالتعميم لما ستعلم أن الخطاب الخاص
بالنبي عليه السلام يعم الامة عرفاء وخاصة وتسمى اصطلاحية
كالمنع والنقض. وشرعية كالصلاة* والمجاز هي المستعملة في غير
الموضوع له لملأته وهي خمسة وعشرون نوعا كما في حاشية
السيد المختصر وقيل اثنا عشر كما في المنهاج وقيل خمسة وقيل
اربعة ﴿مسئلة﴾ المختار أنه لا يشترط سماع الجزئيات والا
لتوقف اهل العربية في التجوز على النقل وهم لا يتوقفون بل
يستعملون مجازات متجددة لم تسمع ولذلك لم يدونوا المجازات
تدوينهم الحقائق واستدل بأنه لو كان نقليا لما افتقر الى العلم
بالعلاقة وفيه ان المتفق عليه افتقار الواضع^(١) لا افتقار المتجوز
قالوا اولاً لو لم يجب النقل بل استقل العلاقة اصح نخلة لطويل.

كما يخرج المشترك المستعمل في مجموع معنييه مجازا هذا اه منه
(١) قوله لا افتقار المتجوز الخ وما في شرح المختصر وان سلم الافتقار
الى النظر في العلاقة فلا اطلاع على الحكمة فخرج عن محل النزاع لانه
افتقار المتجوز في تجوزه كما لا يخفى اه منه

غير انسان ايضا واب للابن وبالعكس "قلنا التخلّف لما منع لا يقدح
 في تمامية المقتضى واما ذلك نصهم بالمنع للبعد عن الطبع
 جدا وثانياً لكان قياساً ان كان جامع مستلزم للحكم والا كان
 اختراعاً وهما باطلان قلنا انما يلزم الاختراع لو لم يعلم الوضع
 علماً كلياً بالاستتراء "أقول وأيضاً انما يلزم لو لم يدل عقلاً ولم
 تمنع القرينة عن الملزوم الى اللازم * (فائدة) * الوضع قد يفسر
 بتعيين اللفظ للمعنى بنفسه شخصياً كان أو نوعياً وعلى هذا
 ليس في المجز وضع وقد يفسر بالتمييز مطلقاً ولو بضم ضميمه
 قيل على هذا فقيه وضع وما قيل يرد على الاول الحرف

(١) قوله قلنا يتخلف الح قيل لاحاجه في الجواب الى تسليم كون العلاقة
 مستعملة في الاقتضاء بل يجوز ان يكون المقتضى مركباً منها ومن غيرها يكون
 ذلك الغير غير العقل أقول لا يخفى عليك ان النزاع في انه هل يكفي العلاقة
 وحدها أم لا بد معها من العقل فعلى عدم التوقف الثالث اتفاق ولذا
 قلنا المستدل بل استقلال العلاقة فتدبر اه منه (٢) قوله أقول وأيضاً
 الح لك أن تقول ان دلالة العقل تكفي للمفهومية والقرينة المرادية لكن
 لا بد مع ذلك من صحة التركيب وهي انما تعلم بصحة الاستعمال من
 أهل الانسان ولو بوجه كلي ولهذا قالوا ان سماع الجزئيات وان اختلف
 في اشتراطه لكن يجب سماع أنواعها اتفاقاً اه منه

ونحوه اذ لا بد فيه من ذكر المتعلق فجوابه انه فرق بين أن يكون متما للدلالة وبين كونه شرطاً فيها فافهم * (مسئلة) *
 للمجاز أمارات منها صدق النفي كقولك للبليد ليس بحمار
 وعكسه دليل الحقيقة فلا يصح للبليد ليس بانسان^(١) ويشكل
 بالمستعمل في الجزء أو اللازم فانه لا يصح النفي ولا حقيقة قيل
 لا اشكال فان سلب المعنى عن المستعمل فيه وان لم يصح باعتبار
 الحمل المتعارف لكنه يصح باعتبار الحمل الحقيقي أقول بل فيه
 اشكال فان هذا عكس المجاز ولا يمكن أخذ النفي هناك باعتبار
 حمل الشيء على نفسه والا يلزم أن يكون قولك لزيد حيوان

(١) قوله ويشكل الخ قيل لا يذهب عليك ان هذا
 الاشكال لا يرد على عكس المجاز اذ العلامة لا يجب فيها الانعكاس بل
 اللازم فيها الاطراد بناء على ان العلامة خاصة الشيء والخاصة لا يجب
 شمولها لجميع افراد ماهي خاصة له لكن يجب عدم شمولها لغير
 تلك الافراد أقول لا يذهب عليك ان هذا الاشكال وارد على عكس
 المجاز أيضاً فانهم لما قالوا ان عدم تلك العلامة علامة لعدم المجاز أعنى
 الحقيقة علم ان هذه الخاصة يجب شمولها لجميع افراد ماهي خاصة له
 فكانهم صرحوا بشمول هذه الخاصة وان لم يلزم مطلقاً فتأمل
 له منه

مجازاً فتأمل^(١) ثم اعترض بأن سلب بعض المعاني لا يفيد وسلب الكل يتوقف على مجازية المجازي فأبانه به مصادرة وما قيل التوقف ممنوع بل مستلزم للمجازية فأقول التردد في المجازية يوجب التردد في سلب الكل والتردد والعلم متضادان وخلو المحل عن الضد شرط^(٢) فافهم وأجيب بأن سلب البعض كاف في إثبات المجازية دفعا للاشتراك ولا يلزم مجازية المشترك لأن

(١) قوله ثم اعترض الخ اعلم أن ورود هذا الاعتراض على دليل الحقيقة واتفقوا على أن الجواب بعدم صحة سلب البعض على ما هو اللازم بالمقايضة إلى الجواب الآتي لا يصح وأنا أقول ويمكن اجراؤه بأن عدم صحة سلب البعض كاف دفعا للاهمال والخاصل أنه فيما إذا لم يعلم للفظ معنى حقيقى يمكن الادعاء في المستعمل فيه أنه معنى حقيقى له ويستدل عليه بعدم صحة السلب بأنه لو صح لزم أن يكون مهماً فتأمل اهـ منه (٢) قوله فافهم إشارة إلى أن الكلام في الإثبات لا في الثبوت وأنه إذا قصد تحصيله بالنظر فالمفروض ما إذا لم يعلم بوجه آخر لا بذاته ولا بعلامة أخرى ومعلوم أنه إنما تتصور النظرية فيما أحتمل الأمران عند العقل وذلك إنما يكون في اللفظ المستعمل استعمالاً صحيحاً فاندفع منع بعض الفضلاء للتوقف مستنداً بأنه يجوز أن يحصل العلم بأن هذا مثلاً ليس شيئاً من المعاني الحقيقية ولا يحصل العلم بكونه معنى مجازياً للفظ بناء على عدم العلم بالعلاقة المعبرة في المجاز وكذا

الكلام في المشكوك وهو معلوم الحقيقة ^(١) ومنها أن لا يتبادر نفسه بل يتبادر غيره لولا القرينة وهو عكس الحقيقة فانه لا يتبادر غيره بل يتبادر نفسه ^(٢) وأورد المشترك حيث ^(٣) لم يتبادر المراد وهو انما يرد على مذهب من نفى العموم والجواب أنه يكفي التبادر ولو بدلا، ومنها عدم اطراده نحو واسئل القرية دون البساط أقول المنع ممنوع نعم لم يسمع ولو سلم فلا يختص

منع التفاتراني مستندا بانه يصح العلم بأن الانسان ليس شيئا من المعاني الحقيقية للامد وان لم يعلم استعماله فيه فضلا عن أن يكون مجازا ووجه الدفع لا يخفى على القطن اه منه (١) قوله ومنها أن لا يتبادر الخ اشارة الى اختلاف المذاهب فذهب بعضهم الى ان من علامة المجاز أن لا يتبادر نفسه وذهب بعضهم الى ان علامته أن يتبادر غيره وكذلك في العكس للحقيقة والمختار الثاني اه منه (٢) قوله وأورد المشترك اعلم ان الايراد بالمشارك قد يقرر بما اذا استعمل في أحد معنييه الحقيقيين وقد يقرر بما اذا استعمل في معناه المجازي وعبارة السؤال والجواب يمكن تطبيقهما على المقررين فتدبر اه منه (٣) قوله لم يتبادر المراد فيه اشارة الى ان المعتبر في العلامة التبادر من حيث انه مراد لا مجرد الخطور بالبال فلا يازم كون اللفظ الموضوع للمعنى المركب المستعمل فيه أن يكون مجازا في المركب لتبادر جزئه الذي هو غيره الى الفهم وان لم يتبادر من حيث انه مراد وفيه ما يبيح في أول فصل الامر اه منه

اذا التحكم غير مختص الا تحكما بل عرف بانها لا تسئل على أنه مجاز في الاسناد ولا ينعكس فان المجاز قد يطرد واورد السخى اذ لا يطاق على الله تعالى مع انه الجواد المطلق الجواب انه ملائكة بالاستقراء لا يقال عدم الاطراد انما يعلم بسببه لانه ممكن غير محسوس والعلم به انما يعلم من جهة العلم بالسبب وليس وجود المانع اذ لا منع فان الكلام فيما لانص فتعين عدم المقتضى^(١) فعدم الاطراد لعدم الوضع وقد جعلتم عدم الوضع بعدم الاطراد^(٢) لان توقف العلم بذى السبب على العلم بسببه انما هو في اليقين الكلى ومباحث اللغة مظنونة. ومنها جمعه على خلاف جمع الحقيقة كأمر فعلم انه ليس متواطئا

(١) قوله فعدم الاطراد الخ حاصل الجواب ان عدم الاطراد ظنا يجوز أن يعلم بامارة طنية كالاستقراء الناقص اه منه

(٢) قوله لان توقف العلم الخ فيه اشارة الى ان تقرير الدور لا يتوقف على دعوى انحصار المقتضى في الوضع كما زعم بعض المحصلين فأورد ان الحصر فيه باطل ضرورة ان في المجاز المطرد مقتضيا وليس بوضع وذلك لان تعدد المقتضى للاطراد كالوضع في الحقيقة والملائكة في المجاز لا يضر اذ عدم المسبب انما يعلم بعدم جميع اسبابه ففي العلم بعدم الاطراد لا بد من العلم بعدم الوضع أيضاً على ان المقتضى اما الوضع أو الملائكة بالاستقراء

فتعدد المعنى فيحمل على المجاز دفعا للاشتراك فما في التحرير
انه لا اثر لاختلاف الجمع ساقط وسيأتي ولا ينعكس . ومنها التزام
التقييد كظلمة الكفر ونور الايمان أقول منقوض . بلازم
الاضافة فافهم^(١) ومنها توقف اطلاقه على اطلاق آخر نحو ومكروا
ومكر الله فالمشاكلة مجاز وقد يقال تحقق العلاقة في المشاكلة
مشكل اذ اين الطبخ من الخياطة في قوله

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه * قلت اطبخوا الى جبة وقيصا
ف قيل^(٢) كأنهم جعلوا المصاحبة في الذكر علاقة وقيل بل المجاورة
في الخيال افول^(٣) بل التشبيه الا دعائي لكن لما لم يعرف من

ولما تخلف المقتضى عن العلاقة في صورة عدم الاطراد مع عدم المانع
علم انه ليس بمقتضى وفيه ما فيه اه منه (١) قوله فافهم اشارة الى
الجواب بأن المراد التزام التقييد في مورد مخصوص بعد ان علم صحة
اطلاقه في الموارد الأخر وليس كذلك اللازم الاضافه اه منه

(٢) قوله فقيل كأنهم الخ رد بأنهم لم يمدوها من العلاقة مع ان حصولها
بعد الاستعمال والعلاقة يجب حصولها قبله أقول المصاحبة مجاورة واتصال
كالتقارب في جزأين متقاربين ولا شك انها معتبرة عندهم والمتقدم
نصور بحقق المصاحبة كما في الغاية على انه يمكن أن يقرأ الذكر بضم
الذال فتعود الى المجاورة في الخيال هذا اه منه (٣) قوله بل التشبيه

قبل لم يجز ابتداء^(١) بل بعد ذكر الحقيقة ولهذا لا يجوز مكر الله ولا اطنخوا جبة ابتداء هذا — مسألة — بعد الاتفاق على أن اللفظ بعد الوضع وقبل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز اختلف في أن المجاز هل يستلزم الحقيقة والاصح النفي لنا^(٢) الرحمن فانه مجاز لغة أو عرفاً ولا حقيقة ورحمن اليمامة مردود وعسى وحيداً ونعم والمبهمات على رأي وأما الاستدلال بالمركبات من نحو قامت الحرب على ساق وشابت لمة الليل فنخرج عن

فيه اشارة الى الانكار عن المجاورة وذلك لان مطلق المقارنه في التصور في المشاكلة مسلم أما التلازم في الخيال الذي فسروا المجاورة في الخيال عند عدم له علاقة به فوجوده في جميع صور المشاكلة ممنوع اهـ

(١) قوله بل بعد ذكر الحقيقة فان قيل فما تقول في قوله تعالى أفأمنوا مكر الله فلا يأمن مكر الله أجيب بأنه من المشاكلة التقديرية كما في قوله تعالى صبغة الله أقول ان قلت فما الترجيح للمشاكلة ههنا على الاستعارة المتعارفة وما الفرق بينهما قلت لا بد في المشاكلة من ثبوت اعتبار الاصل واو تقديره بحسب سوق الكلام بخلاف الاستعارة والترجيح ان المشاكلة يوجب في المجاورة من حسن الاطلاق ما ليس في الاستعارة كما في الطبخ والمكر الى غير ذلك كما لا يخفى على من له ذوق في البلاغة اهـ منه (٢) قوله لنا الرحمن الخ قيل يجوز أن يكون الرحمن ونحو عسى من المنقولات العرفية في المعاني الثانية لتبادرها أقول قد علم اطلاق هذه

النزاع وما قيل عليه أنه مشترك الالتزام لا انتفاء معنى محقق فوهم
 لأن الواجب معلومية المعنى وإن كان موهوما وهي متحققة
 أما تحققه في الواقع فليس بواجب كالكواذب وما في التحرير
 أنه مشترك لاستلزامه وضعا والاتفاق على أن المركب لم يوضع
 شخصا والكلام فيه ^(١) فقيه كلام قالوا لو لم يستلزم انتفت فائدة
 الوضع وهي افادة المعنى التركيبي قلنا الملازمة ممنوعة فان صحة
 التجوز من الفوائد قيل بطلان التالى ممنوع أقول اذا كان
 الواضع هو الله تعالى كما هو الظاهر فالبطلان ظاهر
 ❦ مسألة ❦ قد اختلف في نحو أثبت الربيع البقل على
 أربعة مذاهب الاول أنه مجاز في المسند وهو التسبب العادى

الالفاظ من أهل اللغة على هذه المعانى دون الحقيقة اتفاقا فيجب أن يكون
 مجازا دفعا للاشتراك على أن التبادر الآن مسلم وفي الابتداء محتمل والمجاز
 أولى من النقل فتدبر اه منه (١) قوله فقيه كلام لان فقد ان الوضع
 الشخصى ووجود الوضع النوعى قد يكون في المفرد كما قالوا ان كل فاعل
 لذات من قام به الفعل فيعلم منه وضع ضارب وباصر وسامع لمعانها
 المخصوصة الى غير ذلك فهذه المفردات فيها وضع نوعى فقط مع انها
 داخلة في النزاع فتدبر اه منه

مثلا وان كان وضعه للتسبب الحقيقي وذلك قول ابن الحاجب
ورد بما اتفق عليه علماء البيان من أن الفعل لا يدل بحسب
الوضع على أن فاعله يلزم أن يكون قادرا أو غير قادر سببا
حقيقيا أو غير حقيقي فتأمل والثاني انه في المسند اليه وهو قول
السكاكي انه استعارة بالكناية وأورد أنه لا يكون مغنيا كما
زعمه وأنه لا يكون مجازا لانه مستعمل في معناه والثالث أنه في
الاسناد وهذا قول عبد القاهر والمحققين من علماء البيان وهو
الاقرب واستبعاد ابن الحاجب لاتحاد جهة الاسناد في العرف
وللغة مستبعد للفرق الواضح بين قولنا صام زيد وبين صام
نهاره والحل أن لكل اسناد حقا في اللغة والعرف أن يقع في
محل فاذا عدل عن محله الى الملابس كان مجازا^(١) والرابع قول الامام
الرازي وهو انه في المعنى فقط والاجزاء على حقائقها وذلك

قوله والرابع الخ اعلم ان حاصل الفرق بين المذهب الثالث والرابع
ان في الثالث استعمال الاسناد الذي وضع للملابسة الفاعل في ملابسة
الظرفية فليس ذلك الاستعمال استعمالا فيما وضع له وفي الرابع استعمال
الكلام بجميع أجزائه فيما وضع له أعني انبات الربيع الذي هو مدلوله
لكن لا يصدق به لان المؤمن لا يصدق بذلك بل لان العقل يعلم ان

بأن ينتقل من انبات الربيع الى انبات الله تعالى فيصدق به
 ويعلم أن النقل للمبالغة فتدبر وما في التحرير أنه استعارة تمثيلية
 عنده ^(١) فوهم ~~مسئلة~~ المجاز أولى من الاشتراك
 فيحمل عليه عند التردد لان المجاز أغلب بالاستقراء وان
 الاشتراك يخل بالفاهم لولا القرينة فلا يدل على انه ما المراد
 بخلاف المجاز اذ يحمل المخاطب عند القرينة عليه ودونها على
 الحقيقة فاندفع ما قيل ان هذا الوجه مشترك في المجاز أيضاً
 لا يفهم المقصود بل غيره وانه يؤدي الى مستبعد بخلاف المجاز
 فان التضاد مع كونه أقل نزل منزلة التناسب وعورض بأن
 المشترك يطرد فلا يضطرب ويشق منه فيتسع الكلام ويصح
 التجوز منه فتكثر الفائدة وانه مستغن عن العلاقة والاقل

المصور فيه انبات الله في الربيع لكن المتكلم نقل الاسناد عما هو له
 الى سببه مبالغة في تاييده بالفاعل الحقيقي كذا قالوا أقول لا يخفى عليك
 انه انما يتم لو ثبت عموم الوضع في الاسناد بحيث يتناول صورة المبالغة
 أيضاً فتأمل اه منه قوله فوهم لان التمثيل تشبيه اهية بالهية مع انه
 ليس بمقصود ههنا لم يقل به الامام كيف وهو من المجاز لا الفوى في
 المركب والامام يقول ان المجاز عقلى لا لغوى كما صرح به في شرح المختصر
 اه منه

مقدمات اسبق وقوعا وعن الغلط عند عدم القرينة فيتوقف
قلنا الظن بغلبة المثنة أقوى

— ❧ تمة ❧ — النقل والاضمار والتخصيص أولى من
الاشتراك والمجاز والاضمار والتخصيص أولى من النقل والمجاز
مثل الاضمار وخير منه التخصيص فالتخصيص خير من الاضمار
والاشتراك خير من النسخ وكذا الاشتراك بين علمين خير
منه بين علم ومعنى وهو خير منه بين معنيين كذا قالوا
— ❧ مسألة ❧ — المجاز واقع في اللغة بالضرورة خلافا
لأبي اسحق قال لأنه يخل بالتفاهم رهو ممنوع ومنقوض لأنه
ينفي الاجمال ونقل عنه انه يسمي مع القرينة حقيقة فالخلاف لفظي
❧ مسألة ❧ المجاز واقع في القرآن والحديث خلافا للظاهرية
لنا الله يستهزئ بهم واشتعل الرأس شيبا واخفض لهما جناح الذل
وغيرها والاستدلال بقوله تعالى ليس كمثله شيء خروج عن
المبحث فان النزاع انما هو في المعنى المذكور والمجاز بالزيادة
وانقصان ليس منه كما قيل أقول بل النزاع فيه مطلقا كما يدل

عليه دليلهم^(١) واستخلاصهم بأنه نص في نفي اللازم والمقصود نفي
 الملزوم وجوابهم عن قوله تعالى واسئل القرية انه على سبيل
 التحدي وان القرية مجتمع الناس من قرأت الناقة ومنه القرآن
 وان كان^(٢) ضعيفا قالوا المجاز كذب لانه يصدق تفيه فلا يقع
 والجواب أن النفي للحقيقة أقول وأيضاً لا يدل على عدم وقوعه
 حكاية عن الكفار كمقائدهم الباطلة ولعل مرادهم انه لم يقع
 بتصرف من الشارع فيؤول الى ما قيل لا مجاز في القرآن بل في
 كلام العرب وأما قولهم يلزم أن يكون الباري متجاوزاً لجوابه
 ان فيه ايها ما بالمنقصة أولاً توقيف ﴿مسئلة﴾ الاظهر أن في
 القرآن معرباً كما روى عن ابن عباس وعكرمة وتفاء الاكثر لنا
 المشكاة^(٣) هندية وسجيل فارسية وقسطاس رومية والاتفاق

(١) قوله واستخلاصهم انخ لان لزوم الكذب وكون الباري متجاوزاً
 يعم المجاز بالزيادة والنقصان أيضاً اه منه (٢) قوله وان كان ضعيفاً ماضف
 التحدي فظاهر لان الآية غير مسوقة لذلك على ان قوله تعالى التي كنافها
 يأتي عن ذاك لان التحدي سواء وأما ضعف الاشتقاق فلان لام قرية ياء ولاه قرا
 والقرآن همزة اه منه (٣) قوا المشكاة هكذا ذكره القوم لكن سألنا من
 أخبار البراهمة فما أجابوا بنعم نعم جاء في لسانهم مسكاة بضم الميم وسكون
 السين المهمة بمعنى التيسم والله أعلم بالصواب اه منه

كالصائبون بعيد والاستدلال بنحو ابراهيم لا يتم لان العلم
لا نزاع فيه على انه ليس بمعرب فانه اسم الجنس الذي وضعه
غير العرب ثم استعمله على ذلك الوضع قالوا اولاً لو وقع المعرب في
القرآن لزم حينئذ ان لا يكون عربياً لانتفاء الكل بانتفاء الجزء
وقد قال الله تعالى انا أنزلناه قرآنا عربياً قلنا انما يلزم لو لم يكن
معرباً على ان ضمير انا أنزلناه للسورة والقرآن كالماء مع ان
للاكثر حكم الكل وثانياً قوله أعجمي وعربي ينفي التنوع
قلنا المعنى أكلام أعجمي ومخاطب عربي لا يفهم أقول وانما يلزم
التنوع لولا التعريب على ان وقوع لفظ فقط لا يستلزمه
﴿مسئلة﴾ المجاز خلف لكن عند أبي حنيفة في التكلم فيكفي
صحة التركيب وهو الحق وقالوا في الحكم فأنت ابني لأكبر
سنا يوجب العتق عنده لا عندهما وتقديم العتق على الشفعة
لانه لازم^(١) لا يتخلف ولهذا لم يعتق في أخى لشيوعه في الدين
لنا ان الانتقال من المعنى وهو يعتمد صحة الكلام لا الحكم

(١) قوله لانه لازم لا يتخلف دفع لما في التحرير انه قد يمتنع تعين المحاز
الذي هو العتق لجواز معنى الشفعة ودفعه بتقديم القاعدة الشرعية معارض
بازوم ازالة الملك المحقق بالاحتمال اهـ منه

ثم قيل اقرار فتصير أمه أم ولد له أقول وفيه ما فيه وقيل بل انشاء
 فلا تصير وفي التحرير الاول أصبح لقوله في الاكراه اذا أكره
 على هذا ابني لعبد له لا يعتق عليه والا كراه يمنع صحة الاقرار
 بالعتق لا انشاء أقول بل لان المجازي يتوقف على النية لان
 اللفظ للحقيقة والا كراه محل فتور الارادة والقصد فلا يثبت
 هناك الا ما جعل اللفظ فقط علة تامة له ولهما ان الحكم هو
 المقصود فالخلفية باعتبارها أولى أقول بل الصون عن اللغو أولى
 وأما قولهما^(١) اني قطعت يدك اذا أخرجهما صحيحين ولم يجعل
 مجازا عن الاقرار بالمال ففيه ان القطع ليس سبباً للمال مطلقاً
 وأما اتفاقهما على انعقاد النكاح بالهبة في الحرية ولا يتصور
 الحقيقي فلأنهما لم يشترطاه الا عقلاً وهو ممكن عقلاً كيف لا
 وقد وقع في شريعة يعقوب عليه السلام وفي أول الاسلام

(١) قوله وأما قولهما الخ جواب عما استدله على الخلفية في الحكم
 فان الحكم بالغو في الصورة المذكورة انما يصح باعتبار الخلفية في الحكم
 اذا أخرجهما صحيحين ولا يصح باعتبار الخلفية في الحكم لان التركيب
 صحيح ومع ذلك لم يجعل مجازا عن الاقرار بالمال فعلم ان الاعتبار
 للحكم لا لا تكلم اهـ

كذا قيل ﴿مسئلة﴾ في المجاز عموم كالحقيقة الوجود
المقتضى وعدم المانع فقوله ولا الصاع بالصاعين يعم المكيلات
فيجري الربا في نحو الجض^(١) وعن بعض الشافعية لا لانه
ضرورى قلنا ممنوع ولو سلم فلا استلزام ممنوع فانه بدليل قيل
لم يعرف الخلاف عن أحد كيف ولا نزاع في صحة جاءنى الاسود
الرماء الا زيدا هـ ﴿مسئلة﴾ لا يجوز الجمع بينهما مقصودين
بالحكم بخلاف الكناية واجازه الشافعية الا أن لا يمكن الجمع
كافعل أمراً وتهديداً والنزالي يصح عقلا لا لغة وقيل في
غير المفرد يصح لغة بدليل القلم أحد اللسانين والخال أحد
الابوين^(٢) وفيه ما فيه والتعميم في المجازية قيل على الخلاف وقيل

(١) قوله وعن بعض الشافعية اعلم انه كما ان اللفظ من حيث جوهر لفظه
يكون موضوعا لمعنى كذلك من حيث أحواله العارضة له في مواقع التركيب
يكون له وضع لمعنى زائد على أصل المعنى كالتفاعلية والمفعولية والعموم
والخصوص فلا يلزم من التجوز بحسب المعنى الاول التجوز بحسب المعنى
الثانى ألا ترى اذا قلت رأيت أسدا وكان مجازا عن الرجل الشجاع
لا يجوز فيه التجوز من حيث المفعولية فانه باعتبارها على أصل وضعه
فاندفع قوله انه ضرورى اهـ منه (٢) قوله وفيه ما فيه لان التشبيه كانه
ذكر مرتين ولا نزاع فيه ولانه يجوز أن يكون بطريق عموم المجاز اهـ منه

لا خلاف في منعه كما في جواز عموم المجاز لنا ماصر في المشترك
وأيضاً يلزم كونه حقيقة ومجازاً في استعمال واحد^(١) وقد اتفق على
منعه كلبس ثوب ملكاً وعارية أو لاشئ منهما أو أحدهما وكلاهما
باطل قيل مجاز في المجموع قلنا اللفظ لكل ومناط الحكم
كل لا المجموع أما بطريق عموم المجاز^(٢) فلا نزاع فيه ﴿ فرع ﴾
اختص الموالى بالوصية لهم دون مواليتهم إلا أن يكون واحداً فله
النصف لأن الاثنين فافوقهما جماعة في الوصية كما في الميراث وكذا
الابناء مع الحفدة عنده وعندهما يدخلون مع الواحد فيهما
لعموم المجاز دون مع الاثنين بالاتفاق ثم ينقض أولاً بدخول

(١) قوله وقد اتفق الخ فيه اشارة الى دفع ما قيل بتحقيق انه على
تقدير جواز الجمع بينهما كان اللفظ حقيقة ومجازاً معاً كل منهما بالقياس
الى أحد المعنيين اذ يصدق عليه حد الحقيقة بالقياس الى المعنى الحقيقي
يحد المجاز بالقياس الى المعنى المجازي ووجه الاتفاق على ما شربنا
ليه سابقاً في الحاشية ان المراد بالاستعمال في المعنى أن يكون المعنى تمام
لستعمل فيه فتأمل اهـ منه

(٢) قوله فلا نزاع أى لا يجاب باختيار أحدهما وهو انه مجاز بطريق
عموم المجاز لانه لا نزاع فيه أو المعنى انه لا يقال انه في المجموع أو الكل
جواز بطريق عموم المجاز لانه خارج عن المتنازع فيه اهـ منه

حفدة المستأمن مع بنيه في الامان وأجيب الاحتياط في الحقن
أوجب الدخول تبعاً لوجود شبهة الحقيقة بالاستعمال الشائع
نحو بنوهاشم فعلوا كذا ودخول الاجداد والجدات في الآباء
والامهات مختلف فيه وثانياً بالحنث بدخوله راكباً ومتعلفاً في
حلفه لا يضع قدمه في دار فلان كما لو دخل حافياً وأجيب
بمجرد الحقيقة عرفاً الى الدخول مطلقاً حتى لا يحنث لو اضطلع
خارجها ووضع قدميه فيها وثالثاً بالحنث بدخول دار سكناه
اجارة في حلفه لا يدخل داره^(١) وأجيب بأن الاضافة للاختصاص
وهو يعم السكنى والمالك فيحنث بمملوكة غير مسكونة كقاضيخان
خلافاً للسرخسي ورابعاً بعتق عبده في اضافته الى يوم يقدم
فلان فقدم ليلاً^(٢) وأجيب بأن اليوم شائع في مطلق الوقت

(١) قوله وأجيب الخ أقول الحق انه مبني على ان المتبادر في العرف من
الاضافة اما اختصاص المالك أو السكنى أو أعم والظاهر الاخير لان
الاضافة بتقدير الام وهي لمطلق الاختصاص نحو المال لزيد والجل للفرس
تدبر اه منه (٢) قوله وأجيب بأن اليوم الخ منه قوله تعالى ومن يومهم
يومئذ دبر ما آية ونحو قواهم أحسن الظن يوم تموت فمن مواقع استعمالها
يفهم العموم لفظاً وقيل لا امتناع عن حمل اليوم على بياض النهار ويعم
الحكم في غيره بالعقل اه منه

أقول الحقيقة المستعملة عنده أولى من المجاز المتعارف فالأولى
 أنه للسرور فلا يختص بالبياض . وخامساً بأن لله على صوم
 كذا ^(١) بنية اليمين نذر ويمين حتى وجب القضاء والكفارة
 بالمخالفة خلافاً لابي يوسف وأجيب بأن تحريم المباح لازم
 للنذر لما مر ان ايجاب الشيء يقتضى تحريم ضده فأريد اليمين
 بلازم موجب اللفظ لانه فلا استعمال فيهما فلا جمع وفيه نظر
 لان ارادة اليمين فرع ارادة اللازم ^(٢) والالتحاق الأخص من
 غير تحقق الأعم فيلزم الجمع . أقول وأيضاً ارادة اليمين باللازم
 لا تنفي المجازية عن الملزوم فان اللفظ انما هو له اتفاقاً نعم لو
 كفى تصور التحريم لارادة اليمين من غير توسط اللفظ أو

(١) قوله بنية اليمين أى ارادة ليمين سواء أراد مع ذلك النذر أيضاً أو لم
 يخطر له النذر فانه في هاتين الصورتين يكون نذراً ويميناً عندهما خلافاً
 لابي يوسف فانه عنده في الاول نذر فقط وفي الثانى يمين فقط أما اذا لم ينو
 شيئاً أو نوى النذر ولم يخطر له اليمين أو نوى النذر وأن لا يكون يميناً
 ففي هذه الصور نذر فقط بالاتفاق وأما اذا نوى اليمين وأن لا يكون
 نذراً فهو يمين فقط بالاتفاق اهـ منه (٢) قوله والالتحاق الأخص الخ
 لأن اليمين ارادة تحريم يلزم بحامه الكفارة وتحريم المباح مطلقاً أعم
 من ذلك ومن ثمة قد يتخلف اليمين عنه اهـ منه

كان مثل شراء القريب لم الجواب . أقول لا يبعد ان يقال
الفهم لا يقتضى الارادة والاستعمال فقد القاب بعد فهم اللازم من
اللفظ جعل يمينا فلا يلزم الاستعمال فى اليمين ولا عدم توسط
اللفظ بل صار بعد انضمام النية مثل عتق القريب فافهم^(١) وقال
شمس الأئمة أريد اليمين بقوله لله والنذر بعلى فلا جمع^(٢) ولا يخفى
مافيه - - - مسألة - - - الحقيقة المستعملة أولى من المجاز
المتعارف عنده عملا بالأصل وعندهما بالعكس للتبادر وقيل
تساويا . أقول ينبغى ان يكون النزاع فيما لم يكن مبناه على العرف
كلأيمان ولهذا افتوا بعدم الحنث عنده فى حلفه لا يأكل

(١) قوله وقال شمس الأئمة الخ واستشهد بما عن ابن عباس دخل آدم
الجنة فلله ما غربت الشمس حتى خرج ورد بان اللام لقسم انما يكون اذا
كانت للتعجب أيضاً كما صرح به التحويون وهو ظاهر فيما استشهد به
بخلاف النذر فان ايجاب المسلم العبادة على نفسه ليس بأمر عجيب وفيه
مافيه اه منه (٢) قوله ولا يخفى مافيه اشارة الى انه مع بعده ومع انه
يقتضى ان لا يصح ارادتهما عندهما بنحو على أن أصوم ونحو نذرت
أن أصوم ينافي الاتفاق على انه لو نوى اليمين وان لا يكون نذرا فهو يمين
فقط وذلك لانه اذا قل متلاهي طالق وأراد أن لا يكون طلاقا فذلك
الارادة لا عبرة بها بل يكون طلاقا البتة فتأمل اه منه

لجأ بأكل لحم آدمي إذا كان الحالف مسلماً ﴿ فرع ﴾ لا يشرب
من الفرات ولا يأكل الحنطة ولا نية فعنده انصرف الى
الكرع وعينها وعندهما الي مائه اغترافا والى ما يتخذ منها ^(١) وبعضهم
فرق بين حنطة معينة وغير معينة . أقول ولك ان تدعى الاشتراك
في العرف مطلقاً وان كان الغالب ما اغترف أو المتخذ فينبغي
أن يحث مطلقاً — مسألة — الحقيقة تترك لتعذرها
عقلاً أو عادة كلاهما كل من هذه القدر فلما يحلها أو لتعسر
كمن الشجرة ^(٢) فلما يخرج مأكولاً أو لحجراً عادة وان سهل
كمن الدقيق فلما فيتغير الحكم بتغيرها أو شرعاً فان المهور
شرعاً كالمهور عرفاً فلا يحث بالزنا في حلقه لا ينكح أجنبية
الابنية وقد يتعذر ان يباغوا كبنتي لزوجته الثابت نسبها فلا يقع

(١) قوله وبعضهم الخ قال هذا الخلاف اذا حلف على حنطة معينة
أما لو حلف لا يأكل حنطة فجوابه كجوابهما وذكروا وجه الفرق ان العادة
في المينة مشتركة بين تناول عينها وما يتخذ منها ولا يجزئ انه يحكم
منه (٢) قوله فلما يخرج أي فيعمل على ما يخرج من الشجرة من
جنس المأكولات ولو لم يخرج مأكولاً فلهذا والخن والنبيذ وكل ما لا يصنع
كثير دخل فيه لا يدخل اهـ منه

الطلاق للمنافاة بين تحريم النسب وتحريم النكاح. أقول لو نوى
الطلاق من تحريم الوطاء اللازم لموجب اللفظ كاليمين من
النذر هل يقع أم لا فافهم ~~مسألة~~ ~~مسألة~~ الحقيقة الشرعية
بأن نقلها ^(١) الشارع وهو الظاهر ^(٢) أو وضع ابتداء واقعة عند الجمهور
وقال الباقلاني والبدوي والبيضاوي مجازاً اشتهر
والحق أنه لا ثالث في كلام الشارع قبل الاشتهار عند عدم
القرينة على أيهما يحمل. لنا الاستعمال بلا قرينة وفهم الصحابة
كذلك وعدم صحة النفي في اصطلاح به التخاطب والاستمرار
على الثاني مع ترك الأول الإبدليل وهذا معنى قول ابن الحاجب
لنا القطع بالاستقراء أن الصلاة مثلاً للركعات ^(٣) فاندفع ما في

(١) قوله بأن نقلها إلخ يعني لا نزاع في اصطلاح المتشعبة فإنه متفق
عليه بل في وضع الشارع اهـ منه (٢) قوله أو وضع ابتداء يعني أنه لا
نزاع إلا في أنه هل هو بوضع الشارع على أحد الوجهين أم لا وكلام
المنهاج والمختصر والبديع وغيرها يدل على أن المذاهب الثلاثة كونها
حقائق لغوية وهو مذهب القاضى وكونها حقائق شرعية وهو مذهب
المتنزه وكونها مجازات لغوية وهو مذهب غيرهم ولا خفاء في بطلان نسبة
هذا المذهب إلى القاضى لكن روى الأبهري عن القاضى قولين حقيقة
لغوية ومجازاً لغوية اهـ منه (٣) قوله فاندفع ما في التحرير وجه الدفع

التحرير أنه لا يتم لجواز القطع بالشبهة أو بوضع أهل الشرع والقول بانها باقية على اللغة والزيادات شروط شرعا مع أنها لا تم كالكافة فانها لغة النماء وشرعا التملك المخصوص رد بأنه يستلزم^(١) عدم سقوط الصلاة بلا دعاء وليس بفرض كما في الاخرس والنية لا تستلزم الدعاء القاي حتى يكون كلاما نفسيا ومنع كون صلاته صلاة شرعا كما قيل يستلزم أن لا يكون مكانا بالصلاة قالوا لو نقلها لفهمها الصحابة فان الفهم شرط التكليف فنقل الينا بالتواتر ولم يوجد قلنا التفهيم مشترك على انه حصل بالبيان النبوي وقد نقل متواتر المعنى مع انه قد يحصل من غير تصريح كما للاطفال وأما قولهم لكان القرآن غير عربي فقد مر الجواب عنه

○ ❦ ❦ ○ المَعزلة سموا قسما حقيقة دينية وهو ما دل

ن معنى الاستقراء اننا تتبعنا موارد استعمال الشارع فوجدناه مستمرا على المعنى الثانى قطعا الا بدليل فلا دخل هناك للشبهة أو لوضع أهل الشرع فتدبراه منه (١) قوله يستلزم الخ اعلم انك اذا نظرت الى كتب الفقه وجدت لصلاة الاخرس في الشرع أحكاما من الصحة والفساد وذلك يدل على ان صلاته صلاة شرعا فتأمل اهـ منه

على أصول الدين كالإيمان والمؤمن دون الصلاة والمصلي ولا
 مشاحة^(١) - مسألة - المجاز يصح شرعا لعدم وجوب
 النقل . قالوا الكفالة بشرط البراءة حوالة والحوالة بشرط عدم
 البراءة كفالة لا اشتراكهما في افادة ولاية المطالبة والشراء في
 الملك وبالعكس لتعاكس الافتقار . قالوا الاحكام العلل المالية
 والاسباب العلل الآلية فلوعنى بالشراء الملك في قوله ان اشتريته
 فهو حر فاشترى نصفه وباعه ثم اشترى النصف الآخر لا يعتق
 هذا النصف الا قضاء وفي عكسه يعتق قضاء وديانة^(٢) والوجه
 ان الملك يستدعي الاجتماع عرفا دون الشراء ويصح السبب
 للسبب فيصح العتق للطلاق والبيع والهبة للنكاح خلافا

-
- (١) قوله ولا مشاحة اعلم انه لا مشاحة معهم في مجرد التسمية لكن
 مادعوا انها موضوعات مبتدأة بلا مناسبة مصححة لاتجاوز أو النقل
 واستدلوا عليه بان الايمان شرعا العبادات ففيه كلام اه منه
- (٢) قوله والوجه ان الملك الحكي عن أبي بكر الاسكاف وكان اماما
 يبلغ وله بواب يقال له اسحق فكان الشيخ اذا اراد أن يفهم أصحابه
 هذه المسئلة دعاه وقال له هل اشتريت له بمائتي درهم فيقول نعم بل
 بألوف ثم يقول هل ملكك مائتي درهم فيقول والله ما ملكت قط كذا
 في التقرير اه منه

لشافعي فيهما ولا يتجاوز بالسبب عن السبب عند الحنفية خلافا
 له فصح عنده الطلاق للعتق دونهم . لهم ان المجوز الاعتبار نوعا
 ولم يثبت بالفرع عن الاصل بل بالاصل عن الفرع اذ لم يميزوا
 المطر للسماء بل العكس الا أن يختص بالسبب فيئخذ كالمعلول
 يجوز من الطرفين كالنبت للغيث وبالعكس — مسألة —
 قال الامام المجاز انما يكون في اسم الجنس ^(١) وأما الفعل والمشتق
 فيوجد فيهما بالتبعية وأما الحرف والعلم فلا يوجد فيهما وقيل
 بوجوده في الحرف أيضاً بالتبعية وهو الحق وقال في المستصفي
 المجاز قد يدخل في الاعلام أيضاً وهو الحق تقول هذا سيبويه
 ولكل فرعون موسى — مسألة — كل منهما ^(٢) باعتبار تبادر المراد
 وعدمه ينقسم الى صريح وحكمه ثبوت الحكم بعين الكلام

(١) قوله وأما الفعل الخ اعلم ان المجاز في الفعل كما يكون باعتبار
 المصدر فقد يكون باعتبار الزمان وباعتبار النسبة أيضاً وقد يمكن أن يكون
 باعتبار جميع الاجزاء أيضاً اهـ منه

(٢) قوله باعتبار تبادر الخ أخرج بعضهم الظاهر من الصريح لأن
 الظهور فيه ليس بتمام ودفع بانه لا فرق بين الظاهر والنص الا بعدم التقصد
 الاصل في الظاهر بخلافه في النص وهو لا ينافي اشتراك التبادر فيهما فتأمل
 اهـ منه

كصيغ العقود والفسوخ ومنه المشترك المشتهر في أحدهما
 والمجاز المتعارف والى كناية لا يثبت الحكم الا بنية أو قرينة
 ومنه أقسام الخفاء والمجاز الغير المشتهر * وههنا فوائد * الاولى
 قالوا لو جرى على لسانه غلطاً أنت طالق يقع ولو أراد الطلاق
 من وثاق فهمى زوجته ديانة والحق في الكل الوقوع قضاء
 فقط ألا ترى لا يثبت حكم البيع والشراء مع الهزل لعدم الرضا
 بالحكم فبالسبب أولى ولا كفارة في يمين جرى على لسانه
 من غير قصد اليه كلا والله وبلى والله كيف ولا فرق بينه وبين
 النائم عند العلم الخبير نعم لا يصدقه غير العلم الخبير وهو القاضي
 عملاً بالظاهر ولا يرد الحديث ثلاث جدهن جد وهزلهن جد
 النكاح والطلاق والرجعة لان المأزول راض بالسبب لا بالحكم
 والغالط غير راض بشئ منهما^(١) الثانية قيل هذه الالفاظ أسباب
 خارجية على مثال سببية القتل للموت في الخارج وإنما يقصد

(١) قوله الثانية قيل الخ قد نقل هذا القول بعض تلامذة المحقق الشهيد
 قطب الدين السهالوى عنه قدس سره وانى لأظنه بعيداً عن مثله والله
 أعلم بالصواب اهـ منه

وقوع المقصود بالانشاء منها بطريق قصد أثر مخصوص خارجي من سبب خارجي فهذه الالفاظ ليس لها معنى بل انفسها معان خارجية يمكن أن يقصد الدلالة بالالفاظ الاخر عليها . أقول ذلك شيء عجاب فانه حينئذ كيف يصح التجوز عنها وكيف تتصف بالحقيقة وكيف يلزم الجمع بينهما وكيف يقبل التعليق وكيف يصدق ديانة الى غير ذلك من المفاسد بل الحق ان الاعتبار للمعنى أولاً وبالذات وهو الكلام النفسى ثم خلفائه أدير الحكم على دليله وجودا وعدما كرخصة السفر والمناط حقيقة هو المشقة * الثالثة كنيات الطلاق نحو أنت بائن وغيره بوائن عندنا الا اعتدى بالنص ورواجع عند الشافعى لان المراد اذا تعين صار كالصریح . لنا أن الينونة باقية على معناها والاستتار باعتبار التعلق فلا يعلم أبائن من الخير أو من النكاح فاذا تعين بالنية عمل بحقيقة اللفظ فيقع البائن * الرابعة قالوا كنيات الطلاق مجاز فقيل لانها عوامل بحقائقها وفيه انه لاتنافي وقيل لانها ليست مستترة المعانى والتردد في خارج وفيه ان الكناية باعتبار استتار المراد المستعمل فيه وان كان المعنى الوضعى معلوما كالمشترك

والخاص في فرد معين وقيل التجوز في الاضافة فان المفهوم منها انها كناية عن الطلاق وليس كذلك والواقع رجعيًا فان الواقع بلنظ الطلاق رجعي * الخامسة في الكناية خفاء صريح فقيه شبهة العدم فلا يثبت به ما يندري بالشبهة فلا يحد مصدق القاذف ولا المعرض به كلست بزان ﴿تمة﴾ في مسائل الحروف اعلم أن حقاً ثقتها روابط جزئية وممان تبعية فلا تستقل بالمعقولة ولا تكون ركناً للكلام الا مع ضمنية وهي أقسام منها حروف العطف ﴿مسئلة﴾ الواو للجمع مطلقاً في التعلق أو في التحقق وقيل للترتيب ^(١) ونسب الى أبي حنيفة كما ينسب اليهما المعية لقوله في ان دخلت فطالق وطالق وطالق لغير المدخولة تبين بواحدة وعندهما بثلاث فتوهم انه بناء على ذلك وليس كذلك بل لان موجب العطف عنده تعلق المتأخر بواسطة المتقدم فينزل مرتبات وقالوا النزول بعد الاشتراك في التعلق فتزل دفعة

(١) قوله وقيل للترتيب في القاموس اذا قيل قام زيد وعمر و احتتمل ثلاثة ممان وكونها المعية راجح والترتيب كثر وامكه فالمراد أن موارد استعمالها ثلاثة بعضها أرجح من بعض الى الذهن وأما الوضع فلمطلق الجمع اه منه

كما في تأخير الشرط لنقل عن أئمة اللغة^(١) ومنهم سيديويه حتى
نقل الاجماع وعدم صحتها في الجزاء كالفاء ومنع الملازمة مستندا
بثم أقول مدفوع فان التراخي لم يقل به أحد فاما بلا مهلة أو
مطلقا فيلزم ان يصح واستدل بلزوم التناقض في تقديم السجود
على قول حطة وبالعكس مع اتحاد القصة وبامتناع تقابل زيد
وعمر ووجاء زيد وعمر وقبله والتكرار في بعده وأجيب بجواز
التجاوز قلنا خلاف الاصل فلا مصير الا بدليل وليس فيتم وأورد
نقضا أولا قوله لغير المدخولة طالق وطالق حيث تبين بواحدة
عندنا كما بالفاء وشم والجواب ذلك لفوات المحلية قبل الثانية
لتعاقب اللفظين ولا مغير وما عن محمد أنه يقع بعد الفراغ من
الاخير فمحمول على العلم به ولهذا يطل نكاح الثانية في قوله
هذه حرة وهذه عند بلوغ تزويج فضولي أمتيه من واحد لا امتناع
الامة على الحرية وثانيا قوله أجزت نكاح فلانة وفلانة عند انكاح

(١) قوله ومنهم سيديويه فيه اشارة الى ان السيرافي والسهرلي والفارسي
وان نقلوا الاجماع الا انهم نوقشوا فيه بان جماعة منهم تغلب وعلامة
وفطرب وهشام على انها للترتيب كذا في التقرير اه منه

فضولي أختين في عقدين منه حيث يبطل نكاحهما كما لو قال
أجزت نكاحهما والجواب ان الكلام موقوف على آخره فان
وجد مغير من صحة الى فساد مثلاً ولو بالضم عمل^(١) والا ثبت حكم
الكلام من حين وجوده كما مر. أقول فاندفع ما في التحرير ان
المفسد الضم الدفمي كزوجتهما وأجزتهما لا الضم المرتب لفظاً
لانه فرع التوقف. قالوا ولا قال تعالى اركعوا واسجدوا قلنا بل فهم
من قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وثانياً ان
الصفاء والمروءة من شعائر الله وقال عليه الصلاة والسلام ابدؤا
بما بدأ الله به قلنا انه لنا علينا على انه لا ترتب في الشعائر
وثالثاً أمره للخطيب قل ومن يمص الله ورسوله قلنا وفي الافراد
تعظيم وتهويل قيل ويدل عليه ان معصيتهما لا ترتب فيها
أقول يجوز التقدم عقلاً فافهم. ورابعاً انكارهم على ابن عباس
تقديم العدة على الحج بقوله وأتموا الحج والعدة لله قلنا ذلك
لان الواو للاعم فالتعيين تحكم* وههنا فوائد الاولى العطف على

(١) قوله والا الخ لا يخفى ان الفرق بين بطلان نكاح الاختين
وبين بطلان نكاح الثانية فقط في الامتين يحتاج الى تأمل دقيق فتأمل
اه منه

القريب أولى فعلقت الحرية بالدخول في قوله ان دخلت فانت طالق وعبدي حر الا لصارف^(١) نحو وضرتك طالق ومنه وأولئك هم الناسقون لان الخطاب في المعطوف عليه وهو فاجلدوا ولا تقبلوا لهم للائمة دون المعطوف * الثانية في عطف المفرد انتسب الثاني بعين ما انتسب اليه الاول از أ مكن فني ان دخلت فطالق وطالق تعلق بالدخول بعينه لا بمثله كقولهما فلا يتعدد الشرط ولا اليمين وفيما لا يمكن تعدد المثل نحو جاءني زيد وعمرو فان مجيء زيد غير مجيء عمرو والا لزم قيام عرض بمحايين وفيه نظر ظاهر لان المجيء المطلق يصح انتسابه الى متعدد^(٢) أقول اعتبار النسبة الى فاعل مخصوص في مفهوم الفعل يفيد شخصية المجيء فتدبر (فرع) قال لفلان على ألف ولفلان فاكل منهما خمسمائة بخلاف هذه طالق ثلاثا وهذه اذ طلقنا ثلاثا لا اثنتين اظهر القصد الى ايقاع الثلاث وفيه ما فيه * الثالثة عن البعض

(١) قوله نحو وضرتك الخ فان اظهر الخبر صارف فانه لو أراد المعطوف انحصر على المتبدا لان المعطوف في المفرد للاشتراك في التعلق اهـ منه
 (٢) قوله أقول اعلم ان الفرق بين قام الزيدان وبين قام زيد وعمرو يعود الى اعتبار المتكلم للمعطوف مقدما أو مؤخرا فتدبر اهـ منه

ان عطفها يقتضى الاشتراك فى الحكم فلا زكاة فى مال الصبي
 (١) لقوله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة قلنا خص الاول بالعقل
 لانها بدنية بخلاف الزكاة فانها مالية تتأدى بالنائب فلا يلزم
 الرابعة (٢) واو الحال مستعارة عن العطف وهو أكثر فان أمكننا
 نحو أنت طالق وأنت مريضة وجب العطف قضاء وان تعذر
 نحو أد وأنت حر لكمال الانقطاع فللحال على القلب أو على
 الاصل (فرع) طلقني ولك ألف عندهما للحال للتفاهم فى الخلع
 وعنده للعطف عدة تقديم للحقيقة والمعاوضة غير لازمة بخلاف
 الاجارة نحو احمه ولك درهم ﴿مسئلة﴾ الفاء للترتيب على
 سبيل التعقيب ولو فى الذكر ومنه عطف المفصل على المجرى
 وهو فى كل شئ بحسبه كتزوج فولد له (٣) فدخلت فى الاجزية

(١) قوله لقوله أقيموا الخ وذلك بناء على انه يجب أن يكون المخاطب
 بأحدهما عين المخاطب بالآخر ولم يكن الصبي مخاطباً بأقيموا الصلاة
 لم يكن مخاطباً بآتوا الزكاة اهـ منه (٢) قوله واو الحال مستعارة الخ من
 العجب ما فى القاموس من جمل واو عمرو لى فرق بينه وبين عمر مجازاً
 عن العاطفة اهـ منه (٣) قوله فدخلت الخ فى القاموس ان فاء السببية غالب
 على العاطفة جملة نحو فوكزه موسى ففضى عليه أو صفة نحو لا تكون من
 شجر من زقوم فالثون منها البطون فشاربون عليه من الحميم اهـ منه

والمعلولات وكثيراً ما تدخل المال ومنه أد فأنت حر وانزل
فانت آمن فيثبت به المتي والامان في الحال واختلف في الطلقات
المعطوفة بها معلقة فقل كالواو فعلى الخلاف كما مر والأصح
الاتفاق على الواحدة^(١) وتستعار للواو في نحوه على درهم فدرهم
فيلزم اثنان اذ لا ترتيب في الاعيان وقيل بل يراد أن وجوبه
أسبق من وجوبه (فرع) يتضمن القبول قوله فهو حر في جواب
بعته بألف لا هو حر بل هو رد للإيجاب وضمن الخياط
توباً قال له مالكة أيكفيني قيصاً قال نعم قال فاقطعه فلم يكفه
لأنه اقطعه ~~مسئلة~~ ثم للتراخي وجاء لبيان المنزلة
وشاع في الانتقال من مطالب الى مطالب قالوا يقع الثلاث في
الحال معاً في المدخول بها في أنت طالق ثم لان حكم الانشاء
لا يتأخر عنه^(٢) واعتبر أبو حنيفة رضي الله عنه التراخي في التشكك

(١) قوله وتستعار للواو الخ وبه وجه قوله بين الدخول فحومل كما
في القاموس وعن الشافعي أنه يلزم درهم لان اترتيب لغو والمقصود
التأكيد والمعنى فهو درهم وفيه ما فيه اهمنه

(٢) قوله واعتبر أبو حنيفة الخ التوضيح ان عند أبي حنيفة اذا قال أنت
طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار تنجز واحدة في غير المدخولة

إذا علق بالشرط مقدما أو مؤخرا فلم يتعلق به حقيقة الا الملاصق
به وعلما به فيهما فيقع عند الشرط في غير المدخولة واحدة
للترتيب وفيها الكل مرتبا وهو الأشبه ﴿مسئلة﴾ بل في
المفرد للاضراب فبعد الامر والاثبات لاثبات الحكم لما بعد
وجعل الاول كالمسكوت عنه ومنه بل الترقى ومع لا قيل نص
على النفي وبعد النفي والاثبات الضد مع تقرير الاول
وقيل كالاثبات ورد بانه مخالف للعرف وفي الجملة للإبطال قال
تعالى^(١) بل عباد مكرمون وللانتقال في غرض آخر قال تعالى

ويأفوا بما عدها وفي المدخولة تنجز الاوليان وتعلق الثالث هذا ان آخر
الشرط وان قدم تعلق الاول ووقع ما بعده في المدخولة وفي غير المدخولة
تعلق الاول وتنجز الثاني ولا يلزم بطلان التعليق لان زوال الملك لا يبطل
اليمين فيقع عند الشرط بعد الزوج الثاني ولغا الثالث لعدم المحل ووجهه
انه اعتبر التراخي في التكلم فكانه سكت بين الاول وما يليه وحقيقة
السكوت قاطمة لالتعليق فكذا في معنى انتهى منه رحمه الله

(١) قوله تعالى بل عباد مكرمون اعلم ان بعضهم قال ان بل الواقعة
بل الجملة ليست بعاطفة واختاره ابن الهمام في التحرير ويقضيه كلام
قماموس وهو مذهب ابن هشام النحوي وذهب بعضهم الى انها عاطفة
منهم ابن مالك وهو المختار عندي والحاصل انها للاضراب وهو يتنوع

بل تؤثر في الحياة الدنيا وما قيل ليست بعاطفة فممنوع بل عدم
 الاشتراك خير (فرع) قال زفر يلزم ثلاثة في له درهم بل درهمان
 لالانه ابطال كما قيل بل لان الاعراض عن الاقرار رد وليس
 كاستثناء لانه تكلم بالباقي وهذا اضراب بعد التكلم قلنا في
 الزيادة تسليم المزيد عليه فلا يبطل الاقرار وقياسه على الانشاء
 نحو طالق واحدة بل ثنتين حيث يقع ثلاث مع الفارق لان
 الاقرار إخبار على الاصح فلا تفريع على اللفظ (فرع) قال لغير
 المسومة ان دخلت فطالق واحدة بل ثنتين يقع عند الشرط
 ثلاث لان بل لا بطل حكم الاول واقامة الثاني مقامه وابطال
 الاول ليس في وسعه فارتبط ولم يبطل فصار كالحلف بميتين
 بخلاف العطف بالواو فتدبر ﴿مسئلة﴾ لكن خفيفة وثقيلة
 للاستدراك وهو رفع التوهم الناشئ عن السابق وشرطه
 الاختلاف كيفاً ولومعنى. وللتأكيدي في نحو لوجاء لأكرمه

للاضراب بمعنى الاعراض عن الحكم أي الإيقاع أو عن الحكم أي
 الوقوع وإلى الاضراب بمعنى الإبطال أما لنفس مضمون الجملة كقوله
 بل عباد مكرمون أو لغرض سبقت الجملة له كما في قوله بل تؤثر في الحياة
 الدنيا وبالجملة فالكل مشترك في الاعراض بوجه فتدبر اهـ منه

لكنه لم يجيء واذاولى الخفيفة جملة فحرف ابتداء أو مفردا فعاطفة
 وشرط العطف الاتساق^(١) وهو الاصل فيحمل عليه ما أمكن
 فصح لا لكن غصب في جواب المقرله على مائة قرضا بخلاف
 من بلغه تزويج أمته بمائة فقال لا أجزى النكاح لكن بمائتين
 فيحمل على الاستئناف بإجازة نكاح آخر مهره مائتان (فرع)
 قول المقرله ما كان قطلى لكن لفلان ظاهر في الرد^(٢) ويحتمل
 التحويل ولما كان تغييرا يصح اذا كان موصولا للتوقف
 ﴿مسئلة﴾^(٣) أو لأحد الامرين فيعم في النفي دون الاثبات
 كالنكرة الا بدليل بخلاف الواو الا بقربة فقوله لا أقرب
 ذى أو ذى ايلاء منهما وفي احدا كما من احداها وليست في
 الخبر للشك أو التشكيك لان المتبادر افادة النسبة الى احدها

(١) قوله الاتساق أى عدم اتحاد محل النفي والاثبات اه منه

(٢) قوله ويحتمل التحويل أى تحويل العين عن ملكه الى فلان ونقله
 اليه وحاصله قبوله لنفسه ثم الاقرار به لآخر والمقصود انه اشترى في
 لكنه لفلان حقيقة تدبر اه منه (٣) قوله أو النخ ومافي القاموس انها نجىء
 شرطية نحو لأضربه عاش أو مات وللتبعيض نحو وقالوا كونوا هودا أو
 نصارى ففيه ما لا يخفى اه منه

وانما ينتقل اليهما لان سبب الابهام غالباً أحدهما فيجوز في انه
 لاحدهما كما انه للتخير أو الاباحة في الانشاء وانما يعلم بالاصل
 فان كان المنع فتخير فلا يجمع أو الاباحة فيجوز الجمع^(١) وفي آية
 المحاربة يلزم مقابلة أخف الجنايات بالأغلظ وبالعكس فقلنا
 بتوزيع الاجزية على الجنايات لقوله تعالى وجزاء سيئة سيئة
 مثلهن واستمير للغاية والاستثناء في مثل لازمك أو تعطيني حتى
 وقيل ومنه أو يتوب عليهم (فرع) اختاف في هذا حراً وهذا
 وهذا فقيل وعليه زفر لا عتق الا بالبيان كهذا أو هذان وقيل
 وعليه الجمهور يعتق الاخير ويخير في الاولين لانه كأحدهما وهذا
 ورجح بان التغير ههنا ضروري وهي مندفعة بتوقف الاول
 على الثاني فقط فافهم والترجيح يلزم تقدير التثنية على الاول ليس
 بشيء فلا نسلم الزوم ولا بطلان اللازم ﴿مسئلة﴾ حتى للغاية
 ولو باعتبار التكلم نحومات الناس حتى الأنبياء وقدم الحاج حتى

(١) قوله وفي آية المحاربة جواب سؤال وهي قال الله تعالى اما جزاء الذين
 يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو
 تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزي
 في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم انتهى منه رحمه الله

انشاء واعتبار ذلك الاعتبار ليس بتكف كما قيل بل تحقيق
 للعرف. وتكون جارة وعاطفة والشرط البعضية وابتدائية بعدها
 جملة والشرط ان يكون الخبر من جنس المتقدم^(١) ومنه سریت
 بهم حتى تكل مطيهم^(٢) وصحح بالأوجه أكلت السمكة حتى
 رأسها وفي دخول ما بعدها فيما قبلها جارة^(٣) مذاهب ثالثها ان

(١) قوله ومنه سریت بهم هو قول اسرء القيس وآخره وحتى الجياد ما يقدر
 بارسان ومعنى البيت سریت بهم ليلاً وامتد بهم السير حتى أعيت الابل
 والحيل أيضاً فطرحت أرسائها أي حبائلها على أعناقها وتركتمشى
 من غير احتياج الى قودها لذهاب نشاطها فهي اذا خلعت لم تذهب يميناً
 ولا شمالاً بل سارت معهم انتهى منه رحمه الله

(٢) قوله وصحح بالأوجه أما الجر والنصب فظاهر وأما الرفع فعلى انه
 مبتدأ خبره محذوف وهو مأكول وهذا على مذهب الكوفيين وأما البصريون
 فعلى منع الرفع اذا لم يكن بعدها ما يصلح خبراً قالوا لم يسمع من كلام
 العرب أكلت السمكة حتى رأسها بالرفع هذا انتهى منه

(٣) قوله مذاهب الاول الدخول مطلقاً وهو مذهب ابن السراج
 وأبي علي وأكثر المتأخرين من النحويين والثاني عدم الدخول مطلقاً
 وهو مذهب جمهور النحويين وفخر الاسلام وموافقه والثالث للمبرد
 والفراء والسيرافي والرماني وعبد القاهر والرابع منسوب الى ثعلب
 وبوافقه ابن مالك كذا في التقرير انتهى منه رحمه الله

كان جزءاً دخل ورابعها لا دلالة الابقرينة وليس بأحد الأواين
 كفاي التحرير لانهما من قسم الدال والاتفاق على الدخول
 في العطف والابتدائية . واستعيرت للسببية نحو أسلمت حتى
 أدخل الجنة فان السبب يظهر تمامه بالسبب فكأنه منتهى
 به وهذا معنى ما في الكشف ان العلاقة الاشتراك في انتهاء
 الحكم كيف لا ولو كان الانتهاء حقيقة لكان الغاية حقيقة
 وهذا خلف فلا يرد ما في التلويح ان الدخول ليس منتهى الاسلام
 وما اختاره^(١) انها مقصودية ما بعد مما قبل فنقوض بحتى رأسها
 والتخصيص بحدوث الاسلام أو اسلام الدنيا كما في التحرير
 تكلف وان لم يصالح للغاية أو السببية فيجوز للعطف لمعاق
 الترتيب ومن ههنا يجوز الفقهاء تجوزا جاء زيد حتى عمرو (فرع)
 قال ن لم آتلك حتى أتغدى عندك فكذا فيشترط للبروجود
 الفعلين ولو متراخيا الا ان ينوى الاتصال هذا

مسائل حروف الجر * مسألة الباء للاصاق ومنه الاستعانة
 والسببية والظرفية والمصاحبة وباء المقابلة أشبه بالاستعانة فان

(١) قوله وما اختاره يعني صاحب التلويح اه منه

الاثمان وسائل يستعان بها على المقاصد فصيح الاستبدال بالسكر من الحنطة قبل القبض في اشترت هذا العبد بكر حنطة موصوفة والاستبدال فيه جائز دون العكس لانه سلم حينئذ ولا بد فيه من القبض وقول الشافعية^(١) انها للتبويض في وامسحوا برؤسكم أنكره محققو العربية حتى قال ابن برهان من زعم

(١) وما في القاموس انها للتبويض نحو عينا يشرب بها عباد الله فلا حجة فيه لانه شافعي فلهذا نقل عن الشافعي وعن سائر الشافعية على ان الظرفية فيه صحيحة لان العبن ينبوع الماء لا الماء نفسه وكذا الا لصاق وتضمن الشرب معنى الرى وبالجملة فصاحب المذهب قد يتساهل عن ابراز الحق وذلك كقوله الحمر ما أسكر من عصير العنب أو عام والعموم أصبح لانها حرمت وما بالمدينة خمر عنب وما كان شرابهم الا البسر والتمر مع ان الآثار الصحيحة تدل على وجودها فيها ومن ذلك ما في المشكاة عن أنس رضى الله عنه قال لقد حرمت الحمر حين حرمت وما نجد خمر الاعناب الا قليلا وعامة خمرنا البسر والتمر رواه البخارى ولا يخفى عليك ان القليل كاف لوجود المسمى بهم كل مسكر خمر حكما ولا كلام فيه ومما يدل على عدم العموم لمة قول ابن عمر رضى الله عنه حرمت الحمر وما بالمدينة منها نى أخرجه البخارى في الصحيح ومعلوم انه انما أراد ماء العنب لثبوت انه كان بالمدينة غيره كما في حديث أنس هذا فتدبر انتهى منه رحمه الله

أن الباء للتبويض فقد أتى على أهل اللغة بما لا يعرفونه ومافى
 المنهاج انه شهادة على النفي فمدفوع على وهنه بانه كشهادة حصر
 الوراثة^(١) وشربت بماء الدحرضين غير مثبت لاحتمال الزيادة
 والتضمنين (فرع) يلزم تكرار الاذن في ان خرجت الاباذنى
 لانه مفرغ فلم يخرج خارج الا ملصقابه بخلاف الا ان آذن
 لان الاذن غاية تجوزا لتعذر الاستثناء فيتحقق البر بالمرة ولزوم
 تكرار الاذن في دخول بيوته عايه السلام انما هو بالتعليل
 أقول حذف حرف الجر ههنا قياس والمصدر للحين شائع فما
 وجه الترجيح * مسألة * على الاستعلاء ولو معنى فيم الزوم
 كالدين واستعير في المعاوضات المحضة كالنكاح والاجارة والبيع
 للاصاق وفي الطلاق للشرط عنده في طلقني ثلاثا على ألف
 لا شيء له بواحدة لعدم انقسام المشروط على الشرط وعندهما
 للاصاق عوضا فينقسم فله الثلث أقول ترجيحهما كما في التحرير

(١) قوله وشربت بماء النخ ههنا ما أن يقال لاحدهما وشيع وللآخر

الدحرض فغلب في الثنية وقيل ماء لبنى سعد وقيل بلد والبيت

شربت بماء الدحرضين فأصبحت * زوراء تنفر عن حياض الديلم

الزوراء المائل والديلم نوع من الترك شبه أعداء بهم وقيل أرض اه منه

بأن الأصل فيما علمت مقابله بمال العوضية ضعيف لأن ذلك
 فيما لا يحتمل الشرط المحض كترجيحه بأنه مجاز في الالتصاق
 حقيقة في الشرط كما ذكره شمس الأئمة لأنه ممنوع . قيل لأن
 الالتصاق في العوض حقيقة فانه من افراد اللزوم أقول اللزوم
 انما يتحقق بعد التعلق لأنه يوجب المقابلة والمقابلة توجب اللزوم
 والكلام في أصل التعلق بعد . ثم أقول لك ان ترجحه بان تعلق
 المجموع بالمجموع صونا عن الالفاء ضرورى وانقسام البعض
 على البعض زائد بلا دليل فان الطلاق يحتمل الامرين بخلاف
 البيع ونحوه فلم يثبت * فرع * فى على ألف يازم الدين ولو
 وصل وديعة تعين المجاز وهو وجوب الحفظ * مسألة * من
 اختلف فيها فكثير من الفقهاء أنها للتبعيض ونحو الدين للتبيين
 وجمهور أئمة اللغة لا ابتداء الغاية زمانا أو مكانا^(١) على الصحيح
 وأرجعوا معانيها الى ما ذهبوا اليه والحق ان التبعيض والتبيين
 فى نحو آجرت من شهر كذا الى شهر كذا والابتداء فى نحو

(١) قوله على الصحيح اشارة الى ضعف ما قيل انها لا ابتداء انغاية
 المكانية فقط وبه يشعر كلام صاحب القاموس وهو بعيد منه لأنها ضد
 الى وهو يعنى الزمانية والمكانية وفاقا له منه

أخذت من الدراهم تعسف بل مشترك للتبادر* (مسئلة)*
الى لانتها حكم ما قبلها وفي دخول مابعدا مذاهب كحتى
لكن الأشهر في حتى الدخول وفي الى عدمه والتفصيل بتناول
الصدر كالمرافق فيدخل ويسمى غاية الاسقاط وعدمه كالليل
فلا ويسمى غاية المد حسن وقد تأيد باتفاق أكثر أئمة الفقه
وأجاة اللغة (فرع) في له على من درهم الى عشرة قال زفر يلزم
ثمانية لعدم دخول الغايين وعنده تسعة لدخول المبدأ بالعرف
وعندهما عشرة اذ المعدوم لا يكون غاية ووجوده انما يكون
بوجوده فيجب قلنا يكفي التعقل للتحديد* (مسئلة)* في المظرفية
حقيقة ونحو الدار في يده مجاز فلزمافي غصبته ثوبا في منديل
ولزم عشرة في على عشرة في عشرة لبطلان المظرفية الا ان قصد
به المعية فعشرون ويشكل اذا أراد عرف الحساب حيث قالو
يلزم عشرة الا في رواية وتقديره يفيد الاستيعاب للفرق عرفا
^(١) وائة بين صمت سنة وصمت في سنة خلافا لهما فلم يصدق

(١) قوله وائة مما يرشد الى هذا قوله تعالى انا لنصر رسلا والدين
آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد فتدبر انتهى منه رحمه الله

قضاء في نية آخر النهار في طالق غدا بخلاف في غد وانما يتعين
 أول الغد مع عدم النية لعدم المزام (فرع) لم يقع في طالق في
 مشيئة الله وفي قدرة الله لصحة تعلقهما بطرفي النقيضين بخلاف
 في علم الله تعالى لانه لا يتعلق الا بالواقع فتدبر * مسائل أدوات
 التعليق * (مسئلة) * ان التعليق على ما هو على خطر قالوا لا تطلق
 في ان لم أطلقك فطالق الا بآخر حياة أحدهما ^(١) لان الشرط
 العدم مطلقاً فانه الذي على خطر فلا يقع بالسكوت لانه عدم
 مقيد متيقن بخلاف متى فانها لعموم الازمنة ولهذا لا يتقيد
 التفويض بالجلس في متى شئت دون ان شئت * (مسئلة) *
 اذا ظرف زمان ويحىء للشرط محققاً وحينئذ فقد يسقط عنها
 الوقت فتكون كان فلا يقع في اذا لم أطلقك فطالق حتى يموت
 أحدهما خلافاً لهما لظهورها عندهما في الظرف ويرد عليهما انه
 لو أراد الشرط المحض يجب أن لا يصدقه القاضى مع انه على
 مانوى بالاتفاق * (مسئلة) * لو لامتناع الثانى لامتناع الاول

(١) قوله لان الشرط العدم مطلقاً لا تغفل ههنا عن الفرق بين العدم
 المطاق والعدم مطلقاً فتدبر انتهى منه رحمه الله

وقد جاء نحولو لم يخف الله لم يعصه وقد يستعمل كان فيجوز
 انفاء ويعتق بعد الدخول في نحولو دخلت عتقت . ولولا لامتناع
 الثاني لوجود الأول فلا تطاق في طالق لولا حبك اذا زال
 لان ارتفاع المانع لا يكفي فافهم * (مسئلة) * كيف للحال وقيل
 غير اختيارية وربما منع وجاء للشرط قالوا فعلا الشرط والجواب
 فيها يجب أن يكونا متفقين اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع أصنع
 فلا يجوز كيف تجلس أذهب (فرع) في طالق كيف شئت وقع
 واحدة رجعية ^(١) بدون المشيئة عنده ولا يقع عندهما ما لم تشأ في
 المجلس له أن تفويض الوصف فرع وجود الموصوف فتعين
 الادني ولهما ان تعليق الحال الغير المنفكة تعليق لذي الحال
 أقول ممنوع ^(٢) لجواز كون حل أولى عند عدم المشيئة * مسائل

(١) واستدلال صدر الشريعة على عدم تعاق أصل الطلاق بالمشيئة بازوم
 قيام العرض بالعرض مدفوع بان الاحتصاص الناعت غير ممتنع وانما الممتنع
 قيامه به بمعنى التبعية في التحيز على انه لو تم لدن على عدم التعاق مطلقا
 فتأمل انتهى منه رحمه الله (٢) قوله أقول ممنوع الاصل ان مقتضى
 الاطلاق قد يكون شيئا لكن المشيئة مغيرة الى ما شاء فادام لم يوجد كان
 على أصل الاقتضاء فتأمل انتهى منه رحمه الله

الظروف * (مسئلة) * قبل وبعد ومع متقابلات واذا اُضيفت الى ظاهر فصفت لما قبلها والى ضمير فلما بعدها فإلزم واحدة في طالق واحدة قبل واحدة لغير مدخولة وثنان في طالق واحدة قبلها واحدة كمع بعكس بعد بخلاف المدخولة فثنان مطلقاً وما قيل ان كون الشيء قبل غيره لا يقتضى وجود غيره مدفوع بان القبليّة نسبة وتحقيقها فرع تحقق المنتسبين (مسئلة) عند الحضرة الحسية والمعنوية فالعندية أعم من الدين والوديعة ونما تثبت باطلاً لانها أدنى بل لان الاصل البراءة * مسائل متفرقة * (مسئلة) * غير متوغل في الابهام جاء صفة على الاصل فلا حكم في المضاف اليه واستثناء فيفيد تقيض الحكم ويلزمه حينئذ اعراب المستثنى ففي له درهم غير دائق بالرفع يلزم تاماً وبالنصب الا دائقاً وفي دينار غير عشرة دراهم بالنصب كذلك عندهما وتام عند محمد لأنه منقطع عنده اشرطه في الاتصال التجانس صورة ومعنى وقالوا بكفايته معنى وهو متحقق لاشتراك الثنية — مسألة — اللام للإشارة الى المعلوماتية وأقسامه أربعة معروفة . أقول الحق أن يخمس

والخامس لام الطبيعة في موضوع الطبيعية مثل قولنا الانسان نوع ثم الراجع العهد الخارجي ثم الاستفراق للاكثرية خصوصا في استعمال الشارع ثم الجنس وقيل بالعكس ﴿ فرع ﴾ في لا يكلمه الأيام والشهور يقع على العشرة عنده وعلى الاسبوع والسنة عندهما لا مكان العهد الا أنهم اختلفوا فيما هو المعبود

﴿ مسألة ﴾ - أى جزء المضاف اليه معرفا وجزئي منه نكرة ويجب مطابقة الضمير للمضاف اليه في الثانى وله في الاول قيل يعم بالوصف وقيل وضع ابتداء للعموم ﴿ فرع ﴾ يعتق الكل اذا ضربوا في قوله أى عبيدى ضربك فهو حر بخلاف في ضربته فانه لا يعتق فيه لا الاول في الترتيب أو ما يعينه المولى في المعية لان الوصف لغيرهم وهو خاص وأورد المضروبة تم كالضاربة فافهم

﴿ الفصل الرابع ﴾ - وهو بالقياس الى لفظ آخر اما مرادف أو مباين لانه اما أن يتحد مفهومهما من كل وجه كالبر والقمح أولا كالناطق والنصيح - ﴿ مسألة ﴾ - الترادف

واقع بالضرورة ^(١) الاستقرائية كالتأكيـد خلافا لقوم قالوا لا فائدة في تعريف المـعرف قلنا لا ينتقـي التعريف بدلا على أن فائدته في المحسنات لا تخفى كالسجع في قولك ما أبعد مافات وما أقرب ما هو آت وكالجانسة كقولك اشتريت البر وأنفقته في البر وكالقلب نحو قوله تعالى وربك فكبر نعم هو على خلاف الأصل حتى إذا تردد لفظ فيحمل على غيره — مسألة — يجوز إقامة كل مقام الآخر في حال التعداد اتفاقا أما في التركيب ^(٢) فلا يجب وهو الحق وقيل يجب وعليه ابن الحاجب وقيل ان كانا من لغة واختاره في المنهاج ، لنا أن صحة الضم من العوارض واتحاد المعنى لا يستلزم الاتفاق فيها واستدل بوضح لصح خدای أكبر وأجيب بأن الحنفية يلتزمونونه وبأن المنع

(١) قوله الاستقرائية ليس معناه ان الضرورة حاصلة بالحجة التي هي الاستفراء بل المعنى ان المفـل يحكم بوقوعه بمدالتبع في جزئيات اللغة فتدبر انتهى منه رحمه الله (٢) قوله فلا يجب أى لا يجب الجواز كليا والا وجه ان يقال معناه فلا يصح وذلك لان الصحة مستلزمة لوجوب الصحة والا ازم امكان الامكان والمقصود ان المرادفة بحسب حقيقة لا يصح الإقامة وما علم من الوقوع في بعض المواد فلا مر خارج فتأمل انتهى منه رحمه الله

شرعى والنزاع فى الصحة ثلثة وبأن اختلاط اللغتين لعله 'ممنوع
 لغة الا بالتعريب فلا يلزم المنع فى اللغة الواحدة قالوا المعنى
 واحد ولا حجب فى التركيب لغة قلنا ممنوع خصوصاً من لغتين
 * (مسئلة) * لا ترادف بين الحد والمحدود خلافا لقوم قالوا
 ما الحد الا تبديل لفظ بلفظ أجلى لنا أن المحدود يدل على
 الصورة الوحداية بخلاف الحد ^(٢) فلا اتحاد من كل وجه وما
 فى التحرير أن النزاع لفظى يرجع الى اشتراط الافراد وعدمه

* ١ * قوله ممنوع فيه دفع لما قيل لو كان النزاع فى صحة وقوع كل من
 المترادفين مقام الآخر فى جميع المواد من حيث افادة أصل المعنى فتعين
 الايجاب والسلب غير محتمل ووجه الدفع ان افادة أصل المعنى لا تستلزم
 صحة التركيب الذى هو من عوارض اللفظ والنزاع انما هو بعد بقاء
 صحته فتدبراه منه * ٢ * قوله فلا اتحاد من كل وجه وذلك
 لان الفريقين بعد الاتفاق على ان فى المرادفة يجب الاتحاد فى المفهوم
 من كل وجه احتملوا فى تحققة بين الحد والمحدود فذهب بعضهم الى
 تحققة فيهما لما فى بادية الراى من عدم الفرق الا بالوضوح والخفاء وذهب
 أهل التحقيق الى عدم تحققة بينهما لان الحد يدل على صور متعددة منفصلة
 وهى مغايرة للصورة الواحدة البسيطة التى هى المحدود فى الاول وجودات
 متعددة للاجزاء وفى الثانى وجود واحد مشتمل عليها فتغاير المفاهيم
 بينهما فتأمل انتهى منه رحمه الله

فيه فممنوع * (مسئلة) * لا ترادف بين المؤكد والمؤكد لا اتحاد اللفظ أو تغاير المعنى ولا بين التابع والمتبوع نحو حسن بسن لانه لو أفرد لا يدل على شئ ولو كان المعنى مستقلا بالمفهومية فلا يلزم كونه حرفا كما في التحرير وإنما لا يدل منفردا لانه وضع لتقوية متبوع قبله على زنته فهو بدونه مهمل

* (الفصل الخامس) * وهو باعتبار وحدة المسمى وتعددده خاص وعام قال أبو الحسين البصرى العام اللفظ المستغرق لما يصاح له وزاد في المهاج بوضع واحد لئلا يخرج المشترك اذا استغرق باعتبار معنى وقيل ولئلا يدخل المشترك اذا أريد به جميع معانيه . أقول . في شرح المختصر العام عند الشافعى قسمان قسم متمق الحقيقة وقسم مختلف الحقيقة يعنى امشترك ثم أورد نحو عشرة وأجيب بأن المراد صلوح الكل للجزئيات وهو لا يصلح للأحاد ولا يستغرق العشرات وعموم الرجال باعتبار أن اللام يبطل معنى الجمعية كما هو الحق وقيل باعتبار تناوله للجماعات أو المراد جزئيات مفهوم نفس ذلك اللفظ كلا رجل أو ما شتمل عليه ذلك حقيقة كالرجال

أو حكماً كالنساء . أقول يشكل بعموم اسم الجمع كالقوم فانه ليس له مفرد ولو تقديرأ فافهم . قال نحر الاسلام هو ما انتظم جمعاً من المسميات لفظاً كالرجال أو معنى كالقوم والجمع المنكر عند من الغزالي^(١) اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعداً وأورد أولاً المعدوم فان مدلوله ليس بشيء والجواب أنه شيء لغة وان لم يكن كلاماً وثانياً الموصول بصلته عام وليس باللفظ واحد والجواب ان العام هو الموصول كالعرف باللام والصلة مبينة وقد يجاب بأن المراد بوحدة اللفظ^(٢) ان لا يتعدد بتعدد المعاني

(١) فوائد القيود ظاهرة فان اللفظ بمنزلة الجنس مع الاشمار بان العموم من عوارض الالفاظ خاصة واحترز بالواحد عن مثل ضرب زيد عمراً وبقوله من جهة واحدة عن دخول المشترك بالقياس الى معانيه فان دلالة على كل منها من جهة أخرى وكذا عن مثل رجل فانه يدل على كل واحد على سبيل البدلية من جهات أى اطلاقات متعددة وبقوله على شيئين عن مثل زيد ورجل مما مدلوله شيء واحد وبقوله فصاعداً ليدخل فيه العام المستغرق اذ المتبادر من شيئين أن مدلوله لا يكون فوق اثنين ولا يخفى انه حينئذ لا حاجة الى قيد اثنين اذ ما من عام الا ويدل على فوق الاثنين بل الاظهر ان يقال على الكثير اهمنه

(٢) قوله ان لا يتعدد بتعدد المعاني القائل التفازاني اه منه

قيل ان أريد بالمطابقة فأمثال هذا لا يدل على شيئين ^(١) وان
أريد الأعم دخل الالفاظ التي لها مدلولات تضمنية وأجيب بان
الموصلات موضوعة لمعان جزئية بوضع عام فاذا اريد بها الجميع دل
على الجميع مطابقة ^(٢) أقول المطابقة في كل بدلالة تستلزم المطابقة
في كل معاند بر وثالثاً بدخول المثني والجواب أنه لا يدل على معنيين

(١) يمكن ان يجاب بان المراد بالشيئين الفردان المفهوم ذلك اللفظ وقوله
من جهة واحدة لا يخلو عن كونه قرينة عليه فيخرج المدلولات التضمنية
ويدخل المجازات العامة وبان معنى قوله فصاعداً ان لا تقف عند حد فيخرج
المدلولات التضمنية بناء على استحالة تركيب الماهية من أجزاء غير متناهية
قدبر اه منه (٢) قوله أقول المطابقة في كل النح يمكن أن يجاب بان عموم
الموصول كعموم الم عرف واللام فيه قد يقصد بها الماهية من حيث انها متصفة
بتعين خاص وقد يقصد بها الماهية متصفة بأي تعين كان وحاصله الاستغراق
وكذلك الموصول قد يقصد به الماهية المعينة من طبيعة الصلة وقد يقصد به
كل من اتصف بطبيعة الصلة ففي هذا الاستعمال يعتبر الموضوع له الكل
وليس مبنياً على ان الصلوح لكل يستلزم الصلوح لكل بل على ان الموضوع
له مرجعه الى اعتبار المتكلم أقام ثم لا يخفى ان اختيار المطابقة يخرج
المجاز العام الآن يقال انه بحسب أصل المعنى وان كان مجازاً لكنه يدل
على العموم مطابقة كما مرت اليه الاشارة في الحاشية التي علفت على مسألة
عموم المجاز فارجع اليها انتهى منه رحمه الله

فصاعداً اذا لا يصلح لما فوق الاثنين قيل يقتضى ذلك لو باع
بدرهمين فيما اذا قيل له بعه بدرهمين فصاعداً لم يكن ممثلاً
والحق خلافه ويجاب بانه لا يمكن العطف فيه على درهمين
لانهما لا يصعدان بل الصاعد هو الثمن فقليل انه حال محذوف
العامل والمعنى فيذهب الثمن صاعداً بخلافه فيما نحن فيه لان
الدال يقبل الزيادة باعتبار المدلول فصح أن يقال يدل على
اثنين وعلى ما فوقهما ثم قيل لا حاجة الى اثنين اذ ما من عام
الا ويدل على ما فوق الاثنين أقول الجمع المنكر عنده عام ويقول
أقل الجمع اثنان فتظهر الفائدة ورابعاً بالجمع المعهود والمنكر
وأجيب بالتزامه وبان المراد الدلالة معاً بالاستغراق ولا يشكل
بالجموع المضافة مثل علماء البلد للفرق بين الافراد للمخصوص
على الاطلاق وبين الافراد للمطلق على الخصوص فإني التحرير
أن لا فرق بين الجمع المعهود والجمع مضافاً ساقط ﴿مسألة﴾
العموم حقيقة في اللفظ وهل يتصف به المعنى فقليل كاللفظ
وهو المختار وقيل مجازاً وعليه الأكثر وقيل لاحقيقة ولا
مجازاً لنا أن العموم لمطلق الشمول وهو معقول في المعنى كعموم

المطر للبلاد والصوت للسامعين والكلى للأجزيات فإن قيل
شمول أمر واحد ليس في المطر والصوت بل الافراد تتبع
أقول بل الطبيعة تم في ضمن الافراد وقيل لم يعتبر في العموم
لغة شمول أمر واحد ثم أفاد شارح المختصر أن الاطلاق
اللفوي أمر سهل إنما النزاع في أمر واحد متعلق بمتعدد وذلك
لا يتصور في الاعيان الخارجية إنما يتصور في المعاني الذهنية
والاصوليون ينكرون وجودها فحمل التعلق بعضهم على الحلول
وعلى عدم تصوره في الخارج بان العرض الواحد لا يحل المحال
المتعددة ويرد عليه أنه لا فرق حينئذ بين الخارجى والذهنى
أقول وأيضاً يجوز أن يكون جوهرًا كالمطار فتأمل. وحمل
بعضهم على الحمل والصدق فإن صدق أمر واحد خارجى
على أمور لا يجوز بخلاف معقول ذهنى أقول يرد عليه أن
الصدق لا يقتضى الوجود بل تكفى المفهومية كما فى المعدولات
والاصوليون لا ينكرون ذلك ثم أقول الصواب حمل التعلق
على الوجود والمعنى أن لا شمول للمعدوم الا مجازا ووجود
أمر فى موجود متعدد لا يتصور فى الاشخاص الخارجية

وانما يتصور في المعقولات الذهنية اذ منها الكليات الطبيعية التي قيل بوجودها وجمهور الاصوليين ينكرون وجود الطبائع في الخارج^(١) على ما علم في مباحث الامر هذا * (مسئلة) * للعموم صيغ وقيل حقيقة في الخصوص مجاز في العموم وقال الأشعري تارة بالاشتراك وتارة بالوقف وقيل بالوقف في الاخبار دون الامر والنهي وقيل لا نزاع في الالفاظ المركبة مثل كل رجل وجميع الرجال وانما النزاع في الصيغ المخصوصة وهي أسماء الشرط والاستفهام وقيل من أبوك يدل على البديل احتمالا لامعا جزما وأجيب بأنه يدل دفعة لکن على سبيل التردد لا بدلا على الاحتمال كالنكرة ومنها الموصولات والجمع المحلى والمضاف واسم الجنس كذلك حيث لا عهد وان كان بعضها أقوى من بعض والنكرة المنفية ولا رجل فتحا نص دونه رفعا وجاء لسلب العموم نحو ما كل عدد زوجا والحق أنه عقلي . لنا جواز الاستثناء وهو معيار العموم أقول لا نقض

(١) قوله على ما علم وكذا علم في مسئلة لا آكل ان غير أبي حنيفة يمنعون وجود المطلق في الخارج اه منه

بالعدد كما أورد لأن المراد استثناء ما لا يقف الى حد ولا اعتراض
لجواز أن يفهم بالقرينة كالترتيب على الوصف المناسب في
نحو السارق الآية وأكرم العلماء أو العلم بأن الغرض تمهيد
القاعدة لأنه شارع أو قوله حكى على الواحد حكى على
الجماعة أو تنقيح المناط وهو الغاء الخصوصية أى القياس بنفى
النارق أو الضرورة كما في النكرة المنفية فان انتفاء فرد ما انما
هو بانتفاء الافراد بالضرورة يجاب بأنه يفهم من غير علم بالقرينة
ومثله ظاهر في العموم وضما والا انسد باب الحكم بالوضع
لأن مبناه على التبادر عند التبع دون النص ويجوز أن يكون
بالقرينة وأيضاً شاع وذاع احتجاجهم سلفا وخلقا بالعمومات
من غير تكبر وهذا اجماع على الدلالة والأصل الحقيقة وذلك
كاحتجاج عمر على أبي بكر في قتال ماني الزكاة بقوله أمرت
أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فقررده واحتج بقوله
الا بحقها وأبي بكر بقوله الاثمة من قریش وإنا معاشر الانبياء
لا نورث واعتراض ابن الزبيرى ورده عليه السلام معروف
كقول عليّ أحلتها آية وحرمتها آية الى غير ذلك من الموارد

والوقائع واستدل بأنه كثرت الحاجة الى التعبير عنه فيجب
الوضع له كغيره وأجيب بأنه يستغنى بالمجاز والمشارك
أقول لو قيل فتجب الدلالة وقد وجدت فاما تجوزاً أو
وضعا اشتراكاً أو انفراداً والأول خلاف الاصل لا ندفع
كالايراد بالكل والجميع قالوا أولاً لا عموم الا لمركب والمفرد
بغيره فان معنى الشرط واستفراق المحلى وغيره لا يتحقق الا بضم
لفظ آخر والجواب أن التوقف على التركيب لا يستلزم^(١) أن
المجموع هو الدال وغايته أن الوضع نوعي وثانياً ان الخصوص
متيقن وهو أولى من المشكوك قلنا المشكوك متيقن بالدليل
مع انه اثبات اللغة بالترجيح على أن العموم أحوط وأجمع
وثالثاً قد اشتهر ما من عام الا وقد خص منه^(٢) وقد خص بنحو
والله بكل شيء عليم والمغلوب هو المجاز قلنا التخصيص لدليل
فرع العموم وضعا ولماذا يعم فيما بقي على أن الاقل قد يلزم

(١) قوله ان المجموع هو الدال لان سلم انه مشكوك في الواقع وان سميتهم
مشكوكا بل مقطوع بالدليل الدال على العموم فتدبر انتهى منه رحمه الله
(٢) قوله وقد خص فيه دفع لما يتوهم من ان صدقه مستلزم الكذب
اه منه

لدليل قالوا أطلقت كل منها للعموم والخصوص والاصل
الحقيقة فيهما أو لا يدري ومن ههنا ذهبوا الى أن العام يحمل
قلنا ممنوع قالوا التكليف للكل وهو بالامر والنهي فهما
للعوم قلنا الوضع ممنوع بل بالقرينة كما تقدم على أن الاخبار قد
يكون عن الكل وهو بالخبر به والمعرفة مطلوبة ^(١) قيل عموم
صلوا وصوموا غير محل النزاع أقول مراده أن تلك الصيغ
تم اذا استعملت في الانشاء نحو من شهد منكم الشهر فليصمه
فتأمل — ❧ مسألة ❧ — موجب العام قطعي فلا يجوز
تخصيصه بخبر الواحد ولا بالقياس والاكثر على أنه ظني فيجوز
لنا أنه موضوع للعموم قطعاً فهو مدلول له وثابت به قطعاً
كالخاص الا بدليل . واستدل لوجاز ارادة البعض بلا دليل
لا يرتفع الا مان عن اللغة والشرع وأجيب الظن يجب العمل به
فلا يرتفع قالوا كل عام يحتمل التخصيص فانه شائع ولهذا يؤكّد
بكل وأجمعين قلنا المغلوب انما يحمل على الاغلب اذا كان مشكوكاً
فتأمل — ❧ مسألة ❧ — يجوز العمل بالعام قبل البحث عن

(١) قوله قيل عموم صلوا وصوموا القائل مرزا جان احمد

المخصص وعليه الصير في والبيضاوى والارموى ونقل الغزالى
والآمدى الاجماع على المنع وهو ممنوع فان الاستاذ وأبا اسحق
الشيرازى والامام الرازى حكوا الخلاف بل الاستاذ حكى
الاتفاق على التمسك به قبل البحث في حياته صلى الله عليه وسلم
كما في التيسير لنا ما تقدم أنه قطعى فلا يتوقف على عدم احتمال
المعارض كسائر القواطع. قالوا عارض دلالاته احتمال المخصص
قلنا الاحتمال عقلا لا يعارض الدلالة وضعا فافهم . ثم المانعون
اختلفوا فى قدر البحث عنه والاكثر ومنهم ابن شريح الى
الظن بعدمه لان الاستقرار انما يفيد الظن فشرط القطع سد
لباب العمل والقاضى أبو بكر وجماعة الى القطع. قالوا اذاكثر
بحث المجتهد ولم يجد قضت العادة بالقطع قلنا ممنوع بل بالظن
ولو قويا أقول لو قالوا مضمون المجتهد مقطوع آل النزاع لفظيا
ثم أقول عدم المخصص اذا صار مضمونا كان العام كالخاص
لاحتماله المجاز احتمالا مرجوحا بالاتفاق والخاص مقطوع
والقطع بأحد النقيضين يستلزم القطع بعدم الآخر فعدم المخصص
مقطوع فتأمل - مسألة - الجمع المنكر ليس من صيغ

العموم خلافا لطائفة منهم نخر الاسلام والغزالي^(١) قيل عامتهم على أن جمع القلة النكرة ليس بعام وإنما الخلاف في جمع الكثرة^(٢) وقيل الخلاف لفظي مبني على اشتراط الاستغراق وعدمه أقول الحق أن الخلاف مع فريق كنخر الاسلام ومن تبعه لفظي ومع فريق ومنهم الجبائي معنوي فانهم يثبتون الاستغراق كما يتضح من دليلهم. لنا عدم تبادر الاستغراق منه بل يصلح لكل عدد كلمة رد لكل واحد واستدل لو قال عندي عبيد صح تفسيره بأقل الجمع اتفاقا وأورد أن ذلك لاستحالة أن يكون عنده جميع عبيد الدنيا^(٣) قيل معنى العموم جميع عبيده فلا استحالة أقول ربما يمنع ويستند بأن الحقيقة الاستغراق الحقيقي لا الأعم منه ومن العرفي فتأمل. قالوا أولا حقيقة في كل جمع فحمله على الجميع حمل على جميع حقائقه ولا نقض بنحو رجل لان الجميع ليس من حقيقته^(٤) وفيه ما فيه قلنا الأقل متيقن وكثير الصدق

(١) قوله قيل عامتهم القائل صاحب الكشف اه منه

(٢) قوله وقيل الخلاف لفظي القائل الفتازاني اه منه

(٣) قوله قيل معنى العموم القائل مرزاجان اه منه

(٤) قوله وفيه ما فيه اشارة الى انه انما يتم على رأى من قال ان اسم الجنس

وأيضاً الكلام في الوضع للعموم ولا يلزم ذلك بل ترجيح
 بعض الافراد على البعض من خارج فان الوضع للقدر المشترك
 ولا دلالة للعمام على الخاص وثانياً لو لم يكن للعموم لكان
 مختصاً بالبعض وذلك تخصيص بلا مخصص قلنا الملازمة ممنوعة
^(١) بل للقدر المشترك — مسألة — أقل الجمع ثلاثة الامجازا
 وقيل اثنان واختاره الغزالي وسيبويه وقيل لا يصح لهما لا حقيقة
 ولا مجازاً ولا نزاع في لفظ الجمع بل في المسمى كرجال ومسامين
 ولا في نحو نحن فعلنا ولا في نحو قد صنعت قلوبكم فان في اضافة
 الشيئين الى ما يتضمنهما يجوز الافراد والتثنية والجمع بل هو

موضوع للفرد المنتشر وأما على رأى القائلين بان أسماء الاجناس موضوعة
 للماهية من حيث هي من غير اعتبار الوحدة المطلقة أو المقيدة معها فلذا
 يصدق على الجميع مثل صدقه على الواحد على ان بعض أسماء الاجناس
 التي يصح اطلاقها على القليل والكثير مما لا اختلاف فيه انتهى منه رحمه الله
 (١) قوله بل لقدر مشترك ومن العجب ما في شرح الشرح من قوله لا يحفى
 ضعفه للقطع بان كل مرتبة فهي من افراد القدر المشترك فيكون اللفظ
 حقيقة فيها من حيث كونها من افراد الموضوع له ولا حاجة الى الدلالة
 عليها بخصوصها كما اذا جاءك زيد فقلت جاءني انسان انتهى وذلك لانه
 عدول عن محل النزاع وانه لا نزاع في هذا انتهى منه رحمه الله

أفصح لنا المتبادر الزائد على الاثنين وقول ابن عباس لعثمان رضى
الله تعالى عنهم ليس الاخوان اخوة في لسان قومك ولا
يعارضه قول زيد الاخوان اخوة لانه لم يقل في اللسان بل
المراد الحكم وهو الارث والوصية. قالوا أولا فان كان له اخوة
والمراد اخوان فصاعدا اجماعا قلنا مجاز لقصة ابن عباس وثانيا
انا معكم مستمعون والمراد موسى وهرون عليهما السلام قلنا
بل وفرعون أيضا وثالثا وكنا لحكمهم شاهدين أي داود
وسليمان عليهما السلام وأجاب الامام الرازي بانه اضافة الى
المعمولين وقد يقال انه عجيب فان المصدر انما يضاف اليهما بدلا
لامعا أقول لعل مراده أنه اضافة الى المعمولين لكن لا من
حيث هما معمولان بل لانهما ملابسان فتأمل ورابعا الجمع
يقتضى الجماعة والاثنان فما فوقهما جماعة أقول فاندفع أنه في
غير محل النزاع قلنا أراد فضيلة الجماعة أو جواز السفر قالوا لا
يقال جاءني رجلان عالمون ولا رجال عالمان وأجيب بانهم يراعون
صورة اللفظ قيل فيه بمدفاه لا يقال جاءني زيد وعمر والعالمون

أقول ^(١) ربما يمنع المجوز على أن الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فتأمل ^(فائدة) لا فرق عند القوم بين جمع القلة والكثرة وإن صرح به النجاة فإن المحلى منهما للمعوم مطلقاً وأما المنكر فالأقل منهما ما تقدم ولا فرق في جانب الزيادة وإن قيل به لقولهم الجمع حقيقة في كل عدد فيصح تفسيره بأي عدد شاء وصحة ^(٢) نحو رجال عاقلون وأئمة عقلاء هذا ^{مسئلة} —

استغراق الجمع لكل فرد كالفردي وعند السكاكي ومن تبعه استغراق المفرد أشمل لنا ما تقدم من الاستثناء والاجماع وقوله تعالى لا تدركه الأبصار وإن اقتضى عموم السلب باعتبار الأفراد فلا يستدعيه باعتبار الأزمان فتأمل قالوا أو لا قد يصح لرجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لا رجل قلنا ممنوع

(١) قوله ربما يمنع المجوز حاصله أن مراد المجيب مراعاة الصورة أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً والثانية متحققة لأن تماطيف المفردات بمنزلة الجمع وفي صورته وتماطيف المفردين بمنزلة النسبة وفي صورتها انتهى منه رحمه الله

(٢) قوله نحو رجال عاقلون هذا مبني على ما تقرر أن جمع السالم جمع قلة وجمع المكسر جمع كثرة انتهى منه رحمه الله

حقيقة وأما التخصيص فيجوز في كل عام وثانياً إن الحكم على كل جماعة لا يستلزم الحكم على كل فرد قلنا مستلزم لغة وإن لم يستلزم عقلاً على أن الجمع المحلى عندنا لكل فرد وثالثاً عن ابن عباس أن الكتاب أكثر من الكتب قلنا مراده منكرين ﴿مسئلة﴾ جمع المذكر السالم ونحوه^(١) مما يغلب هل يشمل النساء وضعا تفاه الأكثر خلافاً للحنابلة لنا أن المتبادر من غير قرينة هم الرجال وحدهم واستدل أولاً بقوله إن المسلمين والمسلمات والتأسيس أولى من التأكيذ أقول فيه نظر لأن في شرح المختصر أن لا نزاع في أنه للرجال وحدهم حقيقة فعلى هذا لا يلزم التأكيذ فلا يثبت المدعى كما لا يخفى وثانياً

(١) قوله مما يغلب إشارة إلى محل النزاع والحاصل أنه لا نزاع في دخول النساء في نحو الرجال لا تفاته اتفاقاً ولا في نحو الناس ولا في نحو من وما لثبوته اتفاقاً إنما النزاع فيما مر بين صيغة المذكر والمؤنث بعلامة فإن العرب تغلب فيه المذكر فإن أرادوا الجمع بين المذكر والمؤنث يطلقونه ويريدون الطائفتين ولا يفرد المؤنث بالذكر كما هو عادتهم في تغليب المتكلم على الحاضر والحاضر على الغائب والعقلاء على غيرهم وذلك مثل المسلمين وفعلوا وافعلوا فهذه الصيغ إذا أطلقت هل هي ظاهرة في دخول النساء فيها أولاً هذا انتهى منه رحمه الله

بالتقرير والنفي فيما روت أم سامة أنها قالت يا رسول الله إن النساء قلن ما يرى الله ذكر إلا الرجال فنزل أن المسلمين والمسلمات وأورد بحمله علي عدم الذكر استقلالاً قيل الشكاية به حينئذ بعيد فإن الرجال قواً آمنون على النساء أقول لعل مرادهن التماس الذكر كذلك تحصيلاً للشرافة وثالثاً بأنه جمع المذكر اجمعاً وهو لتضعيف المفرد وفيه أنه استدلال بالتسمية وفي التحرير فإن قيل فأين تذهب تاء مسلمة قيل مذهبها في طلاحون على رأي أئمة الكوفة أقول السؤال انما يرد لو قيل انه جمع مسلمة ويلزم أن يكون للجمع مفردان بل هو جمع مسلم أدخلت فيه مسلمة عند الجمع تغليباً كعمرين ولا يلزم من التجوز في مسلم التجوز في جمعه اذا علم انه قاعدة وعلى هذا اندفع ما قيل^(١) يلزم أن يكون المجموع كلها ممالاً واحداً له من لفظه قالوا أولاً صح لهما نحو اهبطوا كما للمذكر فقط والاصل الحقيقة أقول ذلك اذا لم

(١) قوله يلزم أن يكون الخ لان المسلمين مثلاً لو كان جمع مسلم لم يدخل فيه النساء وقد التزم دخواين الحصر ولو كان جمع مسلمة لم يدخل فيه الذكور وهو باطل اتفاقاً فهو جمع لا واحداً له ووجه الدفع انه جمع مسلم أدخلت فيه مسلمة اه منه

يكن لاحدهما بخصوصه حقيقة وهو ممنوع وأجيب أيضاً
 بلزوم الاشتراك اذ لا نزاع في أنه للرجال وحدهم حقيقة قيل
 عدم النزاع ممنوع فانهم يقولون بالاشتراك المعنوي واطلاقه
 عليهم وحدهم حقيقة من حيث انه من أفراد الموضوع له وثانياً
 لو لم يدخلان لما شمل الاحكام لهن أقول لما علم عموم الشريعة
 للنساء ضرورة وقد ثبت عموم الصيغة لغة ولو تجاوزا حملنا عليه
 ولذا لم يحمل عليه فيما لم يعلم كالجمعة والجهاد وغيرهما ويجاب في
 المشهور بالتزام عدم الشمول نصاباً بالاجماع وفيه مافيه ﴿تنبيه﴾
 قيل قول الحنابلة قول الحنفية واستدل عليه بقولهم فيما قال
 أمنوني على بني فاعطى انه تدخل بناته والاظهر ان ذلك لان
 الامان مما يحتاط فيه فحمل على العموم تجاوزاً ﴿مسئلة﴾ *
 الخطاب الذي يعم العبيد لغة هل يتناولهم شرعاً الاكثر نعم فيم
 الحكم وقيل لا فلا وقال ابو بكر الرازي الحنفي في حقوق الله
 تعالى فقط لنا ما عرف عرف طار وان دل دليل على الخروج
 عن بعض الخطابات كالجهاد والحج الى غير ذلك قالوا منافع
 العبد مملوكة لسيدته شرعاً والخطاب ينافيه فلم يكن مراداً في

الاستعمال قط وهو معنى الاختصاص بالأحرار عرفاً أقول فلا
يرد ما قيل ان الخروج لاجل لزوم محال على تقدير الدخول
لا يمنع التناول صيغة والجواب لا نسلم عموم مملوكة المنافع
بل خص منها البعض^(١) فلم يثبت العرف المفصل ادعى حدوث
العرف فيما ليس من حقوقه تعالى وفيها باق كما كان ومن
ادعى فعليه البيان ﴿مسئلة﴾ النبي صلى الله عليه وسلم داخل
في العمومات وقيل لا وفصل الحليمي ان كان مصدراً بالقول
كقل يا عبادي لم يشمله. لنا وجود مقتضى وهو عموم اللغة مع
عموم الشريعة وعدم المانع وهو اباء التركيب قيل المفصل لا
يساعد عليه اذ المتبادر بلفظ قل لبني تميم افعلوا كذا خروج
المخاطب أقول الفرق بينه وبين يا بني تميم افعلوا تحكماً واستدل
بان الصحابة فهموه لانه اذا لم يعمل بمقتضاه سألوه عن الموجب
فذكره. أقول بل يكفي بعموم الشريعة دليلاً^(٢) وأيضاً منقوض

(١) قوله خص منها البعض ألا ترى انه لو أمره السيد في آخر وقت الظاهر
حين تضايق عليه الصلاة بحيث أو أطاعه إقامته وجبت عليه الصلاة
وعدم صرف منفعته في ذلك الوقت الى السيد اه منه

(٢) قوله وأيضاً الخ لان الصحابة عموماً شمول الحكم للموجودين بعد

بالمسئلة الآتية فتدبر. قالوا أولاً أمر فلا يكون مأموراً ومبلغ
فليس مبلغاً اليه ويجاب أولاً بأنه يجوز من جهتين كالطبيب اذا
عالج نفسه ان قيل الأمر أعلى مرتبة من المأمور والمبلغ يعلم
الخطاب قبل المبلغ اليه^(١) قلنا لو سلم فبحيثية الأمرية والمبلغية
أعلى وأقدم وثانياً بأن الأمر هو الله والمبلغ جبريل والرسول
حاك أقول يردده قوله تعالى وأولى الأمر منكم فانه أعلى منا
وقوله تعالى بلغ ما أنزل اليك الآية فان الخطاب للنبي صلى الله
عليه وسلم منه وثالثاً بأنه عليه السلام بالقياس الى نفسه ليس
أمراً ولا مبلغاً أقول يرد عليه بلغ ما أنزل فان الخطابات
الدائمة منه * وثانياً مخصوص بأحكام كوجوب ركعتي الفجر
وصلاة الضحى والاضحى وحرمة أخذ الصدقة^(٢) وخائنة الاعين
واباحة النكاح من غير شهود ومهر وولى والزيادة على أربع

الوحي مع ان الخطاب لا يتناول الممدومين فتدبر انتهى منه
(١) قوله قلنا لو سلم إشارة الى ما سيبحث ان اشتراط العلمو مذهب المعتزلة
وأما الأشعري فلا يقول بأشتراط العلمو والاستعلاء انتهى منه
(٢) قوله وخائنة الاعين فسرت بالايحاء الى مباح من قتل أو ضرب على
خلاف ما يظاهرسمى بذلك كانه يشبه الحيانة من حيث انه يخفى انتهى منه

بل على تسع الى غير ذلك فدل على عدم المشاركة في العموم
والجواب ان الخروج من البعض بدليل لا يوجب الخروج
مطلقاً كالمريض والمسافر والحائض ﴿مسئلة﴾ الخطاب
التنجيزي الشفاهي نحو يا أيها الذين آمنوا لا يعم المدومين في
زمن الوحي خلافاً للحنابلة وأبي اليسر مناه لنا أولاً ان المدوم
لا ينادى ولا يطالب منه العمل قيل ذلك حق في المدومين
فقط وأما المركب^(١) من الموجودين والمدومين فجائز فيه تغليباً
اقول المركب من الموجود والمدوم معدوم فلا يجوز النداء
والطلب تنجيذاً حقيقة وإنما الكلام فيه على ان التغليب في

(١) قوله من الموجودين والمدومين قال في شرح المختصر وانكاره مكابرة
وقال في شرح الشرح ائلم ان القول بعموم النص بان بعد الموجودين وان
نسب الى الحنابلة فلبس ببعيد حتى قال الملامة ذكر في الكتب المشهورة
ان الحق ان العموم معلوم بالضرورة من دين محمد صلى الله عليه وسلم وهو
قريب وما ذكره المحقق من أن انكاره مكابرة حق فيما اذا كان الخطاب للمدومين
خاصة وأما اذا كان للموجودين والمدومين ويكون اطلاق لفظ المؤمنين أو
الناس عليهم على طريق التغليب فلا ومثله فصيح شائع في الكلام يعرفه
علماء البيان انتهى ولا يخفى ان فيه عدولاً عن النداء والتكليف التنجيزي
والتناول لمجرد العيفة حقيقة فتأمل انتهى منه رحمه الله

التعبير بلفظ الموجد لا في التكليف فان كل واحد من الممدومين
حينئذ مكلف حقيقة فليتأمل وثانياً انه لم يعم السبي والمجنون
فالممدوم أجدر قيل عدم توجه التكليف بناء على دليل لا ينافي
عموم الخطاب وتناوله لفظاً^(١) اقول خطاب المجنون ونحوه
مستحيل الارادة من الطالب فلا يعمهم ارادة ومطلق التناول
غير محل النزاع. قالوا اولاً لم يزل العلماء يحتجون به على من هو
في ائصارهم وذلك اجماع على العموم قلنا ذلك لعلمهم بعموم
الشريعة وهو لا يتوقف على عموم الخطاب الشفاهي وثانياً لو لم
يكن مخاطباً لهم لم يكن مرسل اليهم اذ لا تبليغ الا بهذه
العمومات قلنا ممنوع بل للبعض شفاهاً^(٢) وللباقي بنصب الدليل
على ان حكمهم كحكمهم قيل النظم القرآني يحاذي الكلام النفسي
وهذا يعم الممدوم قلنا المحاذاة ليس من كل وجه ضرورة الفرق

(١) قوله اقول خطاب المجنون الخ الحاصل ان الطالب تنجز الا يتعلق
بالمجنون ونحوه فلا يراد بناء على عدم جواز التكليف بالمتع من المكلف
فلا نعميم وكذلك الممدوم اهـ منه (٢) قوله وللباقي الخ لا يقال الدليل الآخر
أيضاً من الخطاب بأو المفروض انه لا يتناول الممدومين لانه لا نزاع في
تناول الاختيار اهـ منه

بين التعلق والتعليق هذا ﴿مسئلة﴾ المتكلم داخل في عموم متعلق
الخطاب عند الأكثر مثل وهو بكل شيء عليم وأكرم من
أكرمك أولاً تهنه وقيل لا^(١) لنا التناول لغة والعرف لم يعرف
ودعوى التبادر بخروجه لا تسمع نعم قد يخصص بالعقل نحو
الله خالق كل شيء على أنه شيء لا كأشياء فافهم ﴿مسئلة﴾
خطاب الشارع لواحد من الأمة لا يعم غيره لغة وعرفاً ونقل
عن الحنابلة خلافه ولعلمهم يدعون عمومهم بالقياس وبقوله حكى
على الواحد حكى على الجماعة ومن ههنا حكم الصحابة على
غير ما عزم بما حكم به صلى الله عليه وسلم عليه وأما استدلالهم
بقوله بعثت إلى الأسود والأحمر وقوله تعالى وما أرسلناك إلا
كافة للناس فضعيف لأنه لا يدل على أن الكل للكل ﴿مسئلة﴾
خطابه للرسول بخصوصه هل يعم الأمة فالحنفية والحنابلة نعم
والشافعية والمالكية لا. تمسك النفاة أولاً بأن مال الواحد لا
يتناول غيره لغة وبجواب بأن المراد تناوله عرفاً قيل الأصل عدم

(١) قوله لنا التناول الخ إشارة إلى دفع ما قيل أن تناول ممنوع عند
الخصم إذ التبادر خروج المتكلم عن الحكم فتأمل انتهى منه

طرياً العرف اقول دلت الادلة الآتية على ثبوته وثانياً يلزم ان يكون التخصيص على انه المراد فقط تخصيصاً ويجاب بمنع بطلان اللازم فانه كما يرد على العام لغة يرد على العام عرفاً واحتج المعمون أولاً بأن الرسول له منصب الاقتداء به في كل شيء الا بدليل وكل من هو كذلك يفهم من أمره شمول أتباعه عرفاً ومنع ابن الحاجب مكابرة وثانياً بقوله يأياها النبي اذا طلقتم النساء ولكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم وخالصة لك من دون المؤمنين اعلم أن المراد بيان تناول العرفي واستقراره في النفوس وهذه امارات مفهومة فمنافشات المخالفين طائفة^(١) - مسألة - خذ من أموالهم صدقة لا يقتضى أخذها من كل نوع أما عند الحنفية فلأن مقابلة^(٢) الجمع بالجمع تفيد انقسام الآحاد على الآحاد بالاستقراء

(١) قوله طائفة اشارة الى ما أجيب به عن الاول بان النداء أولاً للنبي عليه السلام للتشريف والخطاب بالامر للجميع وعن الثاني بان الغرض يحصل بالالحاق للقياس وعن الثالث بان الأمانة عدم الحاق بالقياس انتهى منه

(٢) قال في شرح الشرح تحقيق المقام ان الجمع لتضعيف المفرد والمفرد

نحو ركبوا دوابهم وجعلوا أصابعهم في آذانهم الى غير ذلك
ونقض بقوله تعالى وهم يحملون أوزارهم على ظهورهم أقول
التخلف في بعض المواد لا يضر الاستقراء لان مبناه على الغلبة
فتأمل وأما عند زفر والكرخي والآمدى ومن تبعهم فلانه
إذا أخذ صدقة واحدة من جملة أموالهم صدق أنه أخذ من
أموالهم صدقة ويجب بمنع الملازمة والاكثر ومنهم الشافعي
رضي الله عنه على أنه يوجب ^(١) لانه جمع مضاف وهو للعموم

خصوصاً مثل المال والعلم والماء قد يراد به الفرد فيكون معنى الجمع
المعرف باللام أو الاضافه لجميع الافراد وقد يراد به الجنس فيكون معناه
جميع الانواع كالأموال والعلوم والتمويل على القرائن وقد دل
المعرف وانه قد الاجماع على ان المراد في مثل خذ من أموالهم الانواع
لا الافراد أقول لا تحقيق فيه لان العرف سيما اذا كان الجمع مضافاً
الى الجمع مختلف فيه وتحقيق الاجماع على ان المراد الانواع ممنوع كيب
وقد جاز أن يكون نوع ما لم يكن بالغاً الى نصابه نعم أجمعوا على ان ليس فيه
المراد فيه عموم الافراد وهذا القدر لا ينفع الشافعي ومن تبعه فتدبر انتهى منه
(١) ان قيل كما ان الجمع المضاف يفيد العموم كذلك اسم الجنس
فيود الاشكال قنا الكلام في ان اضافة الجمع ههنا لا يقتضى ذلك وأما
اضافة المفرد فيمكن أن يقال فيه أيضاً ان المفرد اذا كان مما يطلق على
الفيل والكثير نحو خذ من ماء البحر قرية فالواجب أن يكون الماخوذ

فالمعنى خذ من كل مال لكل وأورد أولاً أن كل دينار مال ولا يجب أخذ الصدقة منه اجماعاً ويجب بأنه خص بالاجماع فيبقى حجة في الباقي. وثانياً فرق بين الرجال عندى درهم وبين لكل رجل بالاتفاق ويجب بأن البراءة الاصلية قرينة على حمل الجمع على المجموع قيل البراءة مشتركة بين الاقرار والآية^(١) أقول احتياط الامتثال في الآية يعارض البراءة فبقى العموم سالماً فتأمل. وثالثاً أن عموم الجمع ليس كعموم كل فان ذلك للمجموع من حيث هو مجموع ورد بأنه قول مزيف نعم اختلاف في انه لكل جماعة أو لكل فرد والحق هو الثاني. ورابعاً^(٢) أقول اضافة الجمع الى كل واحد ممنوع بل يحوز ان يعتبر اولاً

من جملة الماء مثلاً لا أن يكون كل نوع أو من كل فرد فتأمل انتهى منه رحمه الله (١) قوله احتياط الامتثال فيه اشارة الى دفع ما قيل ان الاحتياط مشترك بين الاقرار والآية وذلك لان احتياط الاقرار ليس بمنابة احتياط الامتثال لان الاقرار قد يكون كاذباً ولا بد فيه من تصديق المقر له وليس بحجة يازمه على الكل بل قاصرة على المقر حذراً عن اللغو اذا لم يضر الغير انتهى منه رحمه الله

(٢) قوله اضافة الجمع وبهذا اندفع ما قيل والتحقيق انه ان أريد ان يحمل الآية ماذا للظاهر انه مثل الاقرار كان محمولا على أخذ الصدقة

اضافة الآحاد الى الآحاد ثم اضافة الجمع الى الجمع فافراد
الجمع هي الآحاد المنقسمة فتدبر ﴿﴾ مسألة ﴿﴾ - العام
قد يتضمن مدحا واذما مثل ان الابرار في نعيم وان الفجار في
جحيم فهذا هل يعم الاكثر نعم خلافا للشافعي حتى منع بعض
الاستدلال بقوله والذين يكنزون الذهب والنفضة الآية على
وجوب الزكاة في الحلي . لئانه عام بصيغته ولا معارض قالوا
سيق اقصد المدح والذم وقد عهد فيهما المبالغة أقول لانسلم
انه سيق له وانشاء لذلك بل اخبار فيه مدح ألا ترى الاخبار
بالحمد عين الحمد وأجيب في المختصر بأن التعميم ابلغ
فالسوق لا يدل على عدم ارادته قيل المبالغة لا تتحقق بذكر
ما هو الواقع بل بذكر العام وعدم ارادة العموم أقول بل تتحقق



من المجموع دون كل نوع وان أريد ان ظاهر مقتضى اللفظ مع قس
النظر على القرينة ماذا فالظاهر انه الواحد تقتضيه صيغة العموم وقد
مر انها لكل واحد من المجموع ووجه الدفع ان بناء كلامه على ان
فيه اضافة الجمع الى كل واحد وهو ممنوع والسند ما في المتن ولك ان تسند
بما مر في صدر المسئلة ان مقابلة الجمع بالجمع تفيد انقسام الآحاد على الآحاد
فليس هناك اضافة الجمع الى الواحد تدبر انتهى منه رحمه الله تعالى

فان ذكر جميع الامثال ومدحهم مبالغة في مدح كل واحد
واحد لانه زيادة^(١) ولا يلزم ان يكون انغراقا ~~مسئلة~~ ~~مسئلة~~ ~~مسئلة~~
^(٢) اذا علل الشارع حكماً بعلّة بأن يقول الخمر حرام لانه مسكر
عم في محالها بالقياس وقيل بالصيغة والقاضي أبو بكر لا يعم
اصلاً لنا الظاهر استقلال العلة بالعلية وكما وجدت العلة المستقلة
وجد المعلول وليس بالصيغة والا لكان قوله اعتقت زيدا
لسواده اقتضى عتق جميع السودان من عبيده واللازم باطل
اتفاقاً أقول فيه تأمل لان السواد علة مصححة غير مستلزمة
بالضرورة بخلاف الاسكار فتأمل . القاضي يحتمل ان يكون
خصوصية المحل جزءاً منها قلنا ضعيف قالوا حرمت الخمر لاسكاره
كحرمت المسكر قلنا في اصل عموم الحكم لا في كونه بالصيغة

(١) قوله ولا يلزم فضلا عن أن يكون غلوا بل اللازم في أصل المبالغة
أن يكون للمعنى ثبوت مع قوة وان كان مطابقاً للواقع ومما يدل على ان مطابقة
الواقع لا تضر في المبالغة قول امرئ القيس الذي عد من المبالغة
وعادى عداء بين نورو ونعجة * درا كلفم ينضح بماء فيغسل كافي التلخيص
اه منه (٢) قوله اذا علل الشارع الح اشارة الى ان الكلام في العلل الجمالية لا
الواقعية ولذلك احتجنا الى النص وحينئذ فهم ما سواه فتأمل ففيه كلام بعد اه

أقول لابد من اعتبار الكبرى الكلية للاستلزام وإنما عمومها بالصيغة لأن المقدّر كالملفوظ فتأمل - مسألة - لا آكل مثلاً يفيد العموم اتفاقاً لأن انتفاء الحقيقة بانتفاء جميع الأفراد فلو نوى ما كولا دون ما كول لا يصح قضاء اتفاقاً ولا ديانة عندنا خلافاً^(١) للشافعية ويتفرع على أنه هل يلزم تقدير المفعول به فيقبل التخصيص أولاً فلا . لنا أولاً لو قيل باعتبار المفعول به لقبل باعتبار المفعول فيه واللازم باطل اتفاقاً على ما صرح به الإمام في المحمّول فالإلزام ابن الحاجب خرق الإجماع وما قيل المتعدى ما لا يعقل إلا بمتعلّقه فذلك باعتبار الوجود لما تقرر أن كثيراً ما ينزل المتعدى منزلة اللازم وفي شرح المختصر المفعول به قد يحذف وقد يقدر والأثنان آتيان في فصيح الكلام وإنما النزاع في الظهور أقول ينافيه الاتفاق على عدم الصحة قضاء فتأمل . وثانياً أن الأكل مطلقات فلا يصح تفسيره بتخصيص

(١) ان قيل للشافعية أن يقولوا إنه يكفي لتصديق ديانة صحة التقدير ولو كان غير ظاهر قلنا لو قدر كان كلاً أكل آكل ولا كلام فيه وإنما النزاع في نفس لا آكل بأن حقيقة العمل وحدها هل تحتمل التخصيص أم لا فتأمل اعلمه

لانه مقيد ومنع ابن الحاجب الاطلاق لاستحالة وجود الكل في الخارج مدفوع بما تقرر أن المشتقات تدل على الطبيعة من حيث هي هي وبما حقق من وجود الطبيعي بوجود الافراد قالوا لا آكل . بل لا آكل أكلأ والثاني يقبل بالاتفاق . قلنا ان أكلأ يدل على فرد ما ^(١) فانه مصدر منون فلو فسر بمعين قبل وأما الفعل فهو للحقيقة من حيث هي هي فتفسيره ببعض الافراد لا يقبل فتدبر أقول اعلم أن بعض الطبائع يكون مشككا فهو في حد حقيقته متنوع يقبل التجزى وتفاوت الاحكام فلونوي مرتبة من مراتبه صح كالخروج ^(٢) سفر او غيره والبيذونة خفيفة وغايظة فافهم  مسألة  ^(٣) الاستواء

(١) صرح صاحب المفتاح بان الاجماع وقع على ان المصدر الغير المنون للطبيعة من حيث هي ولا فردية فيه وان الخلاف المشهور في ان اسم الجنس هل هو للطبيعة أو للفرد المنتشر انما هو فيما عدا المصدر الغير المنون اهـ منه (٢) دفع لما برد على الفروع حيث قالوا لو أراد السفر في قوله ان خرجت فطالق صدق وكذا في البيذونة ولا يخفى ما فيه لان نسبة المراتب الى المشكك كنسبة الافراد الى المتواطى وفيه تأمل بمدقأمل انتهى منه (٣) قوله الاستواء اعلم انه كما ان الاستواء بوجه ما يديهى كذلك عدم الاستواء بوجه ما وكما ان عدم الاستواء مطلقاً محال

بين الشئيين بوجه ما معلوم الصدق وسلب الاستواء مطلقاً
معلوم البطالان فلا ينيد الأول ولا يصدق الثاني إلا ببعض
الوجوه فقوله لا يستوي الآية عام مخصوص لا مخالفة فيه كما
ظن^(١) وإنما النزاع أن عمومه بعد ما خصص هل يخص الآخرة
كما هو رأى أبي حنيفة فيقتل المسلم بالذمى لعموم آيات القصاص
أو يعم الدارين كما ذهب إليه الشافعي فلا يقتل لمعارضة الآيات
والظاهر مع أبي حنيفة لقوله أصحاب الجنة هم الفائزون والحديث

كذلك الاستواء من كل وجه فيخيل هنا أربع شبه متعارضة ثنتان
منها تدل على خصوص النفي وثنتان على عمومها أما الدالتان على الخصوص
فأولاهما أن الاستواء عام لأن الخصوص لا يفيد فيكون عدم الاستواء
خاصاً لأنه رفع الإيجاب الكلي وثانيتهما أن عدم الاستواء لو كان عاماً لم
يصدق لأن المساواة بين كل شئيين بوجه ما معلوم بالضرورة وأما
الدالتان على العموم فأولاهما أن الاستواء خاص لأن العموم لا يصدق
لأن عدم المساواة بين كل شئيين بوجه ما معلوم بالضرورة فيكون عدم
الاستواء عاماً لأن رفع الإيجاب الجزئي سلب كلي وثانيتهما أن عدم
الاستواء لو كان خاصاً لم يفد لأنه معلوم الصدق بين كل شئيين والتحقيق
ما أشار إليه أن عموم الاستواء الاستفادة لا للدلالة وخصوص عدم الاستواء
للاصدق والدلالة تعم كما في سائر الطبائع المنفية فتدبر انتهى منه
(١) قوله كما ظن أي كما في كتب الشافعية من المختصر وغيره انتهى منه

ابن اليلمانى قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلما بجماعه
ولقول علي رضي الله تعالى عنه انما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم
كدماؤنا - مسألة - جواب السائل غير المستقل كنعم
يساوى السؤال فى العموم اتفاقا وفى الخصوص قيل كذلك
وهو الا وجه وقيل نعم عند الشافعى ^(١) لترك الاستفصال وفيه ما فيه
وأما المستقل فان كان مساويا يتبع وان كان خاصا لا يعم الا بالقياس
وان كان عاما واردا على سبب خاص سؤال مثل قوله فى بئر
بضاعة ان الماء طهور لا ينجسه شئ أو غير سؤال كما روى أنه
مربشة ميمونة فقال أيما اهاب دبع فقد طهر فعند الاكثر
المبرة للعموم اللفظ لا لخصوص السبب وعن الشافعى بالعكس
وصححه امام الحرمين. لنا أولا اللفظ عام وخصوص السبب



(١) قوله نعم عند الشافعى نقل العموم عند الشافعى فى شرح الشرح
عن الآمدى وكثير من المستدلين فيه لما قال الشافعى ان ترك الاستفصال
فى حكاية الحال مع قيام الاحتمال نزل منزلة العموم فى المقال والحق ما قال
الامام انه لا يبيح الى ادعاء العموم فيه لانه فرع استقلال الكلام بنفسه
ومن ثمة قال فى شرح المختصر الجواب ان لم يكن مستقلا فلا نزاع فى
تبعيته للسؤال وأما العموم بالقياس فلا كلام فيه فتدبر انتهى منه

(١) لا يمنع العمل به وثانياً تمسك الصحابة ومن بعدهم كآية السرقة وهي واردة في سرقة المجن أورداء صفوان بن أمية وآية الظهار في سلمة بن صخر البياضي أو اوس بن الصامت وآية اللعان في هلال بن أمية أو عويمر إلى غير ذلك. قالوا أولاً لو كان عاماً لجاز تخصيص السبب بالاجتهاد قلنا الملازمة ممنوعة للقطع بدخوله فانه جواب وأجيب أيضاً بمنع بطلان اللازم فان أبا حنيفة أخرج بالاجتهاد ولد الأمة الموطوءة لسيدها من عموم قوله عليه السلام الولد للفراش فلم يثبت نسبه منه الا بدعواه مع وروده في ولد وليدة زمعة وقد كانت أمة مستفرشة ولما كان اخراج المورد غير معقول قيل ما أخرج أبو حنيفة السبب الخاص الذي هو ولد زمعة بل أخرج ما سواه وقيل تنقيح المناط يدل على أن السبب الاستفراش ولا مدخل للخصوصية فالصواب في توجيه كلام أبي حنيفة ما نقل عن الفزالي وهو

(١) قوله لا يمنع اذ كثيراً ما يجاب بإيراد كلية عامة كالمسئل هل يرفع زيد من ضرب زيد فيقول كل فاعل مرفوع وهذا النمط من الجواب بلغ إلى مبلغ بعض المعجب من انكاره والسر ان هذه كبرى لعنرى سهولة الحصول فافهم اه منه

ان الحديث لم يبلغه وبذلك صرح الامام في البرهان أقول كل ذلك لعدم اطلاعهم بمذهب أبي حنيفة فان الامة ما لم تصر أم ولد ليست بفراش عنده والاخراج فرع الدخول وأما وليدة زمعة فكانت أم ولد له كما قيل ويدل عليه لفظ وليدة فانه فميلة بمعنى فاعلة على انه منع انه صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم أثبت نسبه بقوله هولك بل معناه هوارث لك ويؤيده قوله عليه السلام اسودة وأما أنت فاحتجبي منه فانه ليس لك بأخ وثاني الوعم لم يكن لنقل السبب فائدة وقد دونوا فيه قلنا فائدته منع تخصيصه بالاجتهاد وربما تكون معرفة الاسباب قرينة على فهم المراد. وثالثاً او قال لا أتعدى في جواب تغد عندي لم يعم قلنا ذلك بعرف خاص فيه ولهذا اوزاد اليوم عم على أن زفر يمنع الملازمة . ورابعاً على تقدير العموم لم يكن مطابقاً قلنا الزيادة لفائدة لا تنفي المطابقة. وخامساً نص في السبب فقط وقد كان ظاهراً في الكل^(١) فلو عم كان محكما باحد مجازات محتملة أقول



(١) تقريره العام صار مجازاً حيث صرف الى غير ما وضع له وهو النصوصية في السبب فلماذا المجاز ثلاثة احتمال السبب فقط والسبب مع بعض الافراد والسبب مع جميع الافراد فلو عم أى حل على الاحتمال

بل يكون حكماً بمجاز مرجوح قلنا أولاً القطع من خارج فهو
 المحقق للنصوصية وثانياً النصوصية في البعض لا تستلزم المجازية
 لأنها بالاستعمال وهو في الكل كذا في التحرير أقول تساوى
 النسبة الى الجميع مع قطع النظر عن الخارج لازم الحقيقة
 بالضرورة فاذا انتفى انتفت  مسألة  ^(١) الجمهور
 فعله عليه السلام لا يعم الامة الا من خارج وكذا نقله بصيغة
 فعل كصلى في الكعبة لا يعم الاقسام والازمان والامة لانه
 حكاية عن وجود جزئى واحد وصدقها بمطابقة المحكى عنه
 فلا يزيد فلا يعم وأمانحو صلى العشاء بعد غيبوبة الشفق فتعميمه
 الشفقين الحمرة والبياض وان صح ^(٢) عند معمم المشترك فلا يدل

الثالث كان تحكما اذ لا ترجيح ثم تعقبه المصنف بان رجحان أحد
 المتساويين وان كان محذورا لكن رجحان المرجوح أشد استحالة وهو
 اللازم هنا لان السبب فقط راجح فتأمل اهـ منه رحمه الله

(١) قواه الجمهور الخ قد خلط ابن الحاجب في موضع هذه المسألة فانه
 يفهم من بعض عباراته الفعل المقابل لا قول ومن بعضها الفعل المصطلح
 من أقسام الكلمة كما يلوح بالرجوع اليه انتهى منه

(٢) قوله عند معمم الخ فيه رد على ابن الحاجب وشارح المختصر
 لا تبعه له انتهى منه

على تكرار الصلاة لكون البياض دائما بعد الحمرة فصح أن
يراد صلى بهما صلاة واحدة وربما يتوهم التكرار من نحو
كان يصلي العصر والشمس بيضاء وكان يجمع بين الصلاتين
في العصر فتقيل ذلك من كان عرفا اذ لا يقال ذلك عند صدور
الفعل مرة على ما صرح به الامام في المحصول وقيل من المضارع
فان قولك بنو فلان يكرمون الضيف يفيد العادة ولو بدل
بالماضي لم يفد وقيل من المجموع^(١) أقول انه أقوى قالوا عم نحو سها
فسجد وفعلت أنها ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا قلنا
من خارج أو من تنقيح مناط التفريع  مسألة  *
اذا حكى الصحابي حالا وقيل قولاً بلفظ ظاهره العموم نحو
قضى بالشفعة للجار ونهى عن بيع الفرر يحمل على عموم المحكي
عنه خلافاً للاكثرين . لنا انه عدل ضابط عارف باللغة فالظاهر
المطابقة قالوا يحتمل أن يكون قوله عليه السلام خاصاً فظن
عاماً والاحتجاج بالمحكي قلنا^(٢) خلاف الظاهر من علمه أقول علم

(١) قوله أقول انه أقوى أي هذا القول أقوى اذ دلالة المجموع
أقوى والفرق لا يخفى انتهى منه رحمه الله (٢) قوله خلاف الظاهر من
علمه الخ أجاب في شرح المختصر بانه خلاف الظاهر من علمه وعداته

الحاكمي وقوة فهمه لا يقتضى عموم المحكي عنه صيغة وإنما الكلام فيه ~~مسئلة~~ ~~مسئلة~~ ~~مسئلة~~ المقتضى ما استدعا صدق الكلام أو صحته وعلى هذا فالمحذوف منه ويمثل بقوله رفع عن أمتي الخطأ والنسيان فإن كان خاصاً أو عاماً بعينه لزم ذلك ومنع عموميه لعدم كونه لفظاً كما وهم ليس بشئ لأن المقدر كاللفوظ وإن كان ثم تقديرات يصح كل بدلا فلا يضر الكل عندنا خلافاً للشافعية بل إن اختلفت أحكامها ولا معين فجمل وإن لم تختلف فالمقدر المنتشر لنا في الواحد كفاية والضرورة تقدر بقدرها. قالوا أولاً اضرار الكل كرفع أحكام الخطأ أقرب إلى الحقيقة كرفع ذات الخطأ أقول كليته ممنوعة لجواز أن يكون المقتضى في الإثبات على أن اضرار الكل كأنه مجازات وقلة المجاز أولى ومن ههنا قلنا الاجمال أولى من التعميم وقد يجاب تارة كما في التحرير بأن الحمل على الأقرب إنما

فأورد عليه بعض الفضلاء أن ظن ما ليس بعام عاماً لا ينافي العدالة فعدل إلى ما هو المذكور في الكتاب ولا يخفى أن الممدول إليه أحسن من الممدول عنه لكن يرد عليه أنه لا يازم من العلم بالظهور المطابقة لمراد الشارع ولا يازم أن يكون العموم بالصيغة بل يجوز بالاجتهاد فتأمل انتهى منه

هو اذا لم ينفه الدليل وكون الموجب لاضمار البعض ينفي اضمار الكل لانه بلا مقتضى أقول اقتضاء البعض مطلقاً أعم من اقتضاء الكل أو البعض فقط وانما الكلام في أن أيهما يرجح ولو من خارج فتدبر وأخرى كما في المختصر بان باب غير الاضمار أكثر^(١) فوق التعارض وبقي دليل البعض سالماً وأورد بان الكلام

(١) قوله فوق التعارض أي بين هذا الدليل النافي للجميع ودليل الخصم المثبت للجميع فوق التساقط ان قلت كما ان هذا الدليل النافي للجميع معارض لدليل المثبت للجميع كذلك معارض لدليل البعض قلت أولاً بناء على الترجيح بكثرة الأدلة ان دليل اثبات الكل ودليل البعض قد اتفقا في ثبوت البعض فدليل النافي انما يعارض لاحدهما ويترجح الآخر وهو معنى بقاء دليل البعض سالماً وتارة ان دليل النافي مطلقاً ودليل الجميع انما يتعارضان في صفة العموم لان ثبوت البعض بالضرورة لا يمكن أن يعارضها شيء من الاكثرية أو الاقربيه فمعنى بقاء دليل البعض سالماً بقاء دليل البعض فقط سالماً عن معارضة الجميع وأما معارضة النافي معه قد علم سقوطها بالضرورة ولا يذهب عليك ان بهذا التقرير يندفع عن جواب المختصر الرد المذكور في المتن أيضاً الذي أورده الفاضل مرزاجان فتدبر وأجاب ذلك الفاضل عن أصل الايراد بان التضاد الحقيقي انما هو بين السلب الكلي والایجاب الكلي فمنافاة دليل الثاني أشد وأقوى مع دلائل الجميع بخلاف البعض فقط ولا يخفى وهذه انتهى منه

على تقدير لزوم الاضرار صونا عن الكذب في كلام الشارع
وثانياً اذا قيل ليس في البلد سلطان فهم نفى جميع الصفات من
العدل والسياسة وانفاذ الحكم وغيرها قلنا ذلك بعرف خاص
فيه فلا يقاس عليه على أنه يجوز أن يكون من عموم المقدر
لا من عموم التقديرات مع أنه يحتمل أن يراد بالسلطان صفاته
مجازاً أقول ولك أن تمنع الملازمة أيضاً بل المفهوم نفى من يجمع
الصفات ﴿ فرع ﴾ اعلم ان الحكم دنيوى واخروي ولا
تلازم اذ ينتفى الاثم ويلزم الضمان فلولاً الاجماع على ان الاخروي
مراد في الحديث لتوقف لكنه اجمع عليه فانتفى الآخر
فقسدت الصلاة بالتكلم خطأ او نسياناً وانما لم يفسد الصوم
بالثاني للنس وقياس الشافعى الاول عليه لا يضرنا لان الكلام
في عدم ايجاب الحديث على انه مع الفارق لندرة الكل مع
التذكر ولا تقاس الصلاة على الصوم لان عذره حين عدم
المذكر لا يستلزمه مع وجوده وهو هيئة الصلاة ولذا وجب
الجزاء بقتل المحرم الصيد ناسياً ﴿ فرع آخر ﴾ في طلق نفك
يصح نية الثلاث فوهم انه من باب اضرار الكل فأجيب بانه

متضمن للمصدر لان معناه أوجدى طلاقاً والمصدر يصح فيه نية الثلاث كما في أنت الطلاق أو طالق طلاقاً أقول منقوض بنحو لا آكل فتأمل^(١) ونقض في المشهور بطلاق ودفع بان الطلاق فيه وصفها وهو أثر التطليق وتكرر الاثر بتكرر المؤثر والمؤثر غير مكرر لان الثابت لتصحيح الخبرية من باب المقتضى فلا يقبل العموم وقد يقال منقول الى انشاء الواحدة فما فوقها لا لفظ له ❧ مسألة ❧ — * لمفهوم المخالفة عند قائله عموم خلافا للنزالي فليل لفظي يعود الى أن العام هل هو ما استغرق في محل النطق أو في الجملة اذ لا خلاف في ثبوت نقيض الحكم لافي محل النطق عموم ما وفي التحرير جاز أن يقول النزالي بثبوت النقيض على العموم وينسبه الى الاصل لا الى المفهوم كطريق الحنفية أقول أولاً الكلام بعدم تسليم المفهوم وثانياً النسبة عموماً

(١) قوله ونقض الخ إشارة الى الجواب وذلك بأن يقال ان الفعل في لا آكل نفس الاكل وفي طلقى ليس الطلاق فعلاً بل الايقاع وهو لم يكرر لكن لما اعتبر تماق الايقاع بمصدر آخر صح فيه نية الثلاث فكان بنحو لا آكل شيئاً فتأمل انه دقيق وعلى هذا اندفع النقض بطلاق أيضاً فتدبر اهـ منه

الى الاصل لا يصح اذ ربما يكون المفهوم وجوديا وقيل بل
النزاع في أن العموم ملحوظ المتكلم فيقبل التجزى في الارادة
أولا بل لازم عقلي فلا يقبله وهو مراد الغزالي وأورد أن كلامه
لا تحمل هذا التوجيه حيث قال في ردهم لان العام لفظ
يتشابه دلالاته والتمسك بالمفهوم ليس تمسكا باللفظ بل بسكوت
أقول ^(١) بل النزاع في أن المفهوم هل تتشابه دلالاته فيكون عاما
أو متفاوت فلا يكون والفحوى يجوز أن يتفاوت فان قولك
في القتل العمد قود دلالاته على عدمه في الخطا تفاوت دلالاته على

(١) قوله بل النزاع الخ على هذا معنى كلام الغزالي ان العام يجب أن يتساوى
دلالاته والتمسك بالمفهوم لما كان تمسكا بسكوت يجوز أن يتفاوت وحاصله ان
العام يدل سواء والمفهوم لا يدل كذلك فلا يكون المفهوم عاما ثم لا يخفى
انه وان كان يصح أن يكون وجهاً للنزاع في المسئلة لكنه بعيد من كلام
الغزالي حيث قال في المستصفي النزاع عائد الى ان العموم من عوارض
الالفاظ خاصة أم لا فان من يقول بالمفهوم قد يظن المفهوم عموم ما و يتمسك
به وفيه نظر لان العام لفظ تتشابه دلالاته بالاضافة الى مسمياته والتمسك
بالمفهوم الفحوى ليس تمسكا بلفظ بل بسكوت فاذا قال في سائمة الغنم
زكاة فتفى الزكاة عن المملوكة ليس بلفظ حتى يعم اللفظ أو ينخص انتهى
هذا منه

عدمه في شبه العمد فافهم — ❧ مسألة ❧ — مثل قوله صلى
الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده معناه
بكافر لانه لو لم يقدر شيء لا تمتنع قتله مطلقاً وانه باطل اتفاقاً
فيقدر المذكور سابقاً للقرينة فيكون عاماً صيغة وهذا معنى قول
الحنفية كلما عم المعطوف عليه عم المعطوف لان العطف للتشريك الا
بدليل خلافاً للشافعي رحمه الله ثم هو مخصوص بالحربي لقتله بالذمي
اجماعاً وتخصيص المعطوف يوجب تخصيص المعطوف عليه بما
خص به عندهم خلافاً للشافعية فيجوز عندهم قتل المسلم بالذمي
لعموم آيات القصاص ويصير الزاماً على الخصم بمفهوم المخالفة
قالوا أولاً لو كان كذلك للزم تقييد عمرو في نحو ضربت زيدا
يوم الجمعة وعمر يوم الجمعة لان العلة وهو أن العطف للتشريك
مطابقاً مشتركة فلنا يلزم ظهوره ^(١) فان الجمع بحرف الجمع كالجمع
بلفظ الجمع ومخالفة النحاة في نحوه في نحو لأن المجتهدين هم

(١) قوله فان الجمع بحرف الخ وينجذب بالفرق بانه انما قدر ثمة بكافر
للضرورة فانه لو لم يقيّد لا تمتنع قتل ذى العهد مطلقاً ولا ضرورة
ههنا فان ضرب عمرو مطلقاً سواء في يوم الجمعة أو في غيره لا مانع عنه
انتهى منه

المتقدمون في أخذ المعاني من قوالها وثانياً لو كان عاماً لكان الكافر الاول للحربي فقط فيفسد المعنى قلنا قد خص الثاني أيضاً كما مر^(١) وقد اعترض في شرح الشرح بأن الاول خاص بالبتة سواء قدر الثاني عاماً أولاً فلا معنى للملازمة قيل هذه اتفاقية عامة ويكفي ذلك في المطلوب أقول بل المعنى لو عم لكان عاماً مع خصوص الاول^(٢) وهذه لزومية فافهم

﴿التخصيصات﴾ وهو قصر العام على بعض مسمياته وقد يقال لقصر اللفظ مطلقاً على بعض مسماه قيل في القصر قصوراً ذلاً يخرج نسخ البعض وأجيب بأن هناك ليس قصراً على البعض بل أريد الكل ثم رفع البعض بخلاف التخصيص فأورد أن النقص باعتبار الحالة الثانية باق أقول ليس الاستعمال الا

-
- (١) قوله وقد اعترض في شرح الشرح الخ اذ يصير معناه لا يقتل مسلم بكافر حربي ويقتل بالذمي ولا ذو عهد في عهد بكافر لا بحربي ولا بذي وفساده ظاهر لان ذلك لا يصاح مقصوداً للشارح لما فيه من حط مرتبة المسلم عن الذمي فوجب تخصيص الثاني دفماً لهذا الفساد تدبر انتهى منه
- (٢) قوله وهذه لزومية توضحه ان ذلك مثل قولك لو كان الانسان موجوداً لكان منحصراً في فرد واحد ولا يخفى ان هذا على تقدير صدقه لزومية فهو كذلك وفيه تأمل بعد فتأمل انتهى منه

واحدا فلا تعدد الارادة ولو تعددت تعددت وحينئذ يجوز أن يكون النسخ في استعمال مخصص في آخر^(١) ثم يشكل على رأى من جوز تأخير المخصص الثاني والحق أن المتراخي ناسخ مطلقا وأكثر الحنفية خصصوه بمستقل مقارن فلا استثناء ونحوه ليس منه عندهم ﴿مسئلة﴾ * التخصيص جائز عقلا وواقع استقرار خلافا لشدوذ قالوا انه كذب وفي شرح الشرح أو بدء ليشمل الانشاء ودفع بأن الخلاف ليس الا في الخبر على ما صرح به الآمدى وغيره كما في التيسير أقول ومن ههنا بين ضعف ما قيل^(٢) ويمكن الجواب بأن كل انشاء يلزمه خبر أو أنه لا قائل بالفصل قلنا يصدق مجازا فانه لا يلزم من النفي حقيقة النفي مجازا — ﴿مسئلة﴾ — وهو جائز بالعقل خلافا

(١) قوله نعم يشكل يعنى ان من لم يجوز تأخير المخصص الاول لان ذكر العام وحده يدل على ارادة العموم والتخصيص ينافيه ومع هذا يجوز تأخير المخصص الثانى يرد عليه ان الفرق بينه وبين نسخ البعض مشكل فتأمل انتهى منه رحمه الله تعالى

(٢) قوله ويمكن الجواب وأما الجواب عن توهم البداء فهو انه انما يلزم لو أريد العموم من أول الامر أما لو كان المراد هو البعض من الابتداء فلا وأما الجواب عن النسخ فسيأتى في باب انتهى منه

لطائفة قال السبكي لا نزاع في أن ما يقضى العقل بخروجه خارجاً عما هو في أن اللفظ هل يشمله فمن قال نعم سماه تخصيصاً ومن قال لا كما هو ظاهر كلام الشافعي رحمه الله تعالى لم يسمه لنا العموم لغة والخصوص عقلاً في قوله تعالى وهو على كل شيء قدير إذ لا شيء من الواجب والممتنع بمقدور عقلاً وفي قوله تعالى والله على الناس حج البيت والاطفال والمجانين لا يفهمون قالوا أولاً لو صح لصحت ارادة العموم لغة والعاقل لا يريد المحال عقلاً وأجيب في التحرير بمنع الملازمة بل اللازم الدلالة أقول أنه مكابرة فإن إطلاق اللفظ على مسمياته لغة صحيح قطعاً وفي المختصر بأن التخصيص للمفرد وهو على كل شيء مثلاً ويصح ارادة الجميع منه إلا أنه إذا وقع في التركيب ونسب إليه ما يمتنع عقلاً نسبته إلى الكل كالخلقوية منعه. أقول العموم قد لا يكون إلا من التركيب كالنكرة في حيز النفي والحق أن لا منع من اللغة بالنظر إلى نفس الكلام فقط والعاقل لا يريد كل ما لم يمنع اللغة بل ما لم يمنع الواقع وثانياً أنه بيان فيتأخر والعقل متقدم قلنا ذاته لا صفته فيتأخر بيانه وثالثاً لو جاز لجاز

النسخ به لانه بيان مثله قلنا العقل عاجز عن درك المدة المقدرة
للحكم بخلاف التخصيص أقول وأيضاً منقوض بالاجماع وخبر
الواحد والقياس لجواز التخصيص بها دون النسخ فتأمل ورابعاً
تعارضاً فالترجيح تحكم أقول رجحتم في الاول مع أنه مناف
لما لا نزاع فيه كما مر ~~مسئلة~~ * لا يجوز تأخير
المخصص عند الحنفية خلافاً للشافعية لنا أن العام بلا مخصص
يفيد ارادة الكل فالتأخير تجهيل ونقض الآمدى بتأخير
النسخ فانه يجوز اتفاقاً ويجاب بأنك أوجبت العمل الى سماع
الناسخ بخلاف المخصص أقول بأن الدوام قطعاً ليس بالصيغة
هناك بخلاف الكل في العام فتأمل * اعلم أن الدليل يجري
في المخصص الثاني ولعل مراد المجوزين منا تأخير التفصيلي
عن الاجمالى لانه بيان المجل حينئذ^(١) والمختار فيه جواز التأخير
الى وقت الحاجة قالوا أولاً جعل السلب للقاتل مطلقاً كما هو

(١) قوله والمختار فيه الخ وقد احتجوا بقوله ولذى القربى فانه عام ثم بين
انهم بنو هاشم دون بنى أمية وبنى نوفل أقول مندفع لان المتبادر من
القراية عرفاً القراية القريبة فالبيان بيان تقرير أو تفسير لا بيان تغيير
وانما النزاع في هذا الاخير انتهى منه

قول الشافعي وأحمد أو برأى الامام كما هو قول أبي حنيفة
ومالك بعد قوله فأن لله خمسة الآية فقد خص عنه قلنا كل
متراخ ناسخ لا مخصص فقل فيه ابطال القاطع بالمحتمل
فأجيب بأن نسخ البعض بيان من وجه فيجوز^(١) كالتخصيص
والفرق تحكم وثانياً قال لنوح وأهلك وتراخي اخراج ابنه
بقوله انه ليس من اهلك قلنا هو بيان المجمل وهو الاهل فانه
شاع في النسب والاتباع أو الاستثناء المجهول الا من سبق
عليه القول وقول نوح ان ابني من أهلي بظن ايمانه فانه كان
منافقاً على ما قيل أو ظن ارادة النسب وثالثاً الذين سبقت لهم
منا الحسنی نزل بعد اعتراض ابن الزبير على انكم وما تعبدون
وما عرف أنه صلى الله عليه وسلم قال له ما أجهلك بلغة قومك
مالم لا يعقل فلا أصل له قلنا عمومها إنما هو في معبود المخاطبين
وهو الاصنام كما ذكره السهيلي فلم يتناول عيسى والملائكة

(١) قوله كالتخصيص لان التخصيص يبين ان المراد هو البعض من
أول الامر ونسخ البعض يبين ان المراد هو البعض بعدمضي زمان واذا جاز
الاول بالمحتمل فليجز الثاني اذ لا فارق مؤثر بينهما فتأمل انتهى منه

فاعترضه تعنت والنزول تصریح بما علم أو تأسیس وليس بتخصيص.
فتدبر - مسألة - التخصيص الى كم فالأكثر الى الأكثر
وقيل الى ثلاثة وقيل الى اثنين وقيل الى واحد وهو مختار الحنفية لنا
أولا جواز أكرم الناس الا الجهال وان كان العالم واحداً
اتفاقاً وكذا سائر المخصصات المقارنة فتجوز ابن الحاجب
في الصفة والشرط الى اثنين فقط تحكم وثانياً الذين قال لهم
الناس والمراد نعيم بن مسعود باتفاق المفسرين والجواب بان
الناس للمعهود فلا عموم مدفوع بأن التخصيص كالعهد فانا
اشرطنا المقارنة في المخصص قالوا لو قال قتل كل من في
المدينة وقد قتل ثلاثة عد لاغيا قلنا اذا ذكر المخصص معه
منعنا الملازمة وأما انحطاط رتبة الكلام عن درجة البلاغة فليس
الكلام فيه. قالوا انه قصر للعام على بعض المسمى وهو في الجمع ثلاثة
أو اثنان^(١) ولعلمهم جوزوا في غير الجمع الى الواحد قلنا عموم^(٢)

(١) قوله ولعلمهم لما كان دليلهم غير مستلزم المدعى قال ولعلمهم الخ اتما
للتقريب تدبر انتهى منه (٢) قوله قلنا عموم الخ على انه خبر وانما النزاع
في التكليف التي يحتاج الى معرفتها لا عمل بها كذا في شرح المختصر وفيه
ما فيه انتهى منه

باعتبار الآحاد لا الجماعات ﴿مسئلة﴾ العام بعد التخصيص
 ليس بحجة مطلقا عند أبي نور ورد بأن أخص الخصوص مقطوع
 والا لكان نسخا لا تخصيصا ان قيل الواحد الغير المعين بمحل
 قلنا ممنوع فانه أى واحد كان ^(١) اقول يرد مثله على الجمهور في
 المبهم فتدبر وقيل حجة في أقل الجمع وقيل حجة ان
 خص بمتصل والجمهور بمبهم ليس حجة خلافا لفخر الاسلام في
 المستقل وقيل يسقط المبهم والعام يبقى كما كان وبمين ظنية الا
 عند أكثر الحنفية اذا كان غير مستقل قالوا انه الآن كما كان لنا
 استدلال الصحابة بالمخصص بمبين وبقاء تناول للباقي بلامانع
 وهو الاجمال وعصيان من قيل له أكرم بني تميم ولا تكرم فلانا فلم
 بكرم واستدل بان دلالة على فرد لا توقف على دلالة على فرد آخر
^(٢) والالزم الدور أو التحكم وأجيب بأن دور المعية لا يمتنع وحينئذ

(١) قوله اقول يرد مثله النخ ويمكن ان يجاب بان مرادهم انه لا يكون
 قابلا للاحتجاج في موارد جزئية كالمجمل فتأمل اهـ منه

(٢) قوله والالزم النخ أى ان توقف دلالة على فرد على دلالة على فرد
 آخر فان عكس حتى يوقف دلالة على الآخر على دلالة لزم الدور
 والا كان ترجيحا بلامرجح وهو التحكم انتهى منه

فلا يوجد ان لا معا وان أمكن تعقل أحدهما بدون الآخر كعمولى
 علة واحدة وأما الظنية فلأنه يتضمن حكماً شرعياً والأصل فيه التعليل
 فأمكن قياس مخرج بعضاً آخر وهذا احتمال عن دليل فليس
 الآن كما كان أقول لا تقرب فان العام المخصوص يجوز أن
 يكون في خبر ككلمة التوحيد^(١) وهى قطعية فتدبر قال فخر
 الاسلام للمخصص شبه بالاستثناء لا خراجه البعض وشبهه
 بالناسخ لاستقلاله فاذا كان مجهولاً يبطل ذلك شبهه بالناسخ
 لبطلان الناسخ المجهول ويبطل العام شبه الاستثناء لتعدى
 جهالته اليه واذا كان معلوماً فشبهه بالناسخ يبطل العام لصحة
 تعليله فجعل المخرج وشبهه الاستثناء يبقى قطعيته فلا يبطل العام
 من كل وجه في الوجهين بل ينزل من القطعية الى الظنية
 للشبهين وفيه نظر ظاهر لان شبهه بالناسخ ليس في المجهول الا
 لفظاً والمعتبر المعنى قالوا بطل العموم وما تحته مجازات فكان
 مجملها قلنا ذلك^(٢) اذا كانت المجازات متساوية وههنا الباقي

(١) قوله وهى قطعية ويمكن أن يجاب بما سيأتى ان كلمة التوحيد على
 عرف الشارع تدبر انتهى منه (٢) قوله اذا كانت الخو به يندفع كون

راجع لانه أقرب ﴿مسئلة﴾ * العام المخصص مجاز عند جماهير
 الاشاعرة ومشاهير المعتزلة وقال الحنابلة وأكثر الشافعية
 بل جماهير الفقهاء ومنهم الإمام السرخسي حقيقة وقال امام
 الحرمين وبعض الحنفية حقيقة في الباقي مجاز في الاقتصار عليه
 وعن الشيخ الجصاص من الحنفية علي ما نقل الشافعية ان بقي غير
 منحصر وعنه كما نقل الحنفية وهم بنقل مذهبه أجدران كان الباقي
 جمعاً وأبو الحسين وبعض الحنفية حقيقة ان خص بغير مستقل
 لقاضي ان خص بشرط أو استثناء وعبد الجبار^(١) علي ما اشتهر عنه
 ان خص بشرط أو صفة وقيل ان خص بلفظي فهذه ثمانية مذاهب
 نأه حقيقة في الاستغراق اتفاقاً فلو كان للباقي أيضاً حقيقة
 لم الاشتراك هذا خلف . واعترض أولاً بان ارادة الاستغراق باق

لأقل من الجمع وغيره مقطوعاً تدبراه منه

(١) قوله علي ما اشتهر عنه إشارة الى مقال العلامة ان عبد الجبار قال
 بكتابه المسمى بالعمدة الصحيح انه يصير مجازاً بأي شيء خص لانه
 استعمال لفظ في غير ماوضع له بقرينة اتصت أو انفصلت لكن المشتهر
 به ما ذكر في المتن حتى قيل ان المذكور في العمدة قوله السابق ثم
 جمع الى ما اشتهر عنه هذا انتهى منه

وخروج البعض طراً من المخصص أقول ان أراد ارادته تعقلا
 ففي كل مجاز كذلك وان أراد استعمالاً فلا شك أن الحكم
 على البعض والمعتبر الاستعمال الذي يكون مناطاً للحكم على أنه
 يتضمن لغوا ضرورة أن الحكم على البعض يتم بالبعض فافهم وثانياً
 بأن ارادة الباقي ليس بوضع واستعمال ثان بل بالاول بخلاف
 المشترك والمجاز ودفع بان لا كلام في ارادة الباقي في ضمن
 ارادة الكل كما كان قبل التخصيص بل في ارادته بخصوصه
 بقرينة التخصيص وهذا معنى ثان لا بد له من استعمال ثان
 وثالثاً كما قال السرخسي ان الصيغة للكل وبعد التخصيص
 البعض هو الكل . أقول فان العام هو اللفظ المستغرق لما يصلح
 له حقيقة أو عرفاً ولذلك لم يكن الجمع للمعهودين عاماً . الخابلة
 ومن وافقهم قالوا أولاً التناول باق كما كان وقد كان حقيقة
 قبل قلنا كان مع غيره والآن وحده فقل هذا لا يغير صفة
 تناوله لما يتناوله قلنا بل مغير لان ذلك التناول كان في ضمن
 الكل اجمالاً وهذا له بخصوصه وثانياً يسبق الباقي الى الفهم
 وهو دليل الحقيقة قلنا يتبادر مع القرينة وهو دليل المجاز قيل

ارادة الباقي معلومة بدون القرينة انما المحتاج اليها عدم ارادة
المخرج ويدفع بان الكلام في ارادة الباقي بخصوصه لا في
ضمن الكل وهذا لا يعلم بدون القرينة قال الامام العام كتكرير
الآحاد وفيه اذا بطل ارادة البعض لم يصر الباقي مجازا قلنا
ليس مثله من كل وجه أقول وأيضاً لا تقريب فانه لا يستلزم
المجازية من حيث الاقتصار بل ينافيه كما لا يخفى . أبو الحسين
لو كان الاخراج بما لا يستقل يوجب تجاوزا لزم كون المسلم
للمعهود مجازا والجواب كما في شرح المختصر بان المجموع هو الدال
مندفع لانه بعد العلم بانهما كلمتان مجرد اعتبار مع أنه قال
الخصم به على ما نقل عنه في المعتمد وما قيل ان للمعرف بالعهد
وضعين للجنس قبل دخول اللام وللمعهود بعده فلا يخفى
مافيه والحق أن لا فرق بين المعرفة والنكرة الا بالاشارة الى
المعلومية وعدمها وعلى هذا فعموم المعرفة بتعريف الجنس انما
ينشأ من المقام لكن عدّوه من ^(١) الصيغ الموضوعه له الا

(١) لا يذهب عليك أن الكلام بعد فرض كون الصيغ المذكورة
سابقا موضوعه للعموم ودلالاتها من جهة الوضع لا من جهة المقام فالجواب
بان اسم الجنس أو الجمع اذا عرف تعريف الجنس كان مدلوله الاشارة

(١) أن يقال صار حقيقة عرفية فتدبر والقاضى مثله الا أن الصفة عنده كأنه مخصص مستقل وتحقيقه أن تخصيصها ليست لفظية بل من خارج بدليل أن الصفة قد تشمل كذا في شرح المختصر أقول بل لفظية لان التوصيف تقييد وهو ضد الاطلاق وقيل يكون اعتباريا على أنه منقوض بالشرط فتأمل ثم المخصص متصل ومنفصل والاول خمسة الاول الاستثناء المتصل . والمنقطع لا تخصيص فيه اعلم أنه اختلف في اطلاق لفظ الاستثناء عليه

الى الحقيقة وكان اطلاقه على كل واحد اطلاق الكلى على جزئياته فاذا طرأ عليه عدم تناوله للبعض لم يتغير تناوله للباقي فكان حقيقة بوجود الحقيقة خروج في المبحث على انه لا يجري فيهما ومتى ونحوهما انتهى منه رحمه الله (١) أقول يمكن أن يقال ان المعارف في الوضع العام للموضوع له الخاص وان كان ان الموضوع له جزئيات حقيقة للمفهوم الكلى الذى جعل آلة الوضع لكن يجوز أيضاً أن يكون كليات تحتها جزئيات اذا عرفت ذلك فليجز أن يكون لام التعريف من هذا القبيل فانها مع اشارتها الى معلومية الماهية ينبوع الى أقسامه المعروفة وحينئذ تكون تلك الاقسام معانى وضعية لها وعلى هذا عموم مدخولها كعموم مدخول كل والنكرة الواقعة تحت النفي وهذا وان كان تكلفا لكنه أوفق لكلام أهل العربية وعلماء الاصول انتهى منه

فقل مجاز وقل حقيقة فقل مشترك وقل متواط^(١) وهو مادل
على مخالفة بالا وأخواتها وقل لا يسمى حقيقة ولا مجازا وهذا
لا يعود الى طائل ثم لا خلاف في صحته لغة والشرط المخالفة
بوجه ما فيما يتوهم الموافقة مثل لكن نحو جاء القوم الاحمارا
وما زاد الا ما نقص فلا يقال ما جاءني زيد الا أن الجوهر الفرد
حق ﴿مسئلة﴾ * أداة الاستثناء مجاز في المنقطع وقل حقيقة
فقل مشترك وقل متواط أى وضعت لمعنى فيهما وضعا واحدا
لنا أن المتصل أظهر فلا يتبادر من نحو جاء القوم الا الا ارادة
اخراج البعض فلا يكون مشتركا ولا للمشارك ومن ثمة لم يحمله
علماء الأئصار عليه ما أمكن المتصل ولو بتأويل فحملوا له على
ألف الا كرا على قيمته ﴿مسئلة﴾ * قد اختلف في نحو على
عشرة الا ثلاثة دفعا للتناقض فالجمهور المراد بعشرة انما هو
السبعة والا ثلاثة قرينة كسائر المخصصات أقول وهو الصحيح

(١) قوله وهو مادل على مخالفة بالأى بما وضع للاخراج عن الحكم
السابق فلا يلزم أن يكون تعريفا لفظيا وخرج مثل جاءني زيد لا عمرو
تدبر انتهى منه

(١) لان تناول اللفظ باق كما كان فان العشرة مفهوم واحد لا يزيد ولا ينقص فهو من حيث هو هو لا يمكن أن يتصف باخراج الثلاثة منها وما قالوا في تحقيق الحقيقة ان الانسان الذي ليس بحيوان بل ليس بانسان من الافراد الفرضية للانسان (٢) فهو مخالف للعرف واللغة والمنع مكابرة ولو سلم الاتصاف فلا يمنع تناول أيضاً لان العشرة عشرة أطلق أوقيد (٣) ولو بالنقيض كيف لا وثبوت الذاتيات للذات ضرورى في مرتبة الذات. ثم لا اخراج عن الحكم على الكل أيضاً اذ لا حكم الا على السبعة بالاتفاق للزوم التناقض فلا اخراج عن الحكم الا تقديراً بمعنى لولاه

(١) قوله لان تناول الخ الحاصل انه لا يمكن الاخراج بالا ثلاثة من حقيقة العشرة ولا من الحكم عليه بل هو يمنع الدخول فهو نصب قرينة على ان الحكم على السبعة من أجزاء العشرة فقط فذكر العشرة وأريد السبعة منها في الحكم تدبر انتهى منه

(٢) قوله فهو مخالف للعرف واللغة كيف لا وقد صرحوا ان أخذ الفارابى قيد الامكان في العنوان مخالف للعرف واللغة فكيف الفرض والعجب من بعض الفضلاء حيث صرح في حاشية شرح المختصر ان هذا الاطلاق حقيقة فتأمل انتهى منه (٣) قوله ولو بالنقيض فيه اشارة الى انه يلزم المحذور الذى هربنا عنه فتدبر انتهى منه رحمه الله

لدخل فلا استثناء يمنع الدخول في الحكم فالعشرة انما استعمل
 في التركيب لافادة أن الحكم على السبعة فقط فتأمل جدا
 واستدل بانه لا يراد بالعشرة كمالها لانه ما أقر الا بسبعة اتفاقا
 وأجيب بأن الاقرار باعتبار الاسناد ولا اسنادا لا بعد الاخراج
 وقال جماعة ومنهم ابن الحاجب المراد عشرة أفراد^(١) لكن أخرج
 ثلاثة ثم أسند الى الباقي أقول قد لا يكون العموم المصحح
 للاخراج الا بعد الاسناد نحو ما جاءني الا زيد فتأمل قالوا
 أولا لو لم يكن المراد الكل لزم عود الضمير الى النصف في
 نحو اشترت الجارية الا نصفها فيكون المخرج الربع قلنا المرجع
 اللفظ باعتبار المفهوم وثانياً اجماع أهل العربية أنه اخراج بعض عن
 كل قلنا المراد الاخراج تقدير او الكلية باعتبار المفهوم ظاهراً
 وثالثاً فيه ابطال نصوصية العدد أقول فرق بين المفهومية والمراد
 بالحكم وليس العدد نصا الا باعتبار الاول وقال القاضي المجموع
 موضوع بازاء سبعة كما يوضع لشيء اسمان مفرد ومركب واليه

(١) قوله لكن أخرج ثلاثة قد أورد التفتازاني أنه مناف لما سيجيء
 من مختاره ان الاستثناء من الانيات نفى وبالعكس وقد ذكرنا جوابه
 في المتن فيما بعد فارجع اليه انتهى منه رحمه الله

مال كلام طائفة من الحنفية أقول يلزم أن يكون وضع له بل لكل عدد أسماء غير متناهية فان مراتب الاعداد لا تقف عند حد فتدبر وورداً أيضاً بلزوم عود الضمير في الانصاف الى جزء الاسم وبلزوم تخصيصه كمفهوم اللقب^(١) وبلزوم التركيب من ثلاثة أقول بل من أربعة في نحو ثلاثون الا أحد عشر وهو في غير المحكي والاول غير مضاف ولا معرب ولا حرف خلاف اللغة بالاستقراء ثم لما كان قول القاضي خلاف البديهة للقطع بأن المفردات باقية على أوضاعها أول بأن مراده أن المجموع حقيقة في السبعة بمعنى أن المفردات مستعملة في معانيها ومحصل المجموع معنى يصدق على السبعة لا يتبادر الى الفهم غيرها^(٢) وهذا يرجع الى أحد المذهبين ❦ مسألة ❦

(١) قوله كمفهوم اللقب لان معنى قولنا اشترت الجارية الانصاف اشترت نصف الجارية على رأيه فالتقى عن النصف لا يكون الا باعتبار مفهوم اللقب فتأمل انتهى منه رحمه الله (٢) قوله وهذا يرجع الى أحد المذهبين اعلم على تقدير الرجوع الى المذهب الثاني معنى استعمال المفردات في معانيها ظاهر وأما على تقدير الرجوع الى المذهب الاول فعنايه بقاء المفردات في معانيها السابقة من غير حدوث وضع جديد بالتركيب وأما التجوز فلا وضع جديد فيه ثم اعلم اني خالفت في تحقيق هذه المسئلة

* شرط الاستثناء الاتصال ولو عرفاً فلا يضر الانقطاع بسعال مثلاً وعن ابن عباس في خلافه روايات ولبعده جداً حمل على ما قال أحمد يصح التأخير بالنية قياساً على غيره أقول لا ينتقض بالشرط كما في المنهاج لقولهم بتأخر الشرط فلا اتفاق^(١) وقيل يصح الفصل في القرآن خاصة وقيل يصح مادام المجلس لنا أولاً اجماع الادباء ولهذا لو قال علي عشرة ثم زاد بعد شهر الا ثلاثة يمدّ لغواً وثانياً لم يجزم بصدق وكذب وعقد وفسخ روي أن أبا حنيفة دفع عتب المنصور الدوانيقي ثاني العباسية في مخالفة جده في هذه المسئلة بلزوم عقد البيعة واستدل لو جاز لم يعين تعالى لبر أيوب عليه السلام أخذ الضغث بل كان الاستثناء أولى ولم يقل صلى الله عليه وسلم^(٢) فليكفر عن يمينه والمراد

لشارح المختصر بوجوه كما يظهر بعد مقابلة كلامي بكلامه ولا يخفى على المتصف اللبيب ان الحق معي أو معه ومخافة التطويل مانع لي من التفصيل انتهى منه رحمه الله (١) قوله وقيل يصح كما روى انه نزل قوله لا يستوى القاعدون من المؤمنين الآية ولم يكن فيه الاستثناء ثم نزل قوله غير أولى الضرر أقول الظاهر انه مثل قول العباس الا الاذخر وسيأتي مسئلة التفويض انتهى منه (٢) قوله فليكفر عن يمينه قال عليه السلام من حلف على شيء ثم رأى غيره خيراً منه فليعمل به وليكفر

لم يعينه مطلقا فاندفع ما قيل انه لا ينهض على من جاوز بالنية
أقول فيهما نظر لان جوازه لا يستلزم رجحانه على عدمه فتأمل
قالوا أولا ألحق صلى الله عليه وسلم ان شاء الله تعالى وهو
كالاستثناء بقوله لأغزون قريشا بعد سنة فحمل ابن الحاجب
على السكوت المعارض لا يصح قلنا بل يقدر ثانياً وثانياً سألته
اليهود عن مدة أهل الكهف فقال غدا أجيبكم فتأخر الوحي
بضعة عشر يوماً ثم نزل ولا تقولن لشيء الآية فقال ان شاء
الله ومائة ما يرتبط به الا غدا أجيبكم قلنا بل المعنى أمثل ان
شاء الله وثالثاً ابن عباس عربي فصيح فقلوله متبع قلنا خلاف الاجماع
فمؤول ❦ مسألة ❦ * الاستثناء المستغرق باطل قيل
اتفاقا والحق اذا كان بلفظ الصدر أو مساويه وأما بغيرها
كعبیدی أحرار الا هؤلاء أو الا سالماً وغائماً وراشدا وهم
الكل فعند الحنفية لا يمتنع أقول فلعلمهم اکتفوا بالأفراد
الممكنة وعلى هذا فينبغي أن يجوزوا التخصيص الى الاحتمال
لا الى الواحد فقط فتأمل والاكثر على جواز النصف

عن يمينه انتهى منه

والاكثر ومنعهما الخبايلة والقاضي وقيل بمنعهما ان كان عددا
لنا في غير العدد أولا ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا
من اتبعك من الغاوين ومن ههنا بيانية لان الغاوين كلهم متبعوه
فاستثنى الغاوين وهم أكثر لأن قوله وما أكثر الناس ولو
حرصت بمؤمنين دل على أن الاكثر ليس بمؤمن وكل من
ليس بمؤمن فهو غاو وقيل لا حاجة الى اثبات أن من للبيان
بل يكفي كون المتبعين أكثر أقول ربما يمنع حينئذ الكبرى
القاللة كل من ليس بمؤمن فهو متبعه فيحتاج الى أن كل من
ليس بمؤمن فهو غاو وكل غاو فهو متبعه فيرجع الى ذلك وثانياً
كلكم جائع الا من أطعمته كما في صحيح مسلم ومن يطعمه الله أكثر
وثالثاً وفي العدد اتفاق الفقهاء على لزوم واحد في عشرة
الا تسعة وهو دليل الصحة لغة قالوا أولاً الاصل عدمه لانه
انكار بعد اقرار وخالفناه في الأقل لانه ينسى فيستدرك قلنا
والمظنة لا تعارض المئنة وثانياً عشرة الا تسعة ونصف وثلاث
وخمسة مستقبح قلنا منقوض بعشرة الادانقا ودانقا الى عشرين
والمجموع ثلث العشرة والحل الاستقباح للطول لا ينافي صحة

العبارة 'ولا كلام في البلاغة' - مسألة - * الحنفية
قالوا شرط الاتصال البعضية قصد الاتباع ومن ثمة أبطل أبو
يوسف استثناء الاقرار من الخصومة في التوكيل بها اذ
الخصومة لا تنتظمه وانما ثبت من حيث ان الوكالة اقامته مقام
نفسه وانما أجازهم محمد لا يعتبره الخصومة مجازا في الجواب
لان الحقيقة مهجورة شرعا لقوله تعالى ولا تنازعوا وعلی هذا
صح استثناء الانكار أيضا عنده وبطل عند أبي يوسف
للاستغراق (١) ولها فروع في الهداية في كتاب الاقرار (مسألة) *
الاستثناء من الاثبات نفى وبالعكس عند الجمهور وطائفة
من الحنفية ومنهم نفي الاسلام وفي الهداية لو قال ما أنت
الاخر عتق لان الاستثناء من النفي اثبات على وجه التأكيد
وأكثرهم على أن لاحكم فيه أصلا وانما هو لبيان أن الحكم

(١) قوله ولها فروع في الهداية قال في الهداية من أقر بدار واستثنى بناءها لنفسه فللمقر له الدار والبناء لان البناء في هذا الاقرار داخل معنى لا لفظا والاستثناء تصرف في المملووظ والفحص في الخاتم والنخل في البستان نظير البناء في الدار لانه يدخل فيه تبعا لالفاظها انتهى منه رحمه الله

على ما عده^(١) فما نقل الشافعية ان خلافتهم في العكس فقط ليس بمطابق وتوجيهه بالبراءة الاصلية أو أن الأصل في الممكنات العدم كما قيل معارض بالاباحة الاصلية لنا أو لا كما أقول لو لم يكن المدعى حقاً^(٢) للغال المنقطع لان الذكر وعدمه حينئذ سواء والفرق تحكم وثانياً النقل من أهل العربية انه كذلك وعليه مبنى علماء المعاني ان ما زيد الا قائماً يصلح رداً على من زعم أنه ليس بقائم وثالثاً كلمة التوحيد فانه انما يتم بالنفي والاثبات وأورد

(١) قوله فما نقل الشافعية اعلم انه وجه شارح المختصر الاتفاق بان الشافعية يقولون بنبوت الحكم بحسب الدلالة الوضعية وأما الحنفية فانما يقولون بنبوت النفي من الاستثناء نظراً الى البراءة الاصلية لا بحسب الدلالة اللغوية وهكذا تقرير مقالته بعض الفضلاء من ان الأصل في الممكن العدم وعورض بان الأصل فيما هو العمدة في نظر الشارع أعنى البحث عن الافعال الاستباحة فيلزم أن يكون الاستثناء من النفي اثباتاً تدبر انتهى منه

(٢) قوله للغال حاصله انه لو كان حاصل الاستثناء السكوت عن المستثنى لكان ذكره وعدمه في المنقطع سواء فكان الذكر لغواً وذلك باطل فلزم أن يكون في المنقطع دالاً على حكم مخالف للصدر واذا كان في المنقطع كذلك فكذا في المتصل لانه لا فارق بينهما في هذا المعنى بالنظر الى موارد استعمالهما وفيه ما فيه فتأمل انتهى منه

عليهما أولاً النقل محمول على الحكم النفسى لا على النسبة الخارجية
وعدم التعرض يستلزم عدم الحكم السابق ذهنا لا خارجا
وكلمة التوحيد على عرف الشارع وأجيب بأنه لا يتأتى فيما هو
العمدة فى مأخذ الاحكام وهو الانشاء لعدم النسبة الخارجية
فيه فيلزم أن يكون فيه الاتفاق^(١) وفيه مافيه وبأن عرف الشارع
حادث والكلام قبل حدوثه فى أول الاسلام الا أن يقال
المخاطب حينئذ ما كان دهرى بل مشركا ثم صار عرفا وثانياً
النزاع فى الدلالة لغة والنقل محمول على ثبوتها عرفا وقد قالوا
به فيلزم سبعة فى مثل ليس على السبعة ويتم التوحيد^(٢) وبهذا
اندفع ما قيل ان انكار دلالة ما قام الا زيد على ثبوت القيام

(١) قوله وفيه مافيه فإلزم أن لا يكون زيدا فى مثل أكرم الناس
الا زيدا فى حكم المسكوت عنه بل محكوما عليه لعدم ايجاب اكرامه بلا
خلاف والجواب على ما أشار اليه بقوله وفيه مافيه ان اللازم عدم الحكم
بإيجاب اكرام زيد لا الحكم بعدم ايجاب اكرامه كما يدعي الخصم فتأمل
انه حقيق بالتأمل انتهى منه رحمه الله (٢) قوله وبهذا اندفع ما قيل فى
الابراد السابق كان على عرف الشارع وفى هذا على عرف العاصم
اتمى منه

لزيد يكاد يلحق بانكار الضروريات أقول ثانياً مع بعده فانه
لا دليل على اللغة الا النقل من أهلها^(١) يستلزم ان لا يصح
الاستثناء من الاستثناء لغة نحو علي عشرة الا ثمانية الا سبعة وقد
صح على الأصح فتدبر. قالوا الا لا نقل انه تكلم بالباقي بعد الثنيا أقول
لا ينافي ذلك النقل فان هذا باعتبار المستثنى منه وأما الاقتصار
على حكم الصدر فقط فلا نص فيه ومن ههنا علم اندفاع ما قيل
ان القول بالحكمين لا يتأتى مع اختيار أن الاسناد بعد الاخراج
فتدبر وثانياً لو كان الزم من لا صلاة الا بظهور صحتها بمجرد
الظهور وهو باطل اتفاقاً ويجاب أولاً كما أقول بأن البطلان
لمعارضة قاطع دل على اشتراط أمر آخر لا يضر فانه مخصص
فافهم وثانياً كما قال الآمدي انه منقطع فلا اخراج بل فيه
حكم آخر ويدفع بأنه مفرغ وكل مفرغ متصل وثالثاً كما في
المنهاج بحمله على المبالغة كانه لا شرط للصحة غيرها ولا يخفى
نه خلاف الاصل سيما في الشرع ورابعاً كما في المختصر ان قدر

(١) قوله يستلزم اثبات للمقدمة الممنوعة وذاك أن تستدل به على
صل الدعوى تدبر انتهى منه رحمه الله

لا صلاة الا صلاة بطهورا طرد فان كل صلاة بطهور صلاة
 حاصلة قطعا وليس بشئ لان الحصول الشرعى غير مطرد
 لانتفاء سائر الشرائط والحسى غير مراد بدليل الاستثناء
 وخامساً كما هو المشهور عن الجمهور أنه يفيد ثبوتها مع الطهور
 في الجملة وذلك اذا تحقق سائر الشروط وردّ بانه يجب أن
 يكون أثباتا البتة لأن يكون مترددا بين النفي والايجاب ^(١) فتأمل
 وسادساً بأن مثل هذا الكلام متعارف في افادة الاشتراط
 والتوقف فيدل على انعدام المستثنى منه عند عدم المستثنى أما
 أنه يوجد معه في الجملة فلا دلالة للفظ عليه وفيه ما فيه ثم ههنا
 فوائد (١) الاولى في كلمة التوحيد اشكال مشهور فان المقدّر إما
 الموجود فلا يلزم عدم امكان اله سوى الله تعالى وإما الممكن
 فلا يلزم منه وجوده تعالى ويجاب أولا كما نقل عن شارح

(١) قوله فتأمل لقائل أن يقول فرق بين التردد وبين النفي والايجاب
 وبين الثبوت على تقدير والنفي على تقدير واللازم الثانى والمضرا الاول
 ويدفع بان ذلك انما يعلم من خارج والكلام في دلالة اللفظ فتدبر ثم
 قيل لو قدر الخبر الامكان لكان المستثنى وهو الموجبة الممكنة صادقا دائما
 وفيه ما فيه انتهى منه

المختصر بأن كلمة التوحيد على عرف الشارع وثانياً عن بعض
الحنفية أن وجوده تقرر في بداهة العقول والمقصود نفي الشريك
وثالثاً عن الزمخشري بأن لا حاجة الى الخبر بل أصل التركيب
الله اله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو اله
وهذا مما يتعجب منه كيف لا فان الاستثناء يقتضي الحكم
بالضرورة وما قيل في تصحيحه لو بدل لا والا بانما كان كلاماً
تاماً من غير تقدير وانما هو النفي وكلمة الا فأقول مدفوع
بان المراد أن حاصله في التخصيص كلا والا فالملازمة ممنوعة
ورابعاً كما أقول مما حقق ان ما يمكن للواجب فهو ضروري
(١) فيلزم من الامكان الوجود ويلزم من عدمه عدمه وخامساً ان
مطلقات الالهيات ضرورية للتعالي عن التغير والتبدل (٢) فيكون
الايجاب ضرورياً كالسلب فتدبر* الثانية الحنفية الذين وافقوا
الجمهور قالوا الحكم الذي بعد الا اشارة لانه بمنزلة الغاية

(١) قوله فيلزم الخ جواب باختيار الشقين الاول والثاني والثاني للاول
فافهم انتهى منه رحمه الله

(٢) قوله فيكون الايجاب الخ اشارة الى الفرق بين الجواب الرابع
والخامس فتدبر انتهى منه رحمه الله

وغاية الوجود عدم وبالعكس الا أن الصدر ثابت قصدا وهذا
 لا والاوجه انه اشارة مرة نحو على عشرة الاثلاثة لان
 المقصود سبعة وعبرة أخرى ككلمة التوحيد فان الاثبات
 والنفي كلاهما مقصودان بل قد يقصد الثاني فقط نحو ما أنت
 الاخر فافهم * الثالثة عند الحنفية يجوز بيع مالا يدخل تحت
 الكيل بجنسه متفاضلا خلافا للشافعية وقد قال عليه السلام
 لا تبيعوا الطعام بالطعام الاسواء بسواء فقال نخر الاسلام
 ومن تابعه مبناه أن الاستثناء معارضه عندهم فالمعنى لكم
 بيع طعام بمساو فمساواه مطلقا ممنوع فلا يجوز بيع حفنة بحفنتين
 مثلا وعند الحنفية لا حكم في المستثنى وهو المساواة بل في
 الباقي وهو المفاضلة حقيقة أو شبهة كالمجازفة وهما في الكيل
 بالكيل عادة فما لا يدخل تحته غير مذكور والاصل الاباحة
 فيجوز وفيه نظر ظاهر اذ بعد فرض الحكم في المساواة
 يحصل المقصود أيضا فان النفي والاثبات انما يكونان في الداخل
 في الكيل ويبقى الخارج خارجا ولا فرق الا أن الحل في
 التساوي عند الحكم بالمنطوق وعند عدمه بالاصل فالوجه

أن مبناه اعتبار نوع المستثنى المفرغ أو جنسه فعند الحنفية
الاول والشافعية الثاني والراجح الاول لان المتبادر من مافى
الدار الا زيد أنه ليس فيها انسان الا زيد لا حيوان هذا
❦ مسألة ❦ * الاستثناء بعد جمل متعاطفة يتعلق
بالاخيرة عندنا كأبي على الفارسي من النحاة وبالكل عند الشافعية
كأبن مالك منهم والنزاع فى الظهور لا الامكان فانه ثبت
عوده الى الكل والى ماعدا الاخيرة والى الاخيرة فقط والى
ماعدا الاولى فقط وقال القاضى والغزالى بالتوقف لعدم للعلم بانه
حقيقة فى أيهما والمرضى بالاشتراك فيتوقف وهذان يوافقان
لنا فى الحكم وان خالفا فى المأخذ قال أبو الحسين ان ظهر
الاضراب عن الاولى^(١) بأن يختلفا نوعا أو اسما أو حكماً ولا^(٢)
يكون فى الثانى ضمير الاول ولا اشتراك فى الغرض فلاخيرة

(١) قوله بان يختلفا نوعا الخ مثال الاختلاف نوعا قولك أكرم بنى نعيم
والنحاة هم البصريون الا زيدا ومثال الاختلاف فى الاسم قولك أكرم
بنى نعيم وأكرم ربيعة الا زيدا ومثال الاختلاف فى الحكم أى المحكوم
به أكرم بنى نعيم واستأجر بنى نعيم الا زيدا انتهى منه

(٢) قوله ولا يكون فى الثانى الخ أى لا يكون فى المستثنى منه الثانى

والاقل للجميع ومنه آية القذف لان النرض وهو الالهانة والانتقام واحد فهو يوافق الشافعية اذ الحاصل تعلقه بالكل الا لما منع الا أنه قصر المانع فيما فصل . لنا أولاً أن حكم الاولى ظاهر ورفع عن البعض بالاستثناء ^(١) مشكوك لجواز كونه للاخيرة فقط فلا يعارضه بخلاف الاخيرة لان الرفع ظاهر فيها اذ الكلام فيما لا صارف عنها ولذا لزم فيها اتفاقاً فاندفع ما في المختصر أن الاخيرة أيضاً كذلك لجواز رجوعه الى الاولى بدليل . وثانياً الاتصال من شرطه وهو في الاخيرة والاتصال بالمطف فقط ضعيف لتحقيقه مع الصارف فيعتبر بدليل . واستدل أولاً لو قال على عشرة الا أربعة الا اثنين لزم ثمانية ويجاب بأنه في غير محل النزاع لعدم المطف والجملة قيل وللتعذر ^(٢) والا كان الاثنان

الواقع في الجملة الثانية ضمير المستثنى منه الاول الواقع في الجملة الاولى نحو أكرم بني تميم واستأجرهم الا زيدا انتهى منه

(١) قوله مشكوك وما قيل المساواة ليس شرطاً للتخصيص للاتفاق عليه بخبر الواحد للكتاب فسيأتي جوابه نعم يرد انه انما يتم لو كان ظاهراً في الأخيرة لا الكل فتأمل انتهى منه

(٢) قوله والا كان الاثنان مثبتاً لان المثبت من جملة الاربعة المنفية والمنفى من جملة الستة الباقية المثبتة من جملة العشرة اهـ منه

مثبتاً منقياً . أقول وحدة الموضوع من شروط التناقض وليس
 فتدبر وثانياً بأن عمله لعدم استقلاله ضرورى وما وجب
 للضرورة يقدر بقدرها والاخيرة متعينة ويجاب بأنه وضعى
 لا ضرورى^(١) أقول وأيضاً الكلام فى قدر الضرورة فافهم وما
 فى المنهاج من النقص بالحال والشرط والصفة وغيرها ففيه
 أنه لا اتفاق الا فى الشرط خاصة كما صرح به الامام الرازى
 فلا نقض الا به وسيأتى وجه الفرق . قالوا أولاً العطف يجعل
 المتعدد كالمفرد أقول انما يتم^(٢) لو كان عطف الثانية على الاولى

(١) قوله أقول وأيضاً الكلام الخ يعنى ان من قال ان الظاهر عوده الى
 الجميع ادعى ضرورة تعلقه بالجميع ابتداء لاشئ على حقيقته ومقتضى
 الماهية ضرورى نظرا اليها فتأمل اهـ منه

(٢) قوله لو كان عطف الثانية الخ توضيحه ان عطف الجملة على الجملة
 يكون على نحوين الاول أن يعطف مايقوم به الاسناد فقط على مثله
 ويعتبر تعلق المتعلقات بمد ذلك والثانى ان يعتبر التعلق أولاً ويجعل
 المجموع شيئاً واحداً ثم يعطف على مثله ومبنى الاستدلال على الاول
 والابرار الثانى ولا ينحى على النصف ان الثانى هو الظاهر لان اشتراك
 الجملتين فى المتعلقات قلما يكون والقليل مغلوب والمغلوب مرجوح انتهى
 منه رحمه الله

بدون الاستثناء وهو ممنوع وأجيب في المشهور بأن ذلك في
المفردات حقيقة أو حكماً كالجمل التي لها محل من الأعراب
أو وقعت صلة للقطع بأن نحو ضرب بنو تميم وبكر شجعان
ليس في حكمه وثانياً لو قال والله لا أكلت ولا شربت إن
شاء الله تعالى تعلق بهما اتفاقاً واجيب بأنه شرطه لا استثناء
فإن ألحق به لأنه تخصيص مثله كان قياساً في اللغة على أن
الشرط مقدم تقديرًا بخلاف الاستثناء وقد يقال الشرط يقدم
على ما يرجع إليه فلو كان للأخيرة قدم عليها فقط دون الجميع
فلا يصلح فارقاً. أقول المراد أنه لما زال عن مكانه لم يتعين
الأخيرة بالاتصال فيقدم على الجميع دفعا للترجيح بلا مرجح
فافهم وأيضاً أنه في غير محل النزاع لتحقيق قرينة الكل وهو
الحلف مع أنه نقل عن بعض الأدباء أن الشرط يختص بالجملة
التي تليه فإن تقدم اختصاص بالاولى وإن تأخر فبالثانية^(١) وثالثاً

(١) قوله وثالثاً الخ قالوا ثالثاً لو كرر الاستثناء في كل جملة قبل
الأخرى فقال اضرب من سرق الأزيدا ومن زنى الأزيدا ومن قتل الأ
زيدا عند مستهجننا ولولا أن المذكور بعدها يعود إلى الجميع وكان مغنياً عن
التكرار لما استهجن لتعنيه طريقاً قلنا إنما يستهجن عند مرتبة الاتصال

الفرض قد يتعلق بالكل والتكرار مستهجن فيلزم الظهور فيه
لتعيينه طريقا اليه قلنا لا استهجان الا مع قرينة الاتصال على
أن التعيين ممنوع لجواز نصب قرينة الكل أو التصريح بالا
كذا في الجميع ورابعا صالح للجميع فالتصريح تحكم قلنا صالح
لكل فالكل تحكم على أن القرب واليقين مرجح مع أنه لا
يستلزم الظهور كالجمع المنكر. وخامسا لو قال على خمسة وخمسة
الاستة فبالكل اتفاقا قلنا انه ^(١) في غير محل النزاع لوجوه قالوا
أولا حسن الاستفهام أيهما المراد وانه دليل الاشتراك قلنا
للجهل بالحقيقة أول رفع الاحتمال وثانيا صح للجميع وللأخيرة
والأصل الحقيقة قلنا الأصل عدم الاشتراك بل المجاز خير
منه. أقول منقوض بما عدا الأخيرة فانه صحيح ولعله مجاز
بالاتفاق. قالوا الاتصال يجعلها كالواحدة والاتصال يجعلها
كالاجانب فيخرج تارة ولا يخرج أخرى ^(٢) والأشكال توجب

أما عند عدمها فلا لتعيينه طريقا اه منه (١) قوله في غير محل النزاع
لوجوه الخ الأول ان الكلام في الجمل والثاني انه لا تعذر والثالث انه
لا نزاع في الجميع من حيث هو جميع بل في كل واحد اه منه رحمه الله
(٢) قوله والأشكال الخ أي المتشابهات المتعددة لشيء مع أشياء متعددة

الاشكال قلنا ممنوع لما تقدم من الدلائل (في فائدة) * الاستثناء
 في آية القذف مقصور على ما يليه عند الحنفية فلا يقبل شهادة
 المحدود في قذف اذا تاب خلافا للشافعي رحمه الله ومالك
 وأحمد كما في التيسير رداه اليه مع لا تقبلوا ولولا منع الدليل
 من تعلقه بقوله فاجلدوهم من كونه حقا للآدمي لتعلق به
 أقول انما يتم قارقا لو لم يكن عدم قبول الشهادة من تمام الحد
 فافهم وللحنفية أولا ما تقدم وثانيا أن ما قبلها فعلة طلبية وهذا
 اسمية اخبارية فيل المتنع انما هو عطف الخبرية على الانشائية
 فيما لا محل لها من الاعراب وههنا لها محل أقول الكلام في
 الترجيح اذا تردد ولا شك أن المائلة أبلغ وثالثا الاولى خوطب
 بها الحكم وهذه خطاب للنبي عليه السلام بدليل الكاف
 أقول لو منع ذلك العطف على جزء الجملة لمنعه على كلها والتالي
 باطل اتفاقا الا أن يقال حينئذ عطف الحاصل على الحاصل
 على ما جوز صاحب المفتاح في مثل زيد يعاقب بالقيد والارهاق
 وبشر عمر بالعفو والاطلاق فتأمل ورابعا أنه منقطع فلا يكون

مختلفة توجب الاشتباه في تعيين ذلك الشيء انه من أيتها تدبراه منه

متصلا مخرجا لهم وذلك لان في الاخيرة ذاتا وصفة واستثناء
الذات من الصفة لا يجوز ولو كان من الذات أفاد عدم ثبوت
الحكم للمستثنى وهو خلاف الواقع اذ التفسير يعم الكل
لكن النائيين يصيرون بعد التوبة صالحين والباقيون هم الخالدون
فيه وبالجمللة الاتصال من أولئك أو من عموم الاحوال لا
يستقيم الابتكاف غير مرضى^(١) لفظاً ومعنى فتأمل * الثاني الشرط
قال الغزالي مالا يوجد المشروط دونه ولا يلزم أن يوجد عنده
وأورد أولاً أنه دورى ويجاب بأن المراد بالمشروط الشيء قيل
فيصدق على العلة المادية والغائية أقول الا أن يقال المراد خارج
كذلك بناء على ما عرف أن الشرط من العلل الخارجية وأما
الغائية فانا نلزم كونها شرطاً في هذا الاصطلاح كما قيل أو
كما أقول هي علة لفاعلية الفاعل فليست موقوفة عليها بالواسطة
والمبادر من عدم الوجود بدونه التأخر ذاتا بالذات فتأمل . وثانياً

(١) قوله لفظاً أو معنى الخ التكاف معنى على تقدير الاستثناء من الذات
وذلك يجعل الفسق اللاحق به التوبة كإفساق والتكاف لفظاً على
تقدير الاستثناء من الاحوال أي أولئك هم الفاسقون في جميع الاوقات
الا وقت توبتهم ولا يخفى انه ياباه ظاهر المستثنى اهـ منه رحمه الله

انه منقوض بجزء السبب وبموجب بأن جزء السبب قد يوجد
 المسبب دونه اذا وجد بسبب آخر قيل هذا في غاية السقوط
 لان المراد جزء السبب المتحد على ما صرح به الآمدى وأجيب
 المراد عدم الوجود بدونه لنوعه ^(١) حتى يتناول الشرط الشبيه
 بالسبب وعدم وجود المسبب بدون جزء السبب المتحد انما هو
 بالنظر الى خصوص المادة لا مطلقا لكن يلزم حينئذ أن لا
 يكون للقيد الثاني فائدة فان السبب يخرج حينئذ بالقيد الاول
 الا أن يقال ذلك لاخراج القدر المشترك بين مجموع الاسباب
 أقول بقی ان الشرط قد يكون شرطا مع سبب دون آخر كما
 ان القبض شرط للملك في الهبة دون البيع فلو قطع النظر عن
 خصوص السبب خرج ذلك عن الحد الا أن يقال المحدود
 شرط الشيء مطلقا وهذا شرط من وجه فتدبر فان قلت ما وجه
 قولهم الشرط لا يتعدد والسبب يتعدد قلت المعتبر في مفهوم

(١) قوله حتى يتناول الشرط الخ وهو الشرط المستتبع لوجود المشروط
 وذلك الذي لم يكن للمسبب أمر ينوقف عليه سواء فاذا وجد ذلك
 الشرط فقد وجد الاسباب والشروط كلها فيوجد المشروط انتهى منه
 رحمه الله

الشرط اصطلاحاً عدم الوجود بدونه فعند التعدد الشرط القدر المشترك وفي مفهوم السبب استتباع الوجود وكل واحد معين من الاسباب كذلك والسرفيه ماقرر ان فاعل الواحد بالعدد لا بد أن يكون واحداً بالعدد اذ العقل ينقبض عن ان يكون تحصيل الفاعل دون تحصيل معلوله بخلاف الشرط. أقول خلاصة ذلك منقوض باقتضاء الماهية فرداً معيناً كالواجب والعقل فتأمل . وقيل الشرط ما يتوقف عليه تأثير المؤثر ويفهم منه لا يتوقف ذات المؤثر عليه فيخرج جزء السبب قيل لكنه يشكل بنفس السبب ضرورة توقف تأثير الشيء على تحقق ذاته ويدفع بان المتبادر كونه مغايراً للمؤثر ثم أورد على عكسه الحياة في العلم القديم فانها شرط ولا تأثير اذا لمخرج الى المؤثر هو الحدوث قيل لو تم هذا لكانت صفات الواجب وهي زائدة قديمة مستغنية عن المؤثر مطلقاً حتى عن الذات فيلزم اما كونها واجب الوجود فيتعدد الواجب بالذات أو كونها ممكنة مستغنية عن المؤثر وحينئذ يلزم انسداد باب اثبات الصانع أقول أولاً وجود الصفة هو وجودها لموصوفها على ما صرح به ابن سينا .

فلا يلزم وجوب وجود موجودات مستقلة وانما المحال ذلك
 وثانيا انما يلزم الانسداد لو كانت مستغنية عن المقتضى والمؤثر
 عندهم اخص منه فافهم ثم هو عقلي كالجوهر للعرض وشرعي
 كالطهارة للصلاة^(١) وأما لغة فهو العلامة ومنه أشرط الساعة
 وأما تسمية النحاة مدخول ان شرطاً فلصيرورته علامة على الجزاء
 اذ كثيراً ما يستعمل فيما لا يتوقف المسبب بعده على غيره
 فيستلزم وجوده لوجوده لانفيه لنفيه ولهذا ينتج في الاستثنائي
 وضع المقدم لوضع التالى لانفيه لنفيه وهو قد يتحد وقد
 يتعدد جمعا أو بدلا فهذه ثلاثة وكذا الجزاء فالمجموع تسعة
 ﴿ فرع ﴾ * قال ان دخلا فأتما طالق فدخلت احداها قيل
 تطلق هي لان الشرط متحد والجزاء كذلك وطلاق كل بدخولها

(١) قوله وأما لغة الخ ههنا اشارة الى الرد على ابن الحاجب من
 وجهين حيث قسم الشرط الى عقلي وشرعي وانفوى وهو مدخول ان
 الاول ان تقسيم الشرط المحدود المذكور سابقا الى الانفوى بال معنى المذكور
 باطل لعدم صدق حده عليه والا كان الامر في نتائج الاستثنائي بالعكس
 والثاني أن مدخول ان ليس شرطاً لغويا بل بحسب اصطلاح نحوى تدبر
 انتهى منه رحمه الله

يعرف بالعرف وقيل لا تطلق واحدة منهما لان الشرط دخولها
 جميعاً وقيل بل تطلقان لان الشرط دخولها بدلا قيل فيه تحكم
 لعدم الاختلاف في اللفظ بين الشرط والجزاء أقول المقصود
 من اليقين المنع ولا شك ان أخذ الشرط بدلا أبلغ فيه
 فهو المرجح فتدبر ~~مسئلة~~ * الشرط كالاستثناء
 الا في تعقبه الجمل فانه للجميع لانه مقدم تقديرآ اذ حقه الصدارة
 كالاستفهام والتمنى أما قول البصريين في مثل أكرمك ان
 دخلت ما تقدم خبر والجزاء محذوف ولهذا لم يجزم ففيه انه لا يدل
 الاعلى اكرام مقيد ولذلك لم يكذب على تقدير عدم الاكرام
 لعدم الدخول والتقييد مرتين لا يفهم بالضرورة الوجدانية
 هذا قيل نظيره ما قالوا ان في زيد قام ضميرا هو الفاعل
 والوجدان يكذبه فان المفهوم في التقديم والتأخير واحد ولهذا
 لم يفرق العربي القح الذي لم يسمع قواعد النحو بينهما في المعنى
 فالحق مع علماء الكوفة حيث جوزوا تقدم الفاعل أقول اتفق

(١) قوله والتقييد مرتين الخ فيه اشارة الى رد ما في شرح المختصر ان
 لتقييد ثانيا بدل على ان المراد بالطلق كان هو المقيد انتهى منه رحمه الله

علماء البلاغة على الترق بحسب المعاني الثانوية فالتكذيب لعله لعدم السليقة وأما عدم فرق العربي القح فان كان عامياً فلا يعبا به كيف وهو لا يفرق بين ما أنا قلت وما قلت أنا الى غير ذلك وان كان بليغاً فلا نسلم انه لا يفرق كيف ومستند علماء البلاغة انما هو فهم العرب العرباء والسرفى الفرق أن الفعل بحسب حقيقته منتظر التعلق بشئ لم يذكر بعد فان ذكر بعده فذاك والا فيعتبر تعلقه بما تقدم فيلاحظ الربط ثانياً وهو معنى الضمير المنوى ومن ههنا صح قام الزيدان دون الزيدان قام فالحق ههنا مع علماء البصرة هذا الثالث الغاية ولفظها الى وحتى نحو أكرم بني تميم الى أن يدخلوا وهي كالشرط اتحاداً وتعدداً وكالاستثناء في العود الى الجميع أو الى الاخيرة والمذاهب المذاهب والمختار المختار. في التحرير لا يخفى عدم صدق تعريف التخصيص على اخراج الشرط والغاية لعدم اخراج شئ منهما بعض المسمى فان مفادهما عدم ثبوت الحكم على بعض التقادير أقول قد يخرج بعض المسمى دائماً نحو أكرم العرب ان كان

هاشميًا وأكرم المسلمين الى القرن الثالث^(١) وفيه ما فيه * الرابع
الصفة نحو أكرم الرجال العلماء قيل تخصيصها ليس لفظيًا وقد
مر ما عليه وفي تعقبه المتعددة كتيم وقريش الطوال كالاستثناء
* واعلم ان التخصيص بالشرط والنهاية والصفة انما هو عند
القائلين بالمفهوم المخالف وأما النافون فلا يقولون كذا في التحرير
أقول الظاهر أن التخصيص بمعنى القصر اتفاق وانما الاختلاف
في إثبات النقيض فتأمل * الخامس بدل البعض نحو أكرم بني
تيم العلماء منهم ولم يذكره إلا كثرون قيل لان المبدل منه في
نية الطرح وفيه نظر لان الذي عليه المحققون كالزمن شري ومثله
أن المبدل منه في غير بدل الغلط ليس في حكم المهدر بل هو
للتمهيد والتوطئة ليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون
في الافراد هذا * * * مسألة * * * العرف العملي مخصص
عندنا خلافا للشافعية كحرم الطعام وعاداتهم أكل البر انصرف
اليه وأما بالعرف القولي فاتفق كالدرهم على النقد الغالب * لنا
الاتفاق على فهم لحم الضأن بخصوصه في اشتراط الحما وقصر الامر

(١) قوله وفيه ما فيه الخ اشارة الى انه اتفاق ولو كان وضعيا يعم اه منه

عليه اذا كانت العادة أكله^(١) وما ذلك الا لتبادر الخصوص وهو متحقق في العملي فيخصص كالقولي^(٢) فالفرق بين المطلق المقيد والعام المخصص كما في شرح المختصر لنوا اذا المناط التبادر قيل هذا قياس في اللغة أقول بل استقراء كرفع الفاعل فتأمل . قالوا الصيغة عامة ولا مخصص قلنا ممنوع فان عادتهم مخصصة لصيغتهم لان غلبة العادة ينجر الى غلبة الاسم كالدرهم على الغالب فانه لا باعث للخصوص الا ان استعماله أغلب ﴿ مسألة ﴾ * هل يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب جوزه كثيرون مطلقا ومنهم أبو زيد وجمع منا ومنعه بعض مطلقا وفصل الحنفية العراقية والقاضي وامام الحرمين بان الخاص مخصص ان كان

(١) قوله وما ذلك الا لتبادر الخصوص الخ اعلم انه قد حقق شارح المختصر في بحث المطلق والمقيد ان التقيد مثل التخصيص في حكمه فالفرق مجادلة وتناقض انتهى منه رحمه الله

(٢) قوله فالفرق الخ اعلم ان المطلق عام بدلا والعام عام استغراقا وهما وان اختلفا في نحو العموم لكنهما اتفقا في العلة الموجبة للخصوص المستلزم للتجوز وهو التبادر بالعادة فما به الاختلاف بينهما لا يصلح فارقا كيف والاستغراق ليس الا جميع البدلي فتأمل انتهى منه رحمه الله

متأخراً وموصولاً والا فالعام ناسخ أو منسوخ بقدره ويبقى قطعياً في الباقي وإن جهل التاريخ تساقطاً فيتوقف بقدره الى دليل ويؤخر المحرم احتياطاً. المجوزون أولاً وقع كثيراً منه قوله تعالى وأولات الاحمال مخصص لقوله تعالى^(١) والذين يتوفون منكم ومنه والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب، مخصص لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات فإن الكتابية مشركة للتثايت وغيره قلنا الاولى متأخرة عن الثانية لقول ابن مسعود من شاء باهاته أن سورة النساء القصوى نزلت بعد التي في سورة البقرة فيكون نسخاً لا تخصيصاً وكذا والمحصنات بعد ولا تنكحوا المشركات ذكره جماعة من المفسرين قال في الكشف ان سورة المائدة ثابتة كلها ليس فيها منسوخ اتفاقاً على ان اللازم قصر الحكم على البعض وأما انه تخصيص فلا لجواز أن يكون رفعا لا دفعا وتحسين الدفع سيدفع وثانياً ان دلالة الخاص قاطعة ودلالة العام على العموم محتملة ولا يبطل القاطع

(١) قول والذين يتوفون منكم الخ أي ويذوون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً انتهى منه رحمه الله

بالمحتمل^(١) قلنا لا نسلم أن دلالة العام محتملة ولو سلم فلا تخصيص في الشرع بالاستقراء الا بالعام قيل المراد ما يكون خاصا بالقياس الى ذلك العام مثل لا تكرم الجهال بالنسبة الى اكرم الناس ولا يخفى أن دلالة ذلك الخاص على ثبوت الحكم فيه لفرد مامنه قطعي بخلاف العام فانه محتمل أقول مع أن القاطع والمحتمل بهذا المعنى غير معهود بينهم. يرد عليه أولا أنه لا يتم في الخاص من وجه مع عموم المدعى كما يظهر من الدليل الاول وثانياً انما يتم لو قيل بالتخصيص لفرد مادون جميع الافراد وهو خلاف المذهب وثالثاً القطع بهذا المعنى عقلي لا لغوي فان الوضع لكل واحد واحد فاذا أبطلنا المحتمل بالمحتمل أى الافراد بالافراد لزم عقلاً انتفاء المطابق قطعاً فبطل القاطع بالقاطع تأمل وثالثاً التخصيص أولى من النسخ لانه أغلب وفيه اعمال الدليين من وجه قلنا الكلام في المستقل ولا نسلم

(١) قوله قلنا لا نسلم ان دلالة العام محتملة الخ بهذا اندفع ما قيل ان معنى كون الخاص قطعيًا والعام محتملاً أن الالفاظ الخاصة لم يختلف في كونها موضوعة للخصوص والالفاظ العامة اختلف في كونها موضوعة للعموم انتهى منه رحمه الله

أنه فيه أغلب وفي النسخ أعمال الدليلين في تمام مدلوليهما في
 زمانين فهو أولى. المفصلون أولا أقول اذا قيل في شهر لا تكرم
 الجاهل ثم في آخر أكرم الناس وفي ثالث لا تكرم العلماء لا
 يعد كلام الوسط لغوا ولو قيل بالتخصيص مطلقا لم ذلك
 وثانياً اذا قيل اقتل زيدا المشرك ثم قال لا تقتل المشركين
 فكانه قال لا تقتل زيدا الى آخر الافراد لانه اجمال لذلك
 المفصل والثاني ناسخ فكذا الاول أقول لك أن تمنع أنه اجمال
 لذلك المفصل اذ عند قرينة التخصيص اجمال للباقي فافهم قيل
 منقوض بما اذا تأخر الخاص أقول مدفوع بانه اذا انفصل فهو
 ناسخ واذا اقترن فانما سمي تخصيصا لشبهه بالاستثناء فيصير
 تكلم بالباقي والحاصل ان المقتضى التعارض والاعتبار بالمتأخر
 وذلك لم يتخلف وثالثاً قال ابن عباس كنا نأخذ بالأحدث
 فالأحدث ويفهم منه الاجماع وأجيب بحمله على ما لا يقبل
 التخصيص جمعاً بين الأدلة. أقول دليلكم مدخول كما تقدم
 فيبقى دليلنا سالماً المانعون لو كان الكتاب مخصصاً لم تبين
 المبين لقوله لتبين للناس ما نزل اليهم فانه يدل على كونه عليه

السلام مينا للجميع ونبين المبين تحصيل الحاصل أقول انما يتم
لو لم يكن هذا العام مخصصا بالتخصيصات الكتابية فالدليل
موقوف على المدعى وعورض بقوله في صفة القرآن تينا بالكل
شئ والحل أن الكل ورد على لسانه فهو المبين تارة بالكتاب
وتارة بالسنة هذا ﴿مسئلة﴾ ^(١) يجوز تخصيص السنة بالسنة
وتخصيص المتواترة بالكتاب وبالعكس والخلاف فيها كما تقدم
﴿مسئلة﴾ * لا يجوز عند الحنفية تخصيص الكتاب
بخبر الواحد ما لم يخص بقطبي وأجاز الباقر مطلقا وتوقف
القاضي أي لا أدري أي يجوز أم لا . لنا انه قطبي من كل وجه
والخبر ظني فلا يخصه وبعده يتساويان واستدل أولارد عمر
حديث فاطمة بنت قيس أنه لم يجعل لها سكنى ولا نفقة لما
كان مخصصا لقوله أسكنوهن فقال كيف ترك كتاب ربنا
وسنة نبينا بقول امرأة وأجيب انما رده لتردده في صدقها ولذلك
زاد لا ندري أصدقت أم كذبت وثانيا إذا روى عن حديث

(١) قوله يجوز تخصيص السنة بالسنة الخ مثال تخصيص السنة بالسنة
قوله ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة مخصص لقوله عليه السلام
فيما سقت السماء العشر انتهى منه رحمه الله

فأعرضوه على كتاب الله تعالى فإن وافقه فاقبلوه وإن خالقه فردوه
أقول محمول على النسخ فإنه مخالفة تامة فلا يصح بالضعيف وأما
التخصيص فله موافقة لأنه بيان وفي المنهاج منقوض بالتواتر
ورد بأن غاية ما لزم منه تخصيص دليله والعام المخصوص بحجة
في الباقي فتدبر. قالوا أولاً الكتاب العام قطعي المتن ظني الدلالة
والخبر الخاص بالعكس فلكل قوة من جهة فوجب الجمع أقول
مع إبتائه على ظنية العام يرد عليه أن قطعية دلالة الخبر ضعيف
لضعف ثبوته لأن الدلالة فرع الثبوت بخلاف قطعية الكتاب
فلا مساواة وثانياً الصحابة خصوا وأحل لكم ما وراء ذلكم
بلا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ويوصيكم الله في
أولادكم بلا يرث القاتل ولا يتوارث أهل ملتين ونحن معاشر
الانبياء لا نورث وذلك إجماع على التخصيص وليس
تخصيصاً بالاجماع فتفكر قيل إنما يتم لو لم يخص من قبل بقاطع
أقول لم يخص به والا كان متواتراً فافهم. قلنا تلك الأحاديث
مشاهير لا نجاعهم على العمل بها فيزاد بها على الكتاب وهو
نسخ عندنا. القاضي كلاهما قطعي من وجه ظني من وجه فوقع

التعارض^(١) فوجب التوقف أقول لا يلزم من ذلك التوقف بمعنى
لا أدري بل أدري التوقف وأجيب بالمنع والترجيح ﴿مسئلة﴾
* الاجماع يخص القرآن والسنة كتخصيص حد القذف على
العبد والتحقيق أنه يتضمن وجود المخصص ولو بالقياس لعدم
اعتباره زمن الوحي ولا تخصيص بعده كما لو عملوا بخلاف النص
الخاص لتضمنه ناسخا^(٢) فالفرق بين التخصيص والنسخ به
لا يعود الى أمر معنوي كذا في شرح المختصر ﴿مسئلة﴾ القائلون
بالمفهوم المخالف خصوصاً به العموم كتخصيص خلق الماء طهوراً
لا ينجسه الا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه بمفهوم اذا بلغ الماء قلتين لم
يحمل خبثاً لانه ظني مثله فتعارضاً والجمع أولى فان قيل لا نسلم

(١) قوله فوجب التوقف الخ اعلم ان التوقف بالمعنى الاول يشترك
فيه المقلد العامي وأما بالمعنى الثاني فمن خواص المجتهد وكاد أن يصح
عليه توجه الترجيح ثم لا يخفى انه مؤاخذه في العبارة لكن المقصود التنبيه
الى الفرق فيما بين العبارتين انتهى منه

(٢) قوله فالفرق الخ أى الفرق بان النسخ لا يكون الا بخطاب الشرع
والتخصيص قد يكون بغيره من العقل وغيره كالاجماع مجرد اصطلاح
اذ كل من النسخ والتخصيص في الظاهر بالاجماع وفي التحقيق بما يتضمنه
انتهى منه رحمه الله

المعارضة^(١) فان المنطوق أقوى والمفهوم أضعف قلنا مساواتهما
 ظنا ليس شرطاً للتخصيص للاتفاق عليه بخبر الواحد للكتاب
 كذا في شرح المختصر . أقول لا يخفى انه ترجيح المرجوح
 وهو خلاف البديهة أما حديث التخصيص بحديث الواحد
 فلا يرد علينا لما تقدم من التخصيص وفي التحرير التحقيق
 ان مع ظنية الدلالة فيهما يقوى ظن الخصوص لغلبته في العام
 أقول الغلبة لو أفضى فانما يفضى ظنا ضعيفاً على خلاف الوضع
 لا الغلبة ألا ترى الاختلاف في العام في القطع والظن وفي
 المفهوم في الظن وعدمه فلا يظن الا ظنا ضعيفاً ثم أقول لا يبعد

(١) قوله فان المنطوق أقوى الخ وقد أجيب بان في كل منهما قوة في
 الدلالة من وجه فان المنطوق وان كان أقوى من حيث كونه منطوقاً
 لكن فيه ضعف من جهة العموم وفي المفهوم قوة في الدلالة من جهة
 الخصوص وان كان فيه ضعف من جهة كونه بالمفهوم أقول فيه بحث أما
 أولاً فلاننا لا نسلم ان الخصوص يوجب قوة في دلالة المفهوم كيف
 ومدارها على انه لولاها لكان القيد بلا فائدة وسواء فيه الخاص والعام
 وأما ثانياً فلان المنع بحاله لان اللازم المساواة في الجهتين ولا يلزم منها
 المساواة في الظن وانما يلزم لو ثبت المساواة فيهما في القدر الموجب للظن
 ولم يثبت بل الظاهر ان المنطوق أقوى بعد تدبر انتهى منه رحمه الله

ان يقال العام عندهم كان مظهرنا لاحتمال المخصص فلما ظن
 المخصص اشتد ضعفه فحينئذ عمل المخصص لوجود المساواة
 فتأمل - ﴿مسئلة﴾ * * - فعل الرسول عليه السلام بخلاف
 العموم كما لو قال الوصال في الصوم حرام على كل مسلم ثم فعل
 مخصص فان ثبت وجوب التأسي بدليل خاص كان نسخا للعام
 أما دليل التأسي عموما فقليل يخصص بالاول فلا يلزم على الامة
 الاقتداء به في الفعل وقيل لا يصير مخصصا بل يجب الاتباع
 وقيل بالوقف . للخصص التخصيص اولى للجمع . وللنافي الفعل
 اولى فانه مع دليل الاتباع اخص ^(١) وفيه ما فيه وسيأتي مفصلا
 في السنة ان شاء الله تعالى ﴿مسئلة﴾ * التقرير مخصص عند
 الشافعية مطلقا وعند الحنفية ان كان العلم في مجلس ذكر العام
 والا فتنسخ . لنا ان السكوت ^(٢) دليل الجواز عادة ثم ان ظهر علة

(١) قوله وفيه ما فيه الخ اشارة الى انه لا تعارض بين القول الاول ودليل
 الاتباع عموما الا بضم الفعل فان ضم الى الثاني صار اخص كما فعل الثاني
 وان ضم الى القول صار اخص كما هو مقصود المخصص وان ضم اليهما
 فللاوقف تدبر انتهى منه

(٢) قوله ان السكوت دليل النخ والعام يدل على عموميه فان اتصل كان

مشاركة تعدى الى غير الفاعل المشارك بالقياس أو بحكمى على الواحد حكمى على الجماعة والا فالخيار عدم التعدية قال السبكي المختار عندنا التعميم وان لم يظهر الجامع مالم يظهر ما يقتضى التخصيص وذلك لقوله حكمى على الواحد الخ قلنا ذلك مخصوص اجماعاً بما علم فيه عدم الفارق وههنا لم يعلم بل علم ان عموم العام يمنع ثبوت حكم ذلك الفاعل في غيره والا كان التقرير^(١) نسخاً مطلقاً فافهم * مسألة * فعل الصحابي العادل العالم مخصص عند الحنفية والحنابلة خلافاً للشافعية والمالكية لئانه دلائل الدليل^(٢) قيل ظناً لا قطعاً أقول لا يجب القطع كفهوم

تخصيصاً والا فنسخاً كما مر وبهذا كان الدليل مشتركاً بيننا وبين الشافعية بناء على الاختلاف المتقدم انتهى منه (١) قوله نسخاً مطلقاً الخ ثم لو حكم على تقدير عدم الجامع أيضاً فلم يكن فرد تحت العام باقياً لكان نسخاً في صورة العلة المشتركة وعدمها وقد قلتم بالتخصيص وبقاء العام في الجملة ان قيل يجوز أن يكون في بعض الافراد علة مانعة من عموم حكم التقرير قلنا الكلام في نفس التقرير والعموم وأما الامر الخارجى فنخرج عن المبحث بالفرض فليتأمل انتهى منه (٢) قوله قيل ظناً الخ اعلم ان قوله ظناً متعلق بالدليين أى دليل ظنى على دليل ظنى وعلى هذا معنى قوله لا قطعاً أنه ليس دليل قطعى على دليل قطعى وليس دليل قطعى على دليل ظنى

خبر الواحد ولا يلزم تقليد المجتهد لانه عن دليل مخصوص
وان دل اجمالا على المخصص حقيقة . قيل الحق ان الاعتقاد
بان ههنا دليلا اجمالا لا يكفي ما لم تحصل معرفته بعينه أقول
منقوض بالاجماع فانه لا يتوقف تخصيصه على معرفة المخصص
بعينه فتأمل قالوا أولا العموم حجة وفعله ليس بحجة فلنا ممنوع
وثانياً لو صح لم يجز مخالفة صحابي آخر له وقد جاز اتفاقاً ^(١) أقول
هو دليل العدم والظن بالظن تأمل ﴿مسئلة﴾ * افراد فرد
من العام بحكمه لا يخصمه الا اذا كان له مفهوم عند قائله
مثاله أيما اهاب دبغ فقد طهر مع قوله في شاة ميمونة دباغها

وليس ظني على قطعي وعلى هذا معنى قوله لا يجب القطع لا يجب في كليهما
أو في احدهما بل يكفي ظنيتهما كدلالة المفهوم لخبر الواحد فان دلالة
كل منهما ظنية مع أن دلالة المفهوم حجة عند الخصم تدبر ثم اعلم ان
الخفية والحناية التزموا قطعية الدليل الثاني واستدلوا عليه بانه لو كان
ظنياً لينه دفعا للتهمة فلا يخفى ضعفه وان الالتزام بلا لزوم انتهى منه
رحمه الله (١) قوله أقول هو دليل العدم الخ أي مخالفة دليل ظني على
عدم الدليل والظني يمارض بالظني فيصح مخالفته وأما باعتبارنا فكتعارض
خبرين فيقابل ظن أحدهما بظن الآخر فأيهما كان راجحاً فله الاعتبار
والظاهر راجحان الميث تدبر انتهى منه

طهورها خلافا لابي ثور^(١) فيختص عنده بالشاة أو بما يؤكل
لحمه. لنالا تعارض قالوا له مفهوم والمفهوم يخصص العموم قلنا
لو سلم فهو فرع ثبوت مفهوم اللقب وهو رد ﴿مسئلة﴾ *
رجوع الضمير الى بعض العام ليس تخصيصا له عند الجمهور^(٢) مثل
والمطلقات مع وبعولتهن وقال أبو الحسين وإمام الحرمين
تخصيص قيل وعليه أكثر الحنفية وبعض الشافعية وبعض
المعتزلة وعزى الى الشافعي وفي التحرير وهو الوجه وقيل
بالوقف وهو المختار في المحصول أقول وهو الاشبه^(٣) لان الضمير
يرجع الى اللفظ باعتبار مداولة المراد فالتخصيص في الاول

(١) قوله فيختص عنده بالشاة الخ هذا على اختلاف الروايتين عنه
فالاول نقله عنه الامام في الحصول والثاني نقله عنه امام الحرمين في النهاية
انتهى منه رحمه الله (٢) قوله مثل والمطلقات الخ قال الله تعالى والمطلقات
يتربصن بأنفسهن ثم قال وبعولتهن أحق بردهن والضمير في بردهن
لاربعيات فلا يوجب تخصيص التربص بالرجعيات بل يعم الرجعيات
والبائعات انتهى منه رحمه الله (٣) قوله لان الضمير يرجع الى اللفظ
الخ توضيحه انه لا بد من أحد التجوزين لانه ان كان المرجع عاما
فالتجوز في الضمير لانه مخصوص بالفرض وان كان المرجع خاصا
فالتجوز فيه دون الضمير لما ذكر في الكتاب وليس التجوز في احدهما

لا يستلزم التخصيص في الثاني كالعكس فلا ترجيح وما قيل.
الظاهر أقوى دلالة ففيه ان الضمير أعرف فانه يفيد أنه هو
تدبر. قالوا الثاني مجاز لانه مخصوص ولا يلزم منه التجوز في
الاول وفيه أن مخالفة الضمير للرجع سبب للتجوز اتفاقا
لكن المخالفة تتصور على وجهين أحدهما ان يراد به غير
ما أريد بالرجع وثانيهما أن يراد به غير ما وضع له المرجع وان
لم يكن مرادا وبناء كلامكم على الثاني ^(١) والظاهر الاول. قالوا
حقيقة الضمير تقتضي الاتحاد فيلزم من خصوصه مع عموم
الرجع المخالفة أقول ^(٢) اللازم مجازية أحدهما لا تخصيص العام

مستلزما للتجوز في الآخر من الطرفين فلا يكون شيء منهما راجعا
على الآخر فيتوقف تدبر انتهى منه رحمه الله

- (١) قوله والظاهر الاول الخ الجواب ان الضمير كاعادة الظاهر ولا
شك انه لو أعاد الظاهر وأراد به ثانياً الخصوص لم يلزم منه خصوص.
الاول ولم يحكم بكونه غير الاول ومخالفا له فكذا ههنا انتهى منه
- (٢) قوله اللازم أي اللازم على تقدير خصوص الضمير مع عموم
الرجع المخالفة فيستلزم التجوز في الضمير وعلى هذا تقدير خصوصه
مع خصوص المرجع يلزم الموافقة لكن التجوز يلزم في المرجع فلا
يلزم مجازية العام على الخصوص انتهى منه رحمه الله

على الخصوص وأما الجواب كما في شرح المختصر بأنه كإعادة
الظاهر فلا يخفى ما فيه ^(١) لا لما في شرح الشرح من أنه يمنع ذلك
بل لما في شرح التلخيص ^(٢) من أن ظاهر الضمير إعادة دون
الظاهر ﴿مسألة﴾ * القياس مخصص عند الأئمة الأربعة
والاشعري وأبي هاشم وأبي الحسين إلا أن عندنا بعد التخصيص
يغيره ^(٣) وإنما هو مظهر فلا يلزم التراخي وقال ابن شريح إن كان
جليا وقيل إن كان أصله مخرجا من ذلك العموم وقيل إن كان
أصله مخصصا أو ثبتت العلة بنص أو إجماع أو ظهر قرينة جزئية
والأعمال بعموم الخبر واختاره ابن الحاجب والجبائي يقدم العام
مطلقا والقاضي والامام توفقا والغزالي الاعتبار بأرجح الظنين

(١) قوله لا لما في شرح الشرح الخ ذلك لما فيه من مقابلة المنع بالمنع
كما لا يخفى انتهى منه رحمه الله

(٢) قوله من أن ظاهر الخ أي المراد بالضمير ما هو المراد بالاول
المرجع بخلاف الاسم الظاهر المذكور ثانياً موقع الضمير فإن ظاهره
أن الثاني غير الاول فلا يكون الضمير كإعادة الظاهر تـبر انتهى منه

(٣) قوله وإنما هو مظهر الخ أقول لك أن تقول هذا مسلم إذا كان
أصله مخرجا من ذلك العموم أما إذا لم يكن كذلك فلو كان مظهرا لكان
ينبغي أن يخص به العموم قبل تخصيصه بشيء آخر تدبر انتهى منه رحمه الله

وان تساويا فالوقف لنا^(١) الاشتراك في الظنية والتفاوت غير مانع
 لرجحان الجمع كما تقدم في التخصيص بالمفهوم فاندفع ما قيل العلة
 المستنبطة اما راجحة أو مساوية أو مرجوحة فالتخصيص
 على احتمال دون احتمالين والواحد نصف الاثنين فالراجع العدم
 على أنه يوجب^(٢) بطلان التخصيص مطلقاً قول وأيضاً الاعتبار
 لغلبة الافراد لا لغلبة الاحتمال والثاني لا يستلزم الاول
 كالامكان مع الوجوب والامتناع فافهم. وتمسك ابن الحاجب
 بان القياسات اذا كانت كذلك نزلت منزلة نص خاص
 فيخصص بها للجمع ولا يخفى أنه لا يدل على عدم التخصيص
 بغيرها^(٣) فعال ذلك بعدم الدليل على جواز التخصيص وهو غير

(١) قوله الاشتراك في الظنية الخ أي لو سلم ضعف القياس فهو غير
 مانع لتخصيص لانه يصير راجحاً بعلة الجمع فيأزم ترجيح المرجوح
 بمرجح وذلك ليس بمحال تدبر انتهى منه (٢) قوله بطلان التخصيص
 مطلقاً الخ سواء كان بالقياس أو غيره اذا لم يعلم ترجيحه (٣) قوله فعال
 ذلك الخ المعلن التفاضل والافاضة ما ذكره بعض الفضلاء أن الدليل الاخير
 للجبايى يتم عند ابن الحاجب فيما عدا العبارة المذكورة كما سيظهر من
 جواب المختصر فهاذا ترك الدليل على الجزء السلبي من الدعوى وانما مقصوده
 ههنا اقامة الدليل على الجزء الايجابي تدبر انتهى منه رحمه الله

سديد لان عدم الظفر بالدليل لا يدل على عدمه في الواقع ولا على عدم المدلول. أقول على أن الجمع هو الدليل مطلقاً^(١) فإن القياس دليل مطلقاً واحتج الجبائي أولاً بأن القياس أضعف من الخبر فلو خص به لزم إبطال الاقوى بالأضعف والجواب أن كلا من المقدمتين ممنوعة وثالثاً منقوض بتخصيص خبر الواحد للكتاب والمفهوم للمنطوق وثانياً بحديث معاذ^(٢) وهو صحيح فإنه قدم الخبر على القياس وصوبه صلى الله عليه وسلم^(٣) والجواب آخر السنة عن الكتاب مع جواز تخصيصها له اتفاقاً

(١) قوله فإن القياس دليل مطلقاً أى سواء كان من القسم الذى جوز التخصيص به أولاً انتهى منه رحمه الله

(٢) قال صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين وجهه الى اليمن بم تعمل فقال بكتاب الله فقال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اقيس الامر بالامر فقال الحمد لله الذى وفق رسول رسوله لما يرضاه الله ورسوله انتهى منه رحمه الله

(٣) قوله والجواب الح أى الجواب أولاً لا نسلم ان القياس أضعف من الخبر كما سيأتى في الخبر ان مقدماته معارضة لمقدماته وثانياً لا نسلم انه لو خص به لزم اه بل اللازم ابطال ظاهر العموم للجمع لا ابطال أصله. ثالثاً منقوض بما جوزتم انتهى منه

وأيضاً لا يدل على امتناع التخصيص به عند التعارض وثالثاً
 دليل القياس إنما هو الاجماع ولا اجماع عند المخالفة للمخالفة
 والجواب قد ثبت بغيره وإذا ثبت به ثبتت أحكامه ضرورة
 ومنها الجمع فالخلاف كأنه خلاف الاجماع وأجيب في المختصر
 بأن ثابت العلة ومخصص الاصل يرجعان الى النص وهو حكى على
 الواحد حكى على الجماعة فالتخصيص إنما هو به وإذا ترجح ظن
 التخصيص بقرينة المقام يجب العمل به للاجماع على اتباع الراجح
 وفيه أن الرجوع الى ذلك النص جارٍ^(١) في جميع الأقيسة وهو
 خلاف مذهبه قيل وأيضاً اللازم العموم بالنسبة الى المكافئين فقط
 والمسئلة أعم إلا أن يخصص بذلك وفيه تكلف أقول لو قيل دل
 بمفهوم الموافقة على أن حكم النظائر والاشباه واحد لم يبعد فتأمل
 ﴿فصل﴾ المطلق مادل على فرد ما منتشر فالمعهود ذهناً منه
 بخلاف نحو أسامة وسائر المعارف وكل عام ولو نكرة فيبين

(١) قوله في جميع الأقيسة الخ فائيل أن يقول الظاهر من قوله حكى
 الخ أن لا يكون الاختلاف إلا بالوحدة والكثرة وحاصله أن الاشتراك
 أبلغ من الوضوح الى أن يمد من دلالة النص وهذا إنما يكون في القياسات
 التي نزلت منزلة النص فتأمل انتهى منه رحمه الله

النكرة والمطلق عموم^(١) من وجه. والمقيد مأخوذ عن الانتشار
 بوجه مأخوذ رتبة. ومثله وقال جماعة^(٢) ومنهم الامام الرازي
 المطابق الدال على الحقيقة من حيث هي وهذا مبني على
 جعل النكرة للمثلية لان رتبة مطلق اتفاقا وهم نظروا الى
 القضايا الطبيعية ومهمة المتقدمين والمصادر نحو رجمي وذكرى
 وعلم الجنس ولنا القضايا المحصورة ومهمة المتأخرين والمصادر
 المنونة واسم الجنس وكلها كثيرة كثرة لا نسبة لها بمقابلها
 فالمتعارف وهو منشأ التبادر ومناط الغرض أجدر بالاعتبار
 والصق بالمقام هذا ~~مسئلة~~ * اذا اختلف حكمها
 كأطعم فقيرا واكس فقيرا تيمميا لم يحمل المطلق على المقيد الا
 ضرورة مثل أعتق رقبة ولا تملك الارقة. ومثله ونقل الآمدى
 ومن تبعه الاتفاق فيه مطائما والغزالي عن أكثر الشافعية
 الحمل عند اتحاد السبب ومثله بالوضوء والتيمم نظرا الى اليد

(١) قوله من وجه الاجتماع في نحو رجل والافتراق من المطابق في
 اليهود ذهنا والافتراق من النكرة في النكرة المنفية انتهى منه

(٢) قوله جماعة ومنهم القاضي في المنهاج حيث قال ان لكل شيء حقيقة
 هو بها هو فالدال عليها هو المطابق انتهى منه

فقيدت بالمرافق وان اتحد مع اتحاد السبب فان كانا منفيين
 فيعمل بهما اتفاقا كما تقول في الظهار لا تعتق مكاتبا ولا تعتق
 مكاتبا كافرا وفي شرح المختصر هذا من العام لا من المطلق
 فهو من باب آخر وقد علم وفي شرح الشرح مناقشة في المثال
 والمطابق لا تعتق المكاتب من غير استغراق كما في اشتر اللحم
 أقول المقصود أن نفي الحصة المحتملة الذي هو معنى المطلق يعم
 كالنكرة فلايس مناقشة في المثال بل في الممثل له وما ذكره
 من المثال ففيه أن المعهود ذهنا كالنكرة حكما . وان كانا مثبتين
 فان وردا معا حمل المطلق عليه ضرورة أن السبب الواحد لا
 يوجب المتنافيين في وقت واحد والمعية قرينة البيان كقوله
 تعالى فصيام ثلاثة أيام مع قراءة ابن مسعود متتابعات ومن
 ثمة قال أصحابنا بوجوب التتابع في صوم كفارة اليمين . وان جهل
 فكذلك لعدم الترجيح^(١) فيترجح البيان . وان علم التأخر فالمقيد
 المتأخر ناسخ عندنا أي ايجاب للقيد ورفع للاطلاق المراد

(١) قوله فيترجح البيان اعلم ان رجحان البيان ههنا فرع رجحان المعية
 فلا يلزم رجحان البيان على النسخ مطلقا انتهى منه رحمه الله

أولا وعند الشافعية مخصص أي بين أنه المراد بالطلق أولا وهو معنى حمل المطلق على المقيد . لنا أولا كما أقول المطلق حقيقة في الإطلاق ولا شيء من الحقيقة يترك إلا بدليل ولا دليل إذ غير المقيد مفروض الانتفاء والمقيد معدوم في زمان الإطلاق فرضا وكل ما عدم ذاته عدم صفته فالعلة التامة للإطلاق من المقتضى وعدم المانع متحققة في زمان الإطلاق فافهم . وثانياً الحمل فرع الدلالة والمطلق لا دلالة له على الخصوص باحدى الدلالات وأجيب في المختصر بأنه لازم عليكم إذا تقدم المقيد وفي التقييد بالسلامة قلت نلتزم أن المطلق المتأخر ناسخ كالعام ونقلكم اتفاقنا ليس بمطابق لأصولنا ولو سلم فتقدم المقيد^(١) ربما يصلح قرينة وأما السلامة فليست تجوزا فان الرقبة لا يتناول فائت المنفعة عرفا كالماء لا يتناول ماء الورد ولو سلم فانتقال الذهن من المطلق الى الكامل ظاهر^(٢) واستدل بقوله تعالى لا تسألوا عن أشياء

(١) قوله ربما يصلح قرينة الخ ومن ههنا ظهر أن جعلهم اللاحق بزمان متأخر قرينة تحكم كيف والمحاطب لا يعرفه انتهى منه

(٢) قوله واستدل الخ لا يخفى ان القيد اذا كان قرينة وبيانا تندفع هذه الوجوه فتدبر انتهى منه

الآية وبقول ابن عباس رضى الله عنه أبهموا ما أبهم الله وبان
الاطلاق معلوم كالتمقييد فتأمل . قالوا أولاً كما في المنهاج في الحمل
عمل بالدليلين قلنا ممنوع فإن العمل بالمطلق يقتضى الاطلاق
(١) وثانياً فيه الاحتياط فإن المطلق ساكت والمقيد ناطق وبالعمل
بالمقيد يخرج عن العهدة بيقين قلنا أولاً لا تقرب اذ في النسخ
كذلك ولو قيل البيان أسهل قلنا لو سلم فاذا لم يكن مانع
وعدمه ممنوع بل عدم القرينة مانع . وثانياً أقول منقوض
بالاختلاف حكماً كما مر وبما اذا كان الاختلاف في السبب
كما سيأتى وثالثاً كما في المختصر لو لم يكن بياناً لكان كل
تخصيص نسخاً لانه مثله قلنا الملازمة ممنوعة بل اللازم كون
كل مترسخ نسخاً وبطلانه ممنوع أجاب في شرح المختصر بان
في التقييد حكماً شرعياً لم يكن ثابتاً قبل أما التخصيص فدفع لبعض
الحكم الأول فقط قيل في التخصيص أيضاً حكم جديد لم يكن

(١) قوله وثانياً أى يقتضى الاجزاء بأى فرد كان بخلاف المقيد
وتحقق المطلق فيه ليس مقتضياً لانهصاره فيه ألا ترى في النسخ أيضاً
تحقق المطلق في المقيد مع انه ليس بعمل للمطلق اتفاقاً تدبر انتهى منه
رحمه الله

فلا فرق مثل أكرم العلماء ولا تكرم زيدا أقول محصل الفرق
أن التقييد من حيث هو هو يقتضى إيجاب شئ زائد وأما
التخصيص فهو من حيث حقيقته لا يقتضى الإيجاب بل إنما
يقتضى الدفع فقط ألا ترى الاستثناء تخصيص ولا حكم فيه
عند جماعة فهو بحقيقته لا يكون نسخاً لأنه أثبات حكم لم يكن
فلا مماثلة بينهما. أما إذا تعدد السبب كإطلاق الرقبة في كفارة
الظهار وتقييدها بالإيمان في كفارة القتل فعندنا لا يحمل وعند
الشافعي يحمل فأكثر أصحابه مراده بجامع وهو الصحيح
عندهم والحق أن القياس لو تم لا يدل على الإرادة لغة وإنما
يدل على إثبات الزيادة شرعاً والثاني لا يستلزم الأول وقيل
مطلقاً إلا لمعارض كقيد متضادين. لنا شرط القياس عدم
معارضة نصه وههنا المطلق دل على الأجزاء مطلقاً لأنه عام
بدلاً فيتساوى دلالاته فإني التلويح أن وجوب المطلق أعم من
أن يكون في ضمن وجوب المقيد ساقط فتدبر. قالوا كلام الله
تعالى واحد فلا يختلف بل يفسر بعضه بعضاً وهو ليس بشئ
ولو كان الاختلاف في سبب الحكم الواحد كأدوا عن كل

حرو عبد^(١) في رواية عبد الله بن ثعلبة مع رواية من المسلمين على ما في الصحيحين^(٢) عن ابن عمر فلاحل عندنا خلافا للشافعي لنا الاحتياط وعدم المنافاة فقد يكون لشيء أسباب شتى أقول تمامية المطلق في السببية تمنع الاحتياج الى القيد والا كان غير تام ولا ينفع عدم الجزء وعدم الجزأين لان العلة حقيقة عدم علة الوجود وهما فردان فالحق أن يحمل ههنا المقيد على المطلق لا بمعنى أن المراد منه ذلك بل بمعنى أن المقيد سبب لان المطلق سبب وبينهما بون

﴿فصل﴾ في الامر * وهذا اللفظ حقيقة في القول المخصوص ومجاز في الفعل وقيل مشترك وقيل للمشترك وهو أحدهما لا

(١) قوله في رواية عبد الله الخ أخرج عبد الرزاق عن عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس قبل الفطر بيوم أو يومين فقال ادوا صاعا من برأ وقمح بين اثنين أو صاعا من تمر أو شعير عن كل حر وعبد صغيرا أو كبيرا انتهى منه

(٢) عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين انتهى منه

الفعل الأعم من اللساني كما قيل لدخول النهى لنا تبادر خصوص القول عند اطلاقه فليس لمشارك ولا بمشارك وما في شرح المختصر^(١) لو كان مشتركاً لتبادر الآخر أو لم يتبادر شيء فبني على اختلاف الرأيين وقيل معناه لتبادر كل خطورا أو لم يتبادر شيء ارادة ورد بان التبادر خطورا ليس من علامة الحقيقة لتصريحهم بسبق فهم الجزء وفهم الملكة^(٢) أقول الخطور من اللفظ أولاً للمفهوم مطابقة لان الوضع لكل بالذات وللجزء واللازم بالواسطة وان كان التحصيل بالعكس كما قالوا ان ثبوت الحيوان لزيد بواسطة الانسان وقد حقق في محله فالردود واستدل أولاً بلزوم الاشتراك فيخل بالفهم وعورض بالمجاز فانه محل لفهم

(١) قوله لو كان مشتركاً الخ أقول لك ان تقول معنى كلام شارح المختصر انه لو كان مشتركاً بينهما لكان المساواة بينهما في المبادرة وعدمه ولم يكن أحدهما متبادراً دون الآخر بل كان كل منهما متبادراً وظنى انه الظاهر المستغنى عن التكلفات ويؤيده لفظ أيضاً بعد قوله لتبادر الآخر على ما في بعض النسخ انتهى منه

(٢) قال ابن سينا في الشفاء ان الجنس مالم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال او لم يراع النسبة بينهما في هذه الحالة أمكن أن يغيب عن الذهن فيجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس انتهى منه

المراد وقد تقدم الترجيح فافهم وثانياً بعدم الاشتقاق فلا يقال
أمر وأمر كأكل وآكل أقول إنما يتم لو كان مصدراً وهو ممنوع
لجواز أن يوضع له على أنه شيء لا على أنه حدث تفكر فقيه دقة
وفي التحرير أن اشتق فلا اشكال والافكال قارورة^(١) وفيه ما فيه
وثالثاً بلزوم اتحاد الجمع مع أنه في الفعل أمور وفي القول أوامر
وبحسب أن الجمع سماعي فيجوز الاختلاف باعتبار كل حقيقة
أقول^(٢) ولك أن تعارض بانه لولا الاشتراك لم يختلف الجمع وقد
اختلف وأما الملازمة فللزوم خلو لفظ عن معنى وضعى فإن
لا أمور بزعمكم كذلك والأصح استعماله في القول حقيقة كيف
وهذا الجمع ليس من اللغة بل من المتجاوز ولا قياس فهو اختراع
قدبره قالوا أطلق لهما والأصل الحقيقة وقد تقدم جوابه قالوا

(١) قوله وفيه ما فيه أما أولاً فلأنه شك في الاشتقاق وعدمه
مع أنه معلوم عدم الانتفاق قطاً وأما ثانياً فلأنه جملة كالقارورة وهو
بحسب الأصل فيه الاشتقاق والمانع طار وليس كذلك ما نحن فيه انتهى
منه رحمه الله (٢) قوله ولك أن تعارض الخ حاصل المعارضة أنه لو لم
يكن مشتركاً لكان أمور جمعا خالياً عن الحقيقة وذلك باطل لأن المجاز
خالف الحقيقة فيشما لا يصح الحقيقة لغة لا يصح المجاز انتهى منه

أمران اشتركا في عام فيجعل له دفعا للاشتراك والمجاز قلنا قول حادث فان كونه حقيقة في القول المخصوص بخصوصه مجمع عليه فلا تردد حتى يترجح المعنوي . ثم الأمر اقتضاء فعل حتما استعلاء^(١) وأورد لا تترك نوعا وشخصا وأجيب بان المحدود النفسى فيلتزم وفيه ما فيه وبان المراد فعل هو مبدأ الاشتقاق والأوجه أن المتبادر الاقتضاء الأول^(٢) وذلك^(٣) ليس في النهى . وأما الاستعلاء احترازا عن الدعاء والالتماس فهو شرط عند أكثر أصحابنا والآمدى وصححه في المحصول وهو رأى أبى الحسين لزم العقلاء الأدنى بأمر الأعلى وعند المعتزلة يجب العلو والا كان دعاء أو التماسا وعند الأشعرى لا هذا ولا ذاك وبه

(١) قوله وأورد الخ أما الإراد نوعا فباعتبار حقيقة تنوعية وهو النهى وذلك بناء على ما مر أن لا تكليف إلا بالفعل وهو اقتضاء الكف في النهى وأما شخصا فلأنه يدل على ترك الترك وهو طلب الفعل ويلزم منه الإراد بنحو ترك وكف تدبر انتهى منه رحمه الله

(٢) قوله ليس في النهى الخ يعنى أن الغرض الاصل في النهى يتعلق بعدم الفعل لكن لما كان العدم غير مقدور فلا يكون صالحا لان يكلف به ويطلب من المكلف تعلق ما هو وسيلة اليه وهو الكف فاقضاء الفعل هناك ثانيا وبالعرض ويمثله يجاب عن الإراد شخصا تدبر انتهى منه

قال أكثر الشافعية وفي شرح المختصر وهو الحق لقوله تعالى
 حكاية عن فرعون فماذا تأمرون وفيه أن فرعون لما أخذته
 الدهشة اضطر إلى اعانة العلماء^(١) فهناك عنده صحة الاستعلاء بل
 علو لان للعالم درجة وقيل من المؤامرة أى المشاورة أو مجاز
 عن الإشارة ورد بأنه حقيقة في القول بخصوصه فلا يترك
 الأصل^(٢) ونظيره قوله *أمرتك أمراً جازماً فعصيتني* وحدث
 القاضى بالقول المقتضى طاعة المأمور بفعل المأمور به وارتضاه
 جمهور الشافعية وفيه دور من وجهين لان الطاعة موافقة الأمر
 وأجيب أولاً بان علمنا الأمر من حيث هو كلام كاف في علمنا
 المخاطب به وهو المأمور وما يتضمنه وهو المأمور به وفعل مضمونه
 وهو طاعته ولا يخفى ما فيه^(٣) وثانياً بان معرفته بوجه عرضي يمتاز به

(١) فيه دفع لما قيل لو استدل بهذا على عدم اعتبار العلو في مفهومه
 اسم انتهى منه رحمه الله (٢) قوله ونظيره قوله الخ أى عمرو بن العاص
 لمعاوية أو حصين بن المنذر يزيد بن المهمل كذا في التقرير انتهى منه
 (٣) قوله وثانياً الخ اعلم ان الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان
 في الوجه الاول كان الامر المأخوذ في تعريف الامر بمعنى الكلام المطلق
 وفي الوجه الثانى كان المأخوذ في التعريف عين المعرف باعتبار الصدق
 لا الاعم كما في الاول لكن معلوماً بالوجه العرضي المميز عن جميع ما عداه

عن جميع ماعداه حاصل لكل عارف باللغة قبل التحديد أقول
 ان قات أخذ العرضى في الحد يخرج منه عن الحدية لان المجموع
 خارج قلت قد تكون الحقيقة ذات تعلق فلاحظة المتعلقات
 لتحصيل تلك الحقيقة لا يخرج منه عن الحدية فانه لا يلزم أن يعتبر
 محمولا وثالثا بان حصول الشئ بنفسه غير حصوله بصورته الذى
 هو التصور المطلوب ورد بأن ما أخذ في التعريف لا بد من
 تصوره لانه تحصيل صورة من صور متعددة^(١) ولهذا لم يكن
 الحضورى كاسبا فتفكر ثم هو منقوض بأمرتك بفعل كذا
 الا أن يخص النفسى بالتعريف ويأتم كونه أمرا وجمهور المعتزلة
 قول القائل لمن دونه افعلى وأورد التهديد ونحوه وقول الحاكمي
 والمبالغ وأمر الأذنى استعلاء وأجيب بان المراد افعلى حقيقة

وفي الوجه الثالث كان المراد من الامر في التعريف هو المعروف لكن
 الفرق بينهما ليس بوجه عرضى بل بان العلم باحدهما حضورى وبالأخر
 حصولى تدبر انتهى منه رحمه الله

(١) قواه ولهذا لم يكن الح فيه دفع لما قيل ان الامر من قبيل الصفات
 فالعلم بها حضورى وذلك يستلزم العلم الحضورى بمطلقه في ضمنه وهذا
 يكفي في صحة التعريف به نعم له باعتبار آخر حصول في النفس بصورته
 والتعريف لاجله ووجه الدفع ظاهر فتأمل انتهى منه

وفي الحكاية ليس قوله فان القرآن ليس قول النبي صلى الله عليه وسلم بل قوله تعالى وأمر الأذننى ليس عندهم أمراً لغة بل عرفاً قول الأذننى أعم حقيقة أو ادعاء وقال قوم منهم^(١) ارادة الفعل وأورد بأن الممهد لمذره في ضرب عبده يأمر عبده ولا يريد لان العاقل تكذيب نفسه لا يريد ولا يخفى أنه يحجىء مثله في الطلب والتفرقة بامتناع التخلف في الارادة دون الطلب غير مسلم فانه فسر بما لا يستلزم الوقوع فاندفع ما في المختصر لو كان ارادة لوقعت المأمورات كلها لانها لا تتخلف عن اقتضاء الارادة واستدل أبو اسحق بأن الدين الحال مأمور بقضائه ولو حلف ليقضيه غد ان شاء الله تعالى فانه لا يحث فدل على أنه تعالى ما شاء فثبت الامر بدون المشيئة^(٢) وفيه ما فيه ❦ مسألة ❦ صيغة افعل ترد

(١) قوله ارادة الفعل الخ اعلم ان الارادة عند الاشاعرة صفة مخصصة لاحد طرفي المقدور بالوقوع وعند المعتزلة هي الداعى الى الفعل من اعتقاد نفع أو علم بمصاحبة وبعضهم فسر الارادة بعدم الكراهة وبالجملة الارادة القديمة اذا تعلقت بفعل غيره فعندهم لا توجب كباين في الكتب الكلامية انتهى منه رحمه الله (٢) قوله فيه ما فيه أما أولاً فلان الاستثناء سلب الحكم فلا خلف عرفاً وأما ثانياً فلان الارادة القولية غير المشيئة التكوينية على انه كالطلب انتهى منه رحمه الله

لعشرين معنى الايجاب اقيموا الصلاة النذب فكاتبوهم التأديب
كل مما يليك وعند الشافعي للايجاب وهو بعيد والفرق أن النذب
لثواب الآخرة والتأديب لتهذيب الاخلاق وربما يستجلب
الثواب الارشاد واستشهدوا وذلك لمنافع الدنيا الاباحة كلوا
واشربوا كذا قيل والاولى فاصطادوا التهديد اعملوا ماشئتم
الانذار وهو الابلاغ ولا يكون الا في التخوين قل تمتعوا
فان مصيركم الى النار الامتان كلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا
قيل الاباحة تكون فيما سيوجد بخلاف الامتان الا كرام
ادخلوها بسلام التسخير كونوا فردة التعجيز فأتوا بسورة
الاهانة كونوا حجارة التسوية اصبروا أولا تصبروا وهذا دفع
توهم الرجحان والاباحة لدفع توهم التحريم الدعاء اللهم اغفر
لي الالتماس افعل للمساوى التمنى

* ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي * التريحي ذلك مترقبا لاحتقار بل

(١) قوله اصبروا الخ لا تقصد صبرورنهم كذلك حتى يكون من
التسخير بل قلة المبالاة بهم انتهى منه

ألقوا وذلك^(١) قد يكون بمجرد الاعتقاد^(٢) دون الإهانة التكوينية
 كن فيكون ولا يعتبر فيه الانتقال من حالة إلى أخرى كما في
 التسخير التخيير فاصنع ما شئت وقد أدرج بعضهم^(٣) بعضاً في
 بعض ﴿مسئلة﴾ * صيغة أفعال عند الجمع وحقبة في الوجوب
 وأبي هاشم وكثير في النذب وهو قول الشافعي وله في النهي
 قول واحد^(٤) والفرق تحكم وقيل مشترك بينهما وقيل مشترك
 وهو الاقتضاء وقال الأشعري والقاضي لا ندري لأيهما وقيل
 أمر الله للوجوب وأمر الرسول للنذب وقيل حقيقة في الإباحة
 وقيل مشتركة بين الثلاثة وقيل لا قدر المشترك بينهما وهو الاذن
 الشيعة مشتركة في أربعة الثلاثة والتهديد فتلك عشرة كاملة
 وقد يزداد وينقص لنا أو لا استدلال السلف بها على الوجوب

(١) قوله قد يكون الخ أي مثال الترجي هو المثال المذكور للتمنى
 إذا كان قائله مترقباً ومترجياً للانجلاء انتهى منه

(٢) قوله دون الإهانة الخ فإنه إنما يكون بفعل أو ترك انتهى منه

(٣) قوله بعضاً في بعض ومن ثم قال شارح المختصر أنها ترد لخمسة عشر

معنى انتهى منه (٤) قوله والفرق تحكم لا يقال وجه الفرق أن الاحتراز
 عن المفسدة أشد من رعاية المصلحة لانا نقول ذلك أمر عقلي أمان

حيث الصيغة لغة فتحكم لا يخفى على المنصف انتهى منه

وشاع وذاع بلا نكير فدل على اجماعهم أنها له فان قيل لعنه
 كان بقرائن الوجوب بدليل استدلالهم بكثير منها للندب
 قلنا بل بالظهور والتبادر بدليل صرفهم الى الندب للقرائن دون
 الوجوب بالاستقراء واعتراض بأنه ظن في الاصول لانه سكوتى
 الجواب بل علم عادى بالتكرار كالتجربيات والمشاهدات ولو
 سلم فظن في اللغة ولو سلم فيكنى والا تعذر العمل بأكثر
 الظواهر لانه المقدور وثانياً مامنعك أن لا تسجد اذ أمرتك
^(١) والمراد اسجدوا المجرد ولو لا الوجوب لم يتوجه الانكار واحتمال
 قرينة حالية أو مقالية لم يحكمها القرآن غير قاذح في الظهور وثالثاً
 واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون فان المقصود الذم ورتبه على
 مخالفة الصيغة من حيث هي هي فدل على الوجوب ولا اشتراك
^(٢) والا لجاز العذر فلم يترتب الذم ورابعاً فليحذر الذين يخالفون

(١) قوله والمراد اسجدوا الخ فيه دفع لما يتخيل وروده ان الكلام
 في الصيغة لافي لفظ الامر ويندفع أيضاً ان توجهه الانكار يدل على
 كون لفظ الامر حقيقة فيما يفيد الوجوب لا القول بخصوصه على انه
 مندفع بما مر ان الفعل ليس بأمر حقيقة تدبر انتهى منه

(٢) قوله والالجاز الخ أى لو كان مشتركاً لفظاً أو معنى ولو احتمالا

عن أمره والمراد إيجاب الحذر اذ لا معنى للندب وهو دليل
الوجوب^(١) وحمل المخالفة على حمله على ما يخالفه مراداً أو عليها
اعتقاداً بعيد فإن المتبادر من خالف أمره ترك المأمور به^(٢) أن
قيل أمره مطلق قلنا بل عام لاضافة المصدر وصحة الاستثناء
واستدل أولاً بأن تارك المأمور به عاص بدليل أفصحت أمري
أي أخلفني في قومي وكل عاص متوعد بقوله ومن يعص الله
ورسوله فإن له نار جهنم وفي التحرير اضافة أمري عهدية ولا
نسلم تجرده عن القرينة وهذا سهل لقوله^(٣) لا يعصون الله ما أمرهم

فيعم سائر المذاهب المرجوحة انتهى منه

(١) قوله وحمل المخالفة الخ يعني أن هذا الأمر الخاص مستعمل في
الإيجاب ومتفرع على مخالفة الأمر فعلم أن الأمر مطلقاً للوجوب وبهذا
اندفع ما يقال لا نسلم أن قوله فليحذر للوجوب لأنه عين النزاع وذلك
لأن الدليل يتم بمطلق الاستعمال لهذا الأمر في الوجوب ولا يتوقف على
ادعاء كونه حقيقة فيه تدبر انتهى منه

(٢) قوله أن قبل الخ وقد أوجب بأن الإطلاق كاف في المطاق لأن
ترتب الوعيد والتهديد على مخالفة مطلق الأمر يستلزم المدعى وفيه ما فيه
انتهى منه (٣) قوله لا يعصون الخ فإنه يدل على أن فعل المأمور به ليس
بمعصية وتركه بمعصية مطلقاً انتهى منه

وقد يمنع استلزام دليل الكبرى مستنداً بأن المراد الكفار
بقريئة الدوام والاولى التحويل على الاتفاق أقول بهذا الدليل
تمسك الشافعية في كتبهم وقد غفلوا أنه ينفي مادعوه من كون
المندوب مأموراً به وهل هذا الاتفاق لا أن يراد تارك
المأمر به بصيغة فعل مجردة وفيه مافيه وثانياً الاشتراك^(١) خلاف
الاصل وغير النذب والوجوب بعيد للقطع بفهم الترجيح
وانتفاء النذب للفرق بين اسقنى وندبتك أن تسقيني فانه يذم
على الاول في الترك دون الثاني وفيه أن الخصم لا يسلم الفرق
ولو سلم فبكونه نصاً وعدمه قيل وأيضاً لا ينفي الاشتراك
المعنوي فانه ليس خلاف الاصل وفي التحرير لو قال المعنوي
بالنسبة الى معنوي أخص خلاف الاصل اذ الخصوص أدخل
في الافادة آنجه^(٢) وفيه مافيه أقول ما ذكره المستدل لنفي النذب

(١) قوله خلاف الاصل الخ اعلم انهم اعتبروا في تقرير هذا الدليل هذه
المقدمة أعني كون الاشتراك خلاف الاصل وظنى انه لا حاجة اليه بل
يكفي ما بعده في اثبات المطابق وحينئذ لا يراد بالاشتراك المعنوي أيضاً
فتأمل انتهى منه (٢) قوله وفيه مافيه الخ اشارة الى ان الاحكام كلها
أنواع متباينة ومفاهيم خاصة فلا استلزام ممنوع على انه لو سلم لزم تقدم

لو تم لدل على نفي المعنوى فتدبر . قالوا أولا اذا امرتكم بأمر
فأتوا منه ما استطعتم رده الى مشيئتنا قلنا بل الى استطاعتنا وثانياً
عن أهل اللغة لا فرق بين السؤال والامر الا في الرتبة فقط
والسؤال للندب فكذا الامر أقول الوجوب فرع الرتبة فانه
انما يكون ممن له ولاية الالتزام ولا نسلم أن السؤال للندب
بل لمطلق الطلب متضرعاً^(١) وفي المنهاج السؤال ايجاب وان لم
يتحقق وفيه ما فيه قالوا^(٢) ثبت الرجحان أو الاذن بالضرورة فلم

الخاص على العام مع ان الحنفية لا يسهلون ذلك انتهى منه رحمه الله
(١) قوله وفي المنهاج الخ لعل صاحب المنهاج ناظر الى الوضع لكن المستدل
ناظر الى المستعمل فيه بدليل الفرق فتأمل انتهى منه رحمه الله
(٢) قوله ثبت الرجحان الخ اعلم أن التقرير المشهور للدليل انه ثبت
الرجحان ولا دليل يفيد فوجب جعله للمشارك وأجيب بما في المتن
وقد أجاب ابن الحاجب أيضاً بان فيه اثبات اللغة بلازم الماهية وحاصله
على ما في الشرح ان اللازم يجوز أن يكون أعم فلا يثبت الوضع للاخص
وتقرير الاندفاع ان معرفة الوضع اما بالنقل وهو معدوم بالفرض أو
بالتبع لموارد الاستعمال فادلت عليه الموارد كان موضوعاً له والا فلا
وفيما نحن فيه مادلت الا على الرجحان فالزائد ليس داخلاً في المدلول
وهذا ليس اثباتاً بلازم الماهية بل لا جواب الا باثبات الزيادة بالدليل
من الموارد انتهى منه

يثبت الزائد لعدم الدليل فلا مدلول الا ذلك أقول فاندفع ما في
المختصر وغيره ان فيه اثبات اللغة بلازم الماهية فافهم قلنا ثبت
الزيادة بأدلتنا المتقدمة فعدم الدليل ممنوع قالوا العقل لا مدخل
له وأما النقل فالآحاد لا يفيد العلم والتواتر لم يوجد لوجود
الاختلاف قلنا أولا العقل قد يكون له مدخل ما كما مر وثانياً
^(١) يكفي الظن بالاستقراء وثالثاً تواتر استدلالات العلماء تواتر
أنهاله والاختلاف لاحقاً لا يمنع الاتفاق سابقاً على أن التواتر
قد يكون بالنسبة الى طائفة وما قيل ذلك بعيد لان سبب
العلم مشترك بين الكل فأقول ممنوع لان التواتر اذا كان
متفاوتاً لكثرة المطالعة لأقضيتهم وتواريخهم مثلاً وعدمها
كان سبب العلم متفاوتاً فتدبر — ❦ مسألة ❦ — * الامر
للوجوب شرعية عند طائفة ومنهم الامام لان الوجوب عرفوه
باستحقاق العقاب بالترك وهو انما يعرف بالشرع وعند جماعة

(١) قوله يكفي الظن بالاستقراء الخ هذا اما جواب باختبار الشق
الاول من النقل وذلك لان الاستقراء الناقص بمنزلة خبر الآحاد واما جواب
بمنع الحصر وذلك لان الاستقراء والتبعية في الموارد لا يسمى في العرف
استدلالاً بالعقل ولا بالنقل والى هذا يشير كلام شارح المختصر اهـ منه

لغوية ومنهم الشافعي والآمدي وأبو اسحق الشيرازي وهو الحق فان الايجاب لغة الاثبات والالزام وأمره تعالى ليس الاثباته والزامه على المخاطبين واستحقاق العقاب ليس لازما للطلب الحتم مطلقا بل لأمر من له ولاية الالزام عقلا أو عادة فهو تعريف لهذا الصنف هذا ~~مسألة~~ * الأمر اذا كان حقيقة في الوجوب فقط ففي الاباحة والندب يكون مجازا بالضرورة لتباين الاحكام وحكى الخلاف في ذلك بين أهل الحق فتيل محل الخلاف لفظ الامر وأمره ورد بانه لم يقل أحد ان المباح مأموره الا الكعبي من المعتزلة وقيل بل الصيغة وهي حقيقة للوجوب عند عدم القرينة ولهما معها ^(١) وهو لا يرفع المجاز والارفع المجاز مطلقا وقيل بل القسمة ثلاثية والثالث الحقيقة القاصرة وهي في الجزء بناء على أنه ليس عينا ولا غيرا على ما في الكلام فالأمر فيهما انما يدل على الاذن المشترك

(١) قوله لا يرفع الخ أقول المجادل ان يقول ان الصيغة مشتركة لكل من الثلاثة لفظا لكن استعماله في الوجوب خاصة أشهر فيترجح في التبادر عليهما فاذا استعمل بلا قرينة فهي له وأما لهما فالقرينة وعلى هذا معنى قواهم الامر حقيقة في الوجوب فقط أنه مجردا حقيقة فيه فقط انتهى منه

وثبوت ما به المباشرة إنما هو بالقرينة ولا يخفى ما فيه من الوهن^(١) وإن قيل إنه دقيق وبالجملـة يستلزم أن لا يكون الأسد في الإنسان مجازاً وهو باطل إجماعاً هذا ~~مسألة~~ * صيغة الأمر بعد الحظر للإباحة عند الأكثر ومنهم الإمام الشافعي والآمدي وللوجوب عند عامة الحنفية وهو المروى عن القاضي والمعتزلة واختاره الإمام الرازي . والأمر بعد الاستئذان كالأمر بعد التحريم على ما في المحصول وتوقف إمام الحرمين وقيل لما طرأ الحظر عليه إباحة كان أو وجوباً وهو قريب^(٢) الأكثر غلبتها في الإباحة في عرف الشرع فيقدم على اللغة^(٣) لأنه مجاز وذلك نحو فاصطادوا فانتشروا فادخروها فزودوها

-
- (١) قوله وإن قيل إلخ القائل صدر الشريعة ووافقته التفتازاني ومن العجب ما وقع للتفتازاني في هذا المقام حيث قال في التلويح أن لفظ الأسد ليس مستعملاً في الإنسان بل إنما أطلق عليه من حيث أنه من أفراد الشجاع والمساءلة لا تخفى على المحصلين لـم البلاغة انتهى منه
- (٢) قوله للأكثر إلخ وعليه القاضي عضد الدين وابن الهمام انتهى منه رحمه الله (٣) قوله لأنه مجاز أي بحسب عرف الشرع الذي هو اصطلاح المخاطب وإن كان حقيقة بحسب اللغة انتهى منه

الى غير ذلك وما قيل الاباحة فيها لدليل وهو العلم بانها شرعت
لنا فلا ينقلب علينا فغير متوجه اذ مقصودهم حمل المشكوك
على الغالب المتيقن ولو بالدليل ولو منع حدوث العرف مستندا
بقوله تعالى فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين فانه
للولجوب وقوله صلى الله عليه وسلم واذا أدبرت الحيضة فاغسلي
عنك الدم ثم صلى لكان له وجه فالمرجع الى الاستقراء وتمسك
الحنفية بوجود المقتضى للوجوب وهو الصيغة ولا مانع فانه كما
يمكن الانتقال من التحريم الى الاباحة يمكن منه الى الوجوب
وأجيب بأن العرف مانع ومقتض قالوا لو كان كذلك لامتنع
التصريح وأجيب بانه قد يكون بخلاف الظاهر ﴿مسئلة﴾ *
الامر لطلب الفعل مطلقا عندنا فيرأ بالمرّة^(١) ويحتمل التكرار
واختاره الامام الرازى والآمدى وقال الأستاذ للتكرار مدة
العمر ان أمكن وعلى هذا جماعة من الفقهاء والمتكلمين وكثير

(١) قوله ويحتمل التكرار الخ أى لو كان هناك قرينة الدوام والتكرار
كان استعماله من قبيل استعمال المطلق لا من قبيل استعمال أحد المتباينين
في الآخر فما في التحرير لا يحتمل التكرار محل نظر ألا ترى أن الدليل
الثاني وجواب شارح المختصر ناطقان تأمل اهمنه

على أنها للمرة ولا تحتل التكرار وهو قول أكثر الشافعية
وقيل بالوقف للاشتراك أو الجمل بالحقيقة^(١) واختاره الامام لنا
أولا اجماع أهل العربية على أن هيئة الأمر لا تدل^(٢) الا على
الطلب في الاستقبال وخصوص المطلوب من خصوص المادة
وهي الطبيعة من حيث هي هي وثانياً افعل مرة أو مرات ولا
دلالة للعام على الخاص والجمل على التأكيذ أو المجاز خلاف
الظاهر فاندفع ما في شرح المختصر ان احتمال الصيغة لهما لا يمنع
ظهور أحدهما أقول منقوض بلا تفعل مرة أو مرات على الأشهر
قالوا أولاً تكرار الزكاة والصلاة قلنا من غيره وهو السبب
وعورض بالحج^(٣) فتأمل وثانياً ثبت التكرار في النهي فوجب في
الامر لانهما طلب والجواب أولاً أقول النهي كالأمر لغة عند

(١) قوله واختاره الخ هذا حكاية الاستواء وأما على نقل الآمدى
فاختياره على وفق اختياره انتهى منه (٢) قوله الاعلى الطلب الخ لما منع
أن يمنع الحصر فان الصيغة عندهم للمرة فالحصر كأنه تقرير للدعوى
اتمى منه (٣) قوله فتأمل اشارة الى انه يمكن دفع المعارضة بان عدم
التكرار في الحج لدفع الحرج شرعا وما اعتبره الشارع حرجا فكانه غير
ممکن انتهى منه

قوم فلا يتم الا على المكر رفيه^(١) وثانياً قياس في اللغة. وثالثاً بالفرق بان الظاهر من الانتفاء الاستمرار لان الانتفاء في وقت لا يعد انتفاء بخلاف الاثبات وربما يفرق كما في المختصر بأن التكرار في الأمر مانع عن سائر المأمورات بخلاف النهي اذ التروك تجتمع ومن ثم يلزم عليهم نسخه بكل تكليف بعده ولا يجامعه فتدبر وفيه أن الكلام في الدلالة لا في الارادة والاولى لا تستلزم الثانية كذا في التحرير أقول على أنه يتم في الافعال المتضادة فقط وهم قالوا ان أمكن^(٢) ولك أن تدفعهما بأن الدلالة انما هي للارادة بالذات والصفة لتحصيل القياس لغة فافهم وثالثاً الامر نهى عن جميع أضداده كما مر وهو مستوعب

(١) قوله وثانياً الخ يمكن ان يدفع بان الاستدلال ليس قياساً بل تنبيه الى ما علم من اللغة ان لا فرق بينهما الا بان أحدهما طلب الابقاع والآخر طاب الكف وفيه ما فيه انتهى منه

(٢) قوله ولك ان تدفعهما الخ حاصله ان الغرض الاصل من الدلالة الاستعمال فاذا لم يكن الاستعمال صحيحاً دل على عدم الدلالة والا كان عبثاً بلا فائدة وبهذا اندفع ما في التحرير وان دلالة الصيغة تكون كلية لغة فاذا لم يكن كذلك لم يكن من دلالة الصيغة وبهذا اندفع ما أورده المصنف تدبر انتهى منه

فيستوعب الامر والا^(١) لزم ارتفاع النقيضين قلنا النهي الضمني^(٢) بحسب الامر فان دائماً فداً ما وان في وقت ففيه خُشب ورابعاً^(٣) لو لم يتكرر لم يرد النسخ أقول ورود النسخ على الدوام المظنون شرعاً والكلام في الدلالة لغة وفي المهاج تبعاً للمحصول وروده قرينة التكرار وردبانه لو صح لم يكن جواز الاستثناء دليلاً للعموم لغة فتدبر. قالوا اذا قيل ادخل فدخل مرة امثله

(١) قوله لزم ارتفاع الخ وذلك لان ارتفاع المأمور به مع جميع اضاده مستلزم لارتفاع النقيضين وفرض شارح الشرح الكلام في الضدين لا ثالث لهما أقول مع انه يأباه تقرير الجواب وجود أمر في جزئي بخصوص مادة مع عدمه في الجزئيات التي لا تعد ولا تحصى لا يصلح للاستدلال كليا فانه لا لزوم ولا استقرار ولا قياس تدبر انتهى منه

(٢) قوله بحسب الامر الخ حاصله ان النهي الضمني لا يكون للدوام والتكرار البتة بل هو تابع لمتبوعه لانه متفرع على تضاد وهو فرع اتحاد الزمان فالدوام في النهي الضمني فرع الدوام في الامر فانبات الدوام للامر بدوام النهي يكون دوراً فما في التحرير من تجويز كونه من قيل البرهان الآتي لا يخفى وجه غلطه تدبر انتهى منه

(٣) قوله لو لم يتكرر الخ اعلم ان هذا الدليل والدليل الاول لهؤلاء مع مساعدة الأدلة الباقية يدلان على ان مرادهم ان الاوامر الشرعية للدوام تكون خارجاً عما نحن فيه والاصل عدم النقل هذا انتهى منه

قطعا قلنا انما يصير ممثلا لان الحقيقة حصلت في ضمن المرة
للالانه الظاهر فيها والا لما امثل بال تكرار قيل فيه نظر اذ المرة
تحصل في ضمن التكرار فان الفعل الصادر في المرة الثانية
كما هو فرد للطبيعة من حيث هي هي كذلك فرد للطبيعة
المقيدة بالوحدة المطلقة وهي المراد بكونها للمرة فالفرق تحكم
(١) أقول مرادهم بالمرة ما يضاد التكرار والضم الى المرة الاولى
بدليل قولهم للمرة ولا يحتمل التكرار فالفرق واضح وسؤال
سراقة أحجنا هذا العامنا أم للأبد (٢) ربما يستدل به للاشتراك لفظا

(١) قوله أقول مرادهم الخ أقول بقي كلام وهو ان مرادهم بالمرة
ان مقتضى الصيغة ذلك ولا دلالة لها على أزيد من ذلك ولا احتمال لها من
حيث الدلالة وحينئذ فالامثال للمرة اثنائية ممنوع نعم انه لا ينافي المرة
الاولى التي وقع بها الامتثال ولو فرض وجود فردين معا كاعطاء درهم
في ضمن درهمين فليس هناك الامتثال بالتكرار بل بالواحد المنتشر
فتأمل انتهى منه (٢) قوله ربما يستدل الخ يعني استدله أصحاب الوقف
على الاشتراك لفظا يعني كان توقفه واستفساره لاجل ذلك وبعضهم عللوا
توقفه بان الامر لما كان مشتركا معنويا بين المرة والتكرار استفسر عن
مصادقه وبعضهم وجه به ردا على من زعم انه لا يحتمل التكرار وذلك
بان الصيغة وان كان حقيقة في غير التكرار لكن يحتمل له احتمالا غير
ظاهر فلذلك سأل السائل وقوله الكل محتمل جواب عن الكل لان الاحتمال

أو معنى أول احتمال التكرار والكل محتمل ~~مسألة~~ * صيغة الأمر لا تحتل العموم والعدد المحض عند الحنفية خلافاً للشافعية لأن اضرب معناه أوقع ضرباً وهو مفرد في الإثبات بلا دليل العموم وهو للواحد فلا يقال لرجلين رجل فلا يحتل الكثرة للتضاد ولكن الوحدة قد تكون حقيقية فتصح بلانية وقد تكون اعتبارية وهي وحدة الجنس فتصح مع النية ولذا صح نية الثلاث في الحرية والثنتين في الأمة في طلق نفسك وأما الثنتان في الحرية فعدد محض وإن قيل لو لم يحتل العدد لم يصح تفسيره به مثل طلق نفسك ثنتين قلنا^(١) لا نسلم أنه تفسير بل تغيير ولهذا قالوا إذا اقترن العدد فالوقوع به فلو ماتت قبله لم يقع شيء ~~فرع~~ لو حلف لا يشرب ماء انصرف إلى أقل ما يصدق عليه ولو نوى مياه الدنيا صح فيشرب ما شاء ولا يحث ولو نوى كوزاً لا يصح هذا ما قاله علماؤنا^(٢) وفيه ما فيه

لا يكون دليلاً ولو على الاحتمال تدبر انتهى منه رحمه الله
 (١) قوله لا نسلم الخ أقول لو سلم أنه تفسير فقد يكون لغير الظاهر البعيد والكلام في الاحتمال الظاهر كما قيل في فعل مرة أو مرات انتهى منه
 (٢) قوله وفيه ما فيه إشارة إلى ضعف التفريع فإن الماء مما يطلق على

(١) وليس هذا بالصيغة وإنما لم يتكرر الطلاق بالدخول لعدم اعتبار تعليله أن قلت فلم لم يقطع الحنفية في الثالثة يد السارق اليسرى وجلدوا في الزنا أبداً قلنا السرقة علة لقطع يد واحدة إذا تقطعتان بسرقة واحدة وتلك هي اليمنى لقراءة ابن مسعود أي ما هما فإذا قطعت مرة فات المحل بخلاف الجلد وقطع الرجل في الثانية ابتداء (٢) بالسنة أو الاجماع (٣) قالوا ثبت بالاستقراء في أوامر الشرع تكرر المعلق نحو إذا قمتم إلى الصلاة الزانية والزاني وإن كنتم جنباً (٤) قلنا في العلة مسلم وفي غيرها دليل خاص ولذلك لم يتكرر

(١) قوله وليس هذا بالصيغة الخ بل بالقول لا بالاجماع كما زعم ابن الحاجب وفيه ما فيه انتهى منه (٢) قوله بالسنة روى الشافعي والطبراني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا سرق السارق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله كذا في التقرير انتهى منه

(٣) قوله أو الاجماع كما في تفسير البيضاوي وغيره انتهى منه

(٤) قوله قلنا في العلة مسلم أن قلت قد سبق أن التكرار بالعلة ليس لصيغة بل بدليل خارج فهي وغيرها سواء فما معنى التسليم فيها قلت معناه أن فهم التكرار في أوامر الشرع إذا علق بالعلة مسلم وأما في غيرها فلا إلا بدليل خاص وهذا لا ينافي عدم الفهم مطلقاً بالصيغة لغة ببر انتهى منه

الحج وان علق بالاستطاعة قالوا لو تكرّر في العلة فالشرط
 (١) أولى فانه لا يتعدّد فكما تكرّر الشرط تكرّر المشروط قلنا
 التكرّر باعتبار الوجود لا الماهية والعلة تقتضيه دون الشرط
 ❦ مسألة ❦ * القائلون بالتكرّر قائلون بالفور وأما
 غيرهم فاما مقيد بوقت موسع أو مضيق فقد تقدم أو غير
 مقيد كالامر بالكفارات والقضاء للصوم والصلاة فهو لمجرد
 الطلب فيجوز التأخير كما يجوز البدار وهو الصحيح عند الحنفية
 (٢) وعزى الى الشافعي وأصحابه واختاره الرازي والآمدي وقيل
 يوجب الفور وعزى الى المالكية والحنابلة والكرخي واختاره
 السكاكي. والقاضي فور الفعل أو العزم كما في الموسع وتوقف
 الامام في أنه للفور أو للقدر المشترك فيجب الفور ولا يحتمل
 وجوب التراخي وقيل بالوقف مطلقاً لاحتمال وجوبه فلمله
 يأثم ان بادر لنا مثل ما تقدم في التكرّر قالوا أولاً اسقني للفور

(١) قوله أولى فانه لا يتعدّد الخ لا يخفى على المتدبر ان بيان الاولوية بهذا
 الوجه أولى مما بينه في المختصر حيث قال فالشرط أولى لانتفاء المشروط
 بانتفائه انتهى منه (٢) قوله وعزى الى الشافعي الخ قال ابن برهان لم
 ينقل من الشافعي والحنفية نص وانما فروعهما تدل على ذلك انتهى منه

قلنا بالقرينة^(١) وثانياً كل مخبر وكل منشي يقصد الحاضر فكذا الأمر الحاقاً له بالأعم الأغلب والجواب أولاً أقول من الخبر المطلقة العامة^(٢) وهو حقيقة عند ابن سينا وأتباعه مع أن خبر الماضي لا يقتضي المقارنة بل المضي مطلقاً فكذلك الأمر في الاستقبال وثانياً كما قيل الحاضر في الأمر زمان الطلب ولا يقتضي ذلك أن يكون زمان المطلوب حاضراً أقول مراد التمسك زمان متعلق الخبر والانشاء فكذا متعلق الأمر وثالثاً أنه قياس في اللغة أن قيل اللاحق ليس قياساً بل استقراء قلت في استقراء الجنس يجب تتبع الافراد النوعية الموجودة عند المتبوع فمع وجود الأمر وعدم تتبعه لا استقراء فثامناً

(١) قوله وثانياً هذا هو الجواب عما تمسك به السكاكي حيث قال لتبادر الفهم عند الأمر بشئ بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأول دون الجمع بين الأمرين وإرادة التراخي مثلاً إذا قال المولى لعبده قم ثم قال له قبل أن يقوم اضطجع تدبر انتهى منه

(٢) قوله وهو حقيقة عند ابن سينا يؤيده ما صرح به الشيخ عبد القاهر ن أريد مطلق لا يدل على أكثر من ثبوت الإطلاق له لكن ما تقدم من الشكاذب عرفاً بين زيد قائم وزيد ليس بقائم مما يصح دليلاً للتبادر فانهم انتهى منه

القياس ورابعاً بأن الحال في الأمر ممتنع فإن الحاصل لا يطلب
 فلا يمكن إلا الاستقبال أما فوراً أو بعده أو مطلقاً قيل ليس
 مراده بالحاضر الآن بل أجزاء من أواخر الماضي وأوائل
 المستقبل فالفور داخل فيه أقول لو صح لكان الأمر في
 المطلوب مقترناً بالحال وهو خلاف الإجماع من أهل العربية
 نعم لو قيل المقارنة كالحال عملاً بقدر الامكان لم يبعد كما قيل^(١) في
 الحال فافهم وثالثاً النهي للفور والأمر نهى عن ضده وقد تقدم
 مثله ورابعاً ما منعك ذم على ترك المبادرة قلنا مقيد بقوله فإذا
 سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين وخامساً لو
 جاز التأخير فاما الى وقت معين فلا دليل عليه وكبر السن مثلاً
 لا يعين اذ كم من شاب يموت فجأة وشيخ يعيش مدة أو الى
 آخر أزمته الامكان وهو مجهول فيلزم تكليف المحال قلنا
 منقوض بجوز التصريح بالتأخير فانه جائز اجماعاً والحل أن
 المحال انما يلزم بإيجاب التأخير دون التفويض وسادساً

(١) قوله في الحال أى الحال النحوى اذا كان ماضياً مع اشتراطهم اتحاد
 زمان الحال وذى الحال انتهى منه

وسارعو الى مغفرة فاستبقوا الخيرات^(١) والمراد سببهما قلنا أولا
التأسيس أولى من التأكيد^(٢) فانقلب عليهم وثانياً محمول على
الافضلية والالم يكن مسارعاً^(٣) ومستبقاً وثالثاً لو تم لدل على الفور
شرعاً والكلام في الدلالة لغة^(٤) قال الامام وجوب الفور وجواز
التأخير مشكوك والطلب محقق فيجب البدار اذ لو أخر فانه
وان امثل باعتقاد ايقاع أصل المطلوب لكنه يحتمل الاثم
باعتبار عدم ايقاعه في زمانه قلنا لانسلم أنه مشكوك ﴿مسئلة﴾

(١) قوله والمراد سببهما الخ ارادة السبب في الاولى اتفاق وأما في
اثانية فلان المأمورات بها تكاليف وانما جعلت خيرات لانها وسائل الى
ما هو الخيرات بالذات أعنى الفوز بالسعادة الابدية انتهى منه رحمه الله
(٢) قوله فانقلب عليهم لانه دل على ان أصل الامر لم يكن دالاً على
الفور انتهى منه (٣) قوله ومستبقاً لانهم ما انما يتصوران في الموسع
دون المضيق فلا يقال لمن قيل له صم كذا فصام انه سارع أو استبق
انتهى منه (٤) قوله قال الامام اعلم ان الامام صرح بالوقف في الفور
ولا إطلاق لكن قال مع ذلك ان الذي أقطع به أن المكلف مهما أتى
بالفعل فانه بحكم الصيغة موقع للمطلوب وانما التوقف في انه لو أخر هل
يأثم بالتأخير مع انه ممثل لأصل المطلوب فأورد بان القطع المذكور
لا يتأتى مع الوقف وبان احتمال الاثم كيف يكون مع ايقاع المطلوب فأشار
في المتن الى دفع الايرادين فتأمل انتهى منه

(١) الامر بالامر ليس أمرا للثاني على المختار كقوله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم مروهم بالصلاة لسبع فلا أمر للصبي من قبل الشارع لنا كما أقول لو كان لزم معصية العبد عند معصية السيد في مرعبدك أن يبيع عبدي واللازم باطل قطعا واستدل أولا أنه لو كان لكان ذلك تمديا لأنه أمر لعبد الغير أقول انما يلزم التمدي لو لم يكن بالواسطة (٢) تأمل وثانيا (٣) لكان ذلك مناقضا لقولك للعبد لا تبعه ورد بمنع بطلان التالي لجواز النسخ (٤) وهو معنى المناقضة قالوا فهم ذلك من أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم

(١) قوله الامر بالامر الحال قال السبكي محل النزاع قول القائل مر فلانا بكذا أما لو قال قل لفلان افعل كذا فالاول أمر والثاني مبلغ بلا نزاع وصرح به ابن الحاجب في المنتهى وسوى التفتازاني بينهما قال في التقرير وهو الاشبه أقول فيه نظر فتأمل انتهى منه

(٢) قوله تأمل اشارة الى انه لو كان للواسطة اختيار لم يكن تمديا أما اذا كان لازما فلزوم التمدي ظاهر تدبر انتهى منه

(٣) قوله لكان ذلك مناقضا أقول لك أن تقول انما يكون مناقضاً لو كان الامر والنهي كلاهما من السيد أما لو كان الامر من الأمر والنهي من المولى فلا تناقض وفيه ما فيه انتهى منه

(٤) قوله وهو معنى المناقضة أي ليس التناقض حقيقة هناك اذ لا تناقض الا في القضايا نعم يلزم منه بعد طلبه وفي النسخ كذلك وفيه ما فيه اهـ

(١) وفيه ما فيه. وللثاني كثرة التكرار في التأكيد ورجح بان الاصل براءة الذمة وعودض بالاحتياط وفي العطف للتأسيس وهو الوجه لان التأكيد فيه لم يعمد فيعمل بهما الا بمرجح (٢) من خارج - مسألة - * اذا أمر بفعل مطلق فالمطلوب الماهية من حيث هي ولو في ضمن فرد ما ومعنى قولهم الديون تقضى بأمثالها بأفراد مماثلة لها لا بهويات معينة كالأمانات (٣) وقيل المطلوب الجزئي الحقيقي واختاره ابن الحاجب لنا ما تقدم من وجود الماهية المطلقة فيصح طلب إيجادها أقول وأيضا لو كان الجزئي الحقيقي مطلوبا لكان اضرب مجملا (٤) فافهم قالوا

-
- (١) قوله وفيه ما فيه اشارة الى ان لما منع ذلك في صورة التكرار وانما ذلك في غير التكرار بشهادة كثرة التكرار للتأكيد انتهى منه
- (٢) قوله من خارج أي عن حقيقة الامر كالعادة فيقدم الارجح ان كان والا فيتوقف انتهى منه (٣) قوله وقيل المطلوب الخ وهذا لا ينافي قولهم ان الامر بطلب الفعل مطلقا لا للمرة ولا للتكرار لان ذلك باللغة وهذا بالعقل انتهى منه (٤) قوله فافهم وذلك لانه لما لم يصح طلب المطلق لم يصح طلب الحقيقة من حيث هي هي ولا طلب الفرد المنتشر لانه مطلق ولا طلب المعين أي معين كان لانه مطلق باعتبار الشخصات المخصوصة بل المطلوب معين من حيث تعينه والشيء لا يتمين قبل الوجود

الماهية يستحيل وجودها في الاعيان فلا تطلب أما الاستحالة
فلان كل موجود مشخص جزئي ولا شيء من الماهية الكلية
بجزئي قلنا فرق بين اللا بشرط شيئية وبشرط لاشيئية اذا
حصلته علمت أنه ليس بشيء وقد فصل في السلم ﴿مسئلة﴾
* الاتيان بالمأمور به على وجهه هل يستلزم الاجزاء فان فسر
بالامثال فنم اتفاقا وان عرّف بسقوط القضاء فالتخاراًه يستلزمه
وقال عبد الجبار لا يستلزمه لنا أولا كما أقول لابقاء للاقتضاء
بعد الاتيان في اللغة والعرف بالضرورة في المعاملات كأداء
الديون والامانات فكذا في غيرها لان الوضع واحد وثانياً
لو لم يستلزم لم يعلم امثال أبدا وهو باطل اتفاقا أما الملازمة
فلأن اقتضاءه باق بعد^(١) اذ لا نزاع في بقاء الاقتضاء بأمر آخر

فالمطلق المعين غير معلوم بعد وهو معنى الاجمال فتأمل انه دقيق وبالتأمل
حقيق انتهى منه (١) قوله اذ لا نزاع فيه اشارة الى بطلان مقاله
التفازاني انه ليس النزاع في الخروج عن عهدة الواجب بهذا الامر بل
في انه هل يصير بحيث لا يتوجه عليه تكليف بذلك الفعل بأمر آخر
وذلك لانه يكون النزاع حينئذ لفظيا قال في المنتهى ان أراد انه لا يمتنع
أن يراد أمر بعده بمثله فسلم وبرجع النزاع في تسميته قضاء وان أراد
انه لا يدل على سقوطه فساقط انتهى منه

فلم يكن آيائنا به على وجهه وللخصم أن يجادل بأن^(١) عند عدم
الآتيان به على وجهه كما يجب القضاء بالأمر الأول كذلك عند
الآتيان به كذلك فبقاء الاقتضاء بحسب القضاء لا ينافي العلم
بالامتثال بالمعنى المتفق عليه تدبر وثالثاً لو لم يسقط^(٢) لزوم تحصيل
الحاصل . قيل الثاني ليس نفس الأول بل مثله وأجيب بأن
المطلوب الطبيعة الكلية لا الخصوصيات أقول استحالة تحصيل
الحاصل في الكلية ممنوعة فانه ليس بذلك الحصول بل في
ضمن فرد آخر^(٣) على أنه لو تم لم يتحقق القضاء ورابعاً القضاء

(١) قوله عند عدم الآتيان به الخ وبه يشعر ما قاله عبد الحيار حيث قل
لا يمتنع عندنا ان يأمر الحكيم ويقول اذا فعلت أثبت واديت الواجب
ويلزمه القضاء مع ذلك انتهى منه

(٢) قوله لزوم تحصيل الحاصل ان قلت تحصيل الحاصل ليس محذورا من
حيث الاستحالة حتى يرد ما أورد بل هو محذور لانه ايجاب لما فرغ عن
ادائه بتمامه قلت انه المتنازع فيه لان من لم يقل بسقوط القضاء بالامتثال
يقول المطلق وجود الطبيعة الكلية في ضمن فرد آخر بعد وجودها في
ضمن فرد فتأمل انتهى منه (٣) قوله على أنه الخ لك ان تدفع العلاوة بأن
المراد بالطبيعة الكلية هي الحاصلة في وقتها المقدر لها فهذا القدر من
الخصوصية معتبر فيها ولا يلزم من اعتباره فيها خروجها عن الكلية
وحيث أن الطبيعة الحاصلة في خارج ذلك الوقت هو القضاء تدبر اهـ منه

استدراك لما فات والمفروض أنه حصل المطلوب بتمامه ولم يفت منه شيء وربما يمنع أن القضاء ذلك بل القضاء الاثبات بمثل ماوجب أولاً بطريق الزوم قالوا لو كان مسقطاً له لكان المصلي بظن الطهارة آثماً أو ساقطاً عنه القضاء اذا تبين الحدث لانه ان أمر بها يبين الطهارة فلم يفعل فيأثم وان كفى الظن فقد أتى كما أمر فيسقط والجواب أولاً أقول الأمر بالطهارة الواقعية وصحة الظن لانه دليل المطابقة فان كان مطابقاً فذاك والاوجب القضاء وانما لم يأثم بعذر الظن كالخطا والنسيان وثانياً يمنع بطلان سقرط القضاء لأن المسئلة خلافية الا ان عند الجمهور اتفاقية وثالثاً بأن القضاء واجب مستأنف بأمر آخر والاول قد سقط كذا في المختصر^(١) وفيه ما فيه وراجعاً على ما قيل

(١) قوله وفيه ما فيه اشارة الى مقال الفتاواني ان هذا بعيد اذ لم يعهد للمعجز فرض غير الاداء والقضاء ولو سلم فيمكن أن يقال بذلك في كل قضاء فلا يوجد قضاء حقيقة قطعاً وقد يجاب عن الاول بانه اداء مرتب بعد الاداء الاول من الامر الاول أو نقول انه قضاء ولو مجازاً لظهور فساد معنى الاول فكانه فاسد وليس بفاسد وعن الثاني بانه اذا لم تفعل العبادة في وقتها أصلاً أو فعلت على وجه الفساد فهناك قضاء البتة لانه فات مصلحة الوقت انتهى منه

الامر بظن الطهارة مادام الظن باقيا والا فبإتيان المثل أقول
لو تم لم يكن فرق بين الظن المخالف والمطابق "وقولهم في الاجتهاد
ان للمخطئ أجرا وللمصيب أجرين يدل على خلافه فتدبر
﴿فصل﴾ * النهي اقتضاء كف عن فعل حتما استعلاء وأورد
كف عن الزنا وأجاب العلامة بان المراد فعل هو مأخذ اشتقاق
المقتضى أقول الأقرب أن في كف وان كان الاقتضاء بالصيغة
لكن اقتضاء الكف ليس بهابل في لا تزن وهو المراد "وقيل
باعتبار الاضافة الى الكف أمر والى الزنا نهى وحدود الغير

(١) قوله وقولهم في الاجتهاد انما قال ذلك مع ان في الصحيحين
عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا حكم حاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران
واذا حكم فاجتهد ثم اخطأ فله أجر واحد اشارة الى اجماعهم على ذلك
وهو أقوى انتهى منه

(٢) قوله وقيل باعتبار الاضافة الخ هذا الجواب من شارح المختصر
وحاصله ان الطلب ان كان متعلقا بالكف بالذات ويكون متعلقا بنفسه
كان أمرا وان كان متعلقا بنفي الزنا وكان الكف ملحوظا لاجله كان
نهيا اعلم ان هذا التدقيق حسن باعتبار الكلام النفسى لكن نظر الاصولى
في اللفظى الذى هو الدليل في الظاهر وبحسب اللفظ لا يعد كف عن
الزنا نهيا بوجه انتهى منه رحمه الله

تعلم بالمقايضة الى الامر بالمقابلة ثم صيغته تستعمل ^(١) لسبعة معان
التحريم ولا تقتلوا الكراهة لا يمكن أحدكم ذكره بيمينه
الدعاء لا ترغ قلوبنا الارشاد لا تسألوا عن أشياء التحقير ولا
تمدّن عينيك بآثار العاقبة ولا تحسبن الله غافلاً اليأس لا تعتذروا
اليوم واخلاف في أنه هل له صيغة وفي صيغته أهى ظاهرة
في الحظر دون الكراهة أو بالعكس أو مشترك أو للمشارك
أو موقوفة كما تقدم في الامر ونقل ^(٢) الاستاذ الاجماع على أنه
للحظر بعد الوجوب وربما يمنع وقد توقف الامام * **مسئلة ***
* النهى هل يدل على الفساد لغة المختار لا لنا أن فساد الشيء
عبارة عن سلب أحكامه وليس في لفظ النهى سوى طلب

(١) قوله لسبعة معان وقد يحى التهديد كقولك ابعدي لا يمثل أمر لا اعتل
أمرى واللائماس كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا أبها الاخ وللنسوية
كقوله اصبروا أولا تصبروا فان النهى كالامر هذا انتهى منه

(٢) قال في البرهان ذكر الاستاذ أبو اسحاق ان صيغة النهى بعد
الوجوب محمولة على الحظر والوجوب السابق لا ينتهض قرينة في حمل
النهى على رفع الوجوب وادعى الوفاق في ذلك واستأرى ذلك مسلماً
وأما افسار جرح دليل الوقف عليه كما قدمته في صيغة الامر انتهى
منه رحمه الله

الترك وهو لا يستلزم ذلك قطعاً^(١) قالوا الامر يقتضى الصحة والنهى نقيضه ومقتضى النقيض نقيض المقتضى والجواب أن المتقابلين لا يجب تقابل أحكامهما على أن للاقتضاء مع عدم الاقتضاء نوعاً من التقابل ~~مسألة~~ * النهى هل يدل على الفساد شرعاً المختار نعم وقيل يدل في العبادات فقط واليه مال الغزالي والرازي لنا أولاً لم يزل علماء الأمصار في الأعصار يستدلون على الفساد^(٢) بالنهى مطلقاً ونائياً حكمة الناهي

(١) قوله قالوا الامر الخ قد يجاب كما في شرح المختصر بمنع ان الامر يقتضى الصحة لفظة بل شرعاً ورد بان الصحة ليست الموافقة الامر فالصحة عند كل أمر هي موافقة أمره سواء كان شارعاً أو غيره نعم الصحة الشرعية موافقة أمر الشارع أقول التحقيق ان الصحة استتباع الغاية فهي في المعاملات يترتب ثمراتها وفي العبادات قيل موافقه الامر وقيل كونه مسقطاً للقضاء والحق عندى ان الغاية في العبادات أيضاً يترتب ثمراتها ولذا قالوا الواجب ما ينهض فعله سبباً للنواب وتركه سبباً للعقاب هذا ثم أقول لك أن تقول في الفرق ان طلب الترك انما يكون لاجل لزوم الحكم على تقدير الفعل فلا يدل على الفساد وأما الفعل فلا يكون مطلوباً بدون الحكم والا كان طلباً للملزوم بدون اللازم فدل الامر على الصحة فتأمل انتهى منه (٢) قوله بالنهى مطلقاً سواء كان في العبادات أو المعاملات وسواء كان لاصله أو لوصفه انتهى منه

(١) تقتضى قبح المنهى عنه فان الحكيم انما ينهى عن الفحشاء قالوا لو دل لناقض تصريح الصحة والجواب منع الملازمة قالوا العبادات مأمور بها فلا تكون منهيها عنها (٢) والجواب يجوز أن يكون النهى راجعا الى الوصف فلا تضاد لتغاير المحلين على أن المعاملات قد تكون واجبة ﴿مسئلة﴾ * المنهى عنه لا يكون ممتنعا خلافا للأئمة الثلاثة لنا أنه مقدور ولا شئ من الممتنع بمقدور وأوردوا ولا أنه ممتنع بهذا المنع وهو ليس بمحال كتحصيل الحاصل بهذا الحصول كذا في شرح المختصر أقول (٣) يلزم أن

(١) قوله تقتضى قبح المنهى ان قيل هذا يناه في تصريح الصحة مع انه جائز اتفاقا قلنا حكمه النهى أى كإرجائه في أول الامر فاذا فأت بارتكاب المكلف للفعل عاد المرجوح من مصلحة الصحة راجحا كالبيع عند النداء وذبح ملك الغير ومن ههنا يلوح ان هذا الوجه انما يدل على الفساد في الجملة فاستدلال ابن الحاجب به على الفساد مطلقا ليس بشئ فتأمل انتهى منه رحمه الله (٢) قوله والجواب الخ أقول يمكن دفع الملاوة بان المعاملات أقسام فيجوز أن يكون بعضها واجبا وبعضها منهيها عنه بخلاف العبادات فانها كلها مأمور بها اما وجوبا أو ندبا فلا يصح أن يكون شئ منها منهيها عنه وبهذا اندفع ما قيل انه على تقدير اباحة المعاملات التضاد مع الحرمة باق فلا فرق بين المعاملات والعبادات انتهى منه (٣) قوله يلزم الخ توضيحه ان النهى تكليف بالترك وكل تكليف انما

يكون المنهى سلباً للقدرة وفيه انقلاب حقيقته لأنه امتناع عنه
 بالاختيار لا بالضرورة هذا خلف وثانياً النقض بنحو دعى
 الصلاة أيام أقرائك قلنا محمول على بيان الانتفاء أو راجع الى
 الاتياع والعزم لا الى الفعل تقديماً للعقل على النقل فيبيع الحر
 والمضامين والملاقيح وما أشبه ذلك كلها منفيات قالوا الصلاة
 تنقسم الى صحيحة وفاسدة والمقسم مشترك قلنا ذلك كتقسيم
 الانسان ^(١) الى الحي والميت ﴿مسئلة﴾ * المنهى عنه لعينه لا
 يكون شرعياً عندنا خلافاً للأئمة الثلاثة لنا أن كل مشروع حسن
 ولا شئ من المنهى عنه لعينه بحسن أما الثانية فبالاتفاق وأما
 الاولى فلان التشريع انما هو لصالح المعاش والمعاد الذي هو

يكون في مقدور يصح فعله وتركه فقيماً اذا كان وجود الفعل أو عدمه
 ضرورياً بلا مدخلة اختيار العبد لا يكون شئ منهما مقدوراً له ولا
 يكون هناك تكليف لا بالامر ولا بالنهي كيف وطلب شئ من المكلف
 يتوقف على تصور وقوعه منه ولذا لم يصح مع المعجز تكليف أصلاً ولم
 يبق مع الحيوان تكليف المناهى ولم يكن انعدام شرب الخمر عن زيد
 لقتله نهياً له وبالجملة هذا من الضروريات فواجب على المخالف الرجوع
 انتهى منه (١) قوله الى الحي والميت حاصله ان المشاكلة لاتفعمكم فان
 شكل الانسان ليس بانسان حقيقة انتهى منه

مناط السعادة الأبدية فلا يكون قبيحاً بل مرضياً^(١) أقول التحقيق
أن الأفعال الشرعية أمور إما وجودات أو بعضها وجود وبعضها
عدم وهي وإن كانت حسنة عقلاً لكن ما كانت موجبة
لأحكامها إلا بعد جعل الشارع واعتباره وهو نحو من الإيجاد
في نفس الأمر فهو جعل بعضها ركناً وبعضها شرطاً فجاءت
حقائق كلية متحصلة موجبة لأحكامها المقصودة منها ووضع
لها أسماء مخصوصة وعلمها للناس بتوسط الرسل الذين هم لسان
الحق صلوات الله عليهم أجمعين^(٢) وأورد أنه يلزم أن يكون الموضوع

(١) قوله أقول التحقيق أفاد بهذا التحقيق أن الحقيقة الشرعية بمجولة
حادثاً ولها حقيقة متحصلة عند الشارع وهي المسماة بالأسماء الشرعية
للاصورة فقط وأن جعل بعض الأمور ركناً وبعضها شرطاً توقيفي
لا يدرك بالعقل وإن المستجمعة منها الأركان والشرائط لا تنعدم بعروض
عارض لأن العلة التامة لو حودها، وحوادثه فمن قال إن لصوم في العبد
فعلية جعل كونه في غير يوم العيد من ركنه أو شرطه وذلك خلاف
الاجماع فلا نهى عنه إلا بوصف مجاور فلا يكون منها عنه لعينه وإن
منشأ ذلك أن كل أمر اعتبر ركناً أو شرطاً حسن فهو من حيث نفسه ليس
منشأً للفساد بل مجاور فتأمل اهـ منه

(٢) قوله وأورد أنه يلزم الخ اعلم أنه بين اللزوم بأن الصلاة المعتبرة
هي المقرونة بالشروط وبطلان اللازم بالاتفاق على أنها شرائط

داخلا في مفهوم الصلاة كذا في شرح المختصر وأجيب بمنع
اللزوم لأن الشرط انما هو لتحقيق المسمى شرعا قيل المراد أنه
يلزم أن يكون جزءاً لمفهوم الصلاة لا لحقيقتها وأراد بجزء المفهوم
ما يكون تعقل مفهوم الشيء موقوفاً على تعقله فمفهوم البصر جزء
لمفهوم العمى وليس جزء الحقيقة حتى تكون دلالة عليه تضمنية
أقول ^(١) التوقف ممنوع ولو سلم فبطلان اللازم ممنوع فانه لا يلزم
منه عدم الفرق بين الركن والشرط قالوا أولاً النهي في الشرعيات
كالنهي في الحسيات قلنا الحسى لا يلزم أن يكون حسناً لأن

الصلاة لا أركانها أقول انكم جعلتم الشروط شروطاً لتحقيق مطلق
الصلاة أعم من الصحيحة والفاصلة لتحقيقها بدونها عندكم فليست
شروطاً إلا للصلاة الصحيحة فيلزم أن يكون الشرط داخلاً في مفهوم
الصلاة الصحيحة لأن الصلاة الصحيحة هي المنقولة بالشرط وذلك
باطل بالاتفاق على أنها شرائط الصلاة الصحيحة لأركانها فما هو
جوابكم فهو جوابنا فأمل اه منه رحمه الله

(١) قوله التوقف ممنوع ألا ترى ان المكاشفين لحقائق العبادات
وصور الاعمال يفرقون بين الصحيحة المقبولة منها وبين ما ليس كذلك
من غير نظر الى الشرط ويقولون المقبولة منها أرواح من عالم اللطائف
متعلقة بها نعم لا اعتبار عندنا لا باعتبار تحقق الأركان والشرائط اه منه

خلق القبيح ليس بقبيح بخلاف التشريع وثانياً ولا تنكحوا
 ما نكح آباؤكم^(١) قلنا محمول على اللغة أو كما مر في صلاة الحائض
 * (مسئلة) * النهي في الحسيات كالغيبية والكفر يدل باتفاق
 الأئمة الأربعة على الفساد أي البطلان وعدم السببية للحكم
 لان الأصل هو الأصل الال دليل كنهى قريان الحائض وأما في
 الشرعيات فلي فساد الوصف عندنا تقديم^(٢) للمقتضى على المقتضى
 كما علمت وهل يدل فساد الوصف على فساد الأصل فعند الأكثر لا
 ولهذا صح طلاق الحائض وذبح ملك الغير والصلاة في الأرض
 المنصوبة والبيع عند النداء والمنقول عن مالك واختاره ابن
 الحاجب أن النهي للوصف مطلقاً يدل على فساد أصله لنا لا تضاد
 لتغاير المحلين وملزوم القبيح لا يكون قبيحاً لعينه فصيح النذر

(١) قوله قلنا محمول الخ فان النكاح لغة الوطء فيكون نهياً في الحسيات
 وهو البطلان اه منه

(٢) قوله لا مقتضى على المقتضى المقتضى النهي والمقتضى القبيح لعينه
 يعني لو قلنا بحقيقة النهي في الشرعيات بطل القبيح لعينه لا ما مر ولو
 قلنا بالقبيح لعينه بطل حقيقة النهي فقدمنا المقتضى الذي هو الأصل
 على المقتضى الذي هو الفرع لان ابطال الأصل بالفرع لا يجوز اه منه

بصوم يوم العيد^(١) لقبوله الايجاب قالوا استدلل العلماء على تحريم
صوم العيد بالنهي ورد أولا بأن التحريم لازم أعم وثانياً^(٢) بأنه
وصف لازم فلا يلزم في المفارق وثالثاً منقوض بالصلاة في
المكان المنصوب ونحوها لصحتها^(٣) اتفاقاً تأمل قال الشافعي

(١) قوله لقبوله النخ وذلك لان الصوم في حد نفسه حسن فهو في حد
ذاته لا يأتي عن تعاق النذر الذي هو من حيث نفسه حسن أيضاً
والوصف العارض له وهو كون ذلك اليوم يوم ضيافة الله انما يقتضي
منع المباشرة وحينئذ فالأوجه تقريع ترتب القضاء على صحة هذا
النذر كما فيمن أسلم في الجزء الاخير من الوقت أو طهرت فيه وأما
الخروج عن العهدة لو صام فيه فينبغي أن لا يكون لان قبح العارض
قد يزيد على حسن المعروض كما يكون حسن العارض قد يزيد على قبح
المعروض كالكذب بمصمة نبي ومما يدل على قوة العارض الاجماع
على حرمة الصوم فيه فتأمل اهـ منه

(٢) قوله بأنه وصف لازم أي الوصف الذي حرم الصوم لاجله
وصف لازم وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى فلا يلزم في المفارق
مثله البيع وقت النداء فان الوصف هو الاخلال بالسعي الواجب
والبيع قد ينفك عنه كما اذا تبايعا في الطريق مع السعي والذهاب اهـ منه
(٣) قوله اتفاقاً فيه اشارة الى ان النقص انما يرد لو قال الشارع
لا اتصل في المكان المنصوب وليس كذلك بل قال لا تصرف في ملكه

النهي لو صفه يضاد وجوب أصله ونقض بالكراهة لان الأحكام متضادة فأول بانه ظاهر في عدم الوجوب كذا في المختصر أقول الظهور ممنوع^(١) بل الظاهر رجوع النفي الى القيد * مسألة * القبيح لعينه لا يقبل النسخ الا اذا كان له جهة محسنة كالكذب المتعين طريقا لعصمة نبي والقبيح لجهة اذا لم يرجح عليها غيرها من الجهات فكذلك كالزنا فلم يبيحه الله تعالى في ملة وثبوت حرمة المصاهرة بالزنا ضروري لحقيقة الوطء بسببية الولد كثبوت ملك الغاصب^(٢) بسببية الضمان وملك الكافر بالاستيلاء بسببية زوال العصمة (مسألة) * النهي يقتضي الدوام عند الاكثر

الغير وذلك النهي ليس متعلقا صريحا بالعبادة بل الاجتماع اتفاقا فهذا لا يدل على فساد الاصل اه منه (١) قوله بل الظاهر الخ فان قائلا اذا قال لا تفعل في وقت كذا يتبادر ان المقصود الكف في ذلك الوقت وأما مطلقا فمكوت عنه سواء كان واجبا في الواقع أولا وما قبل ان وجوب الاصل مستلزم لوجوب الصفة بالافتضاء فعدم وجوبها مستلزم لعدم وجوبه فأقول لو سلم الملازمة فالتنقض بالكراهة باق بعد تدبر اه منه (٢) قوله بسببية الضمان الخ ضرورة ان القضاء بالقيمة يقتضي زوال ملك المالك عن المغصوب ومن ثم لم تملك الزوائد المنفصلة لان الضرورة تقدر بقدرها اه منه

فهو للفور وقيل كالأمر وفي المحصول أنه المختار وفي الحاصل أنه الحق لنا استدلال العلماء مع اختلاف الأوقات قدل على أن المتبادر منه نفي الحقيقة وهو بالانتفاء دائماً^(١) فلا يرد أنه يستعمل لكل منهما لا يقال الكف لا يتأتى مع الدوام لأن الاقتضاء مادام الشعور قالوا نهى الحائض لا يدوم قلنا مقيد عم أوقات القيد * (فصل) * دلالة اللفظ عندنا أربعة منها العبارة وهو ما ثبت بالنظم ولو التزاما مقصودا به ولو تبعا كقوله تعالى وأحل الله البيع الآية^(٢) فالحل والحرمة والتفرقة اللازمة كلها بالعبارة ومنها الإشارة وهي التزامية لا تقصد أصلا والأذهان متفاوتة في فهمها فقد تكون نظرية كقوله وعلى المولود له رزقهن الآية ففيه

(١) قوله فلا يرد أنه الح واجتنب المخالفون بأنه يستعمل في كل من الدوام وغيره والاشتراك والمجاز خلاف الأصل فدفعه بأن الاستعمال لا يبارض التبادر لأنه دليل مرجع قوى اهـ منه

(٢) قوله فالحل والحرمة فيه إشارة إلى أن جعل التفرقة عبارة والحل والحرمة إشارة كما فعل صدر الشريعة ليس بشيء لأن الظاهر ليس بإشارة في اصطلاح القوم والمخالفة باصطلاح آخر من غير فائدة في قوة الخطأ عند المحققين اهـ منه

إشارة إلى اختصاص الولد بالوالد نسباً فينفرد بنفقتة^(١) ويستتبعه بأهلية الإمامة والكفاءة الحرية والرق بدليل وكقوله للفقراء المهاجرين الآية فإنه دل على زوال الملك عما خلفوا لا يقال استعارة لاضافة الاموال اليهم لان الاضافة حين الاخراج لا تنافي الفقر الآن وفي التحرير والوجه أنه اقتضاء لان صحة اطلاق الفقر بعد ثبوت ملك الأموال متوقفة على الزوال أقول لا توقف على الزوال بالاستيلاء فكون الاستيلاء مزيلًا موجبًا للملك ثابت بالإشارة كما يشير إليه أخرجوا من خيارهم وأموالهم فتدبر وكقوله أحل لكم ليلة الصيام دل على جواز الاصباح جنباً فإنه لازم من استغراق الليل بالرفث قطعاً^(٢) قيل اللازم جواز الوقاع في جزء منه لا في جميعه أقول قد مر أن تقدير في للاستيعاب على أنه نسخ للحظر المتعلق بالجميع فيجوز كما كان ومنها الدلالة والفحوى وهو ثبوت حكم المنطوق للمسكوت

(١) قوله ويستتبعه أي لو كان الأب أهلاً للإمامة الكبرى وكفوا للقرشية لاستجماعه شرائطهما التي منها القرشية تعدى إلى الابن كونه كذلك
 اهـ منه (٢) قوله قيل اللازم جواز الخ القائل مرزاجان اهـ منه

لفهم المناط لغة كقوله ولا تقل لهما أف فإن اللفظ لتحريم التأنيف ويفهم منه تحريم الضرب ^(١) ولا يجب أولوية المسكوت كما نقل عن الشافعي وقيل انه تنبيه بالأدنى على الأعلى ولهذا أثبتنا الكفارة بعمد الأكل كالجماع لتبادر أن مناطها التفويت وقد يكون ظنية وذلك كإيجاب الشافعي الكفارة في العمد واليمين الغموس بنص الخطأ وغير الغموس مع احتمال أن لا يكون المناط ثمة الزجر بل التلافي ولما جاز خفاؤها جاز الاختلاف فيها ففرع أبو يوسف ومحمد كالأئمة الثلاثة وجوب الحد باللاواطاة على دلالة نص وجوبه بالزنا لان المناط سفح الماء في محل محرم مشتهى والحرمة قوية وأبو حنيفة جعل المناط اهلاك نفس معنى وقوة الحرمة يعارضها كمال الشهوة وكذا قولهما بإيجاب القتل بالمثل لان المناط الضرب بما لا يطيقه البدن وقال أبو

(١) قوله ولا يجب أولوية الخ اذ لا يخفى ان بعد فرض فهم ثبوت الحكم للمسكوت مثل المنطوق بمجرد اللغة لا وجه لاهدار هذه الدلالة ولا مشاحة في الاصطلاح كما قيل ان الدلالة على ما هو أولى يسمى بفحوى الخطاب وعلى المساوى بلحن الخطاب وكلام القاضى في شرح المختصر يدل على ان لافرق بينهما فارجع اليه اهـ منه

حنيفة بل الجرح الناقض للبنية ظاهراً وباطناً * (مسئلة) *

جمهور الحنفية والشافعية على أنه ليس بقياس وقيل قياس جلي واختاره الامام الرازي لنا أولاً لأنه بديهي ولهذا ثبتت به الحدود ولا شيء من القياس كذلك ^(١) وفيه ما فيه وثانياً القطع بالافادة قبل شرع القياس فلا يكون قياساً شرعياً وفيه أن الاستدلال بالقياس لا يتوقف على الشرع ولهذا أثبتته الحكماء نعم اعتباره شرعاً بالشرع وذلك في غير الجلي وثالثاً الاصل في القياس لا يكون مندرجاً في الفرع اجماعاً وههنا قد يكون مثل لا تعطه ذرة ^(٢) وفي المقدمة الاولى مناقشة كذا في شرح المختصر. أقول بل

(١) قوله وفيه ما فيه اشارة الى منع الكبرى لان المخالفين يثبتونها بالحفي منه فكيف لا بالجلي اه منه

(٢) قوله وفي المقدمة الاولى مناقشة وهو المنع وذلك لان ذات الاصل اذا كان مندرجاً في ذات الفرع كان الاصل جزءاً وافرعه كلا وحكم الكل قد يخالف حكم الجزء وقد يوافق فيجوز ان يستدل على الموافقة بجماع بينهما * ولما كان منعاً لاجتماع مع ان الناقل ثقة أضرب عن ذلك وقال بل المناقشة في المقدمة الثانية وهو وجود الاندراج وذلك لان الاصل هو الجزء وحده فاذا كان مع غيره فهو غير فتأمل اه منه

في المقدمة الثانية لان الأصل هو الأقل بشرط لا فتدبر قالوا
لولا المعنى الموجب وجوده في الفرع لما حكم أقول ملاحظة
المعنى الموجب لا يوجب النظرية حتى يكون قياسا كما في القضايا
التي قياساتها معها وأجيب في المختصر أن المعنى شرط لتناوله
لغة لا أنه مثبت للحكم ومن ثم قال به النافي للقياس وقد يقال
ان الجلي لم ينكر . ومنها الاقتضاء وهو دلالة المنطوق على
ما يتوقف صحته عليه عقلا أو شرعا فيعتبر مقدما تصحيحا للمقتضي
وهذا معنى قولهم اللازم المتقدم اقتضاء بخلاف المتأخر ويقدر
بقدره لأنه ملحوظ ضرورة فيسقط ما يحتمل السقوط ومن
ثم استغنى البيع عن القبول دون الهبة عن القبض ولا يعم ولا
يخص لانه زيادة أو نقصان وعند جمهور الحنفية المحذوف
نحو واسأل القرية ليس منه والفرق أن في المحذوف ^(١) ينتقل حكم
المذكور بعد الاعتبار اليه بخلاف المقتضى . ثم من هذه الاقسام
يترجع عند التعارض ما هو أقدم وضما لکن قوتها فوق القياس

(١) قوله ينتقل الخ نحو واسأل القرية فان القرية مفعول واذا قدر
بالاهل انتقل المفعولية منها اليه اهـ منه

كذا قالوا^(١) وفيه مافيه وأما الشافعية فقسموا الى منطوق وهو
 ما دل اللفظ^(٢) على ثبوت حكم المذكور والى مفهوم بخلافه
 والمنطوق صريح وهو ما دل مطابقة أو تضما وغير صريح
 بخلافه فيدل بالالتزام وينقسم الى مقصود من التكلم وذلك
 بالاستقراء اما أن يتوقف عليه الصدق نحو رفع عن أمتي الخطأ
 أو الصحة عقلا نحو أسأل القرية أو شرعا نحو أعتق عبدك عنى
 بكذا ويسمى دلالة اقتضاء. واما أن يقترن بحكم لولم يكن تعليلا
 كان بعيدا كقران أعتق بقول أعرابي واقعت ويسمى ايماء

-
- (١) قوله وفيه مافيه اشارة الى رجحان ما لا يقصد كما في الاشارة على ما يقصد
 كما في الدلالة اذما كان ضروريا كما في الاقتضاء محل تأمل فتأمل اه
 (٢) قوله على ثبوت حكم أى يكون حكما للمذكور وحالا من أحواله
 سواء ذكر ذلك الحكم ونطق به أولا والمفهوم بخلافه أى يكون
 حكما لغير المذكور وحالا من أحواله فتأمل فيه فانه ينفعك في الفرق
 بين مفهوم الموافقة وبين غير الصريح من المنطوق ويندفع ما في شرح
 الشرح ان الفرق بينهما محل تأمل وذلك لان في مثل لا تقل لهما أف
 ان جعل حرمة الضرب حكما للمذكور كان منطوقا لان جعل نفس
 الحرمة حكما له وأريد اثباتها للضرب بالتنبيه من الأدنى على الأعلى
 كان مفهوما فتدبر اه منه

وتنبها. والى غير مقصود ويسمى اشارة^(١) ومثلوا بقوله تمكث
 شطر دهرها^(٢) لاتصلي فانه يدل على أن أكثر الحيض وأقل
 الطهر خمسة عشر وهو انما يتم لو كان الشطر بمعنى النصف
 وهو بعيد لان أيام الاياس والحبل والصفر لا حيض فيها بل
 بمعنى البعض^(٣) وهو شائع والمفهوم اما مفهوم موافقة وهو دلالة
 النص ويسمى لحن الخطاب واما مفهوم مخالفة وهو ثبوت نقيض
 حكم المنطوق للمسكوت ويسمى دليل الخطاب وشرطه عدم
 ما يوجب التخصيص سوي نفي الحكم عن المسكوت كظهور
 الأولوية أو المساواة وخروج الكلام مخرج العادة^(٤) وكونه

(١) قوله ومثلوا بقوله عليه السلام أى بعد ما قال في النساء انهن

ناقصات عقل ودين فقل وما نقصان دينهن اه منه

(٢) قوله لاتصلي وذلك لانه قصد المبالغة في نقصان دينهن والمبالغة

تقتضى ذكر أكثر ما يتعلق به الغرض ولو كان زمان ترك الصلاة وهو

زمان الحيض أكثر من ذلك أو زمان الصلاة وهو زمان الطهر أقل

من ذلك لذكره اه منه (٣) قوله وهو شائع أى اطلاق الشطر

بمعنى البعض شائع فلا بعد لفظاً أو معنى أو ان البعض شائع يعم القليل

من النصف والنصف والاكثر منه ما لم يبلغ الكل فلا بعد معنى اه منه

(٤) قوله وكونه جواباً اعلم ان الجواب كما يكون قرينة لعدم قصد

جوابا للسائل وجهل المتكلم بحال ما لم يذكر الى غير ذلك من
 القوائد. وهو أقسام منها مفهوم الصفة قال به الشافعي وأحمد
 والاشعري وجماعة من العلماء ونفاه الحنفية والقاضي والغزالي.
 والمعتزلة وهو المختار ومحل النزاع الدلالة لغة لا كنكات البلغاء
 لنا أولا أقول دلالة المفهوم نظرية مجهولة أبدا ولا شيء من
 دلالة اللغة كذلك ضرورة أما الأولى فلأنها موقوفة على عدم
 فائدة أخرى اتفاقا وهو مجهول أبدا سيما في كلام الشارع. ان
 قيل ربما يظن قلت هذا الظن من القوائد فيجب انتفاؤه فيبقى
 مجهولا ولك أن تقول الظن^(١) قديلا حظ قصدا وقديلا حظ تبعا

المفهوم كذلك قديكون قرينة لقصده وما بالقرينة ليس بدونها فلا يرد
 حجة علينا وذلك مثل ما روى ابن عمر أن رجلا قال يا رسول الله
 ما تأمرنا أن نلبس من الثياب في الاحرام قال لا تلبسوا القمص ولا
 السراويلات ولا العمائم فلما خص الخيط بحكم علم ان الحكم في غيره
 بخلاف ذلك وبه يحصل الجواب اه منه

(١) قوله قد يلاحظ كما اذا اقتضى الحال ان يذكر المتكلم كلاما
 موهما للتخصيص ولم يكن مراده فلا دلالة هناك على نفى الحكم عن
 المسكوت بل انما الغرض الاتهام كما اذا قال المناق بجذور المسلمين
 لعبد تصدق بهذا على الفقراء المسلمين ومراده هم وغيرهم اه منه

والفائدة الأولى والشرط الثاني فافهم وثانياً ترك المسكوت محلاً للاستدلال بالأصل أو للاجتهاد والنظر بالقياس إلى المنطوق أو إلى غيره فائدة لازمة وثالثاً لو ثبت لثبت في الخبر لأن العلة الحذر عن عدم الفائدة والتالي باطل لأنه لو قال في الشام الغم السائمة لم يدل على عدم المعلوفة ضرورة^(١) والتزامه مكابرة كذا في شرح المختصر وأجيب بأن في الخبر لا يلزم من عدم الاخبار عدم خارجاً بخلاف الحكم الشرعي فإنه لا خارج له فوجوب الزكاة هو قوله أوجب فاذا انتفى القول انتفى الوجوب قال ابن الحاجب هذا دقيق ورد بأنه قول بنى المفهوم وكونه مسكوتاً عنه لأن حاصله عدم التعرض لغة واستدل أولاً بالعقل لا مدخل له ولا تواتر حقيقة أو حكماً كالأجماع أو كاستقراء رفع الفاعل اتفاقاً والآحاد لا تفيد في مثله وأجيب بل تفيد للقطع بقبول الآحاد عن الأصمعي والخليل مثلاً أقول الاستقراء دل على أن وجود أصل الدلالة قطعي في الهيئات النوعية

(١) قوله والتزامه مكابرة ومع أنه مكابرة قد التزمه بعضهم حتى قال التفتازاني الحق عدم التفرقة بين الخبر والانشاء اهـ منه

للتراكيب المتعارفة^(١) عند الآحاد في مثله لا تقبل الآحاد وان
 قبل في المواد. قيل دليلكم على النقي اما عقلي وهو لا يستقل
 أو نقل الى آخره أقول اذا فرض أن لا علة له الا النقل تواترا
 فبعدمه يعلم عدمه بالضرورة^(٢) وهذا ليس باستقلال للعقل بل
 دوران مع النقل تدبر وثانياً لو صح لما صح أد زكاة السائمة
 والمعلوفة لا مجتمعا ولا متفرقا لان وزانه وزان قولك لا تقل له
 أف واضربه وأجيب بانه ليس^(٣) كمفهوم الموافقة لقطعية ذلك

(١) قوله عند الآحاد حاصله ان خبر الآحاد يقبل في وضع مادة
 لمعنى بأن يكون مخصوصا بقوم وضما أو استعمالا فلا يطلع عليه الا بعد
 السماع منهم أو تتبع موارد استعمالهم وهذا لا يتيسر لكل أحد فعسى
 أن يطلع عليه واحد دون واحد وأما فيما يكون دلالة نوعية وكان
 متعارفاً عند العام والخاص واشترك فيه كل الناس مثل دلالة الجملة
 الحبرية والانشائية وغيرهما فلا يختص به قوم دون قوم فلا يقبل لان
 ما اشترك فيه كل الناس لابد أن يكون وجوده قطعياً فلو كان لكان عند
 الكل هذا اه منه

*(٢) قوله وهذا ليس باستقلال لا يخفى ان فيه اشارة الى انه يمكن
 الجواب باختيار كل من شق العقل والنقل أما الاول فلان الممتنع العقلي
 البحت وأما الثاني فلان عدم النقل مسند اليه تدبر اه منه
 (٣) قوله كمفهوم الموافقة وهذا لا يجوز لعدم الفائدة لان المنطوقين

وظنية هذا ويضمحل الضعيف مع القوى وثالثاً لو ثبت لثبت
 التعارض لثبوت المخالفة كثيراً كقوله تعالى لا تأكلوا الربا
 أضعافاً مضاعفة وهو خلاف الأصل لا يصار إليه إلا بدليل
 فإن أقيم فبعد صحته كان دليلاً معارضاً لظنيتهما وأجيب منقوض
 بحجية خبر الواحد^(١) وبترجيح بينة الخارج فتدبر، ورابعاً ليست
 بأحدى^(٢) الدلالات الثلاث وأجيب بأنه وضع نوعي للتركيب
 ولا يكون منطوقاً وفي المنهاج التزام الالتزام وهو بعيد عن
 الافادة والتمام قالوا أولاً صح^(٣) عن أبي عبيد فيهم من لى الواحد
 محل عرضه وعقوبته ومطل الغنى ظلم وكذا عن الشافعي وهما
 عالمان باللغة والجواب أولاً لعله لان الوصف مشعر بالعلية
 والأصل عدم علة أخرى وهذا ليس باللغة والقول بأنه تجويز

مع المفهومين متعارضان والمنطوق أقوى من المفهوم فيندفع المفهومان فلا
 يبقى لذكر القيد فائدة وللتناقض فان كل مفهوم مناقض لمنطوق الآخر اه
 (١) قوله وبترجيح الجمع ان الأصل ابقاء ما كان على ما كان اه منه
 (٢) قوله احدى الدلالات الثلاث أى بالذكر لا يلزمه عقلاً انفي عما عداه
 واما انه لا يفيد فلان الدلالة الاتزامية عدوها من المنطوق أعنى غير
 الصريح كما مر اه منه (٣) قوله عن أبي عبيد في شرح الشرح هو معمر

لا يقدر ممنوع وثانياً عورض بما صح عن الاخفش ^(١) من الأخافش
الثلاثة ومحمد الشيباني وهما امامان في العربية قال محمد ترك
أبي ثلاثين ألف درهم فاتفقت نصفها على النحو والشعر ونصفها
على الحديث والفقه ولو ادعى السليقة أو العلم البالغ وقوة صحة النقل
^(٢) فالشيباني كذلك بل أولى ^(٣) لتقدم زمانه عليهما وقد روي

ابن المثنى صرح بذلك الامام في البرهان * وذكر الآمدى انه أبو عبيد
القاسم بن سلام والقول ما قال الامام وان كان الاشهر قاسم بن سلام
انتهى * لكن الأكثر على انه القاسم بن سلام الذي هو المشهور في
أئمة اللغة وأما كنية معمر بن المثنى فاعلموا هو أبو عبيدة بالهاء فالقول
بما قال الأكثر اه منه (١) قوله من الاخافش الاخافش ثلاثة أبو
الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد شيخ سيويه وأبو الحسن سعد بن
مسعدة صاحب سيويه وأبو الحسن علي بن سليمان صاحب ثعلب والمبرد
وكل امام في اللغة اه منه * (٢) قوله فالشيباني كذلك روى ان الشافعي
كتب الى محمد وقد طاب منه كتباً ينسخها فاخرها عنه

قل لمن لم تر عي * ن من رآه مثله ومن كان من رآه قد رأى من قبله
العلم ينهى أهله * أن يمنعوه أهله لعلمه يبذله * لأهله لعلمه
اه منه (٣) قوله لتقدم زمانه لان محمداً ولد سنة اثنين وثلاثين
ومائة وتوفي سنة تسع وثمانين ومائة والشافعي ولد سنة اثنين وخمسين
ومائة وتوفي سنة أربع ومائتين على الصحيح وتوفي أبو عبيد سنة أربع

تلمذهما له واعترض بان المثبت أولى من النافي لان الوجدان يدل على الوجود قطعا وعدمه لا يدل على عدمه الاظنا لعدم الاستقراء التام أقول الدلالة هي الوجود ذهنا بتوسيط الدال^(١) والكلام ههنا في الدلالة نوعا وعدمها شخصا يدل على عدمها نوعا لان كل ماهو للشيء نوعا فهو له شخصا^(٢) ولا عكس فعدم الوجدان يدل على العدم قطعا نعم في الدلالة شخصا لا يدل

وعشرين ومائتين عن سبع وستين سنة أو ثلاث وسبعين كذا في التقرير ولا يخفى ان في متقدم الزمان من ادراك صحة الالسنه ما ليس في متأخره اهـ (١) قوله والكلام ههنا في الدلالة اعلم انه لا كلام في الوضع الشخصي للفظ شخصي بل في الوضع النوعي للمهية النوعية وانما يكون كلية كدلالة التركيب الجبري أو الانشائي على معناهما والعلم بهذا الوضع يكون على سبيلين * أحدهما بالنقل ولا يجدي ههنا لان التعارض وقع بين أئمة اللغة لا يقلد بعضهم بعضا والثاني بالتبع في موارد الاستعمال لاهل اللسان فاذا فهم علم وجود الوضع واذا لم يفهم فليس هناك وضع واذا فهم في بعض الصور دون بعض علم ان الوضع ليس كليا للتخلف بل انما هناك الفهم لخصوص الشخصية فلا وضع نوعا تدبر اهـ منه (٢) قوله ولا عكس هذه المقدمة لا يحتاج اليها في اثبات المقدمة المطلوبة وانما ذكرها اشارة الى تزيف استدلال الخصم فان مبناه على ان وجود الدلالة في شخص يستتزم الدلالة نوعا فافهم انتهى منه

العدم على العدم الا ظنا لعدم الاجاطة بجميع استعمالات
اللفظ المشخص فافهم وثانيا لولا المفهوم خلاا التخصيص عن
الفائدة وذلك لا يجوز في كلام البلغاء فالشارع أجدر والجواب
أولا هذا لا يفيد الدلالة لغة اذ رب شيء لا يجوز بلاغة ويجوز
لغة وثانيا اثبات الوضع بالفائدة وبهذا يدفع^(١) ما قالوا ان فيه
تكثير الفائدة وأما دفعه بلزوم الدور^(٢) فمدفوع للاختلاف عقلا
وعينا كالعلة الغائية.^(٣) قيل بل بالاستقراء عنهم أن كل مالا فائدة
سواه تعين بالارادة قلنا ادعاء كيف وقد مر النفي عن المهرة
وثالثا إخلو ممتنع اذ الاشعار بالعلية وغيره مما مر من الفوائد
وثالثا لو قيل الفقهاء الحنفية فضلاء نفرت الشافعية ولولا الفهم

-
- (١) قوله ما قالوا النخ لان اثبات المذكور ونفى غيره أكثر فائدة من
اثبات المذكور وحده اهـ منه (٢) قوله فمدفوع يعني الموقوف
والموقوف عليه ليس بواحد وذلك أن الموقوف عليه الدلالة هو كثرة
الفائدة عقلا وهو ان تمقل انه لو دل لكثرت الفائدة لاعلى تكثير
الفائدة عينا وهو حصول الفائدة في الواقع والموقوف على الدلالة
هو حصول الفائدة عينا أى في الواقع لانتمقلا تدبر اهـ منه
(٣) قوله قيل بالاستقراء القائل ابن الحاجب وغيره اهـ منه

لما تقولوا أقول الأولى لو قيل الفقهاء الشافعية فضلاء نقرت
 الحنفية لكلا يرد أن تقرتهم بحسب اعتقادهم والجواب أنه
 لتركهم على الاحتمال كما ينفر عن التقديم لاحتمال أن يكون
 للتعظيم ورابعاً قال لأزيدن^(١) على السبعين ففهم أن ما زاد بخلافه
 وكل من قال بمفهوم العدد قال بمفهوم الصفة والجواب تأليف
 بدليل اتحاد الحكم لأنها للمبالغة ولو سلم الفهم فبناء^(٢) على الأصل
 وهو أصل متأصل في هذا الباب . ومنها مفهوم الشرط وهو
 كالصفة وقيل أقوى لنا ما نقرر أن رفع المقدم لا يدل على رفع
 التالى كقوله ولا تكرر هو أفتياتكم الآية قالوا أو لا يلزم من
 انتفاء الشرط انتفاء المشروط ولا يخفى أنه اشتباه اذ الكلام

(١) هذا الحديث مع أنه في الصحيحين قال امام الحرمين ان هذا
 الحديث لا يصححه أهل الحديث أقول فقيه دليل على أنه ليس كل
 ما في الصحيحين صحيحاً نعم لا يخفى ان الدراية أيضاً تأبى ثبوت الحديث
 اهـ منه رحمه الله (٢) قوله على الأصل ومن هذا الأصل يجاب عن
 استدلالهم بقوله عليه السلام ظهور اناء أحدكم اذا ولغ الكلب فيه
 أن يفسله سبماً وكذا بقوله عليه السلام خمس رضعات يحرم من وذلك
 لأن الأصل ابقاء ما كان على ما كان اهـ منه

في الشرط النحوي على أنه ربما يكون شرطا لا يقع الحكم
لالتبوت فعدلوا الى أن استعمال ان في السببية غالبا والاصل
عدم التعدد فينتفي السبب بانتفائه قلنا لو سلم فهذا ليس باللفظ
حتى يكون النفي شرعيا بل بالعقل وهو قول الحنفية ان العدم
أصلي لا لغوي ولهذا لا ينسخ أولا يخص وأحل لكم ما وراء
ذلكم بقوله^(١) ومن لم يستطع الآية خلافا للشافعي ومن تبعه
وثانيا قول يعلى لعمر رضى الله عنهما^(٢) ما بالنا نقصر وقد أمنا
فقال عجبت مما عجبت فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال صدقة تصدق الله بها عليكم والجواب جواز بنائها على
الاصل وهو الاتمام ﴿مسئلة﴾ التعليق هل يمنع السبب أو
^(٣) الحكم فقط اختار الحنفية الاول والشافعية الثاني ويتفرع
عليه تعليق الطلاق والعتاق^(٤) بالملك وتعجيل النذر المعلق

-
- (١) قوله ومن لم يستطع قال تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح
المحصنات المؤمنات فما ملكت أيسانكم من قبياتكم المؤمنات اه منه
(٢) قوله ما بالنا نقصر الخ قال تعالى ليس عليكم جناح أن تقصروا من
الصلاة ان خفتم اه منه (٣) قوله أو الحكم فقط فيمنع عندنا خلافا
لم اه منه (٤) قوله بالملك أي ملك النكاح في الطلاق وملك الرقة

وكفارة اليمين أقول الأشبه أنها مبنية على أن صيغ العقود هل هي انشاء أم اخبار يقتضى الانشاء الذى هو الموجب حقيقة فن قال بالاول فلا تعليق عنده الا باعتبار الحكم الموجود لوجود الصيغة وهى السبب ومن قال بالثانى فلا وجود للسبب عنده لانه لا اقتضاء في التعليق الا عند وجود الشرط ألا ترى يجوز في المتنعات فتفكر . وفي التلويح والتحرير مبنية على اختلاف في الشرطية فقال أهل العربية الحكم في الجزاء وحده والشرط قيد له بمنزلة الظرف والحال وأهل النظر الحكم بينهما وهما جزآن للكلام فقال الشافعى الى الاول فذهب الى أن السبب منعقد الآن والعدم عند العدم حكم شرعى مفهوم ما وأبو حنيفة الى الثانى وفيه أن الشافعى لا ينفعه الذهاب الى ذلك^(١) لان النزاع باق بعد فافهم واستدل أولا السببية بالتأثير

في العتاق فلو قال لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق ولامة الغير ان ملكتك فانت حرة فتزوج الاجنبية وملك الامة طاعت وعنت عندنا خلافا لهم اهـ منه (١) قوله لان النزاع باق لان الشرط قيد مغير وفاقا فاما السبب عن انعقاده أو عن اقتضائه الحكم فلا ينفع الشافعى وحده الذهاب الى ذلك بل يحتمل اهـ منه

في المحل ومن ثم لم يكن بيع الحر سببا والتعليق يمنع ذلك أقول
 يتجه منع المنع وأورد فيجب أن يلغو كالتنجيز في الاجنبية
 وأجيب بأن المرجو بعرضية السببية وبلغو كطالق ان شاء الله
 وثانيا السبب بدونه كالحل بدون الجزء^(١) وأورد البيع بالخيار
 والمضاف كطالق غدا^(٢) وأجيب عن الأول بأن الخيار فيه بخلاف
 القياس ضرورة وهي بقدر الحكم^(٣) وبأن الشرط بعلى لتعليق
 ما بعده كما قيل فأتيك على أن تأتيني بمعنى ان آتاك أنتي فالبيع
 منجز وانما المعلق الخيار في النسخ وتعليق الحكم انما هو لدفع
 الضرر وعن الثاني في التعليق يمين وهو للاعدام فلا يفضى الى
 الوجود وأما الاضافة فانها تحقق المضاف ورد بان اليمين قد
 يكون للحمل والحث كان بشرتي بقدوم ولدى فأنت حر^(٤) وقد
 يفرق بالخطر وعدمه لكن يستلزم عدم جواز تعجيل الصدقة

(١) قوله وأورد البيع لان فيهما السبب موجود مع عدم الحكم بالاتفاق

اه منه (٢) قوله وأجيب عن الاول أى البيع بالخيار اه منه

(٣) قوله وبأن الشرط بعلى كما يقال بعتك على انى بالخيار اه منه

(٤) قوله وقد تفرق بالخطر أى اذا كان اليمين بأمر محذور كالطلاق

ونحوه فهو للاعدام والا فلا حث والفعل اه منه

فما اذا قال على صدقة يوم يقدم فلان وكون اذا جاء غد فأنت
 حر مثل اذا مت فأنت حر مع أنهم يجيزون بيعه في الأول
 دون الثاني أقول في الأول العبارة للفعلية فيتحقق الايقاع بخلاف
 التعليق وفي الثاني التعليق سبب الآن للتدبير شرعاً لا المعلق
 بخلاف المتناقض فافهم قالوا أولاً التعليق لمنع نزول المعلق كما في
 تعليق القنديل والمعلق الحكم لأن منزوم دخول الدار وقوع
 الطلاق لا الايقاع ضرورة وثانياً لو لم يكن سبباً عند التعليق لم
 يكن سبباً^(١) عند وجود الشرط وهو باطل والجواب عنهما مما
 دريت لا يخفى ﴿تذنب﴾ التعليق هل يبقى مع زوال المحلية^(٢) فزفر
 نعم قياساً على الملك والعلماء الثلاثة لا أقول وهو الحق لان

-
- (١) قوله عند وجود الشرط اما عن الاول فلأن كون
 الحكم معلقاً مسلم لكن الكلام في ان سبب الحكم قبل وجود
 الشرط متحقق أم لا بل متحقق بعد وجوده اقتضاء ولم يلزم الاول من
 هذا الدليل بل الظاهر الثاني وذلك لان التالي ليس فيه حكم ايقاعي
 والا لم يكن جزءاً للشرط كما حقق في موضعه وانما يكون سبباً بعد
 اعتبار الحكم وانما يصح ذلك بعد وجود الشرط فتدبر * وأما عن
 الثاني فتمنع الملازمة والسند ظاهر مما ذكرنا اهـ منه رحمه الله
- (٢) قوله فزفر الخ وقياس زفر مع الفارق لان الملك يحقق المحلية

الشرط جزء أخير من العلة التامة حتى لا يتوقف المعلول بعده على أمر آخر وإنما يكون ببقاء المحلية فإذا انتفت المحلية انتفت الشرطية تدبر * ومنها مفهوم الغاية قال به القاضى وعبد الجبار أيضا والمشهور أنه نفي الحكم فيما بعد الغاية فقالوا لو لم يكن لم تكن الغاية غاية^(١) وقيل النزاع في نفس الغاية لا فيما بعدها وعلى هذا الملازمة ممنوعة وأيضا انقطاع الحكم النفسى بهذا الكلام مسلم لكن لا ينفعكم وأيضا لا يلزم المفهومية لجواز أن يكون اشارة كما هو قول مشايخنا * ومنها مفهوم العدد كقوله ثمانين جلدة واختلف الحنفية فمنهم منكر كالبضاوى ويؤيده الزيادة^(٢) على الخمس الفواسق كالذئب^(٣) ومنهم قائل ويؤيده ما فى الهداية ردا على الشافعى^(٤) القياس على الفواسق ممتنع لما فيه من ابطال

بخلاف دخول الدار مثلا اه منه (١) قوله وقبل النزاع القائل شارح المختصر اه منه (٢) قوله على الخمس الفواسق في الصحيحين خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح العقرب والفارة والكلب العقور والغراب والحدأة اه منه (٣) قوله ومنهم قائل الخ منهم الطحوى وقال أبو بكر الرازى قد كنت أسمع من كثير من شيوخنا يقولون في الخصوص بالعدد يدل على ان ما عداه حكمه بخلافه كذا في التقرير اه منه (٤) قوله القياس على الفواسق قيل لا يثبت بالقياس زيادة على

العدد هذا * ومنها مفهوم اللقب والمراد ما يسم اسم الجنس قال
به بعض الحنابلة والدقاق من الشافعية والمنداد من المالكية
للجمهور أنه متعين ولزوم كفر من قال محمد رسول الله صلى
الله عليه وآله وأصحابه وسلم وزيد موجود ظاهراً قيل وقع
الالزام به للدقاق ببغداد وللجدال بحال^(١) واستدل لو كان حقاً
لكان القياس باطلاً وأجيب شرطه عدم المساواة لانعدام
الموافقة فلا يجمع القياس واعتراض أولاً كما في شرح الشرح
لوصح لكان كل قياس مفهوماً والثابت به ثابتاً بالنص وثانياً
كما قيل المعتبر في القياس مطلق المساواة ولا ينافي ذلك كون
المعنى أشد مناسبة للأصل فحينئذ يجوز اجتماع القياس مع مفهوم
المخالف أقول التحقيق أن بناء المخالفة على عدم الفائدة أصلاً
وذلك بانتفاء الموافقة جلية كانت وهو الموافقة اصطلاحاً وخفية

العدد بخلاف الأثبات بدلالة النص كقتل الذئب والسباع والحية وسائر
الهوام والحشرات المؤذية اه منه (١) قوله واستدل الخ وهو ان يقال
المنطوق يرفع المفهوم والظني يضمحل بالقوى كما في قوله أد زكاة الغنم
السائمة والمعلوفة اه منه

وهو القياس فحيث قالوا الشرط عدم الموافقة^(١) أرادوا أعم لغة
أو دلالة أو قياسا وحيث يندفعان فافهم . قالوا لو قال لخصمه
ليست أمتي زانية يتبادر منه نسبه الى أمه ولذا وجب الحد
عند مالك وأحمد قلنا بالقرينة لا باللغة ﴿مسئلة انما﴾ انما كان
وما كافة كقوله عليه السلام انما الربا في النسيئة ونسبه في
البديع الى الحنفية دون التحرير وهو الصحيح عند النحويين كما
في شرح المنهاج وقيل تفيد الحصر فقل منطوق وقيل مفهوم
قالوا أولا ان ان للاثبات وما للنفي وهو كما ترى وثانيا انما الولاء
لمن أعتق قلنا بل من العموم فان قلت يجوز الاشتراك كملكية
الدار قلت الظاهر الاستقلال وما للغير ليس له كما يقال ملكية
الدار لزيد ياباه ملكية عمرو وظاهرا وأما مثل العالم زيد ولا عهد
فقل لا يفيد الحصر أصلا وقيل منطوق وهو الحق لكنه اشارة

(١) قوله أرادوا الدليل على ذلك انهم استدلوا على المفهوم بأنه
لولاء لما كان للتخصيص فائدة فأورد أن فائدته ثواب الاجتهاد
بالقياس . فأجابوا بأنه على تقدير المساواة يخرج عن محل النزاع
اذ قد شرطنا عدم المساواة والرجحان وهذا مع انه مصرح في شرح
المختصر غفل عنه شارح الشرح اهـ منه

وقيل مفهوم قيل للقطع بانه لا ينطق بالنفي أصلاً أقول يكفي
 للإشارة للزوم عقلاً لنا لو لم يفد كان كل عالم زيدا إذ لا ترجيح
 وما في المختصر أنه يلزم مثله في العكس، فنندفع إذ أثمة المعاني
 مصرحون بالمساواة فانما وجه الفرق على الفارق وقد يقال
 الوصف اذا وقع مسنداً اليه قصد به الذات الموصوفة به واذا
 وقع مسنداً قصد به كونه ذاتاً موصوفة به وهو عارض للاول
 كذا في شرح المختصر ورد بأن الفرق انما هو في النكرة دون
 المعرفة قيل قد تقرر أن المحمول هو المفهوم دون الذات سواء
 كان معرفة أو نكرة أقول التحقيق أن مناط الحصر هو حمل
 هو هو لا الشائع والنكرة ظاهرة في الثاني والمعرفة في الاول
 وهذا لا ينافي ما تقرر على أن الحق هو الحكم على الطبيعة
 دون الذات ثم افادة تقديم ماحقه التأخير للحصر وتفصيل
 أنواعها مع ما فيها من الاختلاف فند كورد
 في علم المعاني هذا * تمت مقالات المبادئ
 بفضل ولي التوفيق والأيدى

تم الجزء الاول ويليه في الجزء الثاني (الكلام على اصول الاربعة)

(فهرست الجزء الاول من مسلم الثبوت)

صفحة	صفحة
٤٠	٤ المقدمة في حد أصول الفقه وموضوعه وقائده
٤٣	١٠ (المقالة الاولى) في المبادئ الكلامية
٤٥	١٥ مسألة السمنية تقوا افادة النظر العلم الخ
٤٧	١٦ مسألة قال الأشعرى ان الافادة بالعادة
٤٨	(المقالة الثانية) في الاحكام وفيها أبواب الباب الاول في الحاكم
٤٩	٢٢ فائدة في تحقيق صدور الافعال الاختيارية للعبد
٥٢	٢٧ مسألة شكر المنعم ليس بواجب عقلا
٥٦	٢٨ مسألة لا خلاف في أن الحكم وان كان في كل فعل قديماً الخ
٥٩	٣١ (تنبيه) الحنفية قسموا الفعل بالاستقراء الى ما هو حسن الخ
٦١	٣٢ الباب الثاني في الحكم
٦٥	٣٨ مسألة الواجب على الكفاية واجب على الكل
٦٦	
مسألة ايجاب أمر من أمور معلومة صحيح	
تقسيم الواجب الى مؤقت وغيره	
مسألة اذا كان الواجب موسعاً فجميع الوقت وقت لا دأه	
مسألة السبب في الموسع الجزء الاول الخ	
فرع صبح عصر يومه في الناقص	
مسألة لا ينفصل الوجوب عن وجوب الاداء الخ	
مسألة الاداء فعل الواجب الخ	
مسألة اختلاف في وجوب القضاء هل هو بأمر جديد الخ	
مسألة مقدمة الواجب المطلق واجب مطلقاً	
مسألة وجوب الشيء يتضمن حرمة ضده	
مسألة اذا نسخ الوجوب بقي الجواز خلافاً للفرز الى	
مسألة يجوز اجتماع الوجوب	

صحيفة	صحيفة
الى ممكنة والى مبسرة	والحرمة في الواحد بالجنس
مسئلة لا يشترط القدرة الممكنة. ٩٧	٧٠ مسئلة يجوز تحريم أحد اشياء
للقضاء عندنا الخ	كالمجابه
الباب الرابع في المحكوم عليه ٩٨	٧٢ مسئلة المندوب هل هو مأموره
مسئلة فهم المكلف الخطاب بشرط ٩٨	٧٣ مسئلة المندوب ليس بتكليف
التكليف عندنا الخ	٧٣ مسئلة المكروه كالمندوب الخ
١٠١ مسئلة المعلوم مكلف	٧٣ مسئلة الاباحة حكم شرعى
١٠٤ مسئلة الفعل الممكن الذى تمت	٧٤ مسئلة المباح ليس بجنس لا واجب
شرائط وجوبه الخ	٧٤ مسئلة المباح ليس بواجب الخ
١٠٧ مسئلة اسلام الصبي العاقل صحيح	٧٥ مسئلة المباح قد يصير واجبا عندنا
١٠٨ مسئلة العقل شرط التكليف	٧٨ مسئلة الحكم بالصحة في العبادات
١٠٩ مسئلة الاهلية الكاملة بكمال	عقلى
العقل والبدن	٨٠ الباب الثالث في المحكوم فيه
١١٣ مسئلة سفر المصيبة لا يمنع	وهو الفعل
الرخصة عندنا الخ	٨٠ مسئلة لا يجوز التكليف بالمتنع
١١٤ مسئلة المواخذة بالخطا جائزة الخ	٨٦ مسئلة الكافر مكلف بالفروع
١١٤ مسئلة الاكراه مانع	عند الشافعية
١١٥ مسئلة لا حرج عقلا أو شرعا الخ	٨٨ مسئلة لا تكليف الا بالفعل
١١٦ مسئلة العبد أهل للتصرف	٩٠ مسئلة نسب الى الاشعري أن
وملك اليد عندنا	لا تكليف قبل الفعل
١١٨ مسئلة الموت هادم لأساس التكليف	٩٥ مسئلة قسم الحنفية القدرة المشروطة

مصحف	مصحف
١٤٥ مسألة لامجاز أمارات	١١٩ (المقالة الثالثة) في المبادئ
١٥٠ مسألة في هل يستلزم المجاز الحقيقة	اللغوية الخ
١٥١ مسألة اختلف في نحو أنبت الربيع البقل على أربعة مذاهب	١٢٣ مسألة هل يجوز القياس في اللغة الخ
١٥٣ مسألة المجاز أولى من الاشتراك	١٢٧ الفصل الأول في اشتقاق المفرد وجوده
١٥٤ مسألة المجاز واقع في القرآن والحديث الخ	١٢٨ مسألة شرط المشتق صدق أصله
١٥٥ مسألة الاظهر أن في القرآن معربا الخ	١٢٨ مسألة اطلاق المشتق للمباشر حقيقة
١٥٦ مسألة المجاز خلف عن الحقيقة	١٣١ مسألة لا يشتق اسم الفاعل لشيء والفعل قائم بغيره
١٥٨ مسألة في المجاز عموم كالحقيقة	١٣٣ مسألة الأسود ونحوه يدل على ذات ما متصفة بالسواد
١٥٨ مسألة لا يجوز الجمع بينهما	١٣٥ الفصل الثاني في تعدد معنى المفرد
١٦٢ مسألة الحقيقة المستعملة أولى من المجاز المتعارف الخ	١٣٥ مسألة المشترك قد اختلف فيه الخ
١٦٣ مسألة الحقيقة تترك لتعذرها عقلا أو عادة الخ	١٣٨ مسألة هل وقع المشترك في القرآن
١٦٤ مسألة الحقيقة الشرعية واقعة عند الجمهور	١٣٩ مسألة هل للمشارك عموم
١٦٦ مسألة المجاز يصح شرعا الخ	١٤٢ الفصل الثالث في تعريف الحقيقة وتقسيمها
١٦٧ مسألة قال الامام المجاز انما	

صحيفة	صحيفة
١٨٦ مسألة اذا ظرف زمان الح	يكون في اسم الجنس الح
١٨٦ مسألة لولا متاع الثاني لامتناع الاول	١٦٧ مسألة في انقسام الحقيقة والمجاز الى صريح وكناية
١٨٧ مسألة كيف للحال	١٧٠ تمة في مسائل الحروف
١٨٧ مسائل الظروف	١٧٠ مسألة الواو لا جمع مطلقا
١٨٨ مسألة قبل وبعد ومع مقابلات	١٧٤ مسألة الفاء لا ترتيب الح
١٨٨ مسألة عند للحضرة الحسية الح	١٧٥ مسألة ثم لا تراخي الح
١٨٨ مسائل منقرفة	١٧٦ مسألة بل في المفرد للاضراب
١٨٨ مسألة غير متوغل في الابهام	١٧٧ مسألة لكن خفيفة وثقيلة للاستدراك
١٨٨ مسألة اللام للإشارة للمعلومية	١٧٨ مسألة أولا أحد الامرين
١٨٩ الفصل الرابع في الكلام على المفرد بالقياس الى لفظ آخر	١٧٩ مسألة حتى للغاية
١٨٩ مسألة الترادف واقع بالضرورة	١٨١ مسائل حروف الجر
١٩١ مسألة لا ترادف بين الحـ والمحدود	١٨١ مسألة الباء للاصاق
١٩٢ مسألة لا ترادف بين المؤكد والمؤكد	١٨٣ مسألة على للاستعلاء الح
١٩٢ الفصل الخامس في تقسيم المفرد الى عام وخاص	١٨٤ مسألة من اختلف فيها
٢٠٠ مسألة موجب العام قطعي	١٨٥ مسألة الى لانهاء حكم ما قبلها
٢٠٠ مسألة يجوز العمل بالعام قبل البحث عن الخاص	١٨٥ مسألة في لظرفية حقيقة
	١٨٦ مسائل أدوات التعليق
	١٨٦ مسألة ان للتعليق على ما هو على خطر الح

مصحفة	مصحفة
٢١٩ مسألة لا آكل متلا يفيد العموم	٢٠١ مسألة الجمع المنكر ليس من
٢٢٠ مسألة الاستواء بين الشيتين	صبيغ العموم
بوجه مامعلوم الصدق	٢٠٣ « أقل الجمع ثلاثة
٢٢٧ مسألة المقتضى ما استدعا صدق	٢٠٥ « استغراق الجمع لكل
الكلام أو صحته	فرد فرد كالمفرد
٢٣٠ مسألة لمفهوم المخالفة عند قائله	٢٠٦ « جمع المذكر السالم ونحوه
عموم خلافا لافترالى	مما يغاب هل يشمل النساء وضمها
٢٣٢ مسألة مثل قوله لا يقتل مسلم بكافر	٢١١ « الخطاب التجيزى لا يعم
ولا ذوعهد في عهد معناه بكافر	المعدومين في زمن الوحي
٢٣٣ التخصيصات	٢١٣ « المتكلم داخل في عموم
٢٣٤ مسألة التخصيص جائز عقلا الخ	متعلق الخطاب
٢٣٦ مسألة لا يجوز تأخير التخصيص	٢١٣ « خطاب الشارع لواحد
عند الحنفية	من الامة لا يعم
٢٣٨ مسألة التخصيص الى كم	٢١٣ « خطابه للرسول بخصوصه
٢٣٩ مسألة العام بعد التخصيص	هل يعم الامة
ليس بحاجة مطلقا	٢١٤ « خذ من أموالهم صدقة
٢٤١ مسألة العام التخصيص مجاز الخ	لا يقتضى أخذها من كل نوع
٢٤٥ مسألة أداة الاستثناء مجاز في	٢١٧ « العام قد يتضمن مدحا
المنقطع الخ	وذما الخ
٢٤٥ مسألة اختلف في نحو على	٢١٨ « اذا علل الشارع حكما
عشرة الا ثلاثة الخ	بعله عم في محالها

صحيفة	صحيفة
والسنة	٢٤٩ مسألة شرط الاستثناء الاتصال
٢٧٨ مسألة القائلون بالمفهوم المخالف	٢٥٠ مسألة الاستثناء المستغرق باطل
خصوصا به العموم	٢٥٢ مسألة الحنفية قالوا بشرط الاتصال
٢٨٠ مسألة فعل الرسول بخلاف	البعضية
العموم مخصص	٢٥٢ مسألة الاستثناء من الاثبات نفي
٢٨٠ مسألة التقرير مخصص عند الشافعية	وبالعكس
٢٨١ مسألة فعل الصحابي العادل العالم	٢٥٩ مسألة الاستثناء بعد حمل متعاطفة
مخصص عند الحنفية	يتعلق بالاخيرة
٢٨٢ مسألة افراد فرد من العام بحكمه	٢٦٥ الثاني الشرط
لا يخصصه	٢٦٩ مسألة الشرط كاستثناء الا في
٢٨٣ مسألة رجوع الضمير الى بعض	تعبه الجمل
افراد العام ليس مخصصا	٢٧٠ الثالث الغاية
٢٨٥ مسألة القياس مخصص عند الاربعة	٢٧١ الرابع الصفة الخامسة بدل البعض
٢٨٨ فصل المطلق مادل على فرد	٢٧١ مسألة العرف العملي مخصص
ما منتشر	٢٧٢ مسألة هل يجوز تخصيص الكتاب
٢٨٩ مسألة في المطلق والمقيد اذا	بالكتاب
اختلف حكمهما	٢٧٦ مسألة يجوز تخصيص السنة
٢٩٤ فصل في الامر	بالسنة الخ
٣٠٢ مسألة صيغة افعل ترد لعشرين	٢٧٦ مسألة لا يجوز عند الحنفية
معنى	تخصيص الكتاب بخبر الواحد
٣٠٢ مسألة صيغة افعل عند الجمهور	٢٧٨ مسألة الاجماع يخصص القرآن

صحيفة

- حقيقة في الوجوب لا غير
 ٣٠٧ مسألة الامر للوجوب شرعية
 ٣٠٨ مسألة الامر اذا كان حقيقة في
 الوجوب فقط ففي الاباحه
 والتدب يكون مجازا
 ٣٠٩ مسألة صيغة الامر بعد الحظر
 الاباحه
 ٣١٠ مسألة الامر لطاب الفعل مطلقا
 ٣١٥ مسألة صيغة الامر لا تحتمل
 العموم والعدد المحض الخ
 ٣١٦ مسألة صيغة الامر المعاق بشرط
 اوصفة
 قيل للتكرار الخ
 ٣١٨ مسألة القائلون بالتكرار قائلون
 بالفور
 ٣٢٣ مسألة اذا تكرر امران متعاقبان الخ
 ٣٢٤ مسألة اذا أمر بفعل مطلق
 فالمطلوب الماهية
 ٣٢٥ مسألة الاتيان بالمأمور به على
 وجهه هل يستلزم الاجزاء الخ
 ٣٢٨ فصل النهي اقتضاء كف الخ

صحيفة

- ٣٢٩ مسألة النهي هل يدل على الفساد
 لفة
 ٣٣٠ مسألة النهي هل يدل على الفساد
 شرعاً
 ٣٣١ مسألة المنهي عنه لا يكون ممتنعاً
 ٣٣٢ مسألة المنهي عنه اعمته لا يكون
 شرعياً عندنا
 ٣٣٥ مسألة النهي في الحسيات يدل على
 الفساد
 ٣٣٧ مسألة القبيح اعمته لا يقبل
 النسخ
 ٣٣٧ مسألة النهي يقتضي الدوام الخ
 ٣٣٨ فصل دلالة اللفظ عندنا أربعة
 ٣٤١ مسألة جمهور الحنفية والشافعية
 على أن الفجوى ليس بقياس
 ٣٥٣ مسألة التعليق هل يمنع السبب
 أو الحكم
 ٣٥٦ تذييب التعليق هل يبقى مع
 زوال المحلية
 ٣٥٩ مسألة في الكلام على انما

(تمت)

تنبیه

حیث قد بذلنا کل جهـدنا فی البعث والتقیب حق وقفنا علی
هـذه النسخة بخط المؤلف وعلیها حواشیه الشریفه واشتریناها
بنحو مائتی جنیه ممن كانت تحت یدیه فی أقاصی البلاد فکل من تجاسر
علی طبعه من غیر أن یرز أصلاً قديماً بالحواشی المذكورة بحاکم قانوننا
ویلزم بالتعویض

فرج الله زکی الکردي